بسم الله الرحمن الرحيم

الأبحاث تعبّر عن آراء أصحابها ولا تتحمل الجامعة مسؤولية ما ورد فيها.

لقد تم ترتيب الأبحاث حسب حروف المعجم.

مستويات التّصحيح اللغوي عند القدماء

دراسة في كتاب تصحيح التصحيف وتحرير التحريف لصلاح الدين الصفدي (ت ٧٦٤هـ)

إعداد

أ.د. محمد أحمد محمد خضير

بسم الله الرحمن الرحيم

كثرت كتب التّصحيح اللّغويّ قديماً وحديثاً؛ ففي القديم ظهرت كتب تسجل لحن العامّة من أهمّها كتاب لحن العامّة لأبي بكر الزّبيديّ، وكتب تسجل أوهام الخاصّة، مثل: (درة الغواص في أوهام الخواص للحريري)، كما ظهرت كتب مثل: تقويم اللّسان لابن الجوزيّ،وتثقيف اللّسان وتلقيح الجنان لابن مكي الصّقليّ، وإصلاح المنطق لابن السّكيت... وغيرها.

وقد اهتمّ بعض المحدثين بتحقيق تلك الكتب أو درس بعضها، ومن ذلك ما حقّقه الدّكتور رمضان عبد التّواب،والدّكتور عبد العزيز مطر، ودراساتهما، ومن أهمّ الدّراسات الّتي تناولت هذه الكتب دراسة أحمد محمد قدور بعنوان (مصنّفات اللّحن والتّثقيف اللّغويّ حتى القرن العاشر الهجريّ)، وهي دراسة دلاليّة لبعض تلك الكتب.

ومن الدّراسات الحديثة في هذا المجال أيضاً، تلك الدّراسات الّتي اهتمّت بتصحيح ألفاظ عاميّة مثل: قاموس ردّ العامّيّ إلى الفصيح للشّيخ أحمد رضا، ومعجم فصاح العامّيّة لهشام النّحاس، ومن ذلك الكتب أو المعاجم الّتي عالجت الأخطاء الشّائعة، مثل معجم الأخطاء الشّائعة لمحمّد العدنانيّ.

ومن بين كتب التّصحيح اللّغويّ تختار هذه الدّراسة كتاب (تصحيح التّصحيف وتحرير التّحريف لصلاح الدّين خليل بن أيبك الصّفديّ ٦٩٦-٧٦٤هـ) الّذي جمع فيه ما جاء فى تسعة كتب سبقته فى هذا المجال، ونسق مادّتها على حروف المعجم، مع الاحتفاظ بالإشارة إلى كلّ كتابٍ نقل منه، ووضع لكلّ كتاب رمزاً يشير إليه، وهى كالآتي:ـــ

١- درّة الغواص فى أوهام الخواص للحريريّ ورمزه: ح

٢- التّكملة للجواليقيّ ورمزه: ق

٣- تثقيف اللّسان للصّقليّ ورمزه: ص

٤- ما تلحن فيه العامّة للزّبيديّ ورمزه: ز

٥- تقويم اللّسان لابن الجوزيّ ورمزه: و

٦- ما صحف فيه الكوفيّون ورمزه: ك

٧- حدوث التّصحيف ورمزه: ث

٨- تصحيف العسكريّ ورمزه: س

٩- الضّياء موسى النّاسخ ورمزه: م

لقد أراد الصّفديّ أن يجمع فى مادّة كتابه خلاصة الجهود التّصويبيّة الّتي وردت فى أبرز الكتب المؤلّفة قبله فى لحن العامّة والتّصحيف والتّحريف، ومن بين تلك الكتب كتابان مفقودان[١].

وقد حشد فى مقدّمة الكتاب كمّاً كبيراً من المعلومات والأخبار من التّصحيف والتّحريف واللّحن، فسرد أخباراً عن تصحيف المحدِّثين والفقهاء الرّواة، وتصحيف بعض العلماء في رواية أبيات بعينها، وحاول أن يذكر الكلمات الّتي يمكن أن يقع فيها التّصحيف والتّحريف واللّحن، وذكر أمثلة من غرائب التّصحيف[٢]، ولا تخرج هذه المصطلحات عنده عن معنى الخطأ، أو التّغيير سواء في الخطّ وضبطه بالشّكل، أوفي الصّوت، أو في البنية، أو في

١) مقدّمة التّحقيق ٩.

٢) تصحيح التّصحيف ٣٠.

الدّلالة، أو في التّركيب[١].

إذن، فقد تنوّعت المادّة في الكتاب، وتنوّع مصدر الخطأ الّذي ارتبط بمستويات البحث اللّغويّ ابتداءً من الأصوات إلى الدّلالة، وهو ما تتفرّع عليه دراستنا الّتي تحاول تأصيل مادّة الكتاب، وما ذهب إليه المؤلّف من تخطئة، أو تصويب لهذه المسائل، وتأتي الدّراسة في المحاور الآتية:

١-التّصحيف والتّحريف في الشّعر.
٢-التّصحيح على المستوى الصّوتيّ والإملائيّ.
٣-التّصحيح على المستوى الصّرفيّ.
٤-التّصحيح على المستوى النّحويّ (التّركيبيّ).
٥-التّصحيح على المستوى الدّلاليّ.

١ ــ التّصحيف والتّحريف في الشّعر:

بدأ المؤلّف عرض التّصحيف في الشّعر من مقدّمته حيث قال: "أمّا الشّعراء فتصحيفهم كثير، وسيمرّ بك في أثناء الكتاب نوادر من هذا الباب"[٢]، وأكثر ما عرضه يدخل دور التّفكّه والغرابة، ومن ذلك[٣] عرضه لتصحيف أسماء (يحيى، وزينب، وبثينة، ويونس..... إلخ)، ومن ذلك اختلاف العلماء حول تصحيف بيت الأعشى:

إنّي لعمر الّذي خطت مناسمها   تخذي وسيق إليها الباقر الغُيُلُ

---

١) تصحيح التّصحيف: ٣١
٢) مقدمة المؤلّف ١٨
٣) راجع ٢١ وما بعدها.

حيث روى (حطت) و(خطت) وكذلك (الباقر الغيل)، والعثل: وهو الكثير الثّقيل، والعسل، وكذلك (تحذي) و(تخدي)[١]

ومن ذلك التّصحيف في بيت امرئ القيس:

كأنّ سراته لدى البيت قائماً ** مَدَاك عروس أو صلاية حنظل

حيث رويت (صَراية)، و(صِراية) بفتح الصّاد أو كسرها، و(صرابة)، و(صلاية) وكلّ منها لها معنى مختلف عن الآخر[٢].

ومن غريب التّصحيف ما جاء في بيت امرئ القيس:

أعلمه الرّماية كلّ يوم   فلما استدَّ ساعده رماني

حيث روي بالشّين المعجمة (اشتدَّ) من القوّة وهو المشهور، ومعنى (استدّ) من السّداد، صار سديداً، والرّمي لا يوصف بالشّدة، وإنّما يوصف بالسّداد[٣].

ومثله أيضاً قول امرئ القيس:

تجاوزت أحراساً وأهوال معشر   عليَّ حراص لو يسرون مقتلي

حيث أنشده أبو عبيدة بالسين (لو يسرون)، وفسر به ﴿وَأَسَرُّواْ ٱلنَّدَامَةَ﴾ (يونس٥٤، وسبأ٣٣)، فقال الصّقليّ: إنّه تصحيف فسّر به القرآن على غير ما ينبغي، والصّواب (لو يشرون) ومعناه يظهرون[٤].

وقد جاء البيت في ديوان امرئ القيس بالسّين، وهو من أبيات

١) راجع: صـــ ٤٤ وما بعدها.

٢) نفسه ٥٠

٣) نفسه ١٠٧

٤) نفسه ٥٥٨.

المعلّقة[١]، وقال الجوهريّ والأصمعيّ: إنّه بالسّين أجود[٢]، والرّواية بالسّين تعني الإسرار أو الإظهار فهي من الأضداد، أمّا بالسّين فتعني الإظهار فحسب، وممّا يصحف قول الأشجعيّ:

وعدت وكان الخلف منك سجية   مواعيد عرقوب أخاه بيثرب

فقد أنشد (بيثرب) بالثاء، والرّواية الصّحيحة بالتاء وفتح الرّاء، وهو مكان قريب من اليمامة[٣].

وقد جاء البيت بالثاء في كتاب سيبويه[٤]، لكنّنا نجد البغداديّ يقول: أجمعوا على روايته بالتاء المثناة[٥].

وممّا جاء في غير الشّعر (كلّمتُ فلاناً فاختلط)، أي: اختلّ رأيه وثار غضبه، فيحرفون فيه؛ لأنّ وجه الكلام (فاحتلط) بالحاء المغفلة؛ لاشتقاقه من الاحتلاط وهو الغضب، ومنه المثل: (أوّل العِيّ الاحتلاط)[٦]

ومثل ذلك: "ويقولون: (إذا كان في رأس الفرس اعتزام). وصوابه (اعترام) بالرّاء، من العرامة، وهي الشّدّة"[٧].

---

١) ديوان امرئ القيس ٣٦ وذكر الشّارح الرّواية بالشّين.

٢) اللّسان مادة (شرر) .

٣) تصحيح التّصحيف ٥٥٠.

٤) الكتاب ٢٧٢/١.

٥) خزانة الأدب ٥٨/١.

٦) تصحيح التّصحيف ٨٨، وراجع مجمع الأمثال للميدانيّ ١ /٥٨.

٧) تصحيح التّصحيف ١١٦.

ومثل ذلك قولهم: (أفلتن)، بالفاء وهو تصحيف، وإنّما هو بالقاف من القَلَتِ وهو الهلاك[١].

ومثله: اقتدى الطّائر إذا ذرق، وصوابه اقتذى[٢].

والملاحظ على ما سبق أنّ التّصحيف يأتي بين حرفيْن يختلفان في النّقط وجوداً وعدماً أو عدد النّقاط؛ فمن الأوّل الفارق بين (الزّاي) والرّاء، والدّال والذّال والحاء والخاء، ومن الثّاني الفرق بين الفاء والقاف، وعلى ذلك فهو تحريف باعتبار تغيّر الحرف بالنّظر، وتصحيف باعتبار السّماع، وارتبط التّصحيف ومعرفته وتحليله بالمعنى على ما جاء عند الصّفديّ، وارتبط ذلك بالمعاجم أيضاً في مراعاة للسّياقين اللّغويّ والمقاميّ.

٢ – التّصحيح على المستوى الصّوتيّ والإملائيّ:

عالج الكتاب أخطاء إملائيّة شائعة؛ من ذلك كتابة كلمة (ابن) بألف، أو بدون ألف؛ حيث نقل قاعدتها الإملائيّة عن الحريريّ في درّة الغواص، فقال: إنّ من الخطأ أن يحذف الألف من (ابن) في كلّ موضع يقع بعد اسم أو كنية أو لقب، وإنّما يحذف الألف إذا وقع صفة بين علميْن من أعلام الأسماء والكنى أو الألقاب لتترّله مع الاسم قبله بمترلة الاسم الواحد لشدّة اتّصاف الصّفة بالموصوف، ويجب إثبات الألف في خمسة مواطن حدّدها[٣].

وقد نقل عن الحريريّ أيضاً طريقة كتابة الألف المقصورة بنصّه تقريباً

١) نفسه ١١٨.

٢) نفسه ١٢٠.

٣) تصحيح التّصحيف ٧٠، ٧١ .

وباقتضاب، فقال: "يخبطون خبط العشواء فيما يكتب من الأسماء المقصورة بالألف، وما يكتب بالياء. والحكم فيه أن تعتبر الألف فيه؛ إن كانت منقلبة عن واو كتب بالألف، وإن كانت من ذوات الياء كتبت بالياء، فعلى هذا تكتب العصا والقفا بالألف لقولك في الفعل منهما: عصوت وقفوت"[١].

والحريريّ فصل في هذا وأكثر من الأمثلة والشّواهد، كما انتقد ابن قتيبة[٢]، كما نقل عن الحريريّ أنّ ألف اسم لا تحذف إلاّ في فواتح السّور؛ لكثرة الاستعمال، أمّا داخل السّور فتكتب الألف كما في قوله تعالى ﴿ٱقْرَأْ بِٱسْمِ رَبِّكَ ٱلَّذِى خَلَقَ﴾ (العلق ١)[٣].

ومثل ذلك حذف ألف (ها) الّتي للتّنبيه؛ حيث قال: إنّها لا تحذف إلاّ مع (ذا)؛ لأنّهما يجعلان كالشّيء الواحد، أمّا إذا دخلت الكاف، فلا تحذف في مثل: ها ذاك، وهاتاك[٤].

أمّا كلمة (الرّحمن)، فلا تحذف ألفها إلاّ عند دخول (الــ) التّعريف، أمّا إذا تعرّت منها فنقول: يا رحمان الدّنيا والآخرة بإثبات الألف[٥]، وهذا ما جاء عند ابن قتيبة في أدب الكاتب[٦].

١) نفسه ٣٨٢.
٢) درة الغواص ٧١٠ – ٧١٢.
٣) تصحيح التّصحيف ١٥٩.
٤) نفسه ٥٢٨.
٥) نفسه ٢٨٢.
٦) راجع أدب الكاتب ١٩٢.

أمّا صالح ومالك وخالد فتثبت فيها الألف؛ إذا وقعت صفات مثل: زيدٌ صالح، وتحذف إذا جعلت أسماء محضة[١]، أي: أنها إذا كانت أعلاماً تحذف منها الألف، وقد رأى ابن قتيبة أنّ حذف الألف وبقاءَها من هذه الأسماء حسن وعلل الحذف بكثرة الاستعمال[٢].

وممّا وقف عنده في الإملاء وصل بعض الكلمات وفصلها، من ذلك (ثلثمائة)، فقد حذف ألفها فجعل وصل الكلمتين عوضاً عن الحذف[٣].

كما نقل الحريريّ أيضاً القول في (كلما)، فهي لا تكتب موصولة في كلّ موطن، بل تكون كذلك؛ إذا كانت بمعنى (كلّ وقت)؛ كقوله تعالى ﴿كُلَّمَآ أَوۡقَدُواْ نَارٗا لِّلۡحَرۡبِ أَطۡفَأَهَا ٱللَّهُ﴾ (المائدة: ٦٤)، أمّا إن وقعت (ما) المقترنة بها موقع (الّذي)، فإنّها تكتب مفصولة؛ نحو: كلّ ما عندك حسن، وكذلك حكم (إنَّ) و(أين)، و(أي) مع (ما)، وأمّا (مَنْ) إذا اتّصلت بلفظة (كلّ) أو بلفظة (مع) لم تكتب إلا مفصولة، وإنّما كتبت موصولة في (عمَّن)، و(ممّن)؛ لأجل إدغام النّون في الميم[٤].

ومن ذلك وصل (أنْ) بـــ(لا)، وإدغام اللاّم في النّون أو عدم الإدغام، الإدغام يكون بعد أفعال الرّجاء والخوف والإرادة مثل: رجوت ألاّ تهجر، وخفت ألاّ تفعل، وأردت ألاّ تخرج؛ لاختصاص (أن) المخفّفة في الأصل به، ووقوعها عاملةً

---

١) تصحيح التّصحيف ٣٤٥.

٢) أدب الكاتب ١٩١.

٣) تصحيح التّصحيف ١٩٩.

٤) نفسه ٤٤٤.

فيه، فوجب الإدغام، كما تدغم في (إنْ) الشّرطية؛ إذا دخلت عليها (لا) مع ثبوت حكم عملها قبل دخول لا، فتكتب: إلاّ تفعل كذا يكن كذا، وإن وقعت بعد أفعال العلم واليقين أظهرت النّون؛ لأنّ أصلها في هذا الموطن المشدّدة، وقد خفّفت مثل ﴿أَفَلَا يَرَوْنَ أَلَّا يَرْجِعُ إِلَيْهِمْ قَوْلًا﴾ (طه ٨٩)، وقد قرئ ﴿أَلَّا تَكُونَ فِتْنَةٌ﴾ (المائدة ٧١)، بالرّفع والنّصب، فمن نصب بها أدغم النّون في الكتابة، ومن رفع أظهرها[١].

وقد ربط ابن قتيبة بين عمل (أنْ) في الفعل، وإدغامها في (لا)، وفكّ الإدغام؛ إن لم تكن عاملة؛ مثل: ﴿لِئَلَّا يَعْلَمَ أَهْلُ الْكِتَابِ أَلَّا يَقْدِرُونَ عَلَىٰ شَيْءٍ مِّن فَضْلِ اللَّهِ﴾ (الحديد ٢٩)[٢]، وهو ما يتّفق وقول الحريريّ والصّفديّ مع وضوحه.

وفرق بين (لا)؛ إذا دخلت على (هل) فتدغم (هلا)، والدّاخلة على (بل)، فتكتب مفصولة (بل لا)، وعلّلوا ذلك بأن (لا) لم تغيّر معنى (بل)، وغيّرت معنى (هل)، فنقلتها من أدوات الاستفهام إلى حيز التّحضيض[٣]، ونفس التّعليل نجده عند ابن قتيبة في أدب الكاتب[٤].

والملاحظ أنّ ما سبق من تصويبات إملائيّة منقول من درّة الغواص للحريريّ الّذي عرضه بتفصيل، وكذلك ما جاء في أدب الكاتب لابن قتيبة.

---

١) تصحيح التّصحيف ١٣٠، ١٣١.

٢) أدب الكاتب ١٩٦ – ١٩٧

٣) تصحيح التّصحيف ٥٣١.

٤) أدب الكاتب ١٩٧

ونقل الصّفديّ عن شرح ما يقع فيه التّصحيف للعسكريّ اختلاف الأعمش وأبي عمرو بن العلاء والأصمعيّ في رواية حديث عبد الله بن مسعود (كان رسول الله –صلى الله عليه وسلم– يتخوّلُنا بالموعظة)، فهي عند الأعمش (يتخوّلُنا)، وعند أبي عمرو (يتخوّنُنا)، وأجاز الأصمعيّ الرّوايتيْن؛ حيث قال: يقال: (يتخوّلُنا)، و(يتخوَّننا) جميعاً، فمن قال (يتخوّلنا) يقول: يستصلحنا، يقال: فلان خائل مالٍ، ومَنْ قال (يتخوّننا) قال يتعهّدنا، وأنشد:

لا يُنْعش الطّرف إلاّ ما تخونه   داع يناديه باسم الماءِ مبغوم[1]

ومثل ذلك قولهم: أدان الله لنا على العدوّ، والصّواب (أدال).

ونلاحظ هنا إبدال اللاّم نوناً وتغيّر المعنى في الرّوايتيْن بهذا الإبدال، بل قد يحدث الإبدال بين الهمزة واللاّم والنّون، كما في (أرنج، ولارنج، ونارنج)[2].

ومن ذلك إبدال الحاء هاء في قولهم هو (يهدِرُ في قراءته، والثّواب يحدر بالحاء، قال أبو عبيد في (غريب الحديث)[3] حدر القراءة يحدرها حدراً، والقراءة السّريعة تسمى (الحدر)[4].

ومثل ذلك إبدال الجيم كافاً فيُجدِّف تحولت إلى (يُكدِّف)[5]

---

١) تصحيح التّصحيف ٥٤٩، والحديث في صحيح البخاري في كتاب العلم ٢٤/١. (يتخولنا)

٢) نفسه٦٧

٣) طبع في حيدر أباد الدكن بالهند سنة ١٣٨٥هـ

٤) تصحيح التّصحيف ٥٦٧.

٥) نفسه ٥٦٥.

وربما ساعد على هذا الإبدال الخطأ في السّمع، وهو ما يتّضح في قولهم لم سقطت ثنيته (أفرم)، والصّواب أنّها (أثرم)[١]

٣ ـ التّصحيح على المستوى الصّرفيّ:

يشير إلى اختيار جمع القلّة ناقلاً عن الحريريّ خطأهم في قولهم: ثلاثة شهور، وسبعة بحور، والاختيار أن يقال: ثلاثة أشهر، وسبعة أبحر، كما جاء في القرآن ﴿فَسِيحُواْ فِي ٱلْأَرْضِ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ﴾ (التوبة ٢)، وقوله: ﴿مِنۢ بَعْدِهِۦ سَبْعَةُ أَبْحُرٍ﴾ (لقمان٢٧)؛ لأنّ العدد من الثّلاثة إلى العشرة وضع القلّة، وإضافته إلى مثال الجمع القليل المشاكل له أليق[٢].

كما جاء إشارات لجموع جاءت خطأً، وصحّحها أصحاب لحن العامّة أو الخاصّة، ومن أشهرها أنّهم يجمعون (بئر) على (أبيار)، والصّواب أبآر، و(آبار) على القلب، ومثل ذلك: أرآء، وآراء، وأرآم وآرام، وأمآق و آماق[٣].

وجمعوا (خبيث) على (أخباث)، والصّواب (خبثاء)، مثل: ظريف وظرفاء[٤].

وجمع (فم) خطأ على (أفمام)، فقال الحريريّ: وهو من أفضح الأوهام، والصّواب فيه (أفواه)، ومنه ﴿يَقُولُونَ بِأَفْوَٰهِهِم مَّا لَيْسَ فِي قُلُوبِهِمْ﴾ (آلعمران

١) نفسه ١١٩ وراجع في أخطاء السمع التطور اللّغويّ ١٠٩ — ١١٠.

٢) تصحيح التّصحيف ١٩٩.

٣) نفسه ٧٧.

٤) نفسه ٨٦.

١٦٧)؛ لأنّ الأصل في فم (فَوْه) على وزن (سَوط)[١].

وإذا كانت كلمة (فم) أصلها في اللّغات السّامية (فو)، فحرف المدّ يردّ في العربية في الجمع، وقد أشار د. رمضان عبد التّواب إلى أنّ الميم جاءت لما عرف في السّاميات بالتّمييم وهو مقابل التّنوين[٢]، وقد أجاز بعضهم الجمع على (أفمام)[٣].

وأمثلة الجمع في رأينا مرتبطة بالسّماع ممّا يجعلنا لو بحثنا عن أخطاء في الجمع لوجدنا الكثير.

وجمع أخطاء في التّصغير منها تصغير اسم الإشارة (ذا)، فهو يصغّر على (ذَيّا)، وتصغير (ذي) الّتي للمؤنّث استغنى عنه بـــ(تيا)[٤]، أمّا تصغير (الّتي)، و(الّذي)، فالصّواب أنّه (اللّتيا)، و(اللّذيا) بفتح اللاّم لا بضمّها[٥]، وقد روى اللّسان الضّمّ والفتح[٦]، وقال ابن مالك في التّسهيل: إنّ الضّمّ لغة[٧].

وينقل عن الحريريّ أيضاً خطأهم في تصغير (مختار) على (مخيتير)، والصّواب (مخيّر)؛ لأنّ التّاء زائدة، ومن حكم التّصغير حذف هذه التاء[٨].

---

١) في أخطاء السمع التطور اللّغويّ ١١٧.

٢) راجع اللّغة العبرية، قواعد ونصوص ١٢١.

٣) القاموس المحيط (فوه)٤/٢٩١.

٤) تصحيح التّصحيف ٢٧٤.

٥) نفسه ٤٥٢.

٦) اللسان (لذا) و (لتى).

٧) التّسهيل ٢٨٨. والدّرّة ٧٧ وما بعدها.

٨) تصحيح التّصحيف ٤٦٩.

كما ينقل عن الحريريّ أيضاً خطأهم في تصغير (عقرب) إلى (عقيربة)، والعرب تصغّرها (عقيرب)؛ لأنّ الهاء تلحق بالثّلاثيّ؛ لخفته، والرّباعي لما ثقل بكثرة حروفه نزّل الحرف الأخير منه مترلة هاء التّأنيث[١].

نقل أخطاء في النّسب منها النّسب إلى (مرو)، وقد نسبوا خطأ إليها (مرويّ)، والصّواب (مَرْوَزيّ)، كما كان النّسب إلى (الرّي) رازيّ، فزادوا زاياً على غير قياس فيهما[٢].

ومن ذلك النّسب إلى محذوف اللاّم الّتي لا تردّ لامه في التّثنية ولا في الإضافة، وأنت مخيّر في ردّ لامه في النّسب إليه وتركها؛ مثل دم، فالنّسب إليها دميٌّ، ودمويّ، والنّسب إلى دنيا ليست دنيائيّ، وإنّما دُنييّ، ودنيويّ، ودنياويّ[٣].

ومن ذلك النّسب إلى التّركيب الإضافيّ، فقد نسبوا إلى تاج الملك التّاج ملكيّ، وقياسه التّاجيّ؛ لأنّ العرب ينسبون إلى (تيم الله) تيميّ، وإلى (سعد العشيرة) سعديّ، إلاّ أن يفترض لبس في المنسوب، فينسب إلى الثّاني، كما قال في عبد مناف (منافيّ)، وفي النّسب إلى أبي بكر (بكريّ)[٤].

ومن ذلك النّسب إلى المركّب المزجيّ، فقد نقل عن الحريريّ أنّهم يقولون في النّسب إلى (رامْ هُرْمُز): رام هُرْمُزيّ، فينسبون إلى مجموع الاسمين

١) نفسه ٣٨٤. وراجع تفاصيل ذلك في كتاب سيبويه ٤٨١/٣، شرح التّصريح ٣٢٤/٢.
٢) تصحيح التّصحيف ٤٧٤، وراجع: شرح التّصريح ٣٣٧/٢، ٣٣٨.
٣) نفسه ٢٦٣، وراجع: شرح التّصريح ٣٢٨/٢، ٣٢٩.
٤) نفسه ١٧٨.

المركّبيْن، ووجه الكلام أن ينسب إلى الصّدر منهما، يقال (راميّ)؛ لأنّ الاسم الثّاني من الاسميْن المركّبيْن بمنزلة تاء التّأنيث، وعلى هذا قيل في النّسب إلى أذربيجان (أذربيّ)[١].

جاءت أخطاء كثيرة سببها استعمال (أفعل) بدلاً من (فعل) سواء كان مبنيّاً للمعلوم، أو مبنيّاً للمجهول، فممّا جاء مبنيّاً للمعلوم قولهم: أَدفقت الإناء، والصّواب دفقته[٢]، وأبهرني الشّيء والصّواب بهرني[٣]، وغيره كثير[٤].

ومن ذلك أنّه لا يقال: (أرجع) في شيء إلاّ في قولهم (أرجع يده في كمه)، وما سوى ذلك فإنّما يقال فيه: رجَعَه يرجعه، قال تعالى: ﴿يَرْجِعُ بَعْضُهُمْ إِلَىٰ بَعْضٍ﴾ (سبأ ٣١)، وقد تنبّه الصّفديّ أنّ هذيل وحدها تقول: أرجعه غيره، وهو ما جاء في اللّسان[٥].

وقد يختلف المعنى بين (أفعل)، و(فعل)، ويختصّ كلٌّ منهما باستعمال مع كونهما من مادّة واحدة، ويبدو هذا في استعمال (أبصر)، و(بصُر)، فمن الخطأ أن تقول: أبصرت هذا الأمر قبل حدوثه. والصّواب أن يقال: بَصُرت بهذا الأمر؛ لأنّ العرب تقول: أبصرت للعين، وبَصُرت من البصيرة، ومنه

---

١) تصحيح التّصحيف ٢٧٥. وراجع ٦٦، وشرح التّصريح ٢/٣٣٢.

٢) نفسه ٩١.

٣) نفسه ٧٤.

٤) راجع صفحات ٩٧، ٩٨، ١٠٤، ١٠٩، ١١٥، ١١٦.

٥) نفسه ٩٣، واللسان (رجع).

قوله تعالى ﴿بَصُرْتُ بِمَا لَمْ يَبْصُرُوا بِهِۦ﴾ (طه ٩٦)[١].

ومن المبنيّ للمجهول أنّهم يقولون: أبيع الثّوب، وأزيد في ثمنه، والصّواب: بيع الثّوب وزيد عليك[٢]، ومثله (أبكم الرّجلُ) والصّواب (بَكم)، وأدير به، والصّواب دير به، وأجير والصّواب جير، وأخيف والصّواب خيف[٣].

جاءت أخطاء في ضبط بنية الفعل، أو بابه، وهي كثيرة؛ مثل قول العامّة: أبق يأبَق، والصّواب (يأبِق) بكسر الباء[٤]، وبرَّ أباه يبِرُّ والصّواب يَبَرُّه[٥]، ومثل ذلك جمد الماء يجمَد، والصّواب يجمُد بضم الميم[٦]، ومن ذلك أنّهم يقولون: يشتم، ويبخت، ويفقد، ويبطش، ويصلب السّارق، والصّواب: يشتم، ويبخت، ويفقد، ويبطش، ويصلب بالكسر، أي: أنّهم يضمّون ثالث هذه الأفعال، وصوابه كسرها[٧]، وغير ذلك كثير جاء في صفحات متوالية في الكتاب[٨].

---

١) نفسه ٧٣.

٢) نفسه ٧٦، وهما عند أبي عبيدة في المجاز بمعنى واحد. وكذلك عند ابن بري. الدّرّة: ٣٨٧

٣) راجع صفحات ٧٥، ٩٠، ٨٥، ٨٩ على هذا التّرتيب.

٤) تصحيح التّصحيف ٥٤٧.

٥) نفسه ٥٤٨.

٦) نفسه ٥٥٢.

٧) نفسه ٥٥٩.

٨) راجع صفحات ٥٥٠، ٥٥٢، ٥٥٣، ٥٥٤، ٥٥٦، ٥٦٠ – ٥٦٨.

٣ ـ التّصحيح على المستوى النّحويّ (التّركيبيّ):

عرض الصّفديّ أخطاء في النّحو (التركيب) كثيرة، نختار بعضها، منها:

أخطاء في تعدية الفعل، فقد يكون الفعل متعديّاً بحرف جرّ، ويعدّونه بنفسه، من ذلك قولهم: أنا أفرقك، والصّواب أنا أفرق منك[١]؛ لأنّ هذا الفعل لا يتعدّى بنفسه إلى المفعول به.

ومن ذلك أنّهم قد يعدّون الفعل بوسيلتيْن من وسائل التّعدية في وقت واحد، من أمثلة ذلك قولهم: (أدخل باللّصّ السّجن). والصّواب أن يقولوا: (أدخل اللّصّ السّجن)؛ لأنّ الفعل يعدّى تارة بهمزة النّقل؛ كقولك: خرج وأخرجته، وتارة بالباء؛ كقولك: خرج، وخرجت به، فأمّا الجمع بينهما فممتنع. وقد اختلف النّحاة هل بين حرفي التّعدية فرق أو لا؟ فقال الأكثرون: هما بمعنى حملته على الخروج، وإن قلت: خرجت به، فمعناه أنّك استصحبته، والقول الأوّل أصحّ، بدلالة قوله تعالى: ﴿ذَهَبَ ٱللَّهُ بِنُورِهِمْ﴾ (البقرة ١٧)[٢].

قال المرادي: "ويؤيّد أنّ باء التّعدية بمعنى الهمزة قراءة اليماني (أذهب الله نورهم)[٣]، ولا يجمع بين التّعدية بحرف الجر، والتّعدية بالهمزة، وهذا معنى قول سيبويه: "إذا قلت: أفعلت استغنيت عن الباء، وإذا قلت: فعلت احتجت إليها"[٤].

---

١) تصحيف التّصحيف ١١٩.

٢) نفسه ٩

٣) الجنى الداني ٣٨، وراجع: البحر المحيط ١/٨٠، مشكل إعراب القرآن ١/٨٢. ٥٥٦، ٥٦٠ – ٥٦٨. ٥٣١.

٤) الكتاب ١/١٥٤.

وقد تبع النّحاة سيبويه في ذلك[١]، فإذا صادفهم ذلك خرجوه على زيادة الباء، أو على حذف المفعول[٢].

والفراء كذلك لا يجيز اجتماع التّعدية بهمزة التّعدية في قراءة ﴿تَنۢبُتُ بِٱلدُّهۡنِ﴾ (المؤمنون: ٢٩)، فجرّد الهمزة من التّعدية حتى لا تجتمع التّعدية بالهمزة وبالباء[٣]، وبالعكس من ذلك جعل أبو عبيدة الباء زائدة، وليست للتّعدية، فمعنى التّعدية —عنده— يأتي من الهمزة، لا من الباء[٤]، وقد تبع الزّجاج الفراء في جعله تنبت بمعنى (أنبت)، لكنّه جعل الباء للمصاحبة، ومعنى تُنبت بالدّهن تَنبت ومعها دهن، وفيها دهن؛ كما تقول: جاءني زيد بالسّيف، تريد جاءني ومعه السّيف[٥].

وقد اختلفوا في قراءة أبي جعفر (يكاد سنا برقه يُذهب بالأبصار) (النور ٤٣) بضمّ ياء (يُذهب). وقد نقل النّحاس خلافهم بين جعل الباء زائدة، وجعلها لحناً؛ لأنّ الباء تعاقب همزة التّعدية، و(يُذهب) بضمّ الياء، ماضيها (أذهبت) ودخلتها الباء، ولا تجتمع همزة التّعدية والباء على الفعل[٦].

---

١) معاني القرآن للفراء ١٩/١، مشكل إعراب القرآن لمكي ٨٢/١، المقدمة لابن بابشاذ٢٣٥، شرح المفصل لابن يعيش ١٣٨/٨.

٢) راجع: معاني القرآن للفراء ١٩/١، البحر المحيط ٤٠١/٥، ٤٦٥، الفعل في القرآن الكريم تعديته ولزومه ٥٧٣.

٣) معاني القرآن للفراء ٢٣٢/٢، ٢٣٣، وهي قراءة ابن كثير وأبي عمرو من السبعة ٤٤٥.

٤) مجاز القرآن ٥٦/٢.

٥) معاني القرآن وإعرابه ١٠/٤.

٦) إعراب القرآن للنحاس ١٤٢/٣، ١٤٣. ٥٣١.

ونقل عن الحريريّ الخطأ في قولهم: زيدٌ أفضل إخوته؛ لأنّ أفعل التّفضيل لا تضاف إلاّ لما هو داخل فيه، ومتترّل مترلة الجزء منه، و(زيد) غير داخل في جملة (إخوته)، ألا ترى لو قال قائل: من إخوة زيد؟ لعددهم دونه، كما لا يقال: زيد أفضل النّساء، وتحقيق الكلام أن يقال: زيدٌ أفضل الإخوة، وأفضل بني أبيه(١).

وأفعل التّفضيل يضاف إلى ما هو بعضه، وهذا ما جعل ابن جني يرفض أن تكون (أعلم) مضافة إلى (من) في قول الله تعالى ﴿ إِنَّ رَبَّكَ هُوَ أَعْلَمُ مَن يَضِلُّ عَن سَبِيلِهِۦ ﴾ (الأنعام ١١٧)؛ لأنّ ذلك يؤدّي إلى معنى محال على الله سبحانه، هو أن يكون بعض المضلّين أو بعض الضّالين(٢).

وقد ارتبطت بعض الأخطاء بالمطابقة، منها ما نقله عن الحريريّ أنّهم يقولون: كلا الرّجلَيْن خرجا، وكلتا المرأتيْن حضرتا، والاختيار أن يوحّد لفظ الخبر منهما، فيقال: كلا الرّجل خرج، وكلتا المرأتيْن حضرت؛ لأنّ كلا وكلتا اسمان مفردان وضعا لتأكيد الاثنيْن، وليستا في ذاتيْهما مثنييْن(٣)، وقد جاء الحريريّ بشاهد قرآنيّ هو قوله تعالى:﴿ كِلْتَا ٱلْجَنَّتَيْنِ ءَاتَتْ أُكُلَهَا ﴾ (الكهف ٢٢)، وبشواهد شعريّة(٤)، وما نلاحظه أنّ الحريريّ جعل ذلك الاختيار، وفيه مراعاة للّفظ بينما قد

١) تصحيح التّصحيف ١١٩.

٢) المحتسب١/٢٢٨، وقد فصل الحريريّ في ذلك،راجع درة الغواص وشروحها١١٣ -١١٩

٣) تصحيح التّصحيف ٤٤٤.

٤) درة الغواص ٣٩٨.

يراعى المعنى فيثنّى الخبر كما نقل الحريريّ عن ابن هشام في المغنى[١]، وجعلها ابن بري من الضّرورة.

ومن المطابقة ما عرف عند النّحاة بلغة (أكلوني البراغيث)؛ حيث يثنّى الفعل، أو يجمع مع فاعله، فينتج عن ذلك أن يكون للفعل فاعلان، فقد نقل عن الحريريّ أنّهم يقولون: قاما الرّجلان، وقاموا الرّجال، فيلحقون الفعل علامة التّثنية والجمع، وما سمع ذلك إلاّ في لغة ضعيفة لم ينطق بها القرآن، ولا أخبار الرّسول –صلى الله عليه وسلم–، ولا نقل عن الفصحاء، ووجه الكلام توحيد الفعل، كما قال تعالى:﴿ قَالَ رَجُلَانِ ﴾ (المائدة ٢٣)، و﴿ إِذَا جَآءَكَ ٱلْمُنَٰفِقُونَ ﴾ (المنافقون ١)، فأما قوله تعالى: ﴿ وَأَسَرُّواْ ٱلنَّجْوَى ٱلَّذِينَ ظَلَمُواْ ﴾ (الأنبياء ٣)، فالّذين بدل من الضّمير الّذي في لفظة (أسروا)، وقيل: بل موضعه نصب على الذّم، وكذلك قوله تعالى: ﴿ ثُمَّ عَمُواْ وَصَمُّواْ كَثِيرٌ ﴾ (المائدة ٧١)، فكثير بدل من الضّمير[٢]، وأضاف الحريريّ أنّه إذا تأخّر الفعل ألحق علامة التّثنية والجمع[٣]، واعترض شارح الدّرّة فقال: إنّها لغة قوم من العرب يجعلون الألف والواو حرفي علامة للتّثنية والجمع، والاسم الظّاهر فاعلاً، وتعرف بين النّحاة بلغة أكلوني البراغيث؛ لأنّه مثالها

١) شرح الدرة ٣٩٨، وشرح شواهد المغني ١٨٨

٢) تصحيح التّصحيف ٤١١ – ٤١٢.

٣) درة الغواص ٤١٥ – ٤١٦.

الّذي اشتهرت به، وقد وقع منها في الآيات والأحاديث ما لا يحصى[١]

وقد فصّل ابن مالك القول في هذه اللّغة؛ فقال: إنّها لغة بعض العرب، وضمير المثنّى أو الجمع علامة على التّثنية أو الجمع، واستشهد عليها بقول النّبي – صلى الله عليه وسلم –: (يتعاقبون فيكم ملائكة باللّيل، وملائكة بالنّهار)، وبشواهد شعريّة، وقال: إنّ بعض النّحاة يخرّج هذا على أنّ الاسم مبتدأ مؤخر، والفعل مع ضميره خبر مقدّم، أو أنّ ما اتّصل بالفعل من ضمائر فاعل، والاسم بعده بدل، أو أنّ الاسم خبر، وهذا ما يمكن فعله مع من لا يقول بهذه اللّغة، وخرّج على ذلك الآيات المذكورة سابقاً[٢].

وقد نقل عن الحريريّ أنّ العرب لا يؤكّدون بلفظة (كلّ) إلاّ ما يمكن فيه التّبعيض، فلهذا أجازوا أن يقال: ذهب المال كلّه؛ لكونه يتبعّض، ومنعوا ذهب زيد كلّه؛ لأنّه ممّا لا يتجزّأ. ثمّ علّق الصّفديّ بقوله: ويجوز أن يقول: اشتريت العبد كلّه؛ لجواز أن يكون مبعّضاً[٣]، وهي مسألة مشهورة عند النّحاة.

وقد ارتبطت مسائل نحويّة بدلالتها، من ذلك زيادة (كان) بين المضاف والمضاف إليه، وقد نقل عن تثقيف اللّسان أنّهم يجمعون بين العي واللّحن؛ لأنّ

---

١) نفس المرجع والصفحة.

٢) شرح الكافية الشافية ٥٨٠/٢ – ٥٨٢ وراجع شرح ابن عقيل ٧٩/٢ – ٨٠ وقد جاء الحديث في البخاري أربع مرات ثلاث منها بهذه الرواية هي أرقام ٥٥٥، ٧٤٢٩، ٧٤٨٦، وإحداها برواية (الملائكة يتعاقبون) رقم ٣٢٢٣طبعة السلفية: تحقيق محب الدين الخطيب، صحيح مسلم كتاب المساجد ٢١٠.

٣) تصحيح التّصحيف ٤٤٣.

بقولهم: (المتوفى عنها) يعلم أنّ الزّوجية قد انقطعت بينهما بالوفاة، وأنّها ليست في عصمته، وإنّما كانت زوجة في حياته، فلا معنى لزيادة (كان) إلا العي.

وأما اللّحن، فلأنّهم حالوا (بكان) بين المضاف والمضاف إليه، وإنّما تدخل (كان) في مثل هذه المواضع في ضرورة الشّعر؛ لإقامة الوزن، كما قال الشّاعر:

سراة بني أبي بكر تسامى *** على —كان— المطهمة الجيادِ[١]

وقد روى البغداديّ البيت (على كان المسومة) وتمسّك مع ابن عصفور بأنّ هذه الزّيادة من الضّرورات الشّعريّة[٢].

ومن ذلك ما نقله عن الحريريّ من أنّهم لا يفرقون بين قولهم (لا رجلَ في الدّار)، و(لا رجلٌ عندك)، والفرق أنّ (لا رجلَ) بالفتح عمّت جنس الرّجال بالنّفي، وهو جواب لمن قال: هل من رجل في الدّار؟ فإذا قلت: لا رجلٌ بالرّفع، فالمراد بالنّفي الخصوص، ويجوز في هذا الجواب أن يقال: لا رجلٌ في الدّار بل رجلان، ولا يجوز أن يقال: لا رجلَ في الدّار بالفتح بل رجلان[٣].

والحريريّ هنا يتحدّث عن فرق دلاليّ بين استعمالَيْن تركيبيْن لأداتيْن من الأدوات هما: (لا النّافية للجنس)، الّتي تنفي العموم، ويكون ما بعده منصوباً، و(لا المشبّهة بـــ"ليس") الّتي تنفي الخصوص، وكلام الحريريّ في الدّرّة أوضح[٤].

---

١) تصحيح التّصحيف ٤٣٥ – ٤٣٦.

٢) راجع: خزانة ا لأدب ٢٠٧/٩ وما بعدها.

٣) تصحيح التّصحيف ٢٨١.

٤) درّة الغواص ٦٨٣.

وممّا جاء في الفروق الدّلاليّة أيضاً قول الحريريّ: إنّهم لا يفرّقون بين (التّمنّي) و(التّرجّي) والفرق بينهما واضح، وهو أنّ التّمنّي يقع على ما يجوز أن يكون، ويجوز ألاّ يكون، لقولهم: (ليت الشّباب يعود)، والتّرجّي يختصّ بما يجوز وقوعه، فلا يقال: لعلّ الشّباب يعود، ولهذا فرّق نحاة البصرة بينهما في باب الجواب بالفاء، وأجازوا أن تقع الفاء جواب التّمنّي في مثل قوله تعالى: ﴿ يَٰلَيۡتَنِي كُنتُ مَعَهُمۡ فَأَفُوزَ فَوۡزًا عَظِيمٗا ﴾ (النساء ٧٣)، ونهوا أن تقع الفاء جواباً للتّرجّي، وضعّفوا قراءة من قرأ ﴿ لَّعَلِّيٓ أَبۡلُغُ ٱلۡأَسۡبَٰبَ ۝٣٦ أَسۡبَٰبَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ فَأَطَّلِعَ إِلَىٰٓ إِلَٰهِ مُوسَىٰ ﴾ (غافر ٣٦، ٣٧) بنصب أطلع[١].

وما قاله يتّفق مع ما جاء عند النّحاة؛ حيث نجد ابن هشام يقول: "ليت: حرف تمنٍّ يتعلّق بالمستحيل غالباً كقوله:

فيا ليت الشّباب يعود يوماً *** فأخبره بما فعل المشيب

وبالممكن قليلاً[٢]، أمّا (لعلّ) فتختصّ بالممكن، وقول فرعون في الآية السّابقة إنّما قاله جهلاً ومخرقة وإفكاً[٣].

وممّا يرتبط بدلالة التّركيب أيضاً أنّهم لا يفرّقون بين قولهم (بكم ثوبك مصبوغًا؟)، و(بكم ثوبك مصبوغٌ؟)، وبينهما فرق يختلف المعنى فيه، وهو أنّك إذا نصبت (مصبوغًا) كان انتصابه على الحال، والسّؤال واقع عن ثمن الثّوب وهو مصبوغ، وإن رفعت (مصبوغًا) رفعته على أنّه خبر المبتدأ

١) تصحيح التّصحيف ١٩٣، ودرة الغواص ٦٧٩.

٢) مغني اللبيب ٣/٥١١ طبعة عبد اللّطيف الخطيب.

٣) نفسه٣/٥٢٥.

الّذي هو (ثوبك)، وكان السّؤال واقعاً عن أجرة الصّبغ، لا عن ثمن الثّوب[١]، وفي هذا ما يدلّ على ارتباط الإعراب بالمعنى في التّراكيب.

٥ ـ التّصحيح على المستوى الدّلاليّ:

ظهرت الأخطاء الدّلاليّة، وتمثّلت في عدّة أشكال؛ منها التّرادف والفروق الدّلاليّة بين المترادفات، ومن أمثلة ذلك أنّهم لا يفرّقون بين الآبق والهارب، فالآبق لا يسمى آبقاً إلاّ إذا كان ذهابه فى غير خوف ولا إتعاب عمل، وإلاّ فهو هارب[٢].

ومن ذلك الفرق بين (اجلس)، و(اقعد)، فهم يقولون للقائم (اجلس)، والاختيار على ما حكاه الخليل بن أحمد أن يقال لمن كان قائماً (اقعد)، ولمن كان نائماً أو ساجداً (اجلس)، وعلّل بعضهم لهذا الاختيار بأنّ القعود هو الانتقال من علو إلى سفل؛ ولهذا قيل لمن أصيب برجليه (مُقعَد)، والجلوس هو الانتقال من سفل إلى علو، ومنه سميت (نجد) جلساً؛ لارتفاعها، وقيل لمن أتاها (جالس)، ومنه قول عمر بن عبد العزيز للفرزدق:

قل للفرزدق، والسّفاهة كاسمها   إن كنت تارك ما أمرتك فاجلس

أي: اقصد نجدا، ومعناه أنه لما تولى المدينة قال له: إن لم تلزم العفاف، وإلا فاخرج إلى نجد[٣].

ومن ذلك الفرق بين (أخطأ)، و(خَطِئ)، فالأولى تقال لمن لم يتعمّد

---

١) تصحيح التّصحيف ١٦٤ – ١٦٥، ودرّة الغواص: ٦٨٢

٢) المصدر نفسه ٦٧

٣) تصحيح التّصحيف ٨٣

الخطأ، والثّانية عكسها، وهذا ما يتّضح فيما نقله الصّفديّ عن الحريريّ أنّهم يقولون لمن أتى الذّنب متعمّداً: (أخطأ)، فيحرّفون اللّفظ والمعنى؛ لأنّه لا يقال (أخطأ) إلاّ لمن لم يتعمّد الفعل، أو لمن اجتهد فلم يوافق الصّواب، وإياه عنى رسول الله -صلّى الله عليه وسلم- بقوله: (إذا اجتهد الحاكم، وأخطأ،فله أجر)[١]. وإنّما أوجب له الأجر عن اجتهاده في إصابة الحقّ الّذي هو نوع من أنواع العبادة، فأمّا المتعمّد الشّيء فيقال له: (خطئ)، فهو (خاطئ)، والمصدر (الخِطْءُ) بكسر الخاء وإسكان الطّاء، كما قال تعالى: ﴿إِنَّ قَتْلَهُمْ كَانَ خِطْـًٔا كَبِيرًا﴾ (الإسراء ٣١)، وقال الحريريّ -رحمه الله-:

لا تخطوَنّ إلى خطء ولاخطأْ ** من بعد ما الشّيب في فوديك قد وخطا

وأيّ عذر لمن شابت مفارقه ** إذا جرى في ميادين الهوى وخطا"[٢].

ومثل ذلك الفرق بين (اختلط)، و(احتلط)، و(أدلج)، أي: سار أوّل اللّيل، و(ادّلج)، أي: سار آخر اللّيل، وارتضع بلبنه، وارتضع بلبانه[٣].

وعرض الصّفديّ أيضًا لأمثلة من الأضداد، من ذلك ما نقله عن استعمال (اختفى) بمعنى (استتر)"، يقولون: فلان اختفى بمعنى (استتر)، وليس كذلك إنّما (اختفى) بمعنى (ظهر)، فأمّا المستتر، فهو المستخفي، يقال: استخفى إذا استتر، واختفى إذا ظهر، ومنه قيل للنّباش (مختف)"، ثم أعقب ذلك بقوله: "قلت: خفيت الشّيء أخفيه كتمته، وخفيته: أظهرته،

١) الحديث في صحيح البخاري ٢٦٨/٤،ومسلم بشرح النّوويّ ١٣/١٢

٢) تصحيح التّصحيف: ٨٧، وراجع درّة الغواص: ١٥٢، وتقويم اللّسان ١٠٣

٣) راجع تصحيح التّصحيف ٨٨،٨٩،٩٥

وهو من الأضداد، كذا قال الأصمعيّ وأبو عبيدة، ويقال: خفا المطر الفأر، إذا أخرجهنّ من أنفاقهنّ، و(برح الخفاء)[١]، أي: وضح الأمر،وخفا البرق يخفو خفوًا،ويخفى خفيا إذا لمع لمعاً ضعيفاً في نواحي الغيم"[٢].

ومن الأخطاء ما يرتبط بتضييق الدّلالة أو توسيعها، فممّا جاء بتضييق الدّلالة ما نقله عن تثقيف اللّسان من أنّهم لا يعرفون (الأرامل) إلاّ للنّساء اللاّتي كان لهنّ أزواج ففارقوهن بموت، أو حياة، وليس كذلك، بل (الأرامل) المساكين، وإن كان لهنّ أزواج، ويقال لجماعة المساكين من الرّجال أيضاً أرامل. قال الشّاعر:

هذي الأرامل قد قضيت حاجتها *** فمن لحاجة هذا الأرمل الذّكر[٣]

وقد جمع الزّبيديّ آراء اللّغويّين في ذلك، وزاد على البيت شاهداً شعريّاً، وحديثاً روي في مسند أحمد[٤].

ومن ذلك أنّهم يقولون (الأرجوان)، ولا يعرفونه إلاّ الصّوف الأحمر، وليس كذلك، بل هو كلّ أرجوان أحمر، صوفاً كان أو غيره"[٥].

ومن ذلك ما نقله عن الحريريّ أنّهم يقولون (بات) فلان أي: نام، وليس كذلك، بل معنى (بات) أظلّه وأجنّه اللّيل، وذلك سواء أنام أم لم ينم،

---

١) هو مثل في مجمع الأمثال١/١٦٥

٢) تصحيح التّصحيف ٨٨ـــ٨٩

٣) المصدر نفسه ٩٣

٤) راجع: لحن العامّة١٨٢ ـــ ١٨٣

٥) تصحيح التّصحيف ٩٥

ويؤيّده قوله تعالى: ﴿ وَٱلَّذِينَ يَبِيتُونَ لِرَبِّهِمْ سُجَّدًا وَقِيَٰمًا ﴾ (الفرقان ٦٤)، وقول الشّاعر:

باتوا نياماً وابن هند لم ينم *** بات يقاسيها غلام كالزلم [١]

ومن تضييق الدّلالة أنّهم يقولون (بحر) لما كان ملحاً خاصّة، والبحر يكون للعذب والملح، قال تعالى: ﴿ وَهُوَ ٱلَّذِى مَرَجَ ٱلْبَحْرَيْنِ هَٰذَا عَذْبٌ فُرَاتٌ ﴾ (الفرقان ٥٣)، فسمى العذب بحراً، وإنّما يسمّى البحر؛ لاتّساعه"[٢]

ومن ذلك (الأتراب) يكون عندهم الذّكور والإناث، وليس كذلك، وإنّما الأتراب الإناث خاصّة، لا يقال: زيد ترب عمرو، وإنّما يقال: زيد قرن عمرو، وهند ترب دعد، وقال بعضهم: أكثر ما يستعمل في الإناث، وقد يكون للذّكور، والقول الأوّل أشهر.

وينقل عن الجوهريّ قولهم: هذه ترب هذه، أي: لدها،وهن أتراب، ويؤيّد هذا القول قوله تعالى: ﴿ قَٰصِرَٰتُ ٱلطَّرْفِ أَتْرَابٌ ﴾ (ص ٥٢)[٣].

وننهي هذه الأخطاء الدّلاليّة بما نقله من أخطاء في الاستعمال، فمن ذلك ما نقله الزّبيديّ في استعمال كلمة (باع)، فهم يقولون: (باع) لأوسع الخطا، والباع ما بين طرفي يدي الإنسان؛ إذا مدّهما يميناً وشمالاً[٤].

ومن ذلك أنّهم يقولون للولديْن في بطن واحد (أتوام)، والصّواب

---

١) المصدر نفسه ١٤٧، والبيتان في الحماسة ١/١١٥، ودرة الغواص ٢٦٧

٢) المصدر نفسه ٦٧، وراجع: لحن العامّة ١٨٧ ــ ١٨٨

٣) المصدر نفسه ٧٧، وراجع الصحاح ١/٩١

٤) المصدر نفسه، لحن العامّة ١٨٧

(توأمان)، والواحد (توأم)[١].

لقد أراد الصّفديّ لكتابه هذا أن يكون معجماً يضمّ بين دفتيه ما وقع عليه من أخطاء لغويّة جمعها من هذه الكتب الّتي أشار إليها في بداية كتابه، ورتّبها على حروف المعجم، ولم يتدخّل في نقلها إلاّ قليلاً، في تغيير بعض الألفاظ الّتي لم تخرج المنقول عن غرضه، وعلّق تعليقات وجيزة في موضعها، وقد شملت هذه الأخطاء مستويات اللّغة عامّة، وقد حاول هذا البحث أن يعرض أمثلة مختصرة إلى أبعد الحدود لما جاء في هذه المستويات، كما حاول ألا يسرف في تعليقه على تلك الأخطاء اختصاراً لظروف البحث.

١) المصدر نفسه، وراجع٧٢

المصادر والمراجع

أوّلاً: المصادر:

صلاح الدّين خليل بن أيبك الصّفديّ (٦٩٦ -٧٦٤هـ)

تصحيح التّصحيف وتحرير التّحريف، تحقيق السّيّد الشّرقاويّ، مكتبة الخانجي، القاهرة،١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧ م، ط ١

ثانيًا: المراجع:

١ - الأخفش (أبو الحسن سعيد بن مسعدة ت ٢١١هـ)

- معاني القرآن، تحقيق فائز فارس الحمد، الكويت ١٩٧٩م

٢- الأزهري (الشيخ خالد الأزهري ت ٩٠٥هـ)

- التّصريح على التّوضيح، وبهامشه حاشية الشّيخ يسين العليميّ، عيسى البابي الحلبيّ، بدون تاريخ

٣- البخاريّ، الجامع الصّحيح، بحاشية السّنديّ، عيسى البابي الحلبيّ، بدون تاريخ

٤- البغداديّ

-خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، تحقيق عبد السّلام هارون، الهيئة العامّة للكتاب ١٩٧٩-١٩٨١ م.

٥- ابن جنّي (أبو الفتح عثمان ت ٣٩٢هـ.

- المحتسب فى تبيين وجوه شواذّ القراءات والإيضاح عنها، تحقيق علي النّجديّ ناصف وآخرين، المجلس الأعلى للشّؤون الإسلاميّة ١٩٦٩م.

٦ - ابن الجوزيّ (أبو الفرج عبد الرّحمن بن الجوزيّ ت٥٩٧هـ)

- تقويم اللّسان، تحقيق د. عبد العزيز مطر، دار المعارف، القاهرة، الطبعة الثّانية.

٧- الحريريّ، درّة الغواص في أوهام الخواصّ، تحقيق عبد الحفيظ فرغلي علي القرنيّ، دار الجيل، بيروت، ومكتبة التّراث الإسلاميّ، القاهرة.

٨ - أبو حيان الغرناطيّ (أثير الدّين محمّد بن يوسف ت ٧٤٥هـ)

- البحر المحيط، دار الفكر، ١٩٨٣٦م ط٢.

٩- رمضان عبد التّواب

- التّطوّر اللّغويّ، مظاهره وعلله وقوانينه، الخانجي بالقاهرة، والرّفاعيّ بالرّياض ١٩٨١م.

- اللّغة العبريّة، قواعد ونصوص ومقارنات، القاهرة ١٩٧٧م.

١٠- الزّبيديّ (أبو بكر محمّد بن الحسن ت ٣٧٠هـ)

لحن العامّة، تحقيق عبد العزيز مطر، دار المعارف ١٩٨١.

١١- الزّجاج (أبو إسحاق إبراهيم بن سهل ت ٣١٠هـ)

- معاني القرآن وإعرابه، تحقيق عبد الجليل عبده شلبي، عالم الكتاب ١٩٨٨م.

١٢- الزّمخشريّ (أبو القاسم جار الله محمود بن عمر ٤٦٧ -٥٣٨هـ)

- الكشاف، البابي الحلبيّ ١٣٩٢م.

١٣- سيبويه (أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر ت١٨٠هـ)

- الكتاب، تحقيق عبد السّلام هارون، الهيئة المصريّة للكتاب ١٩٦٦م-١٩٧٧م

١٤- السّيوطيّ (جلال الدّين عبد الرّحمن بن أبي بكر ت٩١١هـ)

– المزهر فى علوم اللّغة، نشرة محمّد أحمد جاد المولى وآخرين الحلبي (د.ت)
– همع الهوامع، تحقيق عبد العال سالم مكرم، وعبد السّلام هارون، دار البحوث العلميّة، الكويت.
١٥– الصّقليّ (ابن مكي الصّقليّ ت١٠٥ هـ)
– تثقيف اللّسان وتلقيح الجنان، تحقيق مصطفى عبد القادر عطا، دار الكتب العلميّة، بيروت، بدون تاريخ.
١٦– أبو عبيدة (معمر بن المثنّى ت ٢١٠هـ)
–مجاز القرآن، تحقيق محمد فؤاد سزكين، الخانجى ١٩٥٥ – ١٩٦٢م.
١٧– ابن عقيل (بهاء الدّين عبد اللهنت ٧٦٣٩هـ)
– شرح ابن عقيل على ألفيّه ابن مالك، تحقيق محمّد محيي الدّين عبد الحميد، دار التّراث بالقاهرة ١٩٨٠م ط٢٠.
١٨– الفراء، (أبو زكريا يحى بن زياد الدّيلميّ، ت٢٠٧هـ)
– معاني القرآن:
الجزء الأوّل: تحقيق أحمد يوسف نجاتي ومحمّد علي النّجار، الهيئة المصريّة للكتاب ١٩٨٠م.
الجزء الثّاني: تحقيق محمّد علي النّجار، الدّار المصريّة للتّأليف والتّرجمة (د.ت)
الجزء الثّالث: تحقيق عبد الفتاح إسماعيل شلبي، الهيئة العامّة للكتاب ١٩٧٢م.
١٩– ابن قتيبة، أدب الكاتب، تحقيق محمّد محيي الدّين عبد الحميد،

القاهرة ١٣٨٢هـ - ١٩٦٣م.

٢٠- القيسيّ (مكي بن أبي طالب ٤٣٧هـ)

- مشكل إعراب القرآن، تحقيق حاتم صالح الضّامن، وزارة الإعلام العراقيّة ١٩٧٥م.

٢١ – ابن مالك (أبو عبد الله جمال الدّين محمّد بن عبد الله ت ٦٧٢هـ)

- تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، تحقيق محمّد كامل بركات، دار المعارف ١٣٨٧هـ ـ ١٩٦٧م.- شرح الكافية الشّافية، تحقيق د. عبد المنعم أحمد هريدي، جامعة أم القرى ١٩٨٢م ط١.

٢٢- المبرّد (أبو العباس محمّد بن يزيد ٢١٠- ٢٨٥هـ)

- المقتضب، تحقيق محمّد عبد الخالق عضيمة، المجلس الأعلى للشّؤون الإسلاميّة، لجنة إحياء التّراث ١٩٧٩م ط٢.

٢٣- المرادي (الحسن ابن أمّ قاسم ت ٧٤٩هـ)

- الجنى الدّاني في حروف المعاني، تحقيق فخر الدّين قباوة ومحمّد نديم فاضل، دار الآفاق الجديدة، بيروت ١٩٨

٢٤- الميدانيّ، مجمع الأمثال للميدانيّ، تحقيق محمّد محيي الدّين عبد الحميد ١٩٥٥م.

٢٥- النّحاس (أبو جعفر أحمد بن محمّد بن إسماعيل النّحاس ت٣٣٨هـ)

- إعراب القرآن، تحقيق زهير غازي زاهد، عالم الكتاب والنّهضة

العربيّة ١٩٨٥م ط٢.

٢٦- ابن هشام (جمال الدّين بن هشام الأنصاريّ ت٧٦١هـ)

- مغنى اللّبيب عن كتب الأعاريب، تحقيق د. مازن المبارك، ود. محمّد علي حمد الله، دار الفكر ط٦ ١٩٨٥م

٢٧- ابن يعيش (موفّق الدّين يعيش بن علي بن يعيش ت٦٤٣هـ)

- شرح ابن يعيش على المفصّل للزّمخشريّ، عالم الكتب بيروت، والمتنبي بالقاهرة (د.ت)

فهرس المحتويات

التصويب اللغوي وأثره في مقاومة لحن العامة

إعداد

د . محمد موسى السعيد جباره

بسم الله الرحمن الرحمن

التصويب اللغوي وأثره في مقاومة لحن العامة

التصويب اللغوي نبذة تاريخية (نشأته وأسبابه):

يرتبط التصويب اللغوي بأسبابه التي دعت إليه، فقد كان العرب في جاهليتهم أصحاب فصاحة، ينطقون على سجيتهم، وتبعًا لسلائقهم اللغوية، التي طُبعوا عليها، فلم يُؤْثر عنهم في تلك الحقبة لحنٌ، فلما جاء الإسلام وانتشر في بقاع الأرض، ودخل الناس في دين الله أفواجًا، واختلط العرب بغيرهم من الأعاجم الذين اعتنقوا الدين الإسلامي، واضطر هؤلاء إلى تعلم اللغة العربية كي يفهموا الدين الذي آمنوا بمبادئه، بدأت ظاهرة اللحن تظهر في المجتمع العربي.

ولعل أول لحن وقع كان في الإعراب، قال أبو الطيب اللغوي (ت٣٥١هـ): (واعلم أنّ أوَّلَ ما اختَلَّ من كلام العرب فأحوج إلى التَّعلم الإعرابُ)[1]، وإلى ذلك أيضًا ذهب أبو بكر الزُّبيدي (ت٣٧٩هـ) حيث قال: (ولم تَزَل العرب تنطق على سجيتها في صدر إسلامها وماضي جاهليتها، حتَّى أظهر الله الإسلام على سائر الأديان، فدخل النَّاس فيه أفواجًا، وأقبلوا إليه أرسالاً، واجتمعت فيه الألسنة المتفرقة، واللُّغات المختلفة، ففشا الفساد في اللُّغة والعربيَّة، واستبان منه في الإعراب الَّذي هو

---

(١) مراتب النحويين، لأبي الطيب اللغوي ص٥، وينظر: أخبار النحويين، لأبي طاهر المقرئ ص٣٥.

حلْيها، والموضِّح لمعانيها، فتفطّن لذلك مَنْ نافر بطباعه سوء أفهام النّاطقين من دخلاء الأمم بغير المتعارَف من كلام العرب، فعظم الإشفاق من فُشُوِّ ذلك وغلبته، حتَّى دعاهم الحذرُ من ذهاب لغتهم وفساد كلامهم، إلى أن سبَّبوا الأسباب في تقييدها لمن ضاعت عليه، وتثقيفها لمن زاغت عنه)(١)

ويشير الحديث الشريف إلى أنّ اللحن حدث في زمن النبي —صلى الله عليه وسلم— وذلك فيما رواه الحاكم وصححه عن أبي الدرداء -رضي الله عنه— قال: سمع النبي -صلى الله عليه وسلم- رجلاً قرأ فلحن، فقال رسول الله - صلى الله عليه وسلم: (أَرْشِدُوا أخاكم).(٢)

ولعل هذا أول لحن وقع، إلا أن الحديث الشريف لم ينصّ على الكلمة أو العبارة التي وقع فيها اللحن، لكنه يدل في الوقت نفسه على التفات الرسول —صلى الله عليه وسلم— إلى خطورة اللحن، ودعوته —صلى الله عليه وسلم— إلى إرشاد صاحبه إلى الصواب.

وهذا يفسر لنا نفور الصحابة —رضي الله عنهم— وَمَنْ بَعْدَهُم -مِنِ اللحْن، وتنفيرهم منه، فقد رُوي عن أبي بكر الصديق -رضي الله عنه- قوله: (لأن أقرأ فَأُسْقط أحبُّ إليَّ مِنْ أَنْ أَقْرَأَ فألْحَن)(٣)، ومَرَّ عُمَرُ بن الخطاب - رضي الله عنه -

---

(١) طبقات النحويين واللغويين، لأبي بكر الزُّبيدي ص١١.

(٢) المستدرك على الصحيحين، للحاكم النيسابوري ٤٧٧/٢ برقم (٣٦٤٣).

(٣) مراتب النحويين ص٥، ونسبه أبو القاسم الزجاجي إلى عمر بن الخطاب —رضي الله عنه — وفيه: (لأن أقرأ فأخطئ أحبُّ إليّ من أن أقرأ فألحن؛ لأني إذا أخطأت رجعت، وإذا لحنت افتريت). ينظر: الإيضاح في علل النحو، للزجاجي ص٩٦.

بقوم رَمَوْا فأساؤوا الرمي، فقال لهم: (بئس ما رميتم)، فقالوا: إنّا قومٌ متعلمين. فقال: (والله لخطؤكم في كلامكم أشدُّ من خطئكم في رميكم، سمعتُ رسول الله —صلى الله عليه وسلم يقول: (رَحِمَ الله امرءًا أصلح مِنْ لسانه).(١)

وابن عمر —رضي الله عنهما- ينفر من اللحن، روى أبو طاهر المقرئ أنَّ رجلاً كان إلى جَنْبِ ابنِ عُمَرَ فَلَحَنَ، فأرسلَ إليهِ، إمَّا أَنْ تَنَحَّى عَنَّا وإمَّا أَنْ نَتَنَحَّى عَنْكَ.(٢)

ووصل النفور من اللحن إلى التفضيل بين مَنْ يلحن ومَنْ لا يلحن، قال عبد الله بن شُبْرُمَة (ت ١٤٤هـ): وإنّ الرجل ليتكلمُ فيُعْرِب فكأنّ عليه الخزَّ الأدكن، وإنّ الرجل ليتكلم فيلحن فكأنّ عليه أسْمالاً.(٣)

وسرى هذا النفور من اللحن ومَنْ يقع فيه إلى درجة التفضيل بين مَنْ يلحن ومَنْ لا يلحن، تفضيلاً تعدّى الدنيا إلى الآخرة، قال سالم بن قُتَيْبةَ: كنتُ عند ابن هُبَيْرَةَ، فجَرَى الحديثُ، حتَّى ذَكَرُوا العربيَّة، فقال: واللهِ، ما استوى رجلان: حَسَبُهُما واحِدٌ، ومُروءتُهُما واحدةٌ، أحدُهما يَلْحَنُ، والآخَرُ لا يَلْحَنُ؛ إلاَّ أنَّ أفضَلَهما في الدُّنيا والآخرة: الَّذي لا يَلْحَنُ. فقلتُ: أصلحَ اللهُ الأمير! هذا أفضلُ في الدُّنيا؛ لفَضْلِ فصاحته وعَرَبيَّته، أرأيتَ الآخرةَ:

(١) ينظر: الإيضاح في علل النحو ص٩٦، وينظر: الأضداد، لابن الأنباري ص٢٤٤، ورواه الخطابي موقوفًا على عمر بن الخطاب – رضي الله عنه - ينظر: غريب الحديث، للخطابي ١/٦٠.

(٢) أخبار النحويين لابن أبي هاشم المقرئ ص ٣٠.

(٣) روضة العقلاء ونزهة الفضلاء، لابن حبان البستي ص ٢٣٠. والأسمال: الثياب البالية.

ما بالُه فُضِّل فيها؟! قالَ: إنَّه يقرأُ كتابَ الله على ما أُنْزِلَ، والَّذي يَلْحَنُ: يَحْمِلُه لَحْنُهُ عَلَى أنْ يُدْخِلَ في كتابِ الله مَا لَيْسَ فيه، ويُخْرِجَ مِنْهُ مَا هُوَ فيه. قلتُ: صَدَقَ الأميرُ وبَرَّ![١].

ووصل – كذلك- إلى إنزال العقوبة على مَنْ يلحن من الأبناء، حيث رُوِيَ أنَّ ابنَ عُمَرَ وابنَ عباسٍ كانَا يَضْربانِ أوْلادَهُمَا على اللَّحْنِ.[٢]

بل وصل الأمر إلى درجة الاستغفار من اللحن، وكأنه ذنب وقع فيه مَنْ لَحَنَ، رَوَى الخليلُ بنُ أحمدَ قال: لَحَنَ أيوبُ السِّخْتِيَانِيُّ في حَرْفٍ، فقال: أستغْفِرُ اللَّهَ.[٣]

وبدأ اللحن ينتشر على ألسنة الناس، روى أبو الطيب اللغوي أن الخليل بن أحمد قال: (لم يَزَلْ أبو الأسود ضَنِّينًا بما أخذه عن عليٍّ –عليه السلام– حتى قال له زياد: قد فسدتْ ألسنةُ الناس، وذلك أنهما سَمِعَا رجلاً يقول: " سقطتْ عَصَاتي " فدافعه أبو الأسود)[٤].

وذهب الفراء إلى أن أول لحن وقع في العراق هو قولهم: هذه عصاتي[٥]،

---

(١) روضة العقلاء ٢٣١.

(٢) ينظر: أخبار النحويين لابن أبي هاشم المقرئ ص ٣٧، وغريب الحديث للخطابي ٦١/١، ورسالتان في اللغة: الإغراب في جدل الإعراب، ولمع الأدلة في أصول النحو، لابن الأنباري ص٩٧.

(٣) ينظر: أخبار النحويين لابن أبي هاشم المقرئ ص ٤٩، وغريب الحديث، للخطابي ٦١/١.

(٤) مراتب النحويين ص٨.

(٥) ينظر: إصلاح المنطق، لابن السكيت ص٢٩٧، والمزهر في علوم اللغة وأنواعها، للسيوطي ٣٢٠/١، وتاج العروس، للزَّبيدي ٥٢/٣٩ (ع ص و).

وقيل: أوَّلُ لحن سُمِعَ بالبصرة قولُ بعضهم: لعلَّ لها عُذْرٌ وأنتَ تلومُ[١].

وعلى العموم فقد بدأ اللحن ينتشر بين العامة والخاصة، حتى من العرب أنفسهم، من ذلك أن أعرابيًّا سمع واليًا يخطب فلحن مرة أو اثنتين، فقال: أشهد أنك ملكت بقَدَر[٢].

وسمع أعرابيٌّ إمامًا يقرأ قول الله - عز وجل - : ﴿ولا تنكحوا المشركين حتى يؤمنوا﴾ [البقرة:٢٢١] بفتح تاء (تنكحوا)، فقال: سبحان الله ! هذا قبل الإسلام قبيح فكيف بعده! فقيل له: إنه لحن، والقراءة ﴿ولا تُنْكِحُوا﴾ فقال : قبحه الله، لا تجعلوه بعدها إمامًا، فإنه يُحِلُّ مَا حَرَّمَ الله.[٣]

وهذا عبد العزيز بن مروان يَلْحَنُ لَحْنًا قبيحًا، فيجلس بعده أسبوعًا في بيته يتعلم العربية، وذلك أن رجلاً دخل عليه يَشْكُو صِهْرًا لَهُ فقال له: إنَّ خَتَنِي فَعَلَ بِي كذا وكذا، فقال له عبدُ العزيزِ: مَنْ خَتَنَكَ؟ فقال: خَتَنَنِي الْخَتَّانُ الذي يَخْتِنُ النَّاسَ! فقال عبدُ العزيزِ لكاتبه: وَيْحَكَ! بِمَ أَجَابَنِي؟ فقال له: أيهَا الأميرُ، إنَّكَ لَحَنْتَ، وهو لا يَعْرِفُ اللَّحْنَ، كان يَنْبَغِي أنْ تقولَ له: مَنْ خَتَنُكَ؟ فقال عبدُ العزيزِ: أَرَاني أتَكَلَّمُ بكلامٍ لا تعرفُهُ العربُ، لا شَاهَدْتُ النَّاسَ حتَّى أعرِفَ اللَّحْنَ، فأقامَ في البيت جُمُعَةً لا يظْهرُ، ومعه مَنْ يُعَلِّمُهُ العربيَّةَ، فصَلَّى بالنَّاسِ الجمُعَةَ وهو مِنْ أفصح النَّاسِ، وكان بعد

---

(١) ينظر: مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، لابن هشام الأنصاري ٥٢٣/٣. وعلق ابن هشام على ذلك بقوله: (وهذا محتمل لتقدير ضمير الشأن).

(٢) ينظر: عيون الأخبار، لابن قتيبة ١٦٠/٢.

(٣) ينظر: عيون الأخبار، لابن قتيبة ١٦٠/٢.

ذلك يُعْطِي على العربيَّة ويَحْرِمُ على اللَّحْنِ، حتَّى قَدِمَ عليه زُوَّارٌ مِنْ أهل المدينة، وأهل مكَّةَ مِنْ قريشٍ، فجعلَ يقول للرَّجل مِنْهُمْ: مِمَّنْ أَنْتَ؟ فيقولُ: مِنْ بَنِي فُلانٍ، فيقولُ للكاتب: أَعْطِهِ مِائَتَيْ دينارٍ، حتَّى جاءَ رجلٌ مِنْ بَنِي عبدِ الدَّارِ بنِ قُصَيٍّ، فقال: مِمَّنْ أَنْت؟ فقال: مِنْ بَنُو عبدِ الدَّارِ، فقال: تَجِدُهَا في جائزَتِكَ، وقال للكاتبِ: أَعْطِهِ مِائَةَ دينارٍ.(١)

هذا عن فُشُوِّ اللحن في الخاصة، أما عن فُشُوِّهِ في العامّة فيتضح من تلك الرواية: دخل أعرابيٌّ السوقَ فسمعهم يَلْحَنُونَ، فقال: سبحان الله! يَلْحَنُونَ وَيَرْبَحُونَ، ونحنُ لا نَلْحَنُ ولا نَرْبَحُ!.(٢)

ودخل رجل على زياد فقال له: إنَّ أبينا هَلَكَ، وإنَّ أخينا غَصَبَنَا على ميراثنا من أبانا، فقال زياد: ما ضَيَّعْتَ مِنْ نَفْسِكَ أكثرُ مما ضَاعَ من مالك.(٣)

مظاهر اللحن:

تعددت مظاهر اللحن، فمنها: (٤)

١- اللحن في نطق الأصوات:

وذلك يحدث عندما لا يستطيع المتكلم إخراج الصوت من مخرجه، فيبدله بآخر قريب منه، وهذا يحدث مع الأعاجم، وهو المعروف باللكنة، والتي هي عُجْمَةٌ في اللسان وَعِيٌّ، من ذلك: ما روى من قول فِيلٍ لمولاه

---

(١) ينظر: أخبار النحويين لابن أبي هاشم المقرئ ص٤٥ وما بعدها.

(٢) عيون الأخبار٢/١٥٩.

(٣) عيون الأخبار٢/١٥٩.

(٤) ذكر الأستاذ أحمد أمين بعض هذه المظاهر في كتابه: ضحى الإسلام ١/٣١٣.

زِيَاد: أَهْدَوْا لَنَا هِمَارَ وَهْشٍ، فقال: ما تقول؟ ويلك! فقال: أَهْدَوْا لَنَا أَيْرًا، فقال زياد: الأَوَّلُ خَيْرٌ.(١)

٢- اللحن في بنية الكلمة:

من ذلك: قيل لنبطيّ: لِمَ اشتريتَ هذه الأتان؟ فقال: أركبها وتلَد لي، بفتح اللام من تلد.(٢)

٣- اللحن في الحركات الإعرابية:

فلا يصححون أواخر الكلمات، كما تقتضيه قواعد النحو، وذلك كما في لحن ابنة أبي الأسود الدؤلى، إذ قالت له يوما: يا أبت، ما أحسنُ السماءِ، قال: أيْ بُنَيّة، نجومُها، قالت: إني لم أرد أي شيء من أحسن؟ إنما تعجبت من حسنها، قال: إذن فقولي: ما أحسنَ السماءَ!.(٣)

وسمع أعرابيٌّ مؤذنًا يقول: أشهد أنَّ محمدًا رسولَ الله، بنصب رسول، فقال الأعرابيُّ: ويحك ! يفعل ماذا؟.(٤)

٤- اللحن في تركيب الجمل:

قال الجاحظ: قلت لخادم لى: في أيِّ صناعة أسلموا هذا الغلام؟ قال:

---

(١) عيون الأخبار١٥٩/٢ و ينظر: البيان والتبيين ٧٣/١، ١٦٥، والمتكلم يقصد: حمار وحش، ولكنه أبدل الحاء هاء، وأَيْرٌ، أى: عَيْرٌ، وهو الحمار أيًّا كان أهليًّا أَوْ وَحْشِيًّا، وقد غلب على الوحشي، والمتكلم أبدل العين همزة.

(٢) ينظر: البيان والتبيين ٧٤/١، ١٦١.

(٣) أخبار النحويين البصريين، للسيرافي ص١٤.

(٤) ينظر: عيون الأخبار١٥٨/٢.

في أصحاب سِنْدِ نِعَالِ، يريد في أصحاب النِّعَال السِّنْدِيَّة.[(١)]

ونظرًا لانتشار اللحن على ألسنة الخاصة والعامة، انطلق العلماء إلى البوادي يستنطقون الأعراب، ويحفظون عنهم، ويدوِّنون في أوراقهم ما تسمعه آذانهم، وكان الباعث إلى ذلك العمل على سلامة النصِّ القرآنيِّ من أن يتطرق إليه اللحنُ، فكان أن انطلق العلماء إلى البوادي، رغبة في مشافهتهم، وتلقي اللغة عنهم، فجمعوا كثيرًا من الألفاظ، يدل على ذلك: أن الكسائيّ (ت ١٨٩هـ) سأل الخليل بن أحمد (ت١٧٥هـ) قائلاً: مِنْ أينَ أخذتَ عِلْمَكَ هذا ؟ قال له: مِنْ بوادي الحجاز ونجد وتهامة، فخرج الكسائيُّ إلى البادية، ثم رَجَعَ بعد أن أنفد خمس عشرة قنينةً حبرًا في الكتابة عن العرب سوى ما حَفِظَ.[(٢)]

وَفَعَلَ كثيرٌ مِنَ العلماء مَا فَعَلَهُ الخليلُ بن أحمد والكسائيُّ، وهذه المشقة التي تكبدها هؤلاء العلماء، استعذبوها لأن غايتهم كانت تتمثل في الحفاظ على لغة القرآن الكريم، كما كانت سعيًا (لفهم النص القرآني باعتباره مناط الأحكام التي تنتظم الحياة)[(٣)]، ويؤيد هذا قولُ السيوطي: (ولا شك أن علم اللغة من الدين، لأنه من فروض الكفايات، وبه تعرف معاني ألفاظ القرآن والسنة)[(٤)]، وذهب الفارابي إلى أنه لا سبيل إلى علم القرآن الكريم وإدراك

(١) ينظر: البيان والتبيين ١/١٦٢.

(٢) ينظر: تاريخ بغداد، للخطيب البغدادي ١٣/٣٤٧.

(٣) فقه اللغة في الكتب العربية ص٣٥.

(٤) المزهر ٢/٣٠٢.

معانيه إلا بالتبحُّر في علم اللغة العربية[١] ومن ذلك نفهم قول القاضي صاعد بن أحمد: (وكانت العرب في صدر الإسلام لا تُعْنَى بشيء من العلم إلا بلغتها، ومعرفة أحكام شريعتها، حاشا صناعة الطب فإنها كانت موجودة عند أفراد من العرب)[٢] ويذهب حاجي خليفة إلى أنّ (النَّظر في القرآن والحديث لا بدّ أنْ يتقدمه العلوم العربية؛ لأنه متوقِّفٌ عليها)[٣]

التأليف في ميدان التصحيح اللغويّ :

توالى التأليف والتدوين في اللغة العربية عمومًا، ومتن اللغة خصوصًا، فكثيرٌ من كتب اللغة تمّ تدوينها في بداية عصر التدوين والتأليف، وقد أشار ابن النديم إلى شيء من ذلك.[٤]

وكان مما اهتم به العلماء فتناولوه بالتأليف والتدوين، مؤلفاتٌ تُعْنَى بالتصحيح اللغوي، أيْ بيان صحيح الألفاظ وفصيحها، وبيان ما تلحن فيه العامة؛ رغبة منهم في مقاومة اللحن الذي أخذ في الانتشار، فقد اندفع اللغويون (إلى تدوين اللغة للحفاظ على الصورة المثلى للغتهم، التي وصلت

---

(١) ينظر: ديوان الأدب، للفارابي ٧٣/١، المزهر٣٠٢/٢.

(٢) طبقات الأمم، لصاعد بن أحمد الأندلسي ص٤٧، وينظر: كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، حاجي خليفة٣٣/١ (من المقدمة)، حيث ذكر هذه العبارة، دون عزوها إلى القاضي صاعد الأندلسي.

(٣) كشف الظنون ٤٠/١، وينظر: ٥٥/١.

(٤) ينظر: الفهرست، لابن النديم ص٦٥ وما بعدها.

إليهم بريئة من مظاهر الانحراف)[١]

ولعل أوَّل مَن اهتم بهذه القضية وأولاها عنايته: عليّ بن حمزة الكسائيّ (ت ١٨٩هـ) حيث ألف كتابه: (ما تلحن فيه العامة)، وقد ركز جهوده في بيان اللحن في المستويين الصوتي والصرفي فقط[٢]، ولعل ذلك يرجع إلى أنَّ هذين المستويين هما اللذان برز فيهما اللحن في عصره بروزًا يحتاج إلى مَنْ يقوّمه.

وألَّفَ ابن السكيت (ت ٢٤٤هـ) كتابه: (إصلاح المنطق) ولم يقدم له بمقدمة توضح موضوعه، والهدف من تأليفه، ولكن من خلال تصفح الكتاب يتضح أنَّ (هذا الكتاب أراد ابن السكيت به أنْ يعالج داءً كان قد استشرى في لغة العرب والمستعربة، وهو داء اللحن والخطأ في الكلام).[٣]

وألَّفَ ابن قتيبة (ت ٢٧٦هـ) كتابه: (أدب الكاتب)، لما رأى كثيرًا من الكُتّاب في زمانه قد استطابوا الدَّعة، واستوطؤوا مركب العجز، وأعفوْا أنفسهم من كَدّ النظر، وقلوبهم من تعب التفكر، حين نالوا الدَّرَك (أي: المطلوب) بغير سبب، وبلغوا البِغْيَةَ بغير آلة، لذا وقع بعضهم في التصحيف، فنشط ابن قتيبة إلى تأليف كتابه هذا، كي يسترشد به الكاتب، ويجبر ما عنده من نقص.[٤]

---

(١) مصنفات اللحن والتثقيف اللغوي حتى القرن العاشر الهجري د/ أحمد محمد قدور ص٤٤.

(٢) ما تلحن فيه العامة، للكسائي ص٧٨.

(٣) إصلاح المنطق، لابن السكيت ص ١٢ (من مقدمة التحقيق).

(٤) ينظر: أدب الكاتب، لابن قتيبة ص٩ وما بعدها.

وألَّفَ أبو العباس أحمد بن يحيى: ثعلب (ت ٢٩١هـ) كتابه (الفصيح)، ويتضح من اسمه ومقدمته أنه عُني فيه باختيار الفصيح والأفصح[١]، ومن المعلوم أنّ هذا الكتاب – على رغم – صغر حجمه –قد ذاع صيته وانتشر في الآفاق، وأُلِّفتْ كُتُبٌ كثيرةٌ حوله، وتنوعت هذه الكتب بين شرح، ونظم، وتهذيب، واستدراك، ونقد، وانتصار له.[٢]

وألَّفَ أبو بكر محمد بن حسن بن مذحج الزبيديّ (ت ٣٧٩هـ) كتابه (لحن العوام) وذكر في مقدمته أنّ سبب تأليفه هو فُشُوِّ اللحن وكثرته بعد اختلاط العربي بالنبطي، والتقاء الحجازي بالفارسي، ودخول الدين أخلاط الأمم، وسواقط البلدان، وأنه نظر في المستعمل من الكلام في زمانه وبأُفُقه، فأَلْفَي جُمَلاً ... مما أفسدته العامة، فأحالوا لفظه، أو وضعوه غير موضعه، وتابعهم على ذلك الكثرة من الخاصة، حتى ضمنته الشعراء أشعارهم، واستعمله جلّة الكُتَّاب، وعِلْيَةُ الخدمة في رسائلهم، وتلاقوْا به في محافلهم، فرأي أنْ يُنبّه عليه، ويُبيّن وجه الصواب فيه، فكان كتابه هذا.[٣]

وألَّف ابن مكيّ الصّقليّ (ت ٥٠١هـ) كتابه: (تثقيف اللسان وتلقيح الجنان) وذكر في مقدمته سبب تأليفه، ويتمثل في هجوم الفساد على اللسان، حتى تساوى الناس في الخطأ واللحن إلا قليلاً، ثمَّ لم يزل الغلط

(١) ينظر: الفصيح، لأبي العباس ثعلب، ص٢٦٠.

(٢) أحصى محقق كتاب (إسفار الفصيح، لأبي سهل الهروي ١/٣٠) واحدًا وسبعين كتابًا دارت حول (الفصيح، لثعلب)، في هذه المجموعات الستة.

(٣) ينظر: لحن العوام، لأبي بكر الزبيديّ ص ٤، ٥، ٧، ٨.

ينتشر في الناس ويستطير، حتى وقع بهم في تصحيف المشهور من حديث النبيّ – صلى الله عليه وسلم – واللحن في الواضح المتداول منه، فجمع من غلط أهل بلده ما سمعه من أفواههم مما لا يجوز في لسان العرب، أو مما غيره أفصح منه وهم لا يعرفون سواه، ونبَّه على جواز ما أنكر قومٌ جوازه، وإن كان غيره أفصح منه، لأنَّ إنكار الجائز غلطٌ.[(١)]

وألف أبو محمد القاسم بن علي الحريري (ت ٥١٦هـ) كتابه: (درة الغَوَّاص في أوهام الخَوَاصّ)، عندما رأى (كثيرًا ممن تسنموا أسنمة الرتب، وتوسموا بسمة الأدب، قد ضاهَوا العامةَ في بعض ما يَفْرُطُ من كلامهم، وتَرْعَفُ به مراعفُ أقلامِهِم، مما إذا عُثر عليه، وأُثر عن المعْزُوِّ إليه خَفَضَ قَدْرَ العِلْيَة، ووَصَمَ ذا الحِلْيَة).[(٢)]

وكذلك أَلَّفَ الإمامُ ابنُ الجوزيّ (ت ٥٩٧هـ) كتابه: (تقويم اللسان)، وذكر في مقدمته بعض مظاهر لحن العامة في عصره: (فتارة يضمون المكسور، وتارة يكسرون المضموم، وتارة يمدون المقصور، وتارة يقصرون الممدود، وتارة يُشدّدون المُخَفَّف، وتارة يخففون المشدَّد، وتارة يزيدون في الكلمة، وتارة يُنْقصون منها، وتارة يضعونها في غير موضعها، إلى غير ذلك من الأقسام).[(٣)]

وكان ابن الجوزي لا يقبل من الألفاظ إلا الفصيح المشتهر المتفق على

(١) تثقيف اللسان وتلقيح الجنان، لابن مكي الصقلي ص١٥، ١٦، ١٨.

(٢) درة الغواص في أوهام الخواص، للحريري ص٢، ٣.

(٣) تقويم اللسان، لابن الجوزي ص٥٦.

فصاحته، يتضح ذلك من قوله: (وإنْ وُجِدَ لشيءٍ مما نهيتُ عنه وَجْهٌ فهو بعيدٌ، أوْ كان لغة فهي مهجورةٌ، وقد قال الفراء: وكثيرٌ مما أنهاك عنه قد سمعتُهُ، ولو تجوَّزْتُ لَرَخَّصْتُ لك أنْ تقول: رأيتُ رجلان، ولقلت: أردتَ عَنْ تقولَ ذلك).(١)

وتتابعت المؤلفات في التصويب اللغوي، واستمرت حتى يومنا هذا، وممن عُنوا بهذا النوع وكان لهم باع طويل فيه:

إبراهيم اليازجي (ت ١٩٠٦م)، حيث ألف كتابه: (لغة الجرائد)، وهو – في الأصل – مقالات نُشرتْ تباعًا في مجلة الضياء، وكان سبب ذلك ما شاب لغة الجرائد من الشذوذ عن منقول اللغة، وخوف اليازجي من فساد اللغة بأيدي أنصارها، والموكول إليهم أمر إصلاحها – إن استمر هذا الحال – فرأى اليازجي أن يذكر أكثر تلك الألفاظ تداولاً، وأن يُنَبِّه على ما فيها، مع بيان وجه صحتها من نصوص اللغة.(٢)

كذلك ألف محمد العدناني (ت ١٩٨١م) معجميه: (معجم الأخطاء الشائعة)، و(معجم الأغلاط اللغوية المعاصرة) وذكر في مقدمتيهما منهجه، فقال: إنه اعتمد في تصويب الكلمة أو العبارة على وجودها في: القرآن الكريم، أو في حديث شريف، أو في أمهات المعجمات كلها أو بعضها، أو واحد منها، أو في بيت لأحد أمراء الشعر الجاهلي، (على أن لا يكون منحولا)، أو أحدِ

(١) تقويم اللسان ص٥٧، ٥٨. وكلام الفراء إشارة إلى لهجة من يلزم المثنى الألف في جميع أحواله، وما يُعرف عند اللغويين بالعنعنة.

(٢) ينظر: لغة الجرائد، لإبراهيم اليازجي ص ٣.

فحول شعراء صدر الإسلام والعصر الأموي، أو في الكلمات التي أقرها مجامع اللغة العربية في القاهرة ودمشق وبغداد وعمان، أو في أمهات كتب النحو، ثم ذكر بعد ذلك ما ألزم به نفسه في كلٍّ من المعجمين.(١)

هذا ما يوضح منهجه على وجه الإجمال، حيث إن لكل بند من هذه البنود تفصيلات ذكرها هناك، ونلاحظ أن بعضها يحتاج منا إلى مناقشة، نؤجلها إلى موطنها المناسب في هذا البحث.(٢)

وألف الدكتور/ أحمد مختار عمر (ت ٢٠٠٣م) بمساعدة فريق عمل: (معجم الصواب اللغوي، دليل المثقف العربي)، صدَّره بمقدمة ذكر فيها منهجه، وأهمُّ ملامح هذا المنهج تتمثل فيما يلي:

١- التوسع في التصحيح، وذلك عن طريق الرجوع إلى المادة الحيَّة، والتوسع في القياس، عن طريق الاستعانة بالأقيسة التي قبلها القدماء، أو التي أقرها مجمع اللغة المصري، أو ما أداه إليه اجتهاده الشخصي.

٢- عدم الاكتفاء بما ورد في مرجع واحد، عند تصحيح قضية من القضايا اللغوية.

٣- فتح باب الاستشهاد حتى يومنا هذا.

---

(١) ينظر: معجم الأخطاء الشائعة، ص ٥، وما بعدها، معجم الأغلاط اللغوية المعاصرة، ص (ز) وما بعدها.

(٢) ينظر: ص١٨، ٢٥، ٣١ من هذا البحث.

٤- إجازة استعمال اللفظ على غير استعمال العرب ما دام جاريًا على أقيستهم من مجاز، واشتقاق، وتوسيع للدلالة وغيرها.

٥- التوسع في فكرة التجمعات الحرة، والاختيارات الأسلوبية التي سمحت بتحريك الكلمات من مواقعها دون التزام بترتيب معين، ما لم يكن هناك نصٌّ نحويّ يعارض ذلك.

٦- التوسع في فكرة تعدد المتعلقات مما سمح بعدم التقيد بظرف معين أو حرف معين مع الفعل المعين.

٧- اعتماد شيوع الاستعمال قياسًا مُرَجِّحًا للتصحيح أو التفصيح أو القبول.(١)

يتضح مما سبق أنّ مقاومة اللحن بدأت منذ القرن الأول الهجري، وتمثّل ذلك في التوجيهات الشفهية التي دعت إلى إقامة الكلام، كما تمثلت في العقاب الذي أنزله بعض العرب المسلمين على مَنْ كان يلحن في كلامه، ثم كان البدء في تدوين علم النحو واستخراج قواعده من كلام العرب، صونًا للسان عن الخطأ في نطق أواخر الكلم، إلا أنّ مقاومته بالتأليف فيما يُعرف بكتب التنقية اللغوية، أو التصويب اللغوي – عن طريق رصد الخطأ وبيان وجه الصواب – لم تبدأ إلا في أواخر القرن الثاني الهجري، على يد الكسائي (ت ١٨٩هـ) ثم استمرّ التأليف في مقاومة اللحن إلى يومنا هذا، كما يتضح مما سبق أنّ مقاومة اللحن لم يختصّ بها إقليم دون آخر، بل انتشرت في ربوع البلاد العربية والإسلامية، في البصرة، والكوفة، والأندلس،

(١) ينظر: معجم الصواب اللغوي، دليل المثقف العربي د/ أحمد مختار عمر، بمساعدة فريق عمل (١/ب) وما بعدها.

ومصر، ولبنان وغيرها من البلدان.

ولعل هذا يطرح سؤالاً: هل انتصرت حركة التصويب اللغوي التي بدأت مبكرًا؟ أو أنّ اللحن هو الذي انتصر في تلك المعركة، حيث فشا أمره وانتشر؟

ذهب الدكتور محمد عيد إلى أنّ علماء اللغة نظروا إلى اللحن من زاوية الخطأ، فقاوموه بعنف، ومع ذلك لم ينتصروا في معركتهم معه، إذ انتصر اللحن بغلبة الاستعمال وقهر المجتمع اللغوي المتطور باستمرار.(١)

وأقول إذا كان علماء اللغة –بما كتبوه في ميدان التصويب اللغوي – لم ينتصروا انتصارًا كاملاً في معركتهم مع اللحن، فإنهم لم يخسروها جملة، فهذه المؤلفات القيمة عملت على نشر عدد كبير من صحيح الألفاظ والتراكيب وفصيحهما، وجعلت ذلك كله ميسورًا أمام من يريد معرفته، وهذا في حدّ ذاته نوع من الانتصار، يؤكد ذلك أنّ اللحن منتشرٌ على رغم هذه المؤلفات الكثيرة التي أُلفت لمقاومته – قديمًا وحديثًا – فما بالنا لو تُرك الأمرُ دون مقاومة؟ وليس معنى ذلك أننا ندعو إلى الرضا بهذه النتيجة، والاكتفاء بها، بل علينا أن نعمل على انحسار اللحن ومحاصرته، حتى يقلّ خطره شيئًا فشيئًا، إلى أنْ نصل – بإذن الله تعالى – إلى الغاية المأمولة، والهدف المنشود، وسأعرض – في هذا البحث إن شاء الله تعالى – بعض الأمور التي من شأنها العمل على انتشار فصيح الألفاظ والتراكيب وصحيحهما.(٢)

(١) ينظر: في اللغة ودراستها، د. محمد عيد ص٨٥.

(٢) ينظر: ص٢٨ وما بعدها، من هذا البحث.

معايير التصويب اللغوي:

التصويب اللغوي من الموضوعات ذات الأهمية البالغة، وهو – كذلك – من الموضوعات الخَطِرَة، لأن تخطئة الصواب لا يقل خطرًا عن الخطأ نفسه، لذا كان لابد من الاعتماد على معايير واضحة في عملية التصويب اللغوي، ولا شكّ في أنَّ بعض المعايير متفق عليها، لكن بعضها الآخر مختلف فيه، حيث أخذ به بعض اللغويين وتركه آخرون، فالذين (ألَّفوا في اللحن قديمًا وحديثًا لم يتفقوا على مقياس محدد، يرجعون إليه في تحديد الخطأ والصواب، وإنما انقسموا على فريقين: فريق متشدد يقف عند الأفصح، ويرفض ما عداه، وفريق متساهل يجيز كل صيغة سُمِعَتْ عن العرب، ويعترف بكل لفظ ورد في المأثور من شعرهم ونثرهم).(١)

ولا يخفى أنَّ اختلاف المعايير ترتب عليه اختلاف في الحكم بالصواب أو الخطأ، ومن هنا تنبع أهمية الحديث عن معايير التصويب اللغوي، وَمِنْ ثَمَّ أهمية الاتفاق عليها بين مَنْ يمارسون هذا العمل الجليل.

ولعل أهم تلك المعايير ما يلي:

أولاً: القرآن الكريم بقراءاته المتعددة:

القرآن الكريم كلام الله – عز وجل – الذي لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه، ونزل القرآن الكريم بلسان عربيّ مبين، وقراءاته المتعددة جاءت تيسيرًا على الأمة، وذكر الإمام السيوطي أنَّ كلَّ ما ورد أنه قُرِئ به جاز الاحتجاج به في العربية، سواء كان متواترًا، أو آحادًا، أو شاذًّا، وأنَّ

(١) فصول في اللغة والنقد، د/نعمة رحيم العزاوي ص ٦٢.

الناس أطبقوا جميعًا على الاحتجاج بالقراءات الشاذّة في العربية إذا لم تخالف قياسًا معلومًا، بل ولو خالفته يُحتج بها في مثل ذلك الحرف بعينه، وإن لم يجز القياس عليه، وذكر السيوطي (ت ٩١١هـ) أنه لا يعلم في ذلك خلافًا بين النحاة.(١)

ثم رَدَّ على قوم من النحاة الأقدمين الذين عابوا بعض قراءات عاصم وحمزة وغيرهما، وذهب إلى أنَّ هذه القراءات ثابتة بالأسانيد المتواترة الصحيحة التي لا مطعن فيها، وثبوت ذلك دليل على جوازه في العربية، وذكر أن بعض المتأخرين كابن مالك دافعوا عن هذه القراءات، وردوا على من عابوها بأبلغ ردٍّ.(٢)

وقد استعان سيبويه (ت١٨٠هـ) بالقراءات القرآنية النادرة والحروف المخالفة في بناء أصوله مثلما استعان بالقراءات المعروفة، فمرة نجده يثبت بها قاعدة، وأخرى يؤيد القاعدة بها، وثالثة يقيس عليها، ورابعة يجعلها أصلاً يُخَرِّج عليه بعض القراءات، وخامسة يُقَوِّي بها شاهدًا شعريًا، وسادسة يحملها على بعض أقوال العرب، وسابعة يوردها مثالاً في زحمة الأمثلة، فلا تثير مشكلة أو نقاشًا، أما إذا اصطدمت القراءة بمقاييسه، فإننا لا نجده يعدم

(١) ينظر: الاقتراح في علم أصول النحو ص٧٥، ٧٦، فيض نشر الانشراح من طي روض الاقتراح ٤١٦/١ ، ٤٢٠، ٤٢١.

(٢) ينظر: السابق نفسه ص ٧٩، ٨٠، فيض نشر الانشراح من طي روض الاقتراح ٤٢٤/١ وما بعدها.

المخرج، والملاكُ العام لديه هو القبول والاحترام.[١]

وما أجمل قول ابن الطيب الفاسي (ت ١١٧٠هـ) في دفاعه عن حمزة وعاصم وأضرابهما: (إنّ هؤلاء القراء ليس لهم في القراءات ... آراء يُنْسَبُونَ بها إلى الخطأ واللحن، وإنما هم نَقَلَةٌ لما رَوَوْهُ بالتواتر، وقد تقرر أنّ القراءة سنة متبعة، والمعتبر فيها التلقي عن الأئمة لا اعتماد الرأي ... فالاعتراض عليهم وتلحينهم مما لا معنى له، كما نبه عليه غير واحد).[٢]

وما ذكره ابن الطيب الفاسي إشارة إلى ما قرره أبو عمرو الداني (ت ٤٤٤هـ) في قوله: (وأئمة القراء لا تعمل في شيء من حروف القرآن على الأفشى في اللغة ، والأقيس في العربية، بل على الأثبت في الأثر، والأصح في النقل والرواية، إذا ثبت عنهم لم يردها قياس عربية، ولا فُشُوّ لغة، لأن القراءة سنة متبعة، يلزم قبولها، والمصير إليها).[٣]

أما عن صحة الاستشهاد بالقراءات الشاذة على وجه الخصوص – بالإضافة إلى ما ذكره السيوطي ونقلته عنه منذ قليل– فقد أشار ابن جني (ت ٣٩٢هـ) إلى أن القراءات القرآنية على ضربين: أحدهما: ما اجتمع عليه أكثر قراء الأمصار، وهو ما أودعه ابن مجاهد كتابه: (السبعة)، والثاني: ضرب تعدَّى ذلك فَسُمِّيَ شاذًّا، أي: خارجًا عن قراءة القراء السبعة، إلا أنه مع خروجه عنها نازع بالثقة إلى قرائه، محفوف بالروايات من أمامه وورائه،

---

(١) ينظر: القراءات الشاذة وتوجيهها النحوي، د. محمود أحمد الصغير ص١١٣.

(٢) فيض نشر الانشراح ٤٢٧/١.

(٣) النشر في القراءات العشر، لابن الجزري ١/١٠، ١١.

ولعله – أو كثيرًا منه – مساوٍ في الفصاحة للمجتمع عليه، وأنه ضارب في صحة الرواية بجرانه، آخذ من سمت العربية مهلة ميدانه، والرواية تنميه إلى رسول الله – صلى الله عليه وسلم – والله تعالى يقول: (وَمَا آتاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ) [الحشر: ٧]، وهذا حُكْمٌ عامٌّ في المعاني والألفاظ، وأَخْذُهُ هو الأخْذُ به، فكيف يسوغ مع ذلك أن نرفضه ونجتنبه؟ ثم ذكر أنه يعتقد قوَّة هذا المسمى شاذًّا، وأنه مما أمر الله بتقبله، وأراد منّا العمل بموجبه، وأنه حبيبٌ إليه، وَمَرْضِيٌّ من القول لديه.(١)

وفي العصر الحديث ذهب الأستاذ سعيد الأفغاني إلى أنَّ القرآن الكريم هو النصّ الصحيح المجمع على الاحتجاج به في اللغة والنحو وعلوم البلاغة، وقراءاته جميعًا الواصلة إلينا بالسند الصحيح حجة لا تضاهيها حجة، وأنّ القراءات الشاذة يُحتجُّ بها في اللغة والنحو، إذْ هي – على كل حال – أقوى سندًا وأصحّ نقلاً من كل ما احتجّ به العلماء من الكلام العربيّ غير القرآن، فعلى علماء اللغة والنحو أن يعضُّوا عليها بالنواجذ، إذْ كان رواتها الأعلون عربًا فصحاء سليمة سلائقهم، تُبْنى على أقوالهم قواعدُ العربية، وإذا كان النحاة يحتجون بكلام مَنْ لم تفسد سلائقهم من تابعي التابعين فلأن يحتجوا بقراءة أعيان التابعين والصحابة أولى.(٢)

وذهب الدكتور عبده الراجحي إلى أنَّ أن القراءات القرآنية هي المرآة الصادقة التي تعكس الواقع اللغوي الذي كان سائدًا في شبه الجزيرة العربية

(١) ينظر: المحتسب ١/٣٢، ٣٣.

(٢) ينظر: في أصول النحو، سعيد الأفغاني ص ٢٨، ٢٩.

قبل الإسلام، وأنها قد توفر لها منهجٌ في النقل يختلف عن الطرق التي نُقلت بها المصادرُ الأخرى كلها، كالشعر والنثر، فالقراءات القرآنية لا تكتفي – في النقل – بالسماع، بل لا بد من شرط التلقي والعرض وهما أصح الطرق في النقل اللغوي.(١)

وذهب الدكتور عبد الصبور شاهين إلى الرأي نفسه، وذلك عندما ذكر أنَّ علم القراءات من العلوم التي ينبغي الاعتماد عليها في دراسة العربية الفصحى؛ لأن رواياتها هي أوثق الشواهد على ما كانت عليه ظواهرها الصوتية والصرفية والنحوية، واللغوية بعامة، في مختلف الألسنة واللهجات، بل يمكن القول بأن القراءات الشاذة هي أغنى مأثورات التراث بالمادة اللغوية، والتي تصلح أساسًا للدراسة الحديثة، والتي يلمح فيها المرء صورة تاريخ هذه اللغة الخالدة.(٢)

موقف المصنفين في التصويب اللغوي من هذا المعيار:

وبالنظر في المؤلفات التي عُني أصحابها بالتصويب اللغوي قديمًا وحديثًا، سنجد أنهم اهتموا بالاستشهاد بالقرآن الكريم وقراءاته المختلفة، من ذلك:

استشهد الكسائي كثيرًا بآيات من القرآن الكريم، ليبين وجه الصواب فيما تلحن فيه العامة، من ذلك، أنَّ الفعل: (حَرَصَ) بفتح الراء، قال تعالى: (وَمَا أَكْثَرُ النَّاسِ وَلَوْ حَرَصْتَ بِمُؤْمِنِين) [يوسف: ١٠٣]، أما مضارعه:

(١) ينظر: اللهجات العربية في القراءات القرآنية، د. عبده الراجحي ص٩٣، ٩٤.

(٢) ينظر: القراءات القرآنية في ضوء علم اللغة الحديث، د. عبد الصبور شاهين ص٧، ٨.

(يَحْرِصُ) فبكسرها، قال تعالى: (إنْ تَحْرِصْ عَلَى هُدَاهُمْ فَإنَّ اللهَ لا يَهْدِي مَنْ يُضِلّ) [النحل: ٣٧]، ويقال: دَعْه حتى يَسْكُتَ - بالتاء - من غَضَبِه، ولا يقال: يَسْكُن - بالنون، قال تعالى: (وَلَمَّا سَكَتَ عَنْ مُوسَى الغَضَبُ) [الأعراف: ١٥٤]، ويقال: صَرَفْتُ فلانًا، وقد صَرَفَ وَجْهَهُ عَنِّي، بغير ألف، ولا يقال: قد أَصْرَفْتُ فلانًا، قال تعالى: (ثُمَّ انْصَرَفُوا صَرَفَ اللهُ قُلُوبَهُمْ) [التوبة: ١٢٧].(١)

واستشهد ابن السكيت ببعض آيات القرآن الكريم في مواطن كثيرة من كتابه (إصلاح المنطق)، من ذلك: قوله: (والإمْرُ: الشيء العجيب، قال الله – جل ثناؤه –: (لَقَدْ جِئْتَ شيئًا إمْرًا).(٢)

كما استشهد بالقراءات القرآنية الشاذة على جواز صيغة لغوية، حيث قال في (باب فِعْلٍ وفَعْلٍ باتفاق معنًى): (وَحَجْرُ الإنسان وَحِجْرُهُ. وَيُقْرَأ: (حِجْرًا مَحْجُورًا)(٣) و (حَجْرًا مَحْجُورًا)).(٤)

---

(١) ينظر: ما تلحن فيه العامة ص ٩٩: ١٠١، ويتضح من (فهرس الآيات القرآنية) الذي ألحقه المحقق بالكتاب (ص١٤٣) أنّ الكسائي استشهد بآيات من القرآن الكريم في اثنين وأربعين موضعًا، وهذا العدد – بالنسبة لحجم الكتاب – يُعَدُّ كبيرًا.

(٢) إصلاح المنطق ص١٢، والقول الكريم جزء من الآية ٧١ من سورة الكهف، وينظر – على سبيل المثال– الصفحات: ٣، ٤، ٧، ٩، ١٣، ١٧، ٢١، ٢٢، ٣٣.

(٣) سورة الفرقان: ٢٢.

(٤) إصلاح المنطق ص٣١، والقراءة بكسر الحاء وسكون الجيم (حِجْرًا) هي قراءة الجمهور، أما القراءة بفتح الحاء وسكون الجيم (حَجْرًا) فهي قراءة الحسن، وأبي رجاء، والضحاك. ينظر: الإتحاف ٣٠٧/٢، البحر المحيط، لأبي حيان ٢٨١/٤، =

وذكر ابن قتيبة أنَّ بعض الصيغ تأتي بالياء والواو، كما في قولهم: صارَ عُنُقَهُ يَصُورُهَا وَيَصِيرُهَا، بمعنى: أَمَالَهَا، واستشهد على صحة ذلك بقوله تعالى: (فَصرهنَّ إليك)(١)، حيث قُرِئت بضم الصاد وكسرها.(٢)

واستشهد ابنُ هشام اللخميّ بالقراءات القرآنية، وذلك في معرض ردِّه على من خطَّأ قول العامة: وأخَذْتُهُ بذنبه، وأنَّ الصواب: آخَذْتُه بذنبه، فذهب إلى أنَّ هذا وإنْ كان هو القياس، فإنه قد جاء بالواو، حيث حكى الأخفش: آخذته بذنبه وواخذته، وقد قرأ ورش: (لا يواخذكم الله) [البقرة: ٢٢٥] أي: بإبدال الهمزة واوًا مفتوحة.(٣)

= الكشاف، للزمخشري ٣٤٢/٤.

(١) سورة البقرة: ٢٦٠.

(٢) ينظر: أدب الكاتب، لابن قتيبة ص٤٨٠، والقراءة بكسر الصاد، (فَصِرْهُنَّ) فهي قراءة: حمزة (من السبعة)، وابن عباس – رضي الله عنهما –، وشيبة، وعلقمة، وابن جبير، وأبو جعفر، وقتادة، وأبو وثّاب، وطلحة، والأعمش ورويس، وخلف، أما القراءة بضم الصاد، (فَصُرْهُنَّ) فهي قراءة: باقي السبعة، وعلي بن أبي طالب – رضي الله عنه–، والحسن، وأبو عبد الرحمن، ومجاهد، وعكرمة. ينظر: الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها، لأبي محمد بن أبي طالب القيسي ٣١٣/١، السبعة في القراءات، لابن مجاهد ص١٩٠، النشر في القراءات العشر، لابن الجزري ٢٣٢/٢، الإقناع في القراءات السبع، لابن الباذش ٦١١/٢، إتحاف فضلاء البشر بالقراءات الأربعة عشر، للشيخ أحمد بن محمد البنا ٤٥٠/١.

(٣) ينظر: المدخل إلى تقويم اللسان ص١١٤، ١١٥، والقراءة نُسبتْ إلى ورش – من طريقيه –، وأبي جعفر في: الإتحاف ٤٣٩/١.

كما استشهد بقراءة شاذة على صحة إحدى الألفاظ، وذلك عندما ذكر أن لفظة (الخطأ) تأتي بالقصر والهمز، وهي العليا، وفيها كذلك: الخطاء – بالمدّ– وهي دون السابقة، واستشهد بقراءة: (وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ أَنْ يَقْتُلَ مُؤْمِنًا إلا خَطاء) – بالمدّ – [النساء: ٩٢].[١]

واستشهد بقراءة: (حَتَّى يَلِجَ الجُمَّلُ فِي سَمِّ الخِيَاط) [الأعراف: ٤٠]، لتأكيد ما ورد عن العرب من قولهم لحبل السفينة: جُمَّلٌ – بضم الجيم وتشديد الميم.[٢]

واعتمد ابن الجوزي على القرآن الكريم في مقاومة لحن العامة، حيث استشهد ببعض آيات القرآن الكريم في كتابه (تقويم اللسان)، حيث استشهد بقول الله تعالى: (لَوْلا أَنْتُمْ لَكُنَّا مُؤْمِنِين) [سبأ: ٣١]، لبيان خطأ قول العامة: لولاك.[٣]

واستشهد بقول الله تعالى: (أَزِفَتِ الْآزِفَة) [النجم: ٥٧]، على أن

(١) ينظر: المدخل إلى تقويم اللسان ص١٤٩، والقراءة نُسبتْ للحسن، والأعمش، والمطوعي. ينظر: مختصر في شواذ القرآن من كتاب البديع، لابن خالويه، الإتحاف ٥١٨/١، البحر ٣٣٤/٣.

(٢) ينظر: المدخل إلى تقويم اللسان ص٣٥٠، والقراءة نُسبتْ لعليّ، وابن عباس – رضي الله عنهم – وسعيد بن جبير، ومجاهد، والشعبيّ، وأبي العلاء بن الشِّخِّير، وأبي رجاء، وابن محيصن. ينظر: المحتسب ٢٤٩/١، مختصر في شواذ القرآن، ص٤٨، الإتحاف ٤٩/٢.

(٣) ينظر: تقويم اللسان ص١٦٠، وأشار المحقق – في الهامش رقم (٩)– إلى أن هذا الرأي المذكور هنا للمبرد، بينما أجاز سيبويه: لولاي، ولولاك، ولولاه.

أَزِفَ الوقتُ معناه: قرب، بينما تجعل العامة (أَزِفَ) بمعنى: حَضَرَ وَوَقَعَ، أَوْ ذَهَبَ وَانْصَرَمَ.(١)

واستشهد بقول الله تعالى: (هُوَ أَهْلُ التَّقْوَى وَأَهْلُ الْمَغْفِرَة) [المدثر: ٥٦]، على صحة عبارة: فلان أهل لكذا، بينما تقول العامة: فلان مستأهل لكذا، وهوغلط؛ لأنّ المستأهل هو: مُتَّخِذُ الإهَالة، وهي ما يُؤْتَدَمُ به من السَّمْن والوَدَك.(٢)

ومن مقدمة (معجم الصواب اللغوي) يتضح لنا اعتماد مؤلفيه – في قضية التصويب اللغوي – على القرآن الكريم بقراءاته المختلفة، حيث نحى مؤلفوه باللائمة على مَنْ خطَّأَ استعمال كلمة التقدير بمعنى: التعظيم، مع وروده في القراءات القرآنية، ومَنْ خطَّأ تعدية الفعل (ضَنَّ) بـــ (على)، مع وجوده في القرآن الكريم، في قوله تعالى: (وَمَا هُوَ عَلَى الغَيْبِ بِضَنِين).(٣)

أما عن استعمال التقدير بمعنى التعظيم فقد استشهد مؤلفو (معجم الصواب اللغوي) بإحدى القراءات الشاذة على صحة المعنى، وهي القراءة بتشديد الدال من قوله تعالى: (وما قَدَّرُوا الله حق قَدْره) [الزمر:٦٧] بمعنى: عظَّموا.(٤)

---

(١) ينظر: تقويم اللسان ص٧١.

(٢) ينظر: تقويم اللسان ص٥٩

(٣) ينظر: معجم الصواب اللغوي ص (ب) من المقدمة.

(٤) ينظر: معجم الصواب اللغوي ص٦٠٠، والقراءة نسبها أبو حيان للحسن، وعيسى، وأبي نوفل، وأبي حيوة، ينظر: البحر المحيط ٧/ ٤٢١، ٤٢٢، ونسبها ابن خالويه للأعمش، وأبي حيوة، ينظر: مختصر في شواذ القرآن، ص١٣٢، =

كما استشهدوا – أيضًا – بقراءة جعفر الصادق: (أهَالِيكم) – بسكون الياء –[(١)] في قوله تعالى: (مِنْ أوْسَطِ مَا تُطْعِمُونَ أهَالِيكُمْ) [المائدة: ٨٩] على جواز نصب الاسم المنقوص بحركة مقدرة على الياء، ومِنْ ثَمَّ صححوا عبارة: قَصَفَ ضَوَاحِي العاصمة بالصواريخ.[(٢)]

أما إجازة تعدية الفعل (ضَنَّ) بـــ (على) فذكروا أنّه لا حجة لمن رفض ذلك؛ لأن المذكور في المعاجم تعديته بـــ (على) و(عن) و (الباء)، وقد جاء الاستخدام القرآني باختيار (على) في قوله تعالى: (وَمَا هُوَ عَلَى الغَيْبِ بِضَنِين) [التكوير: ٢٤]، وبناء على ذلك ذهبوا إلى أنّ العبارة: (ضَنَّ على أخيه بالمال) فصيحة.[(٣)]

كذلك اعتمد محمد العدناني في كتابيه: (معجم الأخطاء الشائعة)، و(معجم الأغلاط اللغوية المعاصرة) في تصويب الكلمة أو العبارة – ضمن ما اعتمد – على وجودها في القرآن الكريم.[(٤)]

ومما سبق يتضح لنا اعتماد أصحاب المؤلفات في ميدان التصويب اللغوي على القرآن الكريم بقراءاته المختلفة.

= وذكرها الزمخشري دون نسبة، ينظر: الكشاف ٥/٣٢٠.

(١) ينظر: المحتسب ١/٢١٧، البحر ٤/١٣، الكشاف ٢/٢٨٧.

(٢) ينظر: معجم الصواب اللغوي ٤٩٩.

(٣) ينظر: معجم الصواب اللغوي ٤٩٩، وينظر – على سبيل المثال – الصفحات: ٦، ٧، ٨، ٧١، ٦٠١، ٦٠٢،

(٤) ينظر: معجم الأخطاء الشائعة ص٦، معجم الأغلاط اللغوية المعاصر ص (ح).

ثانيًا: الحديث النبوي الشريف:

مما لا شكّ فيه أن رسول الله –صلى الله عليه وسلم– أفصح العرب، وكلامه –صلى الله عليه وسلم– بلغ ذروة الفصاحة، وأنه –من هذا الجانب – في المرتبة الثانية بعد القرآن الكريم، قال الإمام الخطابي(ت ٣٨٨هـــ): (إنَّ الله –جلّ وعزّ– لما وضع رسوله موضع البلاغ من وحيه، ونصبه منصب البيان لدينه، اختار له من اللغات أعْرَبَها، ومن الألسن أفصحها وأبينها ... ثم أمده بجوامع الكلم التي جعلها رِدْءًا لنبوته، وعَلَمًا لرسالته، لينتظم في القليل منها علم الكثير، فيسهلَ على السامعين حفظُه، ولا يؤودهم حَمْلُه ... ومن فصاحته وحسن بيانه: أنه قد تكلم بألفاظ اقتضبها لم تُسْمَع من العرب قبله، ولم تُوجد في متقدّم كلامها، كقوله: مات حَتْف أَنْفه، وقوله: حَمِيَ الوطيس، وقوله في المسلم والكافر: لا تراءى ناراهما، في ألفاظ ذات عدد من هذا الباب تجري مجرى الأمثال، وقد يدخل في هذا النوع إحداثُه الأسماءَ الشرعية)[١]، وقال السيوطي (ت ٩١١هـــ): (أفصحُ الخَلْق على الإطلاق سيدُنا ومولانا رسول الله – صلى الله عليه وسلم – حبيب رب العالمين – جلَّ وعلا).[٢]

ومع إقرار اللغويين جميعًا بهذه الحقيقة فإنهم اختلفوا في صحة الاستشهاد بالأحاديث النبوية على إثبات القواعد النحوية.

فبعضهم منع الاستشهاد بالأحاديث النبوية بحجة أنّها مروية بالمعنى،

(١) غريب الحديث، للخطابي ٦٤/١ : ٦٦ (باختصار).

(٢) المزهر في علوم اللغة وأنواعها، للسيوطي ٢٠٩/١.

وأنَّ أئمة النحو المتقدمين لم يحتجوا بشيء منها،[١] وأضافوا سببًا ثالثًا وهو: (أنَّ الحديثَ وَقَعَ في روايته تصحيفٌ كثيرٌ ولحنٌ)[٢]، وقد تزعم هذا الرأي أبو الحسن بن الضائع (ت ٦٨٠هـ)، وأبو حيان (ت ٧٤٥هـ).

وذهب الشيخ محمد الخضر حسين (ت ١٣٧٧هـ) إلى أن المجيزين الاحتجاج بالأحاديث النبوية استدلوا بأن كثيرًا من المحدِّثين والفقهاء والأصوليين قد ذهبوا إلى منع رواية الحديث بالمعنى، ومن أجازوا الرواية بالمعنى اشترطوا أن يكون الراوي على علم بما يغير المعنى أو ينقضه، وأن يكون محيطًا بمواقع الألفاظ، بل اشترط بعضهم: أن يحيط بدقائق علم اللغة، وأن تكون المحسنات الفائقة على ذكر منه فيراعيها في نظم كلامه، على أن المجيزين للرواية بالمعنى معترفون بأن الرواية باللفظ هي الأولى، وأن النقل بالمعنى أجازه مَنْ أجازه في غير ما لم يُدَوَّن في الكتب، أما ما دُوِّن في الكتب فلا يجوز التصرف فيه بوجه، وتدوين الأحاديث وقع في الصدر الأول قبل فساد اللغة، وإذا كان قد وقع في الأحاديث المدوَّنة نقلٌ بالمعنى فإنما هو تصرف ممن يصحّ الاحتجاج بأقوالهم.[٣]

أما القول بوقوع اللحن في كثير من الأحاديث فقد أُجِيب عنه بأنّ

---

(١) ينظر: خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، لعبد القادر البغدادي ٩/١.

(٢) أبو القاسم السهيلي ومذهبه النحوي، د. محمد إبراهيم البنا ص ٢٥٣، ٢٥٤.

(٣) ينظر: دراسات في اللغة العربية وتاريخها، للشيخ محمد الخضر حسين ص١٧٠، ١٧١، مجلة مجمع اللغة العربية الملكي ٢٠١/٣، ٢٠٢، وينظر: مدرسة الحديث في البصرة حتى القرن الثالث الهجري د. أمين القضاة ص٣٩٥.

كثيرًا مما يُرَى أنه لحنٌ قد ظهر له وجه من الصحة، وقد بذل ابن مالك – في كتابه: شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح- جهدًا كبيرًا، حيث ذكر للأحاديث التي يشكل إعرابها وجوهًا يستبين بها أنها من قبيل العربي الفصيح.(١)

فابن مالك كان يهدف من تأليف كتابه هذا إلى غاية نبيلة وهي: (الاحتجاج لما ورد من مشكلات في ألفاظ حديث "الجامع الصحيح" للبخاري، والاستدلال على فصاحتها وموافقتها لكلام العرب، وتوجيه إعرابها على وفق القواعد النحوية، وقد بلغ ما احْتَجَّ له، أوْ وَجَّهَ إعرابه مائة وثمانين حديثًا).(٢)

ومما سبق يتضح لنا أنَّ فريقًا من العلماء يؤيدون الاستشهاد بالحديث الشريف في النحو واللغة، وردُّوا الأدلة التي استمسك بها المانعون، ولكن بعض هؤلاء المؤيدين لم يذهبوا إلى جواز الاستشهاد بكل الأحاديث النبوية، بل ببعضها فقط.

رأي الإمام الشاطبي (ت ٧٩٠هـ):

يرى الإمام الشاطبي أنَّ الحديث ينقسم من حيث النقل إلى قسمين:

أحدهما: وُجِّهت العناية في نقله إلى المعنى دون اللفظ، وهذا النوع لم يقع به استشهاد من أهل اللسان.

الثاني: ما كانت العناية في نقله موجهة إلى اللفظ دون المعنى، لمقصود

---

(١) ينظر: دراسات في اللغة العربية وتاريخها ص١٧٥، مجلة مجمع اللغة العربية الملكي ٢٠٦/٣.

(٢) ينظر: شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح، لابن مالك ص١٣ (من مقدمة المحقق).

خاصّ، فهذا يصح الاستشهاد به في أحكام اللسان العربيّ، كالأحاديث المنقولة في الاستدلال على فصاحة رسول الله – صلى الله عليه وسلم –، ككتابه إلى هَمْدان، وكتابه – صلى الله عليه وسلم – إلى وائل بن حُجْر، وغيرهما من الأحاديث المتحرَّى فيها اللفظ.(١)

رأي الشيخ محمد الخضر حسين (ت ١٣٧٧هـ):

سار الشيخ محمد الخضر حسين على نهج الإمام الشاطبي في التفريق بين ما يصحّ الاستشهاد به من الحديث الشريف، وما لا يصحّ، ففرق بين ثلاثة أنواع من الأحاديث:

الأول: ما لا ينبغي الخلاف في الاحتجاج به في اللغة.

الثاني: ما لا ينبغي الخلاف في عدم الاحتجاج به في اللغة.

الثالث: ما يصح أن تختلف الأنظار في الاستشهاد به في اللغة.

وللنوع الأول الذي لا ينبغي الاختلاف في الاحتجاج به في اللغة ستة أقسام:

الأول: ما يروى بقصد الاستدلال به على كمال فصاحته – عليه الصلاة والسلام– كقوله–صلى الله عليه وسلم–: "حَمِيَ الوطيس"، وقوله: "مات حتف أنفه" إلى نحو هذا من الأحاديث القصار.

الثاني: ما يُروى من الأقوال التي كان يتعبد بها رسولُ الله –صلى الله عليه وسلم –، أو أَمَرَ بالتعبد بها، كألفاظ القنوت، والتحيات، وكثير من الأذكار، والأدعية التي كان يدعو بها في أوقات خاصة.

الثالث: ما يُروى شاهدًا على أنه كان يخاطِبُ كلَّ قوم من العرب بلغتهم.

---

(١) ينظر: المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية، للشاطبي ٤٠٢/٣: ٤٠٤.

الرابع: الأحاديث التي وردت من طرق متعددة واتحدت ألفاظها، فإنّ ذلك دليل على أنّ الرواة لم يتصرفوا في ألفاظها.

الخامس: الأحاديث التي دونها من نشأ في بيئة عربية لم ينتشر فيها فساد اللغة، كمالك بن أنس، وعبد الملك بن جريح، والإمام الشافعي.

السادس: ما عُرف من حال رواته أنهم كانوا لا يُجيزون رواية الحديث بالمعنى، مثل: ابن سيرين، والقاسم بن محمد، ورجاء بن حيوة، وعلي بن المديني.

أما النوع الثاني: الذي لا ينبغي الاختلاف في عدم الاحتجاج به، فهي الأحاديث التي لم تُدَوَّن في الصدر الأول، وإنما تروى في كتب بعض المتأخرين، ولا يحتج بهذا النوع من الأحاديث سواء أكان سندها مقطوعًا أم متصلاً، ووجه عدم الاحتجاج بالأحاديث المتصلة من هذا النوع هو بُعْدُ مُدَوِّنها عن الطبقة التي يُحتجّ بأقوالها.

أما النوع الثالث: الذي يصح أن تختلف الأنظار حول الاستشهاد به، فيمثل الأحاديث التي دُونت في الصدر الأول، ولم تكن من الأنواع الستة التي ورد ذكرها في النوع الأول، **وهي على نوعين:**

الأول: حديث يَرِدُ لفظه على وجه واحد، والظاهر صحة الاحتجاج به؛ لأنَّ الرواية باللفظ هي الأصل، إلى جانب تشديدهم في الرواية بالمعنى.

الثاني: حديث اختلفت الرواية في بعض ألفاظه، فيجوز الاستشهاد بما يجيء في رواية مشهورة لم يغمزها بعض المحدِّثين بأنها وهم من الراوي، أما ما جاء في رواية شاذة، أو غُمزت من بعض المحدِّثين بالغلط أو التصحيف غمزًا لا مردّ له، فنقف دون الاستشهاد بها.(١)

---

(١) ينظر: دراسات في اللغة العربية وتاريخها ص١٧٧: ١٨٠، مجلة مجمع اللغة العربية =

موقف المصنفين في التصويب اللغوي من هذا المعيار:

وبالنظر في المؤلفات التي عُني أصحابها بالتصويب اللغوي قديمًا وحديثًا، سنجد أنّ كثيرًا منهم قد اهتموا بالاستشهاد بالأحاديث النبوية، من ذلك:

استشهد الكسائي بحديث واحد فقط في كتابه (ما تلحن فيه العامة) وذلك عندما أشار إلى أن النطق الصحيح لكلمة (المَحْبُرَة) – بفتح الميم وضم الباء، على وزن: مَفْعُلَة، ومثلها: المَشْرُفَة، والمَقْبُرَة، والمَسْرُبَة، ثم قال: ومن صفة النبيّ صلى الله عليه وآله: (أنه كان دقيق المَسْرُبَة).[١]

واستشهد ابن السكيت بالحديث الشريف في بعض المواطن من كتابه (إصلاح المنطق)، من ذلك: قوله: (ويقال: إنه لَحَسَنُ السِّبْر: إذا كان حسن السَّحناء، والسَّحْنة: الهيئة، والجمع: أسْبارٌ، وجاء في الحديث: "يخرج من النار رجلٌ قد ذهب حِبْرُه وسِبْرُه"، أي: هيئته)[٢]، وقوله: (والجَدُّ: الحظُّ والبختُ، ومنه قوله: "لا ينفع ذا الجَدِّ منك الجَدُّ" ، أي: مَنْ كان له حظ في الدنيا لم ينفعه ذلك عندك في الآخرة).[٣]

واستشهد أبو بكر الزُّبيدي بستة وثلاثين حديثًا في كتابه: (لحن العوام)[٤]، من ذلك تخطئته قول العامة: جائزة البيت، فذهب إلى أن

= الملكي ٣/ ٢٠٨: ٢١٠.

(١) ينظر: ما تلحن فيه العامة ص ١١٣، ١١٤، والمَسْرُبَة: شعر الصدر.

(٢) إصلاح المنطق ص١٠.

(٣) إصلاح المنطق ص٢٢.

(٤) ينظر: لحن العوام ص ٣٠٩: ٣١١ (فهرس الأحاديث).

الصواب: (جائز)، وقال: هكذا يستعمله العرب بلا هاء، وفي الحديث: "أنّ امرأةً أتت النبيّ – صلى الله عليه وسلم– فقالت: إني رأيت في المنام كأن جائز بيتي انكسر")[(١)]، وخطّأ استعمال العامة لفظ سائر بمعنى: الجميع، مستدلاً بالحديث الشريف، فقال: (ويقولون: قدم سائرُ الحاجّ، واستوفى سائرَ الخراج، فيستعملون سائرًا بمعنى: الجميع، وهو في كلام العرب بمعنى: الباقي، ومنه قيل لما يبقى في الإناء: سؤرٌ، والدليل عليه قول النبي – صلى الله عليه وسلم – لغيلان حين أسلم، وعنده عشر نسوة: "اختر أربعًا منهنّ وفارق سائرهنّ" أي: مَنْ بقي بعد الأربع التي تختارهنّ، ومنع بعضهم من استعماله بمعنى الباقي الأقلّ، والصحيح استعماله فيما كثر أو قلّ؛ لأنّ الحديث: "إذا شربتم فأسئروا" أي: أبقوا في الإناء بقية).[(٢)]

واستشهد ابن هشام اللخمي بالحديث النبوي - ليصحح لحن العامة - في ثلاثة وعشرين موضعًا من كتابه (المدخل إلى تقويم اللسان)[(٣)]، من ذلك: قوله: (ويقولون: الهَرَجُ – بفتح الراء –، والصواب: الهَرْجُ – بإسكانها –، وكذلك وَقَعَ في الحديث: "فلنْ يَزَالَ الهَرْجُ إلى يوم القيامة")[(٤)]، وقوله: (ويقولون: عَثْنَنَ فلانٌ: إذا جعل من العمامة تحت حنكه، ويُسمّونها:

---

(١) ينظر: لحن العوام ص٨٤.، والجائز: الذي توضع عليه أطراف العوارض. ينظر: الفائق في غريب الحديث، للزمخشري ١/٢٤٤.

(٢)لحن العوام ص٢٧٥.

(٣) ينظر: المدخل إلى تقويم اللسان ص٥٨٦، ٥٨٧ (فهرس الأحاديث والآثار).

(٤) المدخل إلى تقويم اللسان ص٣١٥.

العُثْنُون، وبعضهم يسميها: مَقْبِضَ سَطْلٍ. والصواب: تَلَحَّاهَا، يقال: تَلَحَّى فلانٌ العِمامةَ: إذا جَعَلَها تحت لَحْيِه، وفي الحديث: "أنَّ النبيّ – صلى الله عليه وسلم – أَمَرَ بالتَّلَحِّي وَنَهَى عن الاقتعاط".[(١)]

أما ابن الجوزي فقد استشهد بالحديث الشريف في سبعة عشر موضعًا من كتابه (تقويم اللسان)[(٢)]، من ذلك: أنه خطَّأ تخصيص العامة الهُوِيّ بمعنى السقوط، وذهب إلى أنّ هَوَى الشيءُ، معناه: أسرع، سواء هبط أو صعد، ومما استدل به على صحة ما ذهب إليه: حديث المعراج، وفيه: "فانطلق البُراقُ يَهْوي به"[(٣)]، كما خطأ قول العامة لما يَجْمُدُ من شدّة البَرْد: قَرِيص –بالصاد–، وذهب إلى أن الصواب: قَرِيس – بالسين–، لاشتقاقه من القَرْس وهو: البَرْد، وفي الحديث: "قَرِّسُوا الماءَ في الشِّنان" أي: بَرِّدُوه.[(٤)]

وفي العصر الحديث اعتمد المؤلفون في التصحيح اللغوي على الحديث الشريف في تصويب بعض الألفاظ، من هؤلاء:

محمد العدناني (ت ١٩٨١م) في معجميه: (معجم الأخطاء الشائعة)، و(معجم الأغلاط اللغوية المعاصرة) حيث ذكر في مقدمتيهما منهجه، الذي اعتمده في تصويب الكلمة أو العبارة، ومنه: وجود الكلمة أو العبارة (في حديث شريف،

---

(١) المدخل إلى تقويم اللسان ص٤٩٩، وقال عن الاقتعاط: أن تَلُوثَ العِمامةَ على رأسكَ دون أنْ تجعلَها تحت حَنَكِكَ، يقال منه: اقْتَعَطَ يَقْتَعِطُ، وهو المنهيّ عنه.

(٢) ينظر: تقويم اللسان ٢١٦، ٢١٧ (فهرس الأحاديث).

(٣) ينظر: تقويم اللسان ص١٨٤، ١٨٥.

(٤) ينظر: تقويم اللسان ص١٥١.

ثبت لي أن راويَهُ حرصَ على النصِّ اللفظيّ، الذي نطق به الرسولُ - صلى الله عليه وسلم — وأنَّ الرَّاويَ ليس مسلمًا أجنبيًّا، خوفًا من أنْ يكونَ ممن لا يحسنون النطقَ بالكلام العربيِّ الصحيح، ويكتفون بالحرص على المعنى دون المبنى، ثم أعرض الحديثَ على عقلي، فإذا قَبِلَهُ، استشهدتُ به، وإنْ رفضه حِدْتُ عنه).(١)

فالنصّ السابق يوضح اعتماد العدناني على الحديث في التصويب اللغوي، لكن بشرطين:

أولهما: عروبة الراوي، ليطمئن إلى أنَّ الحديث مرويٌّ بلفظه ومعناه، وليس بمعناه فقط.

الثاني: قبول عقل العدناني للحديث.

أما الأمر الأول فقد يكون له عذر فيه، إذ يسير فيه على مذهب مَنْ يرى أن القدماء لم يستشهدوا بالحديث الشريف؛ لأنه كان يُروَى — أحيانًا — بالمعنى، وقد عرضنا هذا الرأي منذ قليل وناقشناه.

أما الأمر الثاني فلم يقل به أحد، وهل يصلح العقل مقياسًا في مثل هذا الأمر الخطير؟! وما هي المقاييس التي يستند إليها عقلُ العدنانيّ في قبول الحديث أو رفضه؟ إننا بذلك نهدر علومًا أقامها العلماء لحفظ السنة النبوية الشريفة، كعلم مصطلح الحديث، والجرح والتعديل، وغيرهما، ليحلّ محلّها العقل وحده دون ضابط يضبط مساره، وإذا جاز للعدناني قبول حديث أو رفضه بناء على العقل، هل يجوز لآخر أن يخالفه لأن عقله لم يتفق مع عقل العدناني — مثلاً - في قبول الحديث أو رفضه؟ وبحكم أيّ العقلين —حينئذ — نأخذ نحن؟ دون شك سنرفض

(١) معجم الأخطاء الشائعة ص٥، معجم الأغلاط اللغوية المعاصرة ص (ح) من المقدمة.

حكم العقل القائم على غير أساس علميّ، أما حكم علماء الحديث فقائمٌ –دون شك– على أسس علمية، وهو الجدير بالقبول.

وعلى العموم فقد استشهد العدناني بالحديث الشريف، من ذلك:

استشهاده بحديث رسول الله – صلى الله عليه وسلم –: (حَوْضِي مَسِيرَةُ شَهْرٍ، وزواياه سواء، وماؤه أبيضُ من اللَّبن ...) على جواز صوغ أفعل التفضيل من الوصف الذي على وزن (أَفْعَل) ومؤنثه (فَعْلاء)[١]، كما استشهد بقول النبيّ – صلى الله عليه وسلم –: (... وأتى بالألفِ دينارٍ)، وقوله: (... ثُمَّ قرأَ العشْرَ آياتٍ) على جواز التعبير بـــ (الثلاث سنوات) و (الثلاثة أثواب)، وإن كان غير فصيح[٢]، وخطَّأ من يقول لِمَا يُساغُ به الخبزُ، مائعًا كان أو جامدًا: أدام – بفتح الهمزة–، وذهب إلى أنّ الصواب هو: إدام – بكسر الهمزة – مستدلاً بقول النبي – صلى الله عليه وسلم –: (نِعْمَ الإدامُ الخَلُّ)، وقوله: (سَيِّدُ إدامِ أهل الدنيا والآخرة اللحمُ)[٣]، واستشهد على صحة إطلاق اسم: (الرَّبْو)، بدلاً من الاسم الإنكليزي المعَرَّب: (الأَزْما)، على الدَّاء النَّوْبِيّ الذي تضيق فيه شُعَيْبَات الرئة، فيعْسرُ التَّنَفُّس، مستشهدًا بما جاء في قول النبي – صلى الله عليه وسلم – لعائشة: (مالكِ يا عائشُ حَشْيَاءَ رَابِيَةً؟)، حيث قال ابن الأثير في شرح الحديث: الرَّابيةُ: التي أخذها الرَّبْوُ، وهو النَّهِيجُ وَتَوَتُّرُ النَّفَسِ الذي يَعْرِضُ للمسرِعِ في مَشْيِهِ وَحَرَكَتِهِ.[٤]

---

(١) ينظر: معجم الأخطاء الشائعة ص٤٥.

(٢) ينظر: معجم الأخطاء الشائعة ص٥١.

(٣) ينظر: معجم الأغلاط اللغوية المعاصرة ص٦، ٧.

(٤) ينظر: معجم الأغلاط اللغوية المعاصرة ص١٥، وينظر: النهاية في غريب الحديث =

وذهب الدكتور أحمد مختار عمر إلى فصاحة عبارة: (هذا منزل آيل للسقوط)، رغم أنها مرفوضة عند بعض العلماء؛ لعدم إبدال الياء همزة وفقًا لما يقتضيه القياس الصرفي، وقد استند في رأيه إلى ورود مثل هذا الأسلوب في كلام العرب، وقد جاء في الحديث: (آيبون تائبون عابدون)(١)، كما ذهب إلى فصاحة عبارة: (أيها التلاميذ أفضلكم عندي أحاسنكم أداءً للواجب)، على رغم أنها مرفوضة عند بعضهم؛ لمجيء اسم التفضيل المضاف إلى معرفة جمعًا، ومما استدل به على فصاحة كلمة (أحاسنكم) الواردة في العبارة السابقة، قولُ النبيّ – صلى الله عليه وسلم –: (ألا أخبركم بأحَبِّكم إليّ وأقربكم مني مجالس يوم القيامة أحاسنكم أخلاقًا).(٢)

ثالثًا: كلام العرب شعرًا ونثرًا:

أما كلام العرب فيحتج منه بما ثبت عن العرب قبل بعثة النبيّ – صلى الله عليه وسلم – وفي زمنه، وبعدَه، (أي: العرب الفصحاء الموثوق بعربيتهم) إلى أن فسدت الألسنةُ بكثرة المولَّدين، سواء أكان نظمًا أم نثرًا، عن مسلمٍ أو كافرٍ، والاعتماد – في ذلك – على ما رواه الثقات عن العرب بالأسانيد المعتبرة، من نثرهم ونظمهم.(٣)

وعلى رغم اعتماد علماء العربية كلامَ العربِ حُجَّةً في اللغة والنحو، فإنهم

= والأثر، لابن الأثير ١٩٢/٢.

(١) ينظر: معجم الصواب اللغوي ٣/١، ٤.

(٢) ينظر: معجم الصواب اللغوي ١٤/١.

(٣) ينظر: الاقتراح في أصول النحو، للسيوطي ص٧٤، ١٠٠، ١٠٦.

لم يعتمدوا كل ما قالته العرب على اختلاف قبائلها، وامتداد عصورها، بل وضعوا مقياسًا لما يأخذون وَيَدَعُون، تمثَّل فيما يعرف بـــ (الفصاحة)، وربطوا هذا المقياس بالبداوة؛[(١)] لذا وضعوا حدودًا مكانية وأخرى زمانية للاحتجاج بكلام العرب، ووضعوا شروطًا فيمن تؤخذ عنه اللغة.

فقد كان لعلماء اللغة منهج واضح في جمعها، حيث سلكوا مَسْلَكًا خاصًا في جمعها، وَرَأَوْا أنَّ سلامةَ اللغة، والحفاظَ عليها يتمثل في اتباعه، فأخذوا اللغة عن قبائل معينة، وتركوا ما سواها، ذكر الفارابي أسماءَ كثير من هذه القبائل التي أُخذت عنها اللغة، والتي لم تُؤخذ عنها، وعِلَّةَ عدم الأخذ، فقال: (ولّما كان سكان البرّيّة في بيوت الشَّعَر أو الصوف والخيام والأخبية[(٢)] من كلّ أمّة أجفى وأبعد من أن يَتْركوا ما قد تمكّن بالعادة فيهم وأحرى أن يحصّنوا نفوسهم عن تخيّل حروف سائر الأمم وألفاظهم وألسنتهم عن النطق بها وأحرى أن لا يخالطهم غيرهم من الأمم للتوحّش والجفاء الذي فيهم، وكان سكان المدن والقرى وبيوت المَدَرِ منهم أطبعَ وكانت نفوسُهم أشدَّ انقيادًا لتفهّم مالم يتعوّدوه ولتصوّره وتخيّله وألسنتهم للنطق بما لم يتعوّدوه، كان الأفضل أن تؤخذ لغات الأمّة عن سكان البراري منهم متى كانت الأمم فيهم هاتان الطائفتان، ويُتَحَرّى منهم مَن كان في أوسط بلادهم، فإنّ مَن كان في الأطراف منهم أحرى أن يخالطوا مجاوريهم من الأمم، فتختلط

---

(١) ينظر: الاحتجاج بالشعر في اللغة، د. جبل ص٨١ وما بعدها، القياس في اللغة العربية، د. محمد حسن عبد العزيز ص١٠١.

(٢) في الأصل: (والأحسية) ولعل الصواب ما أثبت.

لغاتهم بلغات أولئك، وأن يتخيّلوا عجمة مَن يجاورهم، فإنّهم إذا عاملوهم احتاج أولئك أن يتكلّموا بلغة غريبة عن ألسنتهم، فلا تطاوعهم على كثير من حروف هؤلاء، فيلتجئوا إلى أن يعبّروا بما يتأتّى لهم ويتركوا ما يعسر عليهم، فتكون ألفاظُهم عسيرةً قبيحةً، وتوجد فيها لكنة وعجمة مأخوذة من لغات أولئك، فإذا كثر سماع هؤلاء ممّن جاورهم من هذه الأمم للخطأ وتعوّدوا أن يفهموه على أنّه من الصواب لم يؤمَن تغيّر عادتهم؛ فلذلك ليس ينبغي أن تؤخذ عنهم اللغة، ومَنْ لم يكن فيهم سكّانُ البراري أُخذت عن أوسطهم مسكنًا.

وأنت تتبيّن ذلك متى تأمّلت أمر العرب في هذه الأشياء، فإنّ فيهم سكّان البراري وفيهم سكّان الأمصار، وأكثر ما تشاغلوا بذلك من سنة تسعين إلى سنة مائتين، وكان الذي تولّى ذلك من بين أمصارهم أهل الكوفة والبصرة من أرض العراق، فتعلّموا لغتهم والفصيحَ منها مِنْ سكّان البراري منهم دون أهل الحضر، ثمّ من سكّان البراري مَنْ كان في أوسط بلادهم، ومن أشدّهم توحشًّا وجفاءً، وأبعدهم إذعانًا وانقيادًا، وهم قَيس وتَميم وأسَد وطَيّ ثمّ هُذَيل، فإن هؤلاء هم مُعظَم مَن نُقل عنه لسانُ العرب، والباقون فلم يُؤْخذ عنهم شيءٌ؛ لأنّهم كانوا في أطراف بلادهم مخالطين لغيرهم من الأمم مطبوعين على سرعة انقياد ألسنتهم لألفاظ سائر الأمم المطيفة بهم، من الحبشة والهند والفرس والسريانيّين وأهل الشام وأهل مصر)[1].

---

(١) الحروف، لأبي نصر الفارابي ص١٤٦، ١٤٧. وهذا النص ذكره السيوطي – بألفاظ مختلفة – وعزاه للفارابي، حيث جاء عند السيوطي على النحو التالي: =

من هذا النص يتبين لنا مدى حرص العلماء على سلامة اللغة العربية، من ناحية المكان.

= (كانت قريش أجود العرب انتقادًا للأفصح من الألفاظ، وأسهلها على اللسان عند النطق، وأحسنها مسموعًا وأبينها إبانة عما في النفس، والذين عنهم نُقلت اللغةُ العربيةُ وبهم اقْتُدي، وعنهم أُخذ اللسانُ العربيُّ من قبائل العرب هم: قيس، وتميم، وأسد، فإنّ هؤلاء هم الذين عنهم أكثرُ ما أُخذ ومعظمه، وعليهم اتُّكل في الغريب وفي الإعراب والتصريف، ثم هذيل، وبعض كنانة، وبعض الطائيين، و لم يؤخذ عن غيرهم من سائر قبائلهم. وبالجملة فإنه لم يؤخذ عن حضريّ قط، ولا عن سكان البراري ممن كان يسكن أطراف بلادهم المجاورة لسائر الأمم الذين حولهم، فإنه لم يؤخذ لا من لخم، ولا من جُذام؛ لمجاورتهم أهل مصر والقبط، ولا من قضاعة، وغسان، وإياد؛ لمجاورتهم أهل الشام وأكثرهم نصارى يقرءون بالعبرانية، ولا من تغلب واليمن؛ فإنهم كانوا بالجزيرة مجاورين لليونان،(كذا بالأصل!) ولا من بكر لمجاورتهم للقبط والفرس، ولا من أهل اليمن؛ لمخالطتهم للهند والحبشة، ولا من بني حنيفة وسكان اليمامة، ولا من ثقيف(ذكر – هنا – ثقيفًا ضمن القبائل التي لم تؤخذ عنها اللغة، مع أنها معدودة ضمن خمسة هي أفصح القبائل العربية، كما جاء في المزهر ٢١٠/١.) وأهل الطائف؛ لمخالطتهم تجار اليمن المقيمين عندهم، ولا من حاضرة الحجاز؛ لأن الذين نقلوا اللغة صادفوهم حين ابتدءوا ينقلون لغة العرب قد خالطوا غيرهم من الأمم، وفسدت ألسنتهم). المزهر، للسيوطى ٢١١/١،٢١٢، وينظر: الاقتراح في علم أصول النحو، للسيوطي ص١٠٠ وما بعدها، إرشاد القاصد إلى أسنى المقاصد في أنواع العلوم، لابن الأكفاني ص١٠٩، ١١٠، كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم، للتهانوي١/١٨ وما بعدها.

أما من ناحية الزمان، فإنهم لم يأخذوا اللغة عن فصحاء العرب إلا في إطار زمني معين فقسَّمُوا الشعراءَ إلى أربع طبقات هي:

الطبقة الأولى: الجاهليون، وهم الذين لم يدركوا الإسلام، كامرئ القيس والأعشى.

الطبقة الثانية: المخضرمون، وهم الذين أدركوا الجاهلية والإسلام، كلبيد وحسان.

الطبقة الثالثة: المتقدمون، ويقال لهم: الإسلاميون، وهم الذين كانوا في صدر الإسلام، كجرير والفرزدق.

الطبقة الرابعة: المولَّدون، ويقال لهم: المحْدَثُون، وهم الذين جاءوا بعد الإسلاميين، كبشار بن بُرد، وأبي نُواس.

وقد أجمع العلماء على الاستشهاد بكلام الطبقتين الأوليين (الجاهليين، والمخضرمين)، وأما الثالثة فالصحيح صحة الاستشهاد بكلامها، وأما الرابعة فلا يُستشهد بكلامها مطلقًا، وقيل: يُستشهد بكلام مَنْ يُوثق به منهم.(١)

وعلى ذلك فالإطار الزمني يمتد إلى نهاية القرن الثاني الهجري بالنسبة لأهل الحضر، وحتى نهاية القرن الرابع الهجري بالنسبة لأهل البادية وهذه الفترة الزمنية سُمّيت عند علماء اللغة بـــ (عصور الاحتجاج).(٢)

---

(١) ينظر: خزانة الأدب، للبغدادي ١/٥، ٦، وينظر: الاقتراح، للسيوطي ص١٤٤ وما بعدها، حيث تحدث السيوطي هناك عن حكم الاحتجاج بكلام المولدين، وتعيين أول الشعراء المحدثين.

(٢) ينظر: الاحتجاج بالشعر في اللغة الواقع ودلالته، د. محمد حسن جبل ص٨٣.

ولم يقتصر الأمر على ذلك، بل وضعوا شروطًا لا بدّ من تحققها في ناقل اللغة، وراوي الأشعار.

شروط اللغويين في ناقل اللغة وراوي الأشعار:

اشترط اللغويون في ناقل اللغة، وراوي الأشعار خمسة شروط إذا تحقّقتْ في رَاوٍ قَبِلْنَا ما جاءنا به، وهذه الشروط هي:[١]

١- ثبوت ذلك عن العرب بسند صحيح يوجب العمل.

٢- عدالة الناقلين، كما تعتبر عدالتهم في الشرعيات، ونستأنس هنا بقول ابن فارس: (وتؤخذ (أي اللغة) سماعًا من الرواة الثقات، ذوى الصدق والأمانة، ويُتّقى المظنون... عن الخليل قال: إن النحارير ربما أدخلوا على الناس ما ليس من كلام العرب، إرادة اللّبس والتعنيت).[٢]

وذكر الكمال بن الأنباري أنه يُشْترط في نقل الآحاد: (أن يكون ناقل اللغة عدلاً، رجلاً كان أو امرأة، حرًّا كان أو عبدًا، كما يشترط في نقل الحديث، لأن بها معرفة تفسيره وتأويله، فاشْتُرِطَ في نقلها ما اشْتُرِطَ في نقله)[٣]

وهذان العالمان يؤخذ من كلامهما ــ كما يقول السيوطي ــ (أن ضابط الصحيح من اللغة ما اتصل سنده بنقل العدل الضابط عن مثله إلى

---

(١) ينظر: المزهر ١/٥٨، ٥٩.

(٢) الصاحبي ص ٤٨، و ينظر: المزهر ١/١٣٧، ١٣٨.

(٣) رسالتان في اللغة: الإغراب في جدل الإعراب، ولمع الأدلة، لابن الأنباري ص٨٥، المزهر١/١٣٨، الاقتراح، للسيوطي ص١٨٣، فيض نشر الانشراح من روض طيّ الاقتراح، لابن الطيب الفاسي ١/٦٨٢ وما بعدها.

منتهاه، على حدّ الصحيح من الحديث).[(١)]

٣- أن يكون النقل عمن قوله حجة في أصل اللغة، كالعرب العاربة، مثل:قحطان، ومعدّ، وعدنان، فأما إذا نقلوا عمن بعدهم بعد فساد لسانهم واختلاف المولّدين فلا.

وعلماء العربية مختلفون في صحة الاستشهاد بشعر المولدين.

٤- أن يكون الناقل قد سمع منهم (أي من العرب) حسًّا، وأما بغيره فلا.

٥- أن يسمع (أي: جامع اللغة) من الناقل حسًّا.

وهذا الشرط الأخير لا يتفق مع المكاتبة والوِجادة، وهما طريقان من طرق الأخذ والتحمل التي أشار إليها السيوطي، فليس فيهما سماعٌ حسيٌّ.[(٢)]

وعلى العموم فهذه شروطهم في ناقل اللغة وراوي الأشعار، أما العربي الذي يُحتج بقوله فلم يشترطوا فيه العدالة، فقد اعتمدوا على أشعار الكفار من العرب؛ لِبُعْدِ التدليس فيها[(٣)] ولم يشترطوا – كذلك - البلوغ، فقد أخذوا عن الصبيان، قال الأصمعي: سمعت صِبية بِحِمَى ضَرِيّة يتراجزون، فوقفت وصدوني عن حاجتي، وأقبلت أكتب ما أسمع إذ أقبل شيخ فقال: أتكتب كلام هؤلاء الأقزام الأدناع؟[(٤)]

---

(١) ينظر: المزهر ١/٥٨.

(٢) ينظر: المزهر ١/١٦٧ وما بعدها.

(٣) ينظر: الاقتراح في علم أصول النحو ص١١٥، ١١٦.

(٤) المزهر ١/١٤٠.

كما رووا أشعار المجانين من العرب واحتجوا بها،[١] وقبلوا نقل أهل الأهواء، إلا أن يكونوا ممن يَتَدَيَّنُ بالكذب[٢]، واختلفوا في المُرْسَل، وهو الذي انقطع سَنَدُهُ، والمجهول، وهو الذي لم يُعْرَفْ ناقِلُهُ.[٣]

ولعلّ من المفيد أن نذكر – هنا – رأي ابن جني (ت٣٩٢هـ) في بيان علة ترك الأخذ عن أهل المدر كما أخذ عن أهل الوبر، حيث قال: (علة امتناع ذلك ما عَرَضَ للغات الحاضرة وأهل المدر من الاختلال والفساد والخَطَل، ولو عُلِمَ أنَّ أهل مدينة باقون على فصاحتهم، ولم يعترض شيء من الفساد للغتهم، لوجب الأخذ عنهم كما يؤخذ عن أهل الوبر، وكذلك أيضًا لو فشا في أهل الوبر ما شاع في لغة أهل المدر من اضطراب الألسنة وخبالها، وانتقاض عادة الفصاحة وانتشارها، لوجب رفض لغتها، وترك تَلَقِّي ما يَرِدُ عنها، وعلى ذلك العملُ في وقتنا هذا؛ لأنَّا لا نكاد نرى بدويًّا فصيحًا، وإن نحن آنسنا منه فصاحة في كلامه لم نكد نعدم ما يفسد ذلك ويقدح فيه، وينال ويغض منه).[٤]

وإذا كان القدماء قد وضعوا نطاقًا مكانيًّا وآخر زمنيًّا، لما يوثق

(١) ينظر: المزهر ١/١٤٠.

(٢) ينظر: رسالتان لابن الأنباري ص٨٦ وما بعدها، المزهر ١/١٤١، الاقتراح ص١٨٣، فيض نشر الانشراح ١/٦٨٣، ٦٨٤.

(٣) ينظر: رسالتان في اللغة ص٩٠ وما بعدها، المزهر ١/١٤١، الاقتراح ص١٨٤، ١٨٥، فيض الانشراح ١/٦٨٥، ٦٨٦.

(٤) الخصائص، لابن جني ١/٥.

بالاحتجاج به من كلام العرب، فإنّه يمكن القول بأنَّ هذه النُّطُقَ كانت لها فوائد، كما شابتها بعض الشوائب.

ومن فوائدها: أنها ميَّزت نتاج الذروة السليقية فلم يتميّع في غيره، وأصبح هو الصورة الصحيحة للغة، وموضع القدوة ومناط التنافس، فساعد ذلك على ترسيخ السليقية، واستمرار أثرها في اللغة والأدب حينًا من الدهر.(١)

أما عن الشوائب التي شابتها فمن ذلك:

أولاً: ما اتسمت به تلك النُّطُق من تعميم شمل الجوانب القَبَلِيَّةَ والمكانيةَ والزمنيةَ، والمنهجُ العلميُّ لا يعتمد التعميم إلا إذا قام على استقراء تام أو شبه تام، و لم يحدث ذلك الاستقراء، ولأنها تعني الحكم المسبق بعدم الفصاحة على جميع الخارجين عن تلك النطق، وفي هذا تجاهل لمبدأ التفاوت الفردي في الفصاحة، إذ لا يُستْبعد أن يبلغ بعض من أدباء الأمة مستوى من الفصاحة يُضارع القدماء، كما أن هذا التعميم يسوي – في منع الاحتجاج بما جاوز النطق المذكورة — بين مستويات النشاط اللغوي: الأصوات، والألفاظ (المتن)، والصيغ، والتركيب، والدلالة، بينما تنبه العلماء إلى ثبات (الأوضاع اللغوية) أي دلالة الألفاظ على معانيها، واختلال النحو، أي ذهاب الحركات الإعرابية من كلام العامة، ومعنى هذا أنه يمكن الاحتجاج بمدلولات الألفاظ، على ما استعملها عليه الذين تجاوزوا نطق الاحتجاج، كما أن اللغة (المتن ودلالته) دائمة النموّ، وهذا النموّ حتميّ الوقوع؛ لأنه صدى لتجدد الحياة، والأجدر بنا

(١) ينظر: الاحتجاج بالشعر في اللغة ص٩٩.

أن نتخذ من ذلك النموّ موقف الاختيار والتقويم: من حيث سلامة الاشتقاق، ودقة دلالة الصيغة بالنسبة للنمو في المتن، ومن حيث قوة العلاقة المولدة ومنطقيتها بالنسبة للمعاني المولدة، وذلك بدلاً من الرفض الشامل، الذي لا يناسب طبيعة اللغة، أما النحو فقواعد اسْتُنْبِطَتْ من نتاج عصر الاحتجاج، وهي محدودة الحجم، ولا يزاد عليها إلا ما لا بال له، كما أنها محدودة التطور؛ لأنها قياسية صورية، يمكن دائمًا تطبيقها على أي نتاج دون حاجة إلى زيادة في القواعد، أو تطوير يغير جوهرها.

ثانيًا: تتمثل الشائبة الثانية في التشدد، ويبدو هذا التشدد في سمتين:

١- محاولات التبكير في تحديد طبقة المولدين، ويتمثل هذا في موقف أبي عمرو بن العلاء من شعر جرير والفرزدق، وما حكاه الأصمعي من أنه جلس إلى أبي عمرو بن العلاء عشر حجج فما سمعه يحتج ببيت إسلامي، كما يتمثل ذلك في رفض الأصمعي الاحتجاج لقولهم: أبرق الرجلُ وأرعد، أي: تهدد وأوعد، رغم ورود هذين اللفظين في شعر لذي الرمة، والكميت.

٢- وجوب التقيد بالعبارات التي كانوا يستعملونها داخل النطق في مقامات معينة، كما يبدو من موقف أبي عمرو عندما قال له رجل: " أكرمك الله "، فقال له أبو عمرو: "محدثة"، أي أنّ هذا الدعاء لم يكن مستعملاً بنصه هذا في العصر الأول، في مثل المقام الذي وُجِّه إليه فيه، وقريب من هذا حُكْمُ الأصمعيّ على قولهم: " جُعلت فداك، وجعلني اللهُ فداك " بأنه : " محدث "، مع أنّ الأمر – هنا – لا يعدو كونه تصرفًا في

الأسلوب، فقد كان من الشائع قديمًا قولهم: " فداك أبي، أو فداك أبي وأمي، أو فدتك نفسي ".

وخلاصة الأمر أنّ إيقاف الاحتجاج على نتاج الحقبة التي حددوها، يعني الحكم بإيقاف نموّ اللغة – في متنها ودلالتها – عند الحدّ الذي وصلت إليه في تلك الحقبة، وذلك شيء يضاد طبيعة اللغة، التي تجاري تجدد الحياة مجاراة حتمية؛ لذا وقعت من الأئمة اللغويين في احتجاجاتهم اللغوية تجاوزات متنوعة لنطق الاحتجاج، حيث وقعت احتجاجات لغوية – في معجم لسان العرب – بأشعار شعراء كثيرين، من تلك القبائل التي قال الفارابي إنها لم تؤخذ عنها اللغة، كما وقع الاحتجاج بما جاوز النطاق الزماني.(١)

ومما سبق يحق لنا القول بأن نُطُقَ الاحتجاج – التي وضعها الأقدمون – كان الهدف منها الحفاظ على سلامة اللغة ونقائها، وهو هدف نبيل – دون شك – لكن أدي ذلك إلى حرمان اللغة من ثروة عظيمة، لذا رفض مجمع اللغة العربية بالقاهرة هذه النطق، ورأى ضرورة اتخاذ الوسائل الكفيلة بإنهاض اللغة العربية وتطويرها، بحيث تساير النهضة العلمية والفنية في جميع مظاهرها، وتصلح موادها للتعبير عما يُسْتحدث من المعاني والأفكار، فاتخذ المجمع عدة قرارات منها: تحرير السماع من قيود الزمان والمكان، والاعتداد بالألفاظ المولدة وتسويتُها بالألفاظ المأثورة عن القدماء، وبناء على ذلك أدخلت لجنة (المعجم الوسيط) في متنه ما دعت الضرورة إلى إدخاله من الألفاظ المولَّدة أو المحْدَثة، أو المعرَّبة، أو الدخيلة، التي أقرها المجمع، وارتضاها

---

(١) ينظر: الاحتجاج بالشعر في اللغة ص٩٩ وما بعدها.

الأدباء فتحركت بها ألسنتهم، وجَرَتْ بها أقلامهم.(١)

والأمر نفسه اتبعه المجمع في إخراج (المعجم الكبير) إذ رأى أن اللغة العربية ليست مقصورة على ما جاء في المعجمات وحدها، بل لها مظانّ أخرى يجب تتبعها والأخذ عنها، وفي مقدمتها كتب الأدب والعلم، ومن الخطأ أن يُرفض لفظ لأنه لم يرد في معجم لغوي،كما رأى أن من الظلم أن نقف باللغة عند حدود معينة، فالمعجم الحديث ينبغي أن يعبر عن عصور اللغة جميعها، وأن يُسْتشهد فيه بالقديم والحديث على السواء.(٢)

وعلق الدكتور أحمد محمد الضبيب على ما ذهب إليه مجمع اللغة العربية بالقاهرة في القول السابق بأنّ (هذا الموقف اللغوي يتماشى مع التطور اللغوي الذي تمر به اللغة، وهو منطقي إذا احتفظ لكل عصر بالسمات التي أدخلها على المفردات أو التراكيب – من حيث الصوتيات والبنية والدلالة – دون أن تحملها عبئًا لا تستطيع حمله بنقلها من سياقها المعرفي أو الزماني إلى سياق آخر لا تحمله).(٣)

كما رأى الدكتور محمد حسن جبل فتح باب الاستشهاد، وذلك بعد

---

(١) ينظر: المعجم الوسيط، مجمع اللغة العربية ص٢٦، ٢٧.

(٢) ينظر: المعجم الكبير، مجمع اللغة العربية ١/و – ط – ١٩٧٠ م – دار الكتب المصرية – القاهرة.

(٣) الاستشهاد بشعر المولدين والمعاصرين في المعجم الكبير، د/ أحمد بن محمد الضبيب، بحث منشور بمجلة مجمع اللغة العربية بدمشق – المجلد ٧٨ الجزء الرابع ص١٠٦٠.

دراسة مستفيضة ثبت لديه من خلالها وقوع الاحتجاج بما خرج عن النُّطُق المضروبة حول معيار الاحتجاج، سواء في ذلك النُّطُق القَبَلِيَّة والمكانية والزمانية، ثم خلص إلى القول بأنه (لا ينبغي أن نقف بالسماع والاستشهاد عند النُّطُق التي حددها القدماء، وأن علينا أن نفتح السبيل للصيغ والتراكيب والاستعمالات التي يبتكرها أصحاب الملكة اللغوية العربية السليمة، من الشعراء والأدباء والعلماء، وكذلك للمعاني الجديدة التي يحملونها للكلمات والصيغ القديمة، ما دامت العلاقة بين المعنى الجديد وأصله مقبولة غير متكلفة، وما دام كل ذلك متسقًا مع الأصول والضوابط العامة للغة).(١)

ولاحظ القائمون على معجم (الصواب اللغوي) عيوبًا وقعت في أعمال مَنْ سبقوهم إلى التأليف في قضية التصويب اللغوي، ومن هذه العيوب: (وقوف معظمها عند فترة زمنية معينة، لا تتجاوز القرن الرابع الهجري، مما استبعد من المعجم اللغوي مئات من الألفاظ والعبارات والتراكيب التي جدَّت بعد ذلك، ودخلت اللغة، ولم تدخل المعاجم)(٢)؛ لذا رأى القائمون على هذا المعجم (فتح باب الاستشهاد حتى يومنا هذا).(٣)، لذا وجدناهم يستندون إلى ما ورد في أساليب كبار الأدباء في العصر الحديث، فقد حكموا بالفصاحة على قول بعضهم: (أحاطوا المحادثات بالكتمان) ذاهبين إلى أنّ أحاط – هنا – بمعنى: حوَّط، والعبارة فصيحة من

(١) الاستشهاد بالشعر في اللغة ص٢٣٦.

(٢) معجم الصواب اللغوي ١/أ (من مقدمة رئيس التحرير).

(٣) معجم الصواب اللغوي ١/ج (من مقدمة رئيس التحرير).

جانب المعنى، فكأن الكتمان صار كالسور حول المحادثات يمنع تسربها، وأشاروا إلى ورود هذا التعبير في استعمالات كبار الأدباء كالعقاد والمنفلوطي.[(١)]، كما حكموا بالفصاحة على قول بعضهم: أصاخَ إلى نصائحه، بمعنى: أصغى واستمع، لورود تعدي الفعل (أصاخ) في بعض المعجمات بـــــ (اللام) وبــ (إلى)، ووروده بهما في كتابات القدماء كابن خلدون، وأبي حيان التوحيدي، والمحدثين كالزيات، والمنفلوطي.[(٢)]

وقبل الانتقال إلى المعيار الرابع، أود أن أشير إلى عبارات نَدَّ بها قلم محمد العدناني، وتجاوز في حق الأعراب، واتهم بعضهم بالغباوة، وحكم على بعض لهجاتهم - التي لم يقبلها عقله - بالخطأ، فذكر أنه ألزم نفسه — في بناء معجمه — بأمور كثيرة، منها: (استنكار ما جاء على لسان الأعراب الأميين من أخطاء: مثل كسر حرف المضارعة في " إخال "، ولزوم الأسماء الخمسة الألف، كقولهم: " مُكْرَهٌ أخاكَ لا بطل "، وتحبيذ الرجوع إلى القياس والعقل، فنحن لا نستطيع الاعتماد على ما قاله جميع الأعراب؛ لأن بعضهم لا يخلو من الغباوة ... واستنكرت — أيضًا — بعض ما جاء في الشعر الجاهلي أو الإسلامي مخالفًا القياسَ والقواعدَ النحويةَ، كقول أبي النجم العِجْلِيّ:

إنَّ أبَـــاهَـــا وَأَبَا أَبَاهَا   قَدْ بَلَغَا في المجْدِ غَايَتَاهَا).[(٣)]

فالعدناني يتهم العرب بالخطأ في كسر حرف المضارعة في كلمة (إخال)،

---

(١) ينظر: معجم الصواب اللغوي ١/١٥.

(٢) ينظر: معجم الصواب اللغوي ١/٤٩.

(٣) معجم الأخطاء الشائعة ص٨، ٩.

وفي رفع الأسماءِ الخمسة بالألف، مع أنّ هذا وذاك لهجات عربية لم ينكرها أحد، بل إنَّ ابن منظور ذهب إلى أنّ الفعل (إخال) بكسر الهمزة هو الأفصح، وأكثر استعمالاً، وعليه جاء قول النبي – صلى الله عليه وسلم – للصٍّ أُتِيَ به فاعترف اعترافًا ولم يوجد معه المتاع: " ما إخالك سَرَقْتَ " أي: ما أظنك، أما الفتح فلغة بني أسد، وهو القياس[١]، فأين الخطأ المزعوم هنا؟!

أما ادعاؤه خطأ العرب في قولهم: مكره أخاك لا بطل، واستنكاره بيت أبي النجم العجلي، فنقول إنهما جاءا على لغة القصر، كما يقول النحويون.[٢]

رابعًا: القياس:

القياس ليس جديدًا على اللغة العربية، فقد (لجأ إليه النحاة منذ أن تكلموا في مسائل النحو وأصوله، التي بدأت على صورة مناقشات بين الشيوخ، ومنذ أن بدأوا في التأليف فيه بعد أن أصبح علمًا قائمًا بذاته).[٣]

وعرفه ابن الأنباري بأنه: (حمل غير المنقول على المنقول إذا كان في معناه)[٤]،

---

(١) ينظر: لسان العرب، لابن منظور ١٣٠٤/٢ (خ ي ل).

(٢) ينظر: التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، لأبي حيان الأندلسي ١٦٥/١، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، لابن هشام الأنصاري ٤٦/١، المساعد على تسهيل الفوائد، لابن عقيل ٢٧/١.

(٣) الشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه، د. خديجة الحديثي ص٢٢٢.

(٤) رسالتان في اللغة: الإغراب في جدل الإعراب ولمع الأدلة، لابن الأنباري ص٤٥، وينظر: الاقتراح، للسيوطي ص٢٠٣.

أو هو: (حمل فرع على أصل بعلة، وإجراء حكم الأصل على الفرع).[(١)]

والمنقول هو المسموع من كلام العرب الفصيح بطريق الرواية أو المشافهة، وهو نوعان:

أحدهما: ما لابد من تقبله كهيئته، لا بوصية فيه ولا تبنيه عليه، نحو: حجر، ودار، وضَبُع، ونحو ذلك.

الثاني: ما وجدوه يُتَدارك بالقياس وتخف الكُلْفة في علمه على الناس، فَقَنَّنُوه وفصَّلُوه، إذْ قَدَرُوا على تداركه من هذا الوجه القريب، المغني عن المذهب الحَزْن البعيد.[(٢)]

وغير المنقول إما أن يكون استعمالاً يتحقق القياس فيه بأن نبني الجمل التي لم تُسمع من قبل على نمط الجمل التي سُمعتْ، وكذلك الكلمات التي ننشئها بالاشتقاق أو الارتجال أو التعريب، أو النحت، أو الإلحاق على غرار ما سُمع من قبل، وإما أن يكون غير المنقول نسبة حكم نحوي حكم النحاة به من قبل على أصل مستنبط من المسموع، ولوحظ الحكم بحسب الاستقراء في غير هذا الأصل، فيذهب النحوي إلى أنّ ثبات الحكم لغير الأصل قد جاء بطريق القياس، كما في حمل إعراب المضارع على إعراب اسم الفاعل، أو حمل إعمال (ما) على إعمال (ليس).[(٣)]

---

(١) السابق نفسه ص٩٣.

(٢) ينظر: الخصائص، لابن جني ٤٢/٢.

(٣) ينظر: الأصول دراسة إبستيمولوجية لأصول الفكر اللغوي عند العرب، د. تمام حسان ص٦٣.

وبناء على ذلك فالقياس في عُرف النحاة كان إما من قبيل القياس الاستعمالي، وإما من قبيل الاستعمال النحوي، والأول هو انتحاء كلام العرب، وبهذا المعنى لا يكون القياس نحوًا، وإنما يكون تطبيقًا للنحو، وهذا النوع من القياس (التطبيقي الاستعمالي) هو وسيلة كسب اللغة في الطفولة، وهذا القياس الاستعمالي مما يطبقه مجمع اللغة العربية في صوغ المصطلحات وألفاظ الحضارة، لأن المبدأ الذي يحكم عمل المجمع في هذا الحقل هو القاعدة التوجيهية التي يلخصها قول ابن جني: ما قيس على كلام العرب فهو من كلام العرب، وهذا النوع يُسمى – أيضًا – قياس الأنماط، أما القياس الثاني فهو: القياس النحوي، أو قياس الأحكام، وإذا كان الأول هو (الانتحاء)، فإنّ الثاني هو (النحو)، ولعل الذي دعا ابن سلام إلى وصف الحضرمي بأنه (مدّ القياس) هو معرفته بأنّ الحضرميّ حوّل النحو من طابع (الانتحاء) التطبيقي الذي رسمه علي بن أبي طالب بقوله: (انح هذا النحو يا أبا الأسود)، إلى الطابع النظري الذي يتسم بقياس حكم غير المسموع على حكم المسموع الذي في معناه، وهكذا يروون عن الكسائي قوله:

إنما النحو قياس يُتَّبع وبه في كُلِّ أَمْرٍ ينتفع[١]

وهذا النوع الأخير (أي: القياس النحوي) هو ما عناه ابن الأنباري عندما ذهب إلى أنّ إنكار القياس – في النحو – لا يتحقق؛ لأن النحو كله قياس، فقد قيل في تعريفه: النحو علم بالمقاييس المستنبطة من استقراء كلام العرب، وعلى ذلك فمن أنكر القياس فقد أنكر النحو، ثم ذكر إجماع النحاة

(١) ينظر: الأصول، د. تمام حسان ص١٥١، ١٥٣، ١٥٤.

على أنه إذا قال العربي: كتب زيدٌ، فإنه يجوز أن يسند هذا الفعل إلى كل اسم مسمّى تصح منه الكتابة، سواء كان عربيًّا أو عجميًّا، نحو: عمرو، وأردشير، إلى ما لا يدخل تحت الحصر، وإثبات ما لا يدخل تحت الحصر بطريق النقل محالٌ؛ لذا بطل أن يكون النحو رواية ونقلاً، ووجب أن يكون قياسًا وعقلاً؛ لأن عوامل الألفاظ يسيرة محصورة، والألفاظ كثيرة غير محصورة، فلو لم يجز القياس واقْتُصر على ما ورد في النقل من الاستعمال، لأدى ذلك إلى ألا يفي ما نخصّ بما لا نخصّ، وبقي كثير من المعاني لا يمكن التعبير عنها لعدم النقل، وذلك منافٍ لحكمة الوضع، فلذلك وجب أن يُوضع وَضْعًا قياسًا عقليًّا لا نقليًّا.(١)

ومن ذلك تتضح لنا فائدة القياس المتمثلة في إفساح المجال أمام المتكلم بأن ينطق بكلمات جديدة على نمط ما نطقت به العرب، تبعًا لما يقتضيه القياس (وإن لم يُسمع ذلك، ولا يحتاج أن يتوقّف إلى أن يَسْمعه؛ لأنه لو كان محتاجًا إلى ذلك لما كان لهذه الحدود والقوانين التي وضعها المتقدمون وتقبلوها، وعمل بها المتأخرون معنًى يُفاد، ولا غرض ينتحيه الاعتماد).(٢)

ويذهب ابن جني إلى أنّ القياس سهل يستطيعه الأحداث في صناعة النحو، فضلاً عن الشيوخ المتمكنين فيها(٣)، ومع أنّه أشار إلى أنّ كثيرًا من

---

(١) ينظر: رسالتان في اللغة: الإغراب في جدل الإعراب ولمع الأدلة، لابن الأنباري ص٩٥، ٩٨ ، ٩٩، الاقتراح ص٢٠٦، ٢٠٧.

(٢) الخصائص ٢/٤١، ٤٢.

(٣) ينظر: الخصائص ٢/٤٠.

اللغة مقيسًا مُنْقادًا فإنه لا يَدَّعي أنّ جميع اللغة تُسْتدرك بالأدلة قياسًا[١]، وهذا يعني أنّ اللغة تؤخذ بالقياس كما تؤخذ بالسماع.

فإذا ورد السماع عن الفصحاء صَحَّ القياسُ على القاعدة المستنبطة منه، وهذا لا خلاف فيه بين النحاة، إنما الخلاف في عدد الشواهد المسموعة التي يمكن استنباط القاعدة منها، وجريان القياس عليها، فـ (ضابط القلة والكثرة قد اضطرب، ولم يحدد حتى الآن، وما قيل: إنّ الكوفيين يجيزون القياس على المثال الواحد المسموع، مبالغ فيه، ولعل وجهه احترامهم للشاهد، وعجيب أن يذكر البصريون ستة شواهد لنصب معمولي " أن " ولا يكفيهم ذلك للقياس عليها، بل لا يرضون بما يجاوز العشرة، ولا شك أنّ هذا إعنات وتضييق، ولا شك أنّ رأي الكوفيين الاكتفاء بثلاثة شواهد لجواز القياس، كفيل بازدهار اللغة).[٢]

وفي ميدان التصويب اللغوي أرى الأخذ بما ذهب إليه ابن جني في حكم اللغتين إذا كانت إحداهما قليلة والأخرى كثيرة، فإنك حينئذ تأخذ بأوسعهما رواية، وأقواهما قياسًا، وتتخير أشيعهما، إلا أنَّ إنسانًا لو استعمل الأقلّ لم يكن مخطئًا لكلام العرب، لكنه يكون مخطئًا لأجود اللغتين، فأما إن احتاج إلى ذلك في شعر أو سجع فإنه مقبول منه، غير مَنْعِيٍّ عليه، وكيف تصرفت الحال فالناطق على قياس لغة من لغات العرب مصيبٌ غير مخطئ،

(١) ينظر: الخصائص ٤٣/٢.

(٢) عوامل تنمية اللغة العربية، د.توفيق محمد شاهين ص٧٣.

وإن كان غير ما جاء به خيرًا منه.(١)

وعلى ذلك فلا يجوز لمن تعرض للتصويب اللغوي أن يتعجل في الحكم دون التأكد من ورود السماع عن العرب، أو عدمه، فإن ورد السماع عن العرب بكثرة في القضية التي يتعرض لها، فليحكم بالفصاحة، وإن ورد السماع بقلة فلا يحكم بخطأ، ولكنّ غاية ما يمكن أن يحكم به أنّ الناطق أخطأ أجود اللغتين.

ولعل هذا هو ما أخذ به القائمون على (معجم الصواب اللغوي)؛ إذ جاء في مقدمته أنهم التزموا في إخراجه بعدة أسس منها: التوسع في التصحيح، وتصويب كل ما يمكن تخريجه بوجه من الوجوه، وذكروا أن من هذه الوجوه: استخدام جملة من الأقيسة التي قبلها القدماء، أو أقرها مجمع اللغة المصري.(٢)

وقد طبقوا ذلك بالفعل في المعجم، من ذلك: أنهم حكموا بصحة عبارة (أجَّره البيتَ) رغم أنّ بعض اللغويين قد رفضها، بحجة مجيء (فَعَّل) بمعنى (فَعَل)، وقد احتج مؤلفو (معجم الصواب اللغوي) بكثرة ورود (فَعَّل) بمعنى (فَعَل) في لغة العرب، كقولهم: خَرَمَ الخَرَزَةَ وَخَرَّمَهَا، بمعنى: فَصَمَهَا، وقولهم: سلاحٌ مَسْمُومٌ وَمُسَمَّمٌ، وَعَصَبَ رَأْسَه وَعَصَّبَه: شَدَّه، كما استدلوا بما قرره مجمع اللغة العربية من قياسية (فَعَّل) المضعف للتكثير والمبالغة، وإجازة استعمال صيغة (فَعَّل) لتفيد معنى التعدية أو التكثير، وأجاز أيضًا

---

(١) الخصائص ٢/١٠، ١٢.

(٢) ينظر: معجم الصواب اللغوي ١/ب (من مقدمة رئيس التحرير).

مجيء (فَعَّل) بمعنى (فَعَل) لورود ما يؤيد ذلك في اللغة، مما يمكن معه تصحيح الفعل (أجَّرَ).[(١)]

كما أجازوا جمع (حفيد) على (أحفاد) رغم عدم وروده في المعجمات العربية، اعتمادًا على قرار مجمع اللغة العربية الذي أجاز هذا الجمع، كما استأنسوا لصحته بما ورد عن العرب من كلمات كثيرة جُمعت هذا الجمع، مثل: يتيم، ونجيب، وشريف، وأصيل، وغيرها.[(٢)]

(١) ينظر: معجم الصواب اللغوي ١/١١.

(٢) ينظر: معجم الصواب اللغوي ١/١٩.

عوامل تفعيل التصويب اللغوي في العصر الحديث:

للتصويب اللغوي أثر كبير في مقاومة اللحن، والحدّ من انتشاره، وتفاقم خطره، ولكي يستمرّ هذا الأثر ويَقْوَى لا بدّ من الاستمرار في هذا الطريق، من خلال عدة أمور، أرى أنّ مِنْ شأنها تفعيل التصويب اللغوي في عصرنا، حتى يُؤتي ثمرته المرجوة منه، ويعمل على تقليص انتشار الخطأ، ولعل من أهم تلك العوامل ما يلي:

أولا: مواصلة التأليف في ميدان التصويب اللغوي، فهذا يعمل – دون شكّ – على تمييز الصواب من الخطأ، ومِنْ ثَمَّ انحسار اللحن، وشيوع الصواب، وسهولة الوصول إليه من خلال تلك المؤلفات، مع ضرورة الاتفاق على معايير التصويب والتخطئة، لئلا نجد الحكم بصواب اللفظ أو العبارة عند لغوي، وبالخطأ عند لغوي آخر، والسبب – في ذلك– راجع إلى أنّ المعيار الذي اعتمد عليه أحدهما لا يعتمد عليه الآخر، وهذا – في الحقيقة – مما يحير المُراجع الذي يريد معرفة الصواب وتمييزه من الخطأ، ويعمل على انتشار الفوضى في ميدان التصحيح اللغوي، الأمر الذي حدا بأحد الباحثين أن يَسِمَ التأليف في التصويب اللغوي – قديمًا وحديثًا – بِسَمَةِ الفوضى، وأرجع سبب هذه الفوضى إلى أنّ الذين تصدَّوْا للتصويب لم يتفقوا على موقف واحد من أربع قضايا، هي: السماع، القياس، التطور الدلالي، المعرب والدخيل.(١)

---

(١) ينظر: فصول في اللغة والنقد، د. نعمة رحيم العزاوي، ص٦٢.

ثانيًا: مواصلة الجهود المبذولة للعمل على إحياء التراث العربي – من قِبَل المحققين المشهورين بالتحقيق العلمي، والمراكز المعنية بتحقيق التراث، وكذلك المؤسسات المعنية بذلك– خاصة تلك المؤلفات المتعلقة بالتصويب اللغوي، فبالرغم من تحقيق عدد كبير من كتب التراث، فإنّ كثيرًا منها ما زال دون تحقيق علمي، فكثير من المخطوطات ذات القيمة العالية تمتلئ بها أرفف المكتبات، تنتظر أن تمتد إليها أيدي المحققين الأكْفاء.

كما أنّ كثيرًا من كتب التراث نالت حظها من التحقيق العلمي، لكنها لم تُطبع حتى الآن، وما ذلك إلا لأنّ المحقق كان يبغي الحصول على درجة علمية، وقد حصل عليها، وحقق ما كان يبغي.

ثالثًا: أنْ يقتصر الحكم بالصواب أو الخطأ على أهل العلم باللغة العربية، ومذاهب العرب في كلامها، وألا يُصْدر الحكم بناء على عَجَلَةٍ وتسرع، فلا بدّ من التثبّت؛ كي لا يقع المصححُ اللغويُّ فيما وقع فيه أحد كبار علماء اللغة، وذلك عندما أنشد رجلٌ من أهل المدينة أبا عمرو بن العلاء قولَ ابن قيس الرُّقَيَّات:

إنّ الحوادثَ بالمديـــنةِ قَدْ　　　أَوْجَعْنَنِي وَقَرَعْنَ مَرْوَتِيَهْ

فانتهره أبو عمرو قائلاً : ما لنا ولهذا الشّعر الرّخو! إن هذه الهاء لم توجد في شيء من الكلام إلا أَرْخَتْهُ. فقال له المديني: قاتلك الله! ما أجهلك بكلام العرب! قال الله – عز وجل – في كتابه: " مَا أَغْنَى عَنِّي مَالِيَهْ . هَلَكَ عَنِّي سُلْطَانِيَهْ " وقال: " يَا لَيْتَنِي لَمْ أُوتَ كِتَابِيَهْ . وَلَمْ أَدْرِ مَا حِسَابِيَهْ " فانكسر أبو عمر انكسارًا شديدًا.[1]

---

(١) ينظر: الخصائص، لابن جني ٢٩٣/٣، والآيتان الأوليان من سورة الحاقة: ٢٨، ٢٩، =

ثالثًا: الإعلام

يُعدّ الإعلام بوسائله المختلفة من أهم الأدوات التي يمكنها نشر الألفاظ الصحيحة، والعبارات السليمة، إذ إنّ له تأثيرًا كبيرًا في نفوس الناس، وتوجيههم إلى الناحية التي يريد، ومن ثَمَّ فإنّ وسائل الإعلام يمكنها أن تؤدي الدور المنوط بها في تلك القضية، وذلك من عدة نواح، منها:

١- عندما يلتزم كتاب الصحف والمجلات صحيح الألفاظ والأساليب وفصيحهما، وعندما يلتزم بهذا - أيضًا - المذيعون والمذيعات في الإذاعة والتليفزيون، خاصة عندما يتحدثون الفصحى، فإن ذلك يكون دعوة عملية للالتزام بالفصيح والصحيح من الألفاظ والأساليب، ومن ثَمَّ تكمن العناية بهذه الطائفة من الناطقين بلغة الضاد، إذ تُعدّ قدوة في المجال اللغوي، فيجب — بناء على ذلك — إعدادها إعدادًا سليمًا، يبدأ من أول خطوة يخطوها نحو هذا المجال، ألا وهي مرحلة الدراسة الجامعية، فيجب العناية فيها باللغة العربية نطقًا وكتابة وأداءً، ثُمَّ ضرورة توفر شرط أساسي، يتمثل في القدرة على النطق الصحيح، ليكون أساسًا من أسس اختيار المذيعين وقارئي النشرات الإخبارية، ثُمَّ متابعة تثقيفهم لغويًّا بعقد دورات علمية - من حين لآخر - لرفع مستواهم اللغوي، وتعريفهم بالجديد من المصطلحات، والأخطاء اللغوية التي جَدَّت على الساحة اللغوية كي يتجنبوها، على أن يكون اجتيازهم هذه الدورات شرطًا

= والآيتان الأخيرتان من السورة نفسها: ٢٥، ٢٦، وبيت عبيد الله بن قيس الرقيات في ديوانه ص٩٨، من قصيدة يرثي فيها ناسًا من أهل بيته قتلوا في وقعة الحرة بالمدينة، ويريد بقوله: أَوْجَعْنَنِي وَقَرَعْنَ مَرْوَتِيَهْ، أن الحوادث التي أَلَمَّتْ به أصابته بشرٍّ، وهذا مأخوذ من مَثَلٍ تضربه العرب، تقول: لَأَقْرَعَنَّ مَرْوَتَهُ، إذا أصابه بشرٍّ.

لاستمرارهم في عملهم، أو حصولهم على مكافآت مادية أو معنوية، شحذًا للهمم، وتحفيزًا للرقيّ باللغة، وأرى أن يشترك في هذه الدورات الصحفيون ومحررو النشرات الإخبارية، والبرامج الإذاعية والتليفزيونية.

٢-مساهمة البرامج الإذاعية والتليفزيونية في عرض برنامج عن التصويب اللغوي، يهتم بالجانب التطبيقي لهذه القضية، ونشر الثقافة اللغوية الصحيحة، حتى يتسنى لجمهور المتلقين معرفة الصواب وتمييزه من الخطأ.

٣-الكف عن ازدراء اللغة العربية في وسائل الإعلام المختلفة، حيث إن لهذا الازدراء أثرًا سيئًا في نفوس الناس، ويعمل على تنفيرهم من لغتهم، وتوسيع الفجوة بينهم وبينها، وهذا – دون شك – غير مقبول، ولعل هذا الازدراء يدخل في دائرة خيانة الوطن والأمة، لما له من آثار وخيمة، فاللغة تعبر عن الهوية والانتماء، ولا نعلم أمة ازدرت لغتها كما يفعل بعض العرب.

رابعًا: التعليم

التعليم من أهم مقومات نهضة الأمم، وله أثر كبير في تربية أبناء الشعوب المختلفة وتشكيل عقولهم؛ لأنه يهدف إلى نشر المعرفة والقيم بين الأفراد، وإكسابهم المهارات المختلفة التي تنفعهم في حياتهم؛ لذا كانت العناية به مستمرة لا تنقطع، ويمكن للتعليم أن يسهم في قضية التصويب اللغوي من عدة جوانب، منها:

٤-المنهج: إذا كان المنهج وسيلة لتعليم الفرد ما ينفع به نفسه وأمته، وليس لتأدية الاختبارات فقط، فحبذا لو تم إدخال مقرر يُعنى بالتصحيح اللغوي، من الناحية التطبيقية أكثر من عنايته بالناحية النظرية، ويمكن أن يتم ذلك في المرحلة الجامعية، وأن يكون مقررًا على طلاب كليات اللغة العربية وأقسامها

في الجامعات المختلفة، وكذلك طلاب كليات الإعلام، حتى يتسنى للطلاب معرفة الصواب من الخطأ، ولا يُكتفى بدراسة القواعد النحوية والصرفية، فمع أهميتها يظل كثير من الطلاب بعيدين عن معرفة لماذا هذا صواب ولماذا هذا خطأ؛ لأنهم لم يتعوّدوا على هذا النوع من الدراسة التطبيقية.

٥-أن يكون الأستاذ قدوة أمام طلابه، فلا ينطق أمامهم بالملحون من الكلمات، بل يتخير الفصيح والصحيح كي يعتاد طلابه النطق بهما.

٦-أن يتم اختيار الطلاب المتقدمين لدراسة اللغة العربية في المرحلة الجامعية بعناية وتدقيق، فلا يُترك المجال مفتوحًا أمام كل مَنْ سُدَّتْ في وجهه الأبواب الأخرى، فيأتي الطالب مُرغمًا على شيء لا يحبه ولا يهواه، فيصبح – بذلك – معولاً من معاول هدم اللغة، ووسيلة من وسائل التنفير منها.

خامسًا: شبكة المعلومات العالمية (الإنترنت)

كثرت – بفضل الله تعالى – المواقع المعنية باللغة العربية وآدابها على شبكة المعلومات العالمية (الإنترنت) وهذا شيء محمود، ويعمل على الارتقاء باللغة العربية وآدابها على وجه العموم، لذا – تتميمًا للفائدة – أدعو إلى الاهتمام بالتصويب اللغوي على هذه الشبكة، من خلال إنشاء صفحات خاصة بالتصويب اللغوي على مواقع التواصل الاجتماعي، مثل: الفيس بوك وغيره، أو موضوعات خاصة به في بعض المنتديات المعنية باللغة العربية، وأقترح أن يقتصر التصويب – في بداية الأمر - على الأخطاء التي يقع فيها أعضاء المنتدى في أثناء مشاركاتهم، وأن يتولى التصويب أصحاب الدراية والخبرة.

آداب المُصَحّح اللغويّ

على مَنْ يتعرض للتصحيح اللغوي أن يتحلى بعدة آداب، منها:

١- الاستعانة بالله – عز وجل – واللجوء إليه أن يُلهمه الصواب في الرأي، والسداد في العمل.

٢-عدم التعالي على العرب القدماء، فَهُمْ أصحاب السليقة اللغوية، لذا أرى أنه من الخطأ أن يصدر – عن أحد اللغويين الذين تصدوْا للتصحيح اللغوي – هذا القول: (ونحن اليوم لا نرضى أنْ نبقى في المكان اللغوي الذي وضَعَنَا فيه أئمة اللغة من أجدادنا بالأمس، لأن قوانين الطبيعة والاجتماع تفرض علينا أن نكون أمة تسير إلى الأمام، وأن تكون عقولنا أكثر نضجًا من عقول أسلافنا، وأكثر استيعابًا للمعرفة، بفضل أساليب التعليم الحديثة الممتازة، وسرعة الطباعة، وكثرة المراجع اللغوية، ذوات التبويب الحسن والفهارس الدقيقة الشاملة، بحيث يستطيع المرء أن ينجز الآن، في ساعة واحدة، ما كان يحتاج أجدادنا إلى يوم كامل لإنجازه، وهذا يجعل آفاق علماء اليوم – في اللغة وسواها – أوسعَ جدًّا من آفاق علماء الأمس).[1]

٣-البحث الدقيق والتنقيب الجيد في آثار السابقين، لئلا نرمي أحدًا بخطأ دون بينة، أو نحكم بالصواب دون دليل.

٤-معرفة الخلاف بين النحاة، واللهجات العربية المختلفة، أو – على الأقل- القدرة على استخراج ذلك من المؤلفات اللغوية المختصة بهذا وذاك، فهذا مما يفيد في الوصول إلى الحكم الصحيح.

---

(١) معجم الأخطاء الشائعة ص٧، معجم الأغلاط اللغوية ص (ط ، ي) من المقدمة.

٥-الانطلاق في التصويب اللغوي من أسس يوضحها المصحح اللغوي في بداية مؤلَّفه، مع بيان علة اختياره لكل أساس منها، وعلة عدم اعتماده على الأسس التي اعتمدها الآخرون ولم يعتمدها هو في مؤلَّفه، فهذا من شأنه توحيد الأحكام مهما طال المؤلَّف، فلا نجده يحكم بالصواب في موطن وبالخطأ في موطن آخر، مع تشابه القضية في كليهما.

المصادر والمراجع

- أبو القاسم السهيلي ومذهبه النحوي، د. محمد إبراهيم البنا – ط – الأولى ١٤٠٥هـ ١٩٨٥م – الناشر دار البيان العربي – جدة.
- إتحاف فضلاء البشر بالقراءات الأربعة عشر، للشيخ أحمد بن محمد البنا، تحقيق د. شعبان محمد إسماعيل – ط – الأولى ١٤٠٧هـ ١٩٨٧م – عالم الكتب – بيروت، مكتبة الكليات الأزهرية –القاهرة.
- الاحتجاج بالشعر في اللغة الواقع ودلالته، د. محمد حسن جبل – ط – دار الفكر العربي – القاهرة.
- أخبار النحويين، لأبي طاهر المقرئ، تحقيق مجدي فتحي السيد – ط – الأولى ١٤١٠هـ الناشر: دار الصحابة للتراث – طنطا.
- أخبار النحويين البصريين، للسيرافي، تحقيق طه محمد الزيني، محمد عبد المنعم خفاجى – ط – الأولى ١٣٧٤هـ ١٩٥٥م – مصطفى البابي الحلبي – مصر.
- أدب الكاتب، لابن قتيبة، تحقيق/ محمد الدالي –ط– مؤسسة الرسالة – بيروت.
- إرشاد القاصد إلى أسنى المقاصد في أنواع العلوم، لابن الأكفاني، تحقيق عبد المنعم محمد عمر – ط– دار الفكر العربي – القاهرة.
- إسفار الفصيح، لأبي سهل الهروي، دراسة وتحقيق/ د. أحمد بن سعيد قشاش –ط– الأولى ١٤٢٠هـ– مطابع الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة.

- إصلاح المنطق، لابن السكيت، تحقيق أحمد محمد شاكر، عبد السلام هارون – ط – الرابعة – دار المعارف – مصر.
- الأصول دراسة إبستيمولوجية لأصول الفكر اللغوي عند العرب، د. تمام حسان – ط ١٤٢٠ هـ ٢٠٠٠م – عالم الكتب بالقاهرة.
- الأضداد، لابن الأنباري، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم – ط – ١٤٠٧هـ ١٩٨٧م – المكتبة العصرية – بيروت.
- الاقتراح في علم أصول النحو، للسيوطي، تحقيق/ د. محمود سليمان ياقوت - ط - ١٤٢٦هـ ٢٠٠٦م – دار المعرفة الجامعية.
- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، لابن هشام الأنصاري، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد – منشورات المكتبة العصرية – بيروت.
- الإيضاح في علل النحو، للزجاجي، تحقيق د. مازن المبارك – ط – الثالثة ١٣٩٩هـ ١٩٧٩م – دار النفائس – بيروت.
- البحث اللغوي عند العرب مع دراسة لقضية التأثير والتأثر، د. أحمد مختار عمر – ط – السادسة ١٩٨٨م – الناشر عالم الكتب – القاهرة.
- البحر المحيط، لأبي حيان، تحقيق الشيخ عادل أحمد عبد الموجود وآخرين –ط– الأولى ١٤١٣هـ ١٩٩٣م– دار الكتب العلمية –بيروت لبنان.
- البيان والتبيين، للجاحظ، تحقيق عبد السلام هارون – ط – السابعة ١٤١٨هـ ١٩٩م – الناشر مكتبة الخانجي – القاهرة.

- تاج العروس، للزَّبيدي، تحقيق عبد الستار أحمد فراج، وآخرين – ط – ١٤٢٢هـ ٢٠٠١م - الكويت.
- تاريخ بغداد، للخطيب البغدادي، تحقيق/ د. بشار عواد معروف – ط – الأولى ١٤٢٢هـ ٢٠٠١م – دار الغرب الإسلامي – بيروت.
- تثقيف اللسان وتلقيح الجنان، لابن مكي الصقلي، تحقيق مصطفى عبد القادر عطا – ط – الأولى ١٤١٠هـ ١٩٩٠م – دار الكتب العلمية – بيروت – لبنان.
- التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، لأبي حيان الأندلسي، تحقيق الدكتور/حسن هنداوي – ط – دار القلم – دمشق.
- تقويم اللسان، لابن الجوزي، تحقيق/ د. عبد العزيز مطر – ط – الثانية - دار المعارف – مصر.
- الحروف، للفارابي، تحقيق/ محسن مهدي – ط – الثانية – ١٩٩٠م – دار المشرق – بيروت.
- خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، لعبد القادر البغدادي، تحقيق وشرح عبد السلام محمد هارون – ط – الرابعة ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م – الناشر مكتبة الخانجي- بالقاهرة.
- الخصائص، لابن جني، تحقيق محمد علي النجار – ط – دار الكتب المصرية.

- دراسات في اللغة العربية وتاريخها، للشيخ محمد الخضر حسين – ط - الثانية ١٣٨٠هـ ١٩٦٠م – الناشر المكتب الإسلامي – دمشق، مكتبة دار الفتح – دمشق.
- ديوان الأدب، للفارابي، تحقيق/ د. أحمد مختار عمر – ط – مجمع اللغة العربية – بالقاهرة.
- ديوان عبيد الله بن قيس الرقيات، تحقيق وشرح د. محمد يوسف نجم – ط – دار صادر – بيروت.
- درة الغواص في أوهام الخواص، لأبي محمد القاسم بن علي الحريري – أعادت طبعه بالأوفست مكتبة المثنى ببغداد.
- رسالتان في اللغة: الإغراب في جدل الإعراب، ولمع الأدلة في أصول النحو، لابن الأنباري، تحقيق سعيد الأفغاني - ط – ١٣٧٧هـ ١٩٥٧م – مطبعة الجامعة السورية.
- السبعة في القراءات، لابن مجاهد، تحقيق د. شوقي ضيف – ط – الثالثة - دار المعارف – مصر.
- الشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه، د. خديجة الحديثي – ط – ١١٣٩٤هـ ١٩٧٤م – مطبوعات جامعة الكويت.
- شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح، لابن مالك، تحقيق د. طه محسن – ط – الثانية ١٤١٣هـ - مكتبة ابن تيمية.

- ضحى الإسلام، أحمد أمين - ط - مكتبة الأسرة ١٩٩٧م - الهيئة المصرية العامة للكتاب.
- طبقات الأمم، لصاعد بن أحمد الأندلسي، نشره/ الأب لويس شيخو اليسوعي – ط – ١٩١٢م – المطبعة الكاثوليكية – بيروت.
- طبقات النحويين واللغويين، لأبي بكر الزُّبيدي، تحقيق/ محمد أبو الفضل إبراهيم – ط – الثانية - دار المعارف – مصر.
- عوامل تنمية اللغة العربية، د.توفيق محمد شاهين – ط – الثالثة ١٤٢٢هـ ٢٠٠١م – مكتبة وهبة – القاهرة.
- عيون الأخبار، لابن قتيبة – ط - الثانية– ١٩٩٦م – دار الكتب المصرية.
- غريب الحديث، للخطابي، تحقيق عبد الكريم إبراهيم العزباوي –ط– الثانية ١٤٢٢هـ ٢٠٠١م – جامعة أم القرى – مكة المكرمة.
- الفائق في غريب الحديث، للزمخشري، تحقيق علي محمد البجاوي، محمد أبو الفضل إبراهيم –ط– ١٤١٤هـ ١٩٩٣- دار الفكر –بيروت– لبنان.
- فصول في اللغة والنقد، د/نعمة رحيم العزاوي – ط – الأولى ١٤٢٥هـ ٢٠٠٤م – المكتبة العصرية – بغداد.
- الفصيح، لأبي العباس ثعلب، تحقيق/ د. عاطف مدكور - ط – دار المعارف – مصر.

- فقه اللغة في الكتب العربية د. عبده الراجحي – ط – دار النهضة العربية – بيروت.
- الفهرست، لابن النديم – ط – مطبعة الاستقامة بالقاهرة.
- في أصول النحو، سعيد الأفغاني – ط – ١٤١٤هـ ١٩٩٤م – مديرية الكتب والمطبوعات الجامعية – جامعة دمشق.
- في اللغة ودراستها، د. محمد عيد – ط – ١٩٧٤م – الناشر عالم الكتب – القاهرة.
- فيض نشر الانشراح من روض طيّ الاقتراح، لابن الطيب الفاسي، تحقيق/ د. محمود يوسف فجال – ط – الثانية ١٤٢٣هـ ٢٠٠٢م – دار البحوث للدراسات الإسلامية وإحياء التراث – الإمارات العربية المتحدة.
- القراءات الشاذة وتوجيهها النحوي، د. محمود أحمد الصغير – ط – الأولى ١٤١٩هـ ١٩٩٩م – دار الفكر – دمشق – سورية.
- القراءات القرآنية في ضوء علم اللغة الحديث، د. عبد الصبور شاهين – الناشر مكتبة الخانجي بالقاهرة.
- القياس في اللغة العربية، د. محمد حسن عبد العزيز – ط – الأولى ١٤١٥هـ ١٩٩٥م – دار الفكر العربي – القاهرة.
- كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم، للتهانوي، تحقيق/ د. علي دحروج – ط – الأولى ١٩٩٦م – مكتبة لبنان ناشرون – بيروت.

- الكشاف، للزمخشري، تحقيق الشيخ عادل أحمد عبد الموجود وآخرين – ط – الأولى ١٤١٨هـ ١٩٩٨م – الناشر مكتبة العبيكان – الرياض.
- كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، حاجي خليفة، – دار إحياء التراث العربي – بيروت – لبنان.
- الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها، لأبي محمد بن أبي طالب القيسي، تحقيق د. محيي الدين رمضان – ط – الخامسة ١٤١٨هـ ١٩٩٧م – مؤسسة الرسالة – بيروت.
- لحن العوام، لأبي بكر الزبيديّ، تحقيق الدكتور/ رمضان عبد التواب – ط – الأولى ١٩٦٤م – المطبعة الكمالية – القاهرة.
- لسان العرب، لابن منظور – ط – دار المعارف – مصر.
- لغة الجرائد، لإبراهيم اليازجي – ط – الأولى – مطبعة مطر – مصر.
- اللهجات العربية في القراءات القرآنية، د. عبده الراجحي – ط – دار المعرفة الجامعية – بالإسكندرية.
- ما تلحن فيه العامة، للكسائي، تحقيق د/ رمضان عبد التواب - ط – الأولى – ١٤٠٣هـ ١٩٨٢م – الناشر مكتبة الخانجي بالقاهرة – دار الرفاعي بالرياض.
- مختصر في شواذ القرآن من كتاب البديع، لابن خالويه – مكتبة المتنبي – القاهرة.

- مراتب النحويين، لأبي الطيب اللغوي، تحقيق/ محمد أبو الفضل إبراهيم – ط – مكتبة نهضة مصر – القاهرة.
- المزهر في علوم اللغة وأنواعها، للسيوطي، تحقيق محمد أحمد جاد المولى وآخرين – ط – الثالثة – مكتبة دار التراث – القاهرة.
- مصنفات اللحن والتثقيف اللغوي حتى القرن العاشر الهجري د/ أحمد محمد قدور – ط – ١٩٩٦م – منشورات وزارة الثقافة – دمشق.
- معجم الأخطاء الشائعة، محمد العدناني – ط – الثانية ١٩٨٥م – مكتبة لبنان – بيروت.
- معجم الأغلاط اللغوية المعاصرة، محمد العدناني– ط – الثانية ١٩٨٩م – مكتبة لبنان – بيروت.
- معجم الصواب اللغوي، دليل المثقف العربي د/ أحمد مختار عمر، بمساعدة فريق عمل – ط – الأولى ١٤٢٩هـ ٢٠٠٨م – عالم الكتب – القاهرة.
- المعجم الكبير، مجمع اللغة العربية – ط – ١٩٧٠ م – دار الكتب المصرية – القاهرة.
- المعجم الوسيط، مجمع اللغة العربية – ط – الرابعة ١٤٢٥هـ ٢٠٠٤م – مكتبة الشروق الدولية.

- المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية، للشاطبي، تحقيق د. عياد بن عيد الثبيتي – ط – الأولى ١٤٢٨هـ ٢٠٠٧م – جامعة أم القرى – مكة المكرمة.
- النشر في القراءات العشر، لابن الجزري، بإشراف الشيخ علي محمد الضباع – ط – دار الكتب العلمية – بيروت - لبنان.
- النهاية في غريب الحديث والأثر، لابن الأثير، تحقيق محمود محمد الطناحي، طاهر أحمد الزاوي – ط – الأولى ١٣٨٣هـ - ١٩٦٣م – الناشر المكتبة الإسلامية.

فهرس المحتويات

قواعد في التصحيح اللغوي
دراسة في معجم أحمد مختار عمر

إعداد

د. مختار أحمد درقاوي

نص المداخلة:

بذل علماء اللغة في القرون الثلاثة الأولى جهوداً كبيرة لكبح لجام الفوضى اللغوية، القاتلة لخصائص اللغة، المشوّهة لها، فألّفوا العديد من الكتب حول ما تلحن فيه العامة، ككتاب "لحن العامة" للكسائي (**ت١٨٨هـ**) و"لحن العامة" للفرّاء (**٢٠٧هـ**)، و"إصلاح المنطق" لابن السِّكِّيت (**ت٢٤٤هـ**)، و"أدب الكاتب" لابن قتيبة (**٢٧٦هـ**) وغيرها، ولا يعْدُون في صنيعهم أن يورِدوا ألفاظا من الفصيح حرّفتها العامة ثمّ يذكرون أصلها على صحّته، وفي هذا دليل على أنّ العامية لم تكن طغت بعدُ على الكلام، وإلّا لما أمكن حصر ما يلحن فيه أهلها.

ثمّ بعد القرن الثالث نلحظ توجّها نحو لحن الخاصة، كالكتاب الذي وضعه أبو هلال العسكري (**ت٣٩٥هـ**) وسمّاه "لحن الخاصة"، وكتاب "درّة الغوّاص في أوهام الخواص" للحريري (**ت٥١٦هـ**)، وفي هذا إشارة إلى أنّ اللحن أصاب خواص الناس من العلماء والأدباء، أمّا العامة فكانت مناطقهم كما قال مصطفى صادق الرافعي:"لغةً في اللحن لا لحنًا في اللغة"(١).

واستمرت المؤَلّفات في ذلك الشأن إلى عصرنا الحديث ،فعمل أحمد أبو الخضر كتابا أسماه "حول الغلط والفصيح على ألسنة الكتّاب" ،ومحمد العدناني ألّف كتابا أسماه "معجم الأغلاط اللغوية المعاصرة"، ووضع أحمد

(١) مصطفى صادق الرافعي ،تاريخ آداب العرب، دار الكتاب العربي ،ط٦، ٢٠٠١، بيروت، ٢٥٦/١.

مختار عمر كتابين، الأوّل بعنوان "أخطاء اللغة العربية المعاصرة عند الكتّاب والإذاعيين"، والثاني أسماه "معجم الصواب اللغوي (دليل المثقف العربي)"، وشاركه في تأليفه جمع من أهل اللغة.

وقد عرف هذا العصر اختلافا بيّنا في طرق ومناهج التصويب، حيث انقسم أهل المعرفة إلى قسمين[1]:

-**القسم الأول:** قوم عرفوا بشدّتهم في المحافظة على اللغة، وغلوا في ذلك غلوّا كبيرا، ولم يصدروا في ذلك عن فقه صريح للعربية، ولا فهم واع لحياتها وقواعد نحوها، **فوقفوا عند نصوص المعاجم لا عند نظام اللغة، ووراء الشواهد دون القواعد**، فحرّموا حلالا، ومنعوا مباحا.

-**القسم الثاني:** قوم ميّزوا فيما جدّ من ألفاظ اللغة بين ما كان ناشئا عن طبيعة اللغة متولّدا من قواعدها، وما كان دخيلا عليها، لم تحمل به أرحام عربية، بل جاء لُغيّة وتولّد عن هجنة أو عجمة.

وقد التزم أصحاب هذا النهج التوسّع في تصحيح وتصويب كل ما يمكن تخريجه بوجه من الوجوه، سواء بالرجوع إلى المادة الحية، أو المعاجم المسحية، أو باستخدام جملة من الأقيسة التي قبلها القدماء، أو أقرّها مجمع أو باجتهاد خاص، وفتحوا باب الاستشهاد ليشمل أعلام العصر، فنجدهم يعوّلون على طه حسين، والعقاد، ومحمود تيمور، وتوفيق الحكيم، وأبي القاسم الشابي، وميخائيل نعيمة، والطيب الصالح، وغيرهم، كما نجد أسماء

---

(١) ينظر محمد المبارك، فقه اللغة وخصائص العربية، دار الفكر، ط٢٠٠٥، بيروت، ص٣٢٤.

لكتاب عاشوا بعد عصر الاستشهاد مثل ابن طفيل، وابن خلدون، وإخوان الصفا، وابن رشد، وابن جنّي...[١]

ومنشأ الخلاف -بين المنهجين- مردّه في الحقيقة عـــدم المَيْز[٢]، بين ما هو خطأ وانحراف، وما هو توليد وتجديد وتطوّر، "فالخطأ تبديل يخالف خصائص اللغة وسنن نموها وناموس حياتها وقواعد فطرتها ويخلّ بنظامها، في حين التجديد والتطوّر تبديل وإحداث يجري وفقا لسننها وينساق مع فطرتها، وينقاد لقواعدها، ويوافق روحها وخصائصها"[٣].

ويعدّ التفاوت في التواتر بين وجوه الظاهرة الواحدة -هو الآخر- مصدرا رئيسا للخلاف، وقد عُرف هذا التفاوت عند القدامى، فكان منهج اللغويين منذ أبي عمرو بن العلاء في توليد الأحكام وضبط الظواهر هو اعتبار الأكثر، أمّا القليل فينظر إليه من زاويتين[٤]:

– **الأولى**: إمّا أن يؤوّل كي ينتظم مع الأصل (الكثير)، وهذا منهج البصريين.

---

(١)ينظر أحمد مختار عمر بمساعدة فريق عمل، معجم الصواب اللغوي دليل المثقف العربي، عالم الكتب، ط١ ،٢٠٠٨ ،القاهرة،ص ج.

(٢) الميز والتمييز: هو الفصل بين المتشابهات والتمييز يقال تارة للفصل، وتارة للقوة التي في الدماغ وبها تستنبط المعاني. الراغب الأصبهاني، المفردات في غريب القرآن، تحـــ: محمد أحمد خلف الله، مكتبة الأنجلو مصرية، القاهرة، ص٧٣٦.

(٣) محمد المبارك، فقه اللغة وخصائص العربية، ص٣٢٥.

(٤)ينظرنهاد الموسى،اللغة العربية وأبناؤها أبحاث في قضية الخطأ وضعف الطلبة في اللغة العربية، دار المسيرة، ط٢٠٠٨،١، عمان ص٦٩.

- **الثانية:** وإمّا أن يعدّ أصلا قائما بذاته يقاس عليه، وهذا منهج الكوفيين.

والمنهجان أشار إليهما في ميراث الحضارة أبو حاتم السِجستاني في معرض حديثه عن طريقة الأصمعي وأبي زيد في التصحيح، يقول: "كان الأصمعي يقول أفصح اللغات ويلغي ما سواها، وأبو زيد يجعل الشاذّ والفصيح واحدا فيجيز كلّ شيء قيل، ومثال ذلك أنّ الأصمعي يقول: حزَنَني الأمر يحْزُنني، ولا يقول: أحزَنَني، قال أبو حاتم: وهما جائزان؛ لأنّ القرّاء قرأوا: (لا يَحزُنُهم الفزع الأكبر) و(لا يُحزِنهم) جميعا ،بفتح الياء وضمّها"[1].

وقد أخذ ابن السيّد البَطَلْيوسي على الأصمعي أنّه -بمنهجه المتشدّد- قد "أنكر أشياء كثيرة كلّها صحيح فلا وجه لإدخالها في لحن العامة من أجل إنكار الأصمعي لها"[2]. وارتضى ثعلب **(ت٢٩١هـ)** في كتابه الفصيح اختيار الأفصح، ودلّت عبارته على ذلك "هذا كتاب اختيار فصيح الكلام مما يجري في كلام الناس وكتبهم، فمنه: ما فيه لغة واحدة والنّاس على خلافها ،فأَخْبَرْنا بصواب ذلك، ومنه: ما فيه لغتان وثلاث وأكثر من ذلك، فاخترنا أفصحهنّ"[3].

وسار على هذا النهج جمع ممن ألّفوا في اللحن، كالحريري في الدرّة ،والجواليقي في التكملة، وابن الجوزي في التقويم (تقويم اللسان)، وظهر للعيان اعتمادهم الفصيح من اللغات دون غيره، فإن ورد شيء مما مُنع -في

(١) السيوطي، المزهر في علوم اللغة، دار إحياء الكتب العربية،١/٢٣٣.
(٢) ابن السيد البطليوسي، الاقتضاب في شرح أدب الكاتب، دار الجيل، بيروت، ص١١.
(٣) أبو العباس ثعلب، الفصيح، تحـ: صبحي التميمي، دار الشهاب، الجزائر، ص٤٥.

بعض النوادر فمطّرح لقلّته ورداءته، وقد أخبر الجواليقي عن الفرّاء أنّه قال: "واعلم أنّ كثيرا ممّا نهيتك عن الكلام به من شاذ اللغات ومستكرَه الكلام، لو توسّعت بإجازته لرخّصت لك أن تقول: رأيت رجلان..."(١).

ويقف في الاتجاه الثاني أهل التوسعة والتيسير، ومن هؤلاء ابن مكّي الصّقلي، فإنّه أفرد في كتابه "تثقيف وتلقيح الجنان" بابا في "ما تنكره الخاصة على العامة وليس بمنكر"(٢)، من ذلك قولهم -أي العامة- مُعَوَّج، أنكره الأصمعي، وهو جائز، يقال: مُعْوَج، وقيل مِعْوَجّ بكسر الميم، ومُعوَّج أجازه أكثر العلماء، وأنشدوا قول الشَّمَاخ بن ضرار:

.... **كخُوط الخيزُران المُعَـوَّج**

وقال الآخر:

ولي فرس للحِلم بالحِلم ملجَم ... ولـي فرس للجهلِ مُسَرَجُ
فمـن رام تقويمي فإني مُقَوَّم ... ومن رام تعويجي فإنّي مُعَوَّج

وقد بيّن ابن مكّي بلسان المقال في موضع من مقدمته منهجَه في الكتاب، فقال: "فجمعت من غلط أهل بلادنا ما سمعته من أفواههم، مما لا يجوز في لسان العرب، أو مما غيره أفصح منه، وهم لا يعرفون سواه، ونبّهت على جواز ما أنكر قوم جوازه، وإن كان غيره أفصح منه؛ لأنّ إنكار الجائز

(١) عن رمضان عبد التواب ،لحن العامة والتطور اللغوي، ط١، ١٩٦٧، القاهرة، ص٢٢.وينظر ابن الجوزي، تقويم اللسان، تحـ: عبد العزيز مطر ،دار المعرفة، ط١٩٦٦، القاهرة ،٧٥-٧٦.

(٢) المصدر نفسه ،ص١٩١.

غلط"[١]. ومن الذين سلكوا هذا الطريق رضي الدين بن الحنبلي في كتابه "بحر العوام فيما أصاب فيه العوام"، ويوسف المغربي في كتابه "رفع الإصر عن كلام أهل مصر"، وابن أبي السرور في مختصر رفع الإصر الذي سمّاه "القول المقتضب فيما وافق لغة أهل مصر من لغات العرب"[٢]. ويظهر جليا من العناوين أنّ البحث عن الفصيح في كلام العامة ليعدّ خطوة هامة نحو التيسير والتسهيل.

واللغويون المحدثون هم كذلك لم يخرجوا في الإطار العام عن المألوف وطريقة أسلافهم في التخطئة والتصويب فتجد منهم —كما أشرنا آنفا– المتشدّد والمتساهل، وقد استشعر بعض أهل هذه الصناعة أن الحكم بالتصويب والتخطئة ليس حاسما ولا نهائيا، فتراه يفصح في بداية مؤلَّفه:"وسبيلي في هذه البحوث أن أدرس ما فيه ريبة من الأساليب أو المفردات في ضوء العربية، وقد أخرج بنفي الريبة عنه، وقد أخرج بإلصاقها به وتثبيتها فيه، على حسب ما يُبَلِّغُنيه اجتهادي"[٣]

ولعل ما يشكّل نقطة تحوّل في المنجز العربي الحديث فيما له صلة بدراسة ظاهرة تصحيح الخطأ–استنجاد عدد من اللغويين باللسانيات التطبيقية —ويدعى أيضا علم اللغة التطبيقي **Applied Linguistics**

---

(١) المصدر نفسه، ص١٨.

(٢) نهاد الموسى، اللغة العربية وأبناؤها، ص٧٣.

(٣) محمد علي النجار، لغويات، نشر جماعة الأزهر للنشر والترجمة والتأليف، مطابع دار الكتاب العربي، مصر، ص٤.

باعتباره حقلا خصبا يعنى بالملكة ويهدف إلى تحقيق الكفاية التخاطبية للمتكلمين، من خلال الإقحام الفعلي للمتكلّم في المواقف التخاطبية .ويعتمد في تحقيق ذلك على"التخطيط اللغوي"، و"تعلّم اللغة بالحاسوب"، و"علاقة اللغة بالتربية" و"الترجمة الآلية" و"الذكاء الاصطناعي" ونحو ذلك[١]. فهو علم قادر على تقديم الرؤى والحلول للمشكلات ذات صلة باللغة وذلك في ظروف وسياقات متباينة .

ويرى ميشيل ماكارثي **Michael McCarthy** أنّ علماء اللغة التطبقيين هم العلماء الذين استطاعوا التوصل بوعي إلى حلول لتلك المشكلات التي لها علاقة باللغة، ومن ضمنها ارتكاب أبناء اللغة الأم الأخطاء اللغوية نفسها ،وسبب الفشل في تنمية المهارات اللغوية للمتعلمين[٢]. ويظهر ذلك طبعا بوضوح مـــن خلال نتائج الاتجاهات التي عرفها حقل اللسانيات التطبيقية، بَدْءًا من الاتجاه التقابلي مرورا باتجاه تحليل الأخطاء إلى الاتجاه التكاملي.

أما الأوّل فيعدّ أوّل اتجاه يهتم فعليا بمعالجة الأخطاء اللغوية التي تحدث أثناء تعلّم اللغة الثانية،كإسقاط المتعلِّم قواعد اللغة الأم على اللغة الثانية توهما أن هناك اشتراكا نحويا أو دلاليا كائن بين اللغات ضمن الأسرة اللغوية

---

(١) ينظر محمد محمد يونس علي، مدخل إلى اللسانيات، دار الكتاب الجديد، ط١، ٢٠٠٤، لبنان ،ص١٥.

(٢) ينظر ميشيل ماكارثي، قضايا في علم اللغة التطبيقي، تر: عبد الجواد توفيق محمود، المجلس الأعلى للثقافة، ط٢٠٠٥، القاهرة ص١٩.

الواحدة، وعند البعض بين الأسر اللغوية المختلفة، انطلاقا من هذا ارتكز التحليل التقابلي على فرضية تستمد جذورها من نظريتين معرفيتين؛ السلوكية والبُنوية، ترى أنّ الحاجز الأساسي الذي يحول دون اكتساب اللغة الثانية هو تدخل أنظمة اللغة الأم في أنظمة اللغة الثانية، وأن دراسة كلتا اللغتين دراسة بنوية علمية قد ينشأ عنها تصنيف للتقابلات اللغوية بينهما، فيتمكن اللغوي بذلك من التنبؤ بالمشكلات اللغوية التي قد تواجه متعلم أي من اللغتين(١).

وأهم إجراءات هذا المنهج أربعة كما ذكر ويتمان **R.Whitman**، أوّلها الوصف، وهو يقوم على أن يعطي اللغوي وصفا وتصورا واضحا عن اللغة الهدف واللغة الأم، مستعينا في تحقيق ذلك بأدوات النحو الشكلي وثانيها الاختيار وهو اختيار اللغوي أو معلّم اللغة أشكالا معينة في إحدى اللغتين؛ سواء أكانت جزئيات لغوية أم قواعد رئيسية، وذلك حتى يتسنى مقارنتها بنظائرها في اللغة الأخرى، مع تأكد استحالة حصول التقابل على كل جزء في اللغتين. وثالثها التقابل ذاته، وهو وضع مخطط لأحد النظامين اللغويين يتناسب مع النظام الآخر قصد تحديد علاقة كل من النظامين بالآخر. ورابعها وضع تصور للتنبؤ بالأخطاء اللغوية أو الصعوبات بناء على الإجراءات السابقة ويمكن التوصل إلى هذا التنبؤ بوضع تدرج هرمي

(١) ينظر دوجلاس براون، أسس تعلّم اللغة وتعليمها، تر: عبده الراجحي وعلي أحمد شعبان، دار النهضة العربية، ط١٩٩٤، بيروت ص١٨٢-١٨٣.

للصعوبات أو تطبيق النظرية النفسية واللغوية تطبيقا ذاتيا[١].

وبالرغم من أن التحليل التقابلي قد حظي باهتمام كبير في الوسط المعرفي نتيجة الإسهامات الفعالة التي قدّمها كل من شارل فريز **Charles Fries** وروبرت لادو **Robert Lado**، ثمّ ردهوغ **Wordhaugh** وجون أوللر **John W.Oller** —فإنّه عرف عدّة انتقادات ،من أهمّها اعتبار الاتجاه التقابلي اللغةَ الأصلية المصدر الوحيد للخطأ في تعلّم اللغة الثانية، أي إن الدراسة المقارنة تتنبّأ بالأخطاء التي قد يرتكبها متعلّم اللغة الهدف عبر تدخّل اللغة الأم[٢] بالإضافة إلى ارتباطه بعلم النفس السلوكي وعلم اللغة البنوي ،من دون تفعيل لنتائج المدرسة التحويلية التوليدية التي استطاعت «أن تعرّج بالبحث اللساني من منهج يتوخّى معطيات علم النفس السلوكي إلى منهج عقلي همّه إزاحة النقاب عن القدرة الكامنة وراء الفعل اللساني، والسعي من أجل تعليله وتفسيره بدلا من وصفه وصفا شكليّا»[٣].

أدّت هذه الانتقادات وغيرها إلى ظهور اتجاه ثان يدعى اتجاه تحليل الأخطاء، أكّد أصحابه أن بعض الأخطاء اللغوية فقط يرجع إلى تأثير اللغة الأم في تعلّم اللغة الثانية، ممّا أدّى إلى تقليل الأهمية الموكلة للغة الأم وتأثيرها

(١) ينظر محمد أبو الرب، الأخطاء اللغوية في ضوء علم اللغة التطبيقي، دار وائل للنشر، ط١، سنة٢٠٠٥، الأردن، ص١٨٣-١٨٤.

(٢) مجيد الماشطة، شظايا لسانية، دار السياب، ط١ ،٢٠٠٨ ،لندن ،ص١٤١.

(٣) أحمد حساني، مباحث في اللسانيات، ديوان المطبوعات الجامعية، ط١٩٩٩، الجزائر، ص١١٩.

في تعلّم اللغة الثانية وتفسير ما يقع فيه المتعلّم من أخطاء لغوية، ومن تمّ جاء التركيز على ما يتم تعلّمه من اللغة الثانية وأثر ذلك في ما يتمّ تعلّمه لاحقا. وانبنى على ذلك أنّ متعلّم اللغة الثانية لابد أن يمرّ بمراحل متتابعة، كما يمرّ بذلك الطفل الذي يكتسب لغته الأم، وأنّ كلا من تلك المراحل يمكن اعتبارها مرحلة مستقلة يتّبع المتعلّم خلالها قواعد لغوية معينة من صنعه هو نفسه اعتمادا على قدرته الفطرية وتفاعلها مع محيطه؛ لذلك إن ما نعدّه أخطاء مقارنة باللغة الصحيحة ما هو إلا مظاهر لكل من تلك المراحل، بحيث لا يمكن تجنبها، بل تمّ التأكيد على أنّه يمكن التنبّؤ بها أيضا[(١)].

وهكذا بدأ الاهتمام ينصب على اللغة الواحدة ذاتها أو ما يسمى باللغة الوسيطة، سواء أكان الطفل يكتسبها لغة أصلية، أم كان المتعلم يتعلّمها لغة أجنبية، وتمّ وسم تلك الأخطاء بميسمين؛ أخطاء في داخل اللغة، وأخطاء تطورية. فالأخطاء الداخلية تعكس الخصائص العامة لتعلّم القاعدة، مثل المبالغة في التعميم والتطبيق الناقص للقـــواعد، والجهل بقيود القاعدة. والأخطاء التطورية تدل على محاولة المتعلم بناء افتراضات حول اللغة من تجربته المحدودة بها في قاعة الدرس أو الكتاب المقرّر، وفي ما يأتي تفصيل تلك الأخطاء[(٢)]:

١- أخطاء المبالغة في التعميم (Overgeneralization):

تحدث نتيجة استعمال الاستراتيجيات السابقة في مواقف جديدة،

---

(١) ينظر محمد أبو الرب، الأخطاء اللغوية في ضوء علم اللغة التطبيقي، ص١٩٦-١٩٧-١٩٨...

(٢) المرجع نفسه، ص١٩٩-٢٠٠.

وتشمل عادة الإتيان ببنية خاطئة بدلا من بنيتين منتظمتين تجنبا للثقل ،كحذف علامة التأنيث في مثل قول أحد المتعلمين: جاء مريم.

٢- أخطاء الجهل بقيود القاعدة (Ignorance of rule restriction):

تقع عقب تطبيق غير سليم للقاعدة، باستخدام بعض القواعد في سياقات لا تتوافق ووظيفتها، أو ما يسمّى بالقياس الخاطئ، ويمكن أن تعد هذه الأخطاء أنواعا من التعميم؛ لأنّ المتعلّم يستخدم قاعدة تعلمها سابقا في موقف جديد لا يناسبها، كقول أحدهم: "إثبِت أنّك وطني" بكسر همزة الأمر من أفعل، والصواب أن يقول: "أثبت أنّك وطني"، تماشيا مع قاعدة همزة الأمر من الثلاثي المزيد بالهمزة على وزن "أفْعل" بـــهمزة قطع، وتضبط دائما بالفتح.

٣- أخطاء التطبيق الناقص للقواعد:

(Incompleteapplication of rules):

يمكننا أن نلاحظ بسبب التطبيق الناقص للقواعد حدوث تراكيب يمثل الخطأ فيها درجة تطور القواعد المطلوبة لأداء جمل صحيحة. ويمكن تصنيف بعض أخطاء هذا النوع ضمن الأخطاء بدافع الاتصال اللغوي على حساب الصحة اللغوية، ومنه قول عدد من المتعلمين: إنّ الطلاب حاضرين بدلا من حاضرون.

٤- أخطاء الافتراضات الخاطئة

(False concepts Hypothesized):

تحدث نتيجة فهم خاطئ لأسس وقواعد اللغة الهدف، كإعمال بعض

التميميين "ما" عمل "ليس" تأثرا بالحجازيين ظنا أن القاعدة بلا قيد، دون أن يعرفوا أنّ من شرط النصب عندهم بقاء الترتيب بين الاسم والخبر[١].

وكالاتجاه السابق لم يسلم اتجاه تحليل الأخطاء من عدد من الانتقادات المؤسّسة، من ذلك اهتمامه بما ينتجه المتعلّم، وكذا فشله في تفسير أخطاء ظاهرة التحاشي اللغوي، حيث بيّنت جاكلين شاختر **Jacquelyn Schachter** أنّ المتعلّم الذي يتحاشى لسبب ما استخدام بعض العناصر اللغوية لا يعني أنّه لا يواجه مشكلة مع هذه العناصر، فقد وجدت أن التوصل إلى نتائج حول أخطاء بعض متعلمي اللغة الإنجليزية في جملة الصلة- قد يكون مضللا؛ بدليل أن المتعلمين اليابنيين تحاشوا استخدام بعض التراكيب في ذلك الموضوع؛ لذلك لم تظهر لديهم أخطاء بمقدار ما ظهرت لدى المتحدثين باللغة الفارسية، وعليه تمّ تقرير أنّ عدم اجتراح الخطأ لا يعني بالضرورة قدرة تشبه قدرة الناطق الأصلي؛ لأنّ المتعلمين قد يتحاشون التراكيب التي تسبب مشكلات لهم[٢].

وآل الأمر بعد تقصي الاتجاهين وتتبع فجوات كل طرف إلى تبني اتجاه مولّد يستفيد من النتائج التي تمّ تسجيلها من قبل، اصطلح على تسميته بالاتجاه التكاملي، وظيفته الاستفادة والاستعانة بكل مجترح معرفي من شأنه

---

(١) ينظر الضابط الأول في مبحث ضوابط التصحيح.

(٢) ينظر دوجلاس براون، أسس تعلّم اللغة وتعليمها، تر: عبده الراجحي وعلي أحمد شعبان، ص٢٠٦.وينظر محمد أبو الرب، الأخطاء اللغوية في ضوء علم اللغة التطبيقي، ص٢٠٤.

خدمة اللغة والمتعلمين، وبذلك استطاع علماء اللسانيات التطبيقية أن يعرّجوا بالبحث من منهج أحادي إلى منهج تجميعي غير إقصائي يكفل مهمة معالجة ما يعتري العملية التعليمية من نقائص وعلل. هذا الأمر دفع محمد أبو الرب إلى تقرير "أن الاتجاه التقليدي (كتب التصحيح في التراث) يفتقر إلى أهم متطلبات العمل التطبيقي، ألا وهو الأصول النظرية التي يقوم عليها التطبيق في أي علم من العلوم"[(١)]، وبناء على ذلك تقرر أن النظرة نحو الأخطاء اللغوية تغيّرت بظهور علم اللغة التطبيقي.

ضوابط التصحيح:

إن إحساس لغويينا بتعدد صور الخطأ اللغوي بتعدد مستويات اللغة ليؤكد حقيقة لا مناص منها وهي أنّ التصحيح اللغوي ينطوي على قدر كبير من المجازفة، إذ ليس بالأمر الهيّن منع بناء ،أو دلالة لفظ ،أو تركيب لغوي بالاعتماد على ما تناهى إلى الناظر من العلم، أو بما توافر لديه من الشواهد والدلائل، "فاللغة باتساعها مكانا وزمانا وبثراء تراثها ليس من السهل الإحاطة بكل دقائقها إحاطة تامة"[(٢)].وبناء على ذلك تقرّر أنه ينبغي بل يجب على المصحّح اللغوي أن لا ينطلق في التصحيح مما تمليه عليه ثقافته، أو مما تشرّبه من معارف من غير تمحيص ولا تدقيق نَظَرٍ في المصنفات والكتب التي اهتمت بهذا الموضوع، وبأنّ عليه متابعة ما يقرّره المصححون

(١) محمد أبو الرب، الأخطاء اللغوية في ضوء علم اللغة التطبيقي، ص٢٣٨.

(٢) خليل بنيان الحسون، في التصحيح اللغوي والكلام المباح، مكتبة الرسالة الحديثة، ط١ ،٢٠٠٦ ،عمان ،ص١٩.

أنفسهم في جهتي الإنكار والقبول؛ لأنّه تقرّر في كثير من الأحيان وبعد التقصي والمتابعة أنّ التصحيح نفسه محتاج إلى تصحيح؛ لهـــذا فهناك ضوابط يلزم التقيّد بها ومراعاتها في مجال التصحيح. نذكر منها:

- عرض المادة المراد تصحيحها عل لغات العرب فإن وافقت لغة من اللغات ينبغي أن لا تُخطّأ "كان النسائي (**ت٣٠٣هـ**)، أحد الجمّاع الستة يترك كل تعبير يجد وجها من التصحيح على أنّه لهجة خاصة ولا يصحح إلا اللحن الصراح"(١)، وقد عقد ابن جني بابا في كتابه "الخصائص"أسماه" اختلاف اللغات وكلّها حجّة"، يقول ابن جنّي في فواتح ذلك الباب في معرض حديثه عن لغة التميميين في ترك إعمال (ما) ولغة الحجازيين في إعمالها: "وليس لك أنّ تردّ إحدى اللغتين بصاحبتها؛ لأنّها ليست أحقّ بذلك من رسيلتها، لكن غاية ما لك في ذلك أن تتخيّر إحداهما فتقوّيها على أختها"(٢).

مع ضرورة التنبّه إلى قضية مهمّة، وهي أنّ تخريج ما قيل: إنّه لحن في اللفظ على أنّه لهجة عربية لا يستقيم مع كل الألفاظ دون قيد التثبت من نظام وقواعد اللهجة ،مثال ذلك ما قاسه أحد العرب على لهجة قبيلة غير قبيلته دون أن يكون على دراية بالوجه الذي يُستعمل به عندهم ،فكان خطأً في لغته وفي لغتهم، كالذي فَعَلَه الفرزدق من إعمال "ما" عمل ليس ،مع

---

(١) يوهان فِك، العربية دراسة في اللغة واللّهجات والأساليب، تر: عبد الحليم النجّار، الدار المصرية السعودية، ط٢٠٠٦، لقاهرة ص١٠٠.

(٢) ابن جني، الخصائص ، تحــ: محمد علي النجار، دار الكتب المصرية، ١٠/٢.

تقدّم خبرها على اسمها في قوله(١):

فأصبحوا قد أعادَ اللهُ نعمتَهُمْ   إذ هُمْ قريش، وإذ ما مِثلَهُم بَشَرُ

بنصب "مثلَهم" ورفع "بشر" فهذا غلط منه سببه أنّه تميمي وأراد أن يتكلّم بلغة أهل الحجاز، فظنّ أنّهم ينصبون الخبر مقدّما ومؤخّرا، ولم يعرف أنّ من شرط النصب عندهم بقاء الترتيب بين الاسم والخبر(٢).

- ضرورة الوعي بأنّ المعجمات العربية كلّها ابتداء من العين للخليل حتى تاج العروس للزَبيدي (**ت ١٢٠٥**) "ليست بالمراجع الوافية التي حصرت المادة اللغوية ولم يند عنها شيء، فما أكثر ما تركت، وما أكثر ما غاب عن جامعيها رغم دأبهم وكدهم وبذلهم من الجهد الشيء الكثير"(٣)، ومن هنا يتقرر أن دعوة الاحتكام إلى المعجمات فيما يصح استعماله وما لا يصح لا تصح دائما، بل إنّ المعجمات كما أكّد إبراهيم السامرائي "على خطرها لا يمكن أن تكون وحدها ممّا يعوّل عليه في هذا الأمر"(٤)، والسبب أنّ "المعجم القديم على غنائه وشموله للعربية القديمة وقدر

(١) الفرزدق ،ديوانه، تحـ: الصاوي، ط١٣٥٤هـ، القاهرة، ص٢١٩. وينظر أبو البقاء العكبري، المسائل العُكبريات في اللغة والنحو والقراءات، تحـ: محمد أديب عبد الواحد جمران، منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب، ط٢٠٠٨، دمشق، ص٨١.

(٢) الصبان، حاشية الصبان على شرح الأشموني، دار إحياء الكتب العربية، ٢٤٨/١. وينظر أبو البقاء العكبري، المسائل العُكبريات في اللغة والنحو والقراءات، ص٨١.

(٣) أحمد مختار عمر ،العربية الصحيحة، عالم الكتب، ط٢ ،سنة١٩٩٨ ،ص١٧٩.

(٤) إبراهيم السامرائي، معجم ودراسة في العربية المعاصرة ،مكتبة لبنان، ط،٢٠٠٠، =

كبير من العربية الإسلامية فإنّنا لنجد أنّه افتقر إلى أشياء كثيرة ممّا جدّ في "العربية العباسية"[١]، وهو يريد بالعربية العباسية الألفاظ العربية التي وردت في نثر الكتّاب الكبار الذين عاشوا في عصور هذه الدولة، ثمّ إنّ الواقع المعرفي الحديث يؤكّد أنّ الكثير من الدراسات استدركت على معجماتنا القديمة الكثير من دلالات الأبنية التي أخلّت بها.

- إدراك حقيقة أنّ المادة المراد تصحيحها -رسوخُها في الاستعمال يكسبها قوّة وقبولا ولو خالفت القياس؛ لأنّه قد تقرّر عند علماء اللغة أنّ ما خالف القياس في نظائره وشاع استعماله في اللغة لا سبيل إلى إنكاره، وهذا ما نصّ عليه سيبويه وابن جني، يقول سيبويه: "ويقيس ذا على الذي وما أشبهه من كلام العرب (...) ولو قالت العرب: اضرب أيٌّ أفضل لقلتَه ولم يكن بد من متابعتهم"[٢]، ويقول ابن جنّي: "واعلم أنّ الشيء إذا اطَّرد في الاستعمال وشذّ عن القياس، فلابدّ من اتباع السمع الوارد فيه نفسه"[٣]؛ ولأن التقيّد بالقياس وردَ الاستعمال فيه مخالفة لـ/واضطراب أمام/ ألفاظ قرآنية جاءت مخالفة للقياس نحو: شعراء جمع شاعر، وأحاديث جمع حديث، فإنّ فعيلا لا يجمع على أفاعيل، وفاعلا لا يجمع على

= بيروت، ص٦٧

(١) المرجع نفسه ،ص١٢٦.

(٢) سيبويه، الكتاب، تحـ: محمد عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ٢/٤٠١-٤٠٢.

(٣) ا بن جني، الخصائص، ١/٩٩.

فعلاءِ فيما اطرد من القياس[١].

- على المصحّح الاعتداد بالقراءات القرآنية، هكذا فعل الفرّاء، وابن هشام اللَّخمي، وابن السيّد البَطَلْيوسي، وقد صرّح الأخير بعدم موافقته لتفرقة ابن قتيبة بين "الوَلاية" بالفتح – بمعنى العداوة- والوِلاية بالكسر- من: وليتُ الشيء استنادا إلى قراءة القراء بالفتح والكسر في: "ما لكم من ولايتهم من شيء"[٢]، ولا يعتد بإنكار ابن قتيبة أن تكون "جُدَد" بفتح الدال جمعا لجديد، وإنّما هي الطرائق استنادا إلى قراءة بعضهم: "على سُرر مَوْضونة"[٣]، بفتح الراء- جمع سرير[٤].

- إن رفض استعمالٍ مَا أو مَنْعِه بحجة عدم وروده في القرآن يعدّ تشددا لا موجب له؛ فليس لأحد أن يقول إنّ القرآن استوعب كل ما نطق به العرب، وإن غير الموجود فيه لا وجود له، نعلم يقينا أن القرآن هو أعلى مراتب البيان والفصاحة، وأنّه اشتمل على الأعلى والأقوى والأقوم[٦]، وذلك لا ينفي عدم وجود سواه في اللغة، ومن اللغويين من أنكر إلحاق لفظة (زوج) بالتاء وحجته أنّها جاءت في القرآن معراة منها وقد جاء في اللسان،

---

(١) خليل بنيان الحسون، في التصحيح اللغوي والكلام المباح، ص٢٠.

(٢)سورة الأنفال، الآية:٧٢.

(٣)سورة الواقعة، الآية:١٥.

(٤)ابن السيّد البَطَلْيوسي، الاقتضاب، ص١٧٦. وينظر عبد الفتاح سليم، اللحن في اللغة مظاهره ومقاييسه، مكتبة الآداب ،ط٢ سنة ٢٠٠٦ ، القاهرة، ص١١٤-٢٠٨-٢١٦.

(٦) خليل بنيان الحسون، في التصحيح اللغوي والكلام المباح، ص٢٠.

يقال أيضا: هي زوجته وفيه أيضا أنّ الأصمعي حين منع استخدام كلمة "زوجة" مستشهدا بقوله تعالى: "اسكُنْ أَنْتَ وزَوْجُكَ الجَنّةَ"[١]، قيل له: نعم كذلك قال الله تعالى، فهل قال عز وجلّ: لا يقال زوجته؟، ويعقّب ابن منظور على هذا الحوار قائلا: وكانت من الأصمعي في هذا شدة وعسر[٢].

- لا وجه لإنكار ما استعمله علماء اللغة الكبار والأدباء والشعراء في التراث بعد القرن الثالث هجري فما جاء منصوصا عليه في كتاب سيبويه، وابن جني، وعبد القاهر الجرجاني، والجاحظ، والمبرد، وأبي حيان، وغيرهم ممن بلغ الدرجة العالية في المعرفة -لا يرد، ومن أراد ذلك ينبغي أن يكون في رتبة وزمان هؤلاء لكي يحق له ذلك وحسن الظن بصحة وسلامة استعمالهم أدعى من تخطئتهم وسوء الظن بهم.

ومما أنكر واستعمله هؤلاء عبارة "جئت في نفس اليوم" و"بحثت في نفس المسألة"، يرى المانعون أنّ الصواب "جئت في اليوم نفسه"، و"بحثت في المسألة نفسها"، وليس الاختلاف معهم في هذا الجانب، وإنما يقع الاختلاف معهم في الجانب الآخر، وهو تخطئتهم للاستعمالين السابقين، بالرغم من أنّ سيبويه قد أشار إليهما في غير ما موضع من كتابه، من ذلك قوله: "فأنت قد تحذف من نفس الحرف كما تحذف من الزوائد"[٣]. وكذلك ابن جني بقوله: "هذا

---

(١) سورة البقرة، الآية:٣٥.

(٢) ابن منظور، لسان العرب، تحـ: عامر أحمد حيدر، دار الكتب العلمية، ط١، ٢٠٠٥، بيروت، مادة زوج ،٨٤/٢.

(٣) سيبويه ،الكتاب ،٢٤٥/٢.

محصول معنى أبي علي، أما نفس لفظه فلا يحضرني"(١). والجاحظ بقوله: "وقد يجوز أن يكون الشاعر أراد نفس الحلبة في الرهان"(٢). وعبد القاهر الجرجاني، "إلا أنّه نطق بنفس الألفاظ التي نطق بها"(٣).

ويردف إبراهيم السامرائي -تأكيداً وإضافةً- في مؤلّفه "معجم ودراسة في العربية المعاصرة" ثلاثة ضوابط مهمّة(٤):

١- تأكيده أنّ كثرة المعاني ليس حجّة في حجْب معنى من المعاني وحمل أحدهما على الخطأ، إنّ "العين" وهي عضو البَصَر انصرفت إلى طائفة كبيرة من المعاني، وليس كلّ شيء منها مبطل للآخر، وهذا كثير في العربية.

٢- دعوة لأهل التصحيح تتضمّن أن يبعدوا عنهم ما سطّر في كتب النحو، وينظروا إلى استعمال النحاة في كتبهم الأخرى غير النحوية، لم ينظروا مثلا في لغة المبرِّد في "الكامل" و"الفاضل"، ولم ينظروا في "الفائق" للزمخشري، ولم ينظروا في كتب القرآن الأخرى، وكأنّ النحاة واللغويين — من وجهة نظره- الذين سطّروا في كتبهم ما عرفناه من قواعد النحو

(١) ابن جني، الخصائص، ١٨/٢. وينظر خليل بنيان الحسون، في التصحيح اللغوي والكلام المباح، ص٢١.

(٢)الجاحظ، البرصان والعرجان والعميان والحولان، تحـ: عبد السلام هارون، ط١٩٨٢، بيروت، ص٣٦.

(٣) عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، تحـ: السيد محمد رشيد رضا، ط١٣٦٦هـ، مصر، ص٣٦٣.

(٤)ينظر إبراهيم السامرائي، معجم ودراسة في العربية المعاصرة ، ص٧٤- ١٥٠-١٥٤.

والصرف غير مزوّدين فيما ذهبوا فيه بكثير مما ورد في كلام أهل اللسن والفصاحة. وضرب لهذا مثالا: لقد قال النحاة بعدم جواز وصف ما يُكسَّر من الجمع بـــ"فعلاء"، فلا يقال مثلا: "صحائف بيضاء"؛ لأنّ الصواب "صحائف بيض"، استنادا إلى قوله تعالى: "ومن الجبال جُدَدٌ بِيضٌ"[(١)]. وفاتهم أنّ طرفة بن العبد من شعراء الجاهلية قال[(٢)]:

وفيهم رأينا الغيم فيه كأنّه   سماحيق تُرْبٍ وهي حمراء حَرْجَفُ

٣- ضرورة التنبّه إلى أنّ الدلالة في الكلمة قد تتغيّر، فيُبدأ فيها بالعدول عن أصلها فيكون هذا المعدول استعمالا جديدا لشيوعه، ولا يعد هذا خطأ لوروده الكثير في لغة الصفوة وليس في لغة العامة، فالفعل "استُهْتِر" كان يدل على الولوع بالشيء، وهذا المولوع قد ذهب به شيئا فشيئا إلى ما هو غير مقبول.

---

(١)سورة فاطر، الآية:٢٧.

(٢)وفي رواية: وإنّا إذا ما الغيمُ أمسى كأنّه   سماحيق ترب وهي حمراء حرجف
طرفة بن العبد، الديوان، شرح: مهدي محمد ناصر الدين، دار الكتب العلمية ط٣، ٢٠٠٢، بيروت، ص٥٥.

قواعد التصحيح في معجم الصواب اللغوي:

تَضَمّن معجم الصواب اللغوي لأحمد مختار عمر قواعد عامة وتفصيلية سمحت بتصحيح قدر كبير من الألفاظ والاستعمالات التي درج عدد من اللغويين على جعلها في خانة الخطأ اللغوي ومجانبة الصواب نتيجة التسرّع أو بسبب تمسّكهم وتبنّيهم لموقف متشدّد من دون بعد نظر وفقه صريح للعربية، ولا فهم واع لحياتها وقواعد نحوها.

اضطر هذا السلوك رجالات المعرفة إلى التنبيه والتأكيد على "أن الحكم على كلمة بالخطأ أصعب بكثير من الحكم على أخرى بالصواب؛ لأنّ الحكم بالخطأ يعني الزعم بعدم ورود اللفظ أو العبارة في الأساليب الفصيحة ،وهذا يستلزم الاستقراء التام ،وهو ما يصعب أو يستحيل القيام به في كثير من الأحيان. أمّا الحكم بالصواب فيكفي لتقريره العثور على الشاهد أو الشواهد المطلوبة. ولذا كان الدليل السلبي أصعب بكثير من الدليل الإيجابي"[(١)]. بل يمكن إقرار أكثر من هذا: إنه من الصعب —حتى بعد الدراسة الوافية للفظ من جوانب متعددة- الحكم على كلمة ما بالخطأ بدعوى عدم ذكرها في المعجمات؛ لأنّ المعجمات على خطرها لا يمكن أن تكون وحدها ممّا يعوّل عليه في هذا الأمر.

فربما أغفلت اللفظ وأهملت النص عليه بالرغم من وروده في كلام عربي فصيح يحتج به. ويحسن التذكير في هذا المقام بما أثر عن أبي عمرو بن

(١) أحمد مختار، العربية الصحيحة ،ص١٧٩.

العلاء فيما حكاه يونس بن حبيب قال: "ما انتهى إليكم مما قالت العرب إلّا أقلّه ولو جاءكم وافرا لجاءكم علم وشعر كثير"[(١)]. وجاء أيضا من كلامه فيما رواه الأصمعي: "سمعت أعرابيا يقول: فلان لغوب جاءته كتابي فاحتقرها، فقلت له: أتقول: جاءته كتابي؟، فقال: أليس بصحيفة؟. قال أبو عمرو: فحمله على المعنى[(٢)]، وقد جاء ذلك كثيرا في كلامهم.

القواعد العامة:

هي قواعد مستنبطة من كلام العرب ومحكومة بضوابط اعتمدها النحاة وغيرهم في تفسير الظاهرة اللغوية وتحليلها وتتضح مكونات المنهج الذي أقام عليه أحمد مختار عمله في أصلين؛ أحدهما يخضع لقاعدة عامة تجمع الأشياء وتضم النظائر ،وتربط الجميع بخيط واحد، يسمّى القياس، وثانيهما لا يخضع لقاعدة، ولا مجال للاحتكام فيه إلى كتب النحو والصرف، وإنما يكون الاحتكام فيه إلى النقل عن العرب وإلى المعاجم اللغوية، ويعرف هذا الأصل بالسماع.

-الاعتداد بالقياس:

يعدّ القياس الأساس الأوّل الذي أقام عليه أحمد مختار عمر معجمه، فهو يستعين به في قبول وجه أو ترجيحه وفي النادر تضعيفه، وموقفه منه أنّه يأخذ به ولا يلغيه،بل إنّه يطلقه ويتوسّع في استخدامه كما فعل الكوفيون،

---

(١) الأنباري، نزهة الألباب، طبعة مدينة الزرقاء، الأردن، ص٣٣.

(٢) المصدر نفسه ،ص٣٥.

وشاهد ذلك قوله: "ومما صححناه عن طريق التوسّع في القياس واستخدام جملة من القواعد الكلية التي أقر بعضها مجمع اللغة المصري: قياسية "فُعالة" للدلالة على بقايا الأشياء، مثل: الأُكالة، والفُراكة، والحُدادة، والانتقال من فتح العين في الماضي إلى الضم أو الكسر في المضارع"(١).

والملاحظ على مُؤلّفه أنّه لم يكتف بالقياس الذي ورد به السماع، إنّما سلك سبيل القياس غير المسموع، من ذلك إجازة استعمال اللفظ على غير استعمال العرب مادام جاريا على أقيستهم من مجاز، واشتقاق، وتوسيع دلالة وغيرها، ومستنده في ذلك قول ابن جني: "للإنسان أن يرتجل من المذاهب ما يدعو إليه القياس ما لم يُلْو بنص"(٢) وكذا قوله: "لو أنّ إنسانا استعمل لغة قليلة عند العرب لم يكن مخطئا لكلام العرب، لكنّه يكون مخطئا لأجود اللغتين"(٣).

-الاعتداد بالسماع:

السماع أو النقل أصل من أصول النحو واللغة، ودليل من أدلتها، عرّفه ابن الأنباري بأنّه: "الكلام العربي الفصيح ،المنقول بالنقل الصحيح، الخارج عن حدّ القلّة إلى حدّ الكثرة"(٤)، وأراد به السيوطي: "ما ثبت في

(١) أحمد مختار عمر، معجم الصواب اللغوي، ص: ب. وينظر أيضا للمؤلف نفسه دراسات لغوية في القرآن الكريم وقراءاته، عالم الكتب ط١ ،٢٠٠١، القاهرة، ص١٥٤.

(٢) ابن جني، الخصائص،١/١٨٩.

(٣) المصدر نفسه، ١٢/٢.

(٤) ابن الأنباري، الإغراب في جدل الإعراب، تحـ: سعيد الأفغاني، مطبعة الجامعة =

كلام من يوثق بفصاحته، فشمل كلام الله تعالى وهو القرآن، وكلام نبيّه – صلى الله عليه وسلّم–، وكلام العرب قبل بعثته وفي زمنه وبعده إلى أن فسدت الألسنة بكثرة المولدين، نظما ونثرا عن مسلم وكافر، فهذه ثلاثة أنواع لابدّ في كـــلّ منها من الثبوت"(١).

واهتمام علماء اللغة الأوائل بالمسموع أو المنقول من اللغة شبيه باهتمام علماء الحديث بالأحاديث النبوية الشريفة،حيث "بحثوا أنواعه وبيّنوا درجة المسموع من حيث الكثرة والقلّة، والجودة والرداءة، واهتمّوا بالسند ورجاله وطبقاتهم، وبيّنوا الموثوق به والمطعون فيه منهم، وجاوزوا ذلك إلى النصّ وقائله وفصاحته، أو فصاحة لغة قبيلته التي هو منها أو التي تكلّم بلغتها، وبكثرة الوارد منه أو قلّته بحسنه أو رداءته، باطّراده أو شذوذه"(٢).

وعليه يمكننا أن نتصور أنّ السماع عملية استقراء لكلام العرب، تعطينا صورة واقعية وواضحة عن ظاهر اللغة ،نستند إليها في إقامة قوانين العربية وعلومها الأصلية، لذا أحاطه علماؤنا القدامى بكثير من المحاذير، سموها حدود السماع، التي تحوّلت شيئا فشيئا إلى قيود تعيق التوسع في الأخذ عن العرب، وبالتالي حركة اللغة وامتدادها واقتصارها على أن تصور

= السورية،١٩٥٧، ص٨١.

(١) السيوطي، الاقتراح في علم أصول النحو، حيدر آباد الدكن، ط٢، ١٣٥٩هـــ، ص١٤.

(٢) خديجة الحديثي، الشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه، مطبوعات جامعة الكويت، ص١٣٥.

واقعا لغويا محدودا زماننا ومكاننا[١].

وليس الخلاف والجدل الذي عرفه القدماء — في معرض حديثهم عن السماع- بأكثر بسطا ممّا عرفه المحدثون أنفسهم، من دارسي اللغة والنحو والصرف، ولمّا لم يكن همّنا ذكر الخلاف والجدل إنّما قيمته التصحيحية التي حظي بها – فإنّنا نمر سراعا إلى هذا المبتغى.

السماع العربي الصحيح الذي أشار إليه أحمد مختار في مبحثه "أساس الحكم على كلمة بالخطأ أو الصواب" يعتمد على خمسة أمور، هي[٢]:

١- القرآن الكريم:

وقف منه أهل اللغة موقفا موحّدا ،فاستشهدوا به، وقبلوا كل ما جاء فيه، قال البغدادي: "كلامه -عزّ اسمه- أفصح كلام وأبلغه، ويجوز الاستشهاد بمتواتره وشاذه"[٣]، وقال الفرّاء:"والكتاب أعرب وأقوى في الحجّة من الشعر"[٤].

٢- القراءات القرآنية:

يرى أحمد مختار عمر أنّ القراءات القرآنية "بما أثارته من حوار وجدل

---

(١) عبد الكريم مجاهد، دراسات في اللغة والنحو، دار أسامة للنشر، ط١، ٢٠٠٦، الأردن- عمان، ص١٩٦.

(٢) ينظر أحمد مختار عمر، العربية الصحيحة ،ص٧٠-٧١-٧٢-٧٣. وينظر ايضا معجم الصواب اللغوي ،ص: ب،ج ،د.

(٣) عبد القادر البغدادي، خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، ط بولاق، ١٢٩٩هـ، ١/٤.

(٤) الفراء، معاني القرآن، تحـ: محمد علي النجار، ط١٩٥٥-١٩٧٢، القاهرة، ١/١٤.

قد أخصبت التفكير اللغوي العربي وشحذت الهمم والعقول"[١]، وأن دعوى عدم اعتمادها في التصحيح غير مستساغة، وبرّر ذلك باشتمال القراءات على شواهد لغوية سكتت المعاجم عن إثباتها، مستندا في ذلك إلى بعض الشواهد،كقوله تعالى: "وما قدروا الله حقّ قدره"[٢] الشائع بيننا الآن وبخاصة في مراسلاتنا ومكاتباتنا استخدام كلمة "التقدير" بمعنى التعظيم والاحترام، وقد جاءت القراءة القرآنية بالتشديد مصحّحة لهذا الاستعمال، جاء في الكشّاف: "وقرئ بالتشديد على معنى: وما عظموه كنه تعظيمه"و لم يرد هذا الاستعمال في المعاجم[٣].

ومن الاستعمالات -المثبتة في المعجم- التي تمّ تصحيحها بالارتكاز على هذه القاعدة الآتي:

"سيُنْشرُ بيانًا وافيًا عن الحادث"، مرفوضة عند بعضهم؛ لإنابة غير المفعول به –مع وجوده- عن الفاعل والفصيح أن يقال: سيُنْشَرُ بيانٌ وافٍ عن الحادث، وصحيح عند البعض الآخر؛ لأنّ النحويين اختلفوا في إنابة غير المفعول به – مع وجوده- عن الفاعل، فالبصريون يمنعون ذلك بينما أجازه الكوفيون وابن مالك والأخفش الذي اشترط تأخّر المفعول به في اللفظ، والراجح هو مذهب الكوفيين لورود السماع به كقراءة أبي جعفر: "لِيُجْزَى

---

(١) أحمد مختار عمر ،العربية الصحيحة ،ص٧٥.

(٢) سورة الزمر،الآية:٦٧.

(٣)الزمخشري، الكشاف، ٣/٤٠٨-٤٠٩. وينظر أحمد مختار عمر، العربية الصحيحة، ص٧٥.

قوْمًا بما كانوا يكْسِبون"[١]، كما أقرّ مجمع اللغة المصريّ —في الدورة السابعة والستين– إنابة الظرف أو الجار والمجرور، أو المصدر عن الفاعل مع وجود المفعول به، إذا تعلّق غرض المتكلّم بأحدها وبهذا يصح المثال المرفوض[١].

"الوقوف موازي للرصيف"، مرفوض –الاستعمال– عند بعضهم لثبوت الياء في الاسم المنقوص في حالة الرفع ؛ومخالفة القاعدة التي تقول: الاسم المنقوص إذا لم يكن معرّفا بال أو مضافا تحذف ياؤه في حالتي الرفع والجر وتثبت في حالة النصب، فالفصيح أن يقال: الوقوف موازٍ للرصيف، وصحّحه البعض اعتمادا على ورود نظائر له في القراءات القرآنية، كقراءة: "ولكُلِّ قومٍ هادي"[٢]، وقراءة: "وما لهم مِنْ دونه مِنْ والي"[٣] وقراءة: "وما لَهُمْ مِنَ الله مِنْ واقي"[٤]، وقد اتخذ مجمع اللغة المصري في دورته الرابعة والخمسين قرارا بصحة إثبات ياء المنقوص النكرة في حالتي الرفع والجر عند الحاجة[٥]. وآل البحث إلى نتيجة مؤدّاها "اتخاذ القراءات القرآنية مرتكزا لتحقيق التيسير ودليلا لتصحيح كثير من العبارات والاستعمالات الشائعة

---

(١)سورة الجاثية، الآية:١٤.

(١) أحمد مختار عمر ،معجم الصواب اللغوي دليل المثقف العربي، ص٤٥٧.

(٢) سورة الرعد، الآية:٧.

(٣) سورة الرعد، الآية:١١.

(٤) سورة الرعد، الآية:٣٤.

(٥) أحمد مختار عمر، معجم الصواب اللغوي دليل المثقف العربي، ص٧٣٩.

الآن والتي يتحرّج المتشددون عن استعمالها"(٦).

وفي الحقيقة، اعتداده بالقراءات في بادئ الأمر — في مؤلَّفه العربية الصحيحة ط١٩٨١- كان فيه حجر وتضييق حتى لا يتساهل ويتّكل المثقف العربي، جاء في ثنايا حديثه عن ضمّ ما قبل الواو وكسر ما قبل الياء مع الأفعال المنتهية بواو أو ياء: "ألا نستأنس بما ورد في بعض القراءات القرآنية فنرفع الحرج عن نفوس المتحدثين ونجيز ما أجازوه هم بالفعل لأنفسهم؟، لقد قرأ الحسن: فقل تعالُوا ندع أبناءنا وأبناءكم"، كما قرأ: "وإذا قيل لهم تعالُوا إلى ما أنزل الله" وقرأ كثير من القرّاء: "لا تسمعوا لهذا القرآن والغُوا فيه"(١).

ثم ما لبث أن عدل عن هذا الموقف إلى موقف آخر —في مؤلّفه دراسات لغوية في القرآن الكريم ط٢٠٠١- نصه: "أليس من الأجدر بنا أن نستأنس بما ورد في بعض القراءات القرآنية من ضم ما قبل واو الجماعة حتى إذا كان المقدّر ألفا فنعمم القاعدة، ونجعلها تطّرد بصورة واحدة؟ ...فلو أخذنا بهذه الرخصة لرفعنا الحرج عن كبار المثقفين والمتحدثين"(٢)، وأكّد موقفه مرة ثانية بقوله: "وبهذا تدخل القراءات القرآنية بجميع درجاتها ومستوياتها في الدرس الأدبي واللغوي وتقف على قدم المساواة مع القرآن الكريم، والحديث الشريف، والشعر الجاهلي والإسلامي، ومأثور النثر من حكم وأمثال وخطب ... في صحة الاستشهاد بها، والاستناد إليها في إثبات سلامة التعبير، وفي إمكانية

---

(٦) أحمد مختار عمر، العربية الصحيحة، ص٧٧.

(١) المرجع نفسه، ص٨٠.

(٢) أحمد مختار عمر، دراسات لغوية في القرآن الكريم وقراءاته، ص١٥٦-١٥٨.

اتخاذها مرتكزا لتحقيق التيسير، ودليلا لتصحيح كثير من العبارات والاستعمالات الشائعة، والتي يتحرج المتشددون عن استعمالها[(١)].

٣- الحديث النبوي الشريف:

هو ثالث ما يعتمد عليه لإثبات السماع؛ لأنّ الرسول - صلى الله عليه وسلم- هو أفصح من نطق بالضاد؛ ولأنّ الأحاديث أصح سندا من كثير مما ينقل من أشعار العرب، ولهذا قال صاحب المصباح المنير في سياق حديثه عن لفظ "الثناء" بعد أن استشهد بحديث "فأثنوا عليه شرا"[(٢)] على صحة إطلاق الثناء على الذكر بخير أو شر -وليس كما يزعم البعض أنّه مقصور على الخير- قال: "قد نقل هذا العدل الضابط عن العدل الضابط عن العرب الفصحاء عن أفصح العرب، فكان أوثق من نقلِ أهلِ اللغة، فإنّهم يكتفون بالنقل عن واحد ولا يعرف حاله"[(٣)].

ويجدر بنا في هذا المقام التنبيه إلى أنّ طائفة منعت الاحتجاج بالحديث مطلقا وعلى رأسها أبو حيان النحوي وشيخه أبو الحسن ابن الضائع، محتجين بأنّه قد سمحت الرواية به، بمعناه لا بلفظه، كما أنّ بعض رواته كانوا من المولدين، وعقّب رمضان عبد التواب: "وهذه حجة واهية بالطبع، فإنّ رواة الأحاديث كانوا يعيشون، في حيز عصور الاحتجاج. وحتى لو سلمنا جدلا بأنّهم رووا الأحاديث بالمعنى، وصاغوها بعباراتهم،

---

(١) المرجع نفسه، ص١٤٢-١٤٣.

(٢) ورد الحديث في الصحيحين.

(٣)الفيومي، المصباح المنير ،ص١/١١٩.

فإنّهم ممن يحتج بلغتهم"[١]، ويظهر بهذا موافقته للطائفة التي ذهبت إلى جواز الاستدلال بالحديث مطلقا، منهم ابن خروف، والصفار والسيرافي وابن عصفور، وابن مالك، وابن هشام، وغيرهم كثير[٢].

وقد قرر مجمع اللغة العربية أنّه لا يحتج في العربية بحديث لا يوجد في الكتب المدوّنة في الصدر الأوّل؛ كالكتب الصحاح الستة فما قبلها، ويحتجّ بالأحاديث المدوّنة في الكتب المذكورة على الوجه الآتي[٣]:

أ- الأحاديث المتواترة المشهورة.

ب- الأحاديث التي تستعمل ألفاظها في العبادات.

ج- الأحاديث التي تعدّ من جوامع الكلم.

د- كتب النبيّ – صلى الله عليه وسلّم-.

ه-الأحاديث المروية لبيان أنه – صلى الله عليه وسلّم- كان يخاطب كل قوم بلغتهم.

و-الأحاديث التي عُرف من حال رواتها أنّهم لا يجيزون رواية الحديث بالمعنى مثل القاسم بن محمد ورجاء بن حيوة.

ز-الأحاديث المروية من طرق متعددة وألفاظها واحدة.

---

(١) رمضان عبد التواب، فصول في فقه العربية، مكتبة الخانجي، ط٦ القاهرة،ص٩٧.

(٢) أبو الطيب الفاسي، تحرير الرواية في تقرير الكفاية، تحـ: علي حسن البواب، دار العلوم، ١٩٨٣، الرياض، ص٩٨.

(٣) مجموعة القرارات العلمية (٣) مجمع اللغة العربية في ثلاثين عاما من ١٩٣٢ – ١٩٦٢، ط١٩٦٣، ص٣-٤. وينظر خديجة الحديثي الشاهد وأصول النحو، ص١٤٤.

٤- الشعر العربي:

يعد الشعر العربي بلا شك حقلا خصبا، والمرتع الأوّل للغويين والنحاة، فقد عنوا به وقسّموه إلى أربع طبقات(١):

- **الطبقة الأولى:** الشعراء الجاهليون، كامرئ القيس والأعشى.

- **الطبقة الثانية:** المخضرمون وهم الذين أدركوا الجاهلية والإسلام، كلبيد وحسان.

- **الطبقة الثالثة:** يقال لهم الإسلاميون، وهم الذين كانوا في صدر الإسلام، كجرير والفرزدق.

- **الطبقة الرابعة:** المولدون ويقال لهم أيضا المحدثون، وهم مَنْ بَعْدهم، كـــ بشار بن برد، وأبي نواس.

أمّا من حيث الاستشهاد والاحتجاج، فالطبقتان الأوليان يستشهد بشعرهما إجماعا، وإن كان هناك بعض من طعن فيه، كعـــدي بن زيـــد، وأبي دؤاد الإيادي. أمّا الطبقة الثالثة فيرى البغدادي أنّ الصحيح الاستشهاد بشعرها(٢)وإن كان أبو عمرو بن العلاء وعبد الله بن إسحاق والحسن البصري وعبد الله بن شبرمة يلحنون الفرزدق والكميت وذا الرمة وأضرابهم، وكانوا يعدونهم من المولدين(٣).

أمّا شعراء الطبقة الرابعة نُقل "الإجماع على أنّه لا يحتج بكلام المولدين والمحدثين في اللغة"(٤)، وأجاز الزمخشري الاحتجاج به، فقد استشهد في

---

(١) ينظر البغدادي ،خزانة الأدب ،١/٣.

(٢) ينظر البغدادي، خزانة الأدب،١/٣.

(٣) ينظر المصدر نفسه ،١/٣.

(٤) السيوطي، الاقتراح ،ص٢٦.

"الكشّاف"بشعر أبي تمام، و"جعل ما يقوله بمنزلة ما يرويه"[١]، إشارة إلى مجموع أبي تمام المعروف باسم ديوان الحماسة، والذي تلقاه العلماء بالقبول والثقة، كما استشهد في تفسيره بشعر البحتري[٢] وجرى رضيّ الدين الاسترابادي مجرى الزمخشري، فاستشهد في شرحه على الكافية بأبيات من شعر أبي تمام[٣].

٥- النثر العربي:

النثر العربي من خطبة أو وصية أو مَثَل أو حكمة أو نادرة هو المصدر الخامس لما يستشهد به في اللغة والنحو وقد وضع له اللغويون شروطا تشمل الزمان والمكان، أمّا من ناحية الزمان فقد حددوا نهاية الفترة التي يستشهد بها بآخر القرن الثاني الهجري بالنسبة لعرب الأمصار وآخر القرن الرابع بالنسبة لعرب البادية، وأما المكان فقد ربطوه بفكرة البداوة والحضارة، فكلما كانت القبيلة بدوية أو أقرب إلى حياة البداوة كانت لغتها أفصح والثقة فيها أكثر وكلما كانت متحضرة، أو أقرب إلى حياة الحضارة كانت لغتها محلّ شكّ ومثار شبهة، ولذلك تجنبوا الأخذ عنها"[٤] والفكرة في كل ذلك أن الانعزال في كبد الصحراء دليل على صفاء وسلامة اللغة، أمّا الاختلاط فبرهان قوي على انحراف الألسن وفساد اللغة.

---

(١) الزمخشري، الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، دار المعرفة، بيروت، (د ت)،١/٢٢٠-٢٢١.

(٢) ينظر المصدر نفسه ،١/٢١٥.

(٣)البغدادي، الخزانة،١/٤. وينظر خديجة الحديثي، الشاهد وأصول النحو، ص١٠٧/١٠٨.

(٤)أحمد مختار، العربية الصحيحة، ص٧٢-٧٣.

ويترخص أحمد مختار وفريق عمله وكثير من أهل عصرنا بفتح باب الاستشهاد – في مجال الشعر والنثر– ليشمل أعلام العصر، فنجدهم يعوّلون في تصحيح بعض الأساليب والتعبيرات على طه حسين، والعقاد، ومحمود تيمور، وتوفيق الحكيم، وأبي القاسم الشابي، وميخائيل نعيمة، وغيرهم، كما نجد أسماء لكُتّاب عاشوا بعد عصر الاستشهاد مثل ابن طفيل، وابن خلدون، وإخوان الصفا، وابن رشد، وابن جنّي... [(١)] ولعلهم توسلوا في ذلك بابن قتيبة، الذي لم يقصر الشعر على المتقدمين فقط، يقول:"ولم يقصر الله العلم والشعر والبلاغة على زمن دون زمن، ولا خصّ به قوما دون قوم، بل جعل ذلك مشتركا مقسوما بين عباده في كل دهر، وجعل كل قديم حديثا في عصره"[(٢)].

فالحقيقة التي يجب أن نواجهها أن الفصاحة لا ترتبط بمكان أو زمان أو عرق، وإنّ الملكة اللغوية الفصيحة التي يكون فيها الإنسان متمثلا للغته تتولد لدى المتكلم بالدربة والمعاناة، وعليه نعتقد جازمين ما قرره عبد الصبور شاهين وكذلك أحمد مختار وعبد الكريم مجاهد من ضرورة ووجوب إطلاق مقاييس الاستشهاد اللغوي إطلاقا موضوعيا لا يتقيد بالزمن بل بالمادة اللغوية التي أنتجتها أقلام، عُرف عنها الحرص على اللغة والتعصُّب لها والتنوّع في استعمالها والتزوّد

(١) ينظر أحمد مختار عمر بمساعدة فريق عمل، معجم الصواب اللغوي دليل المثقف العربي، عالم الكتب ،ط١ ،٢٠٠٨ ،القاهرة،ص ج.

(٢) ابن قتيبة، الشعر والشعراء، تحـ: أحمد شاكر، دار المعارف ،١٣٨٦هـ–١٣٨٧هـ ،مصر ،١/٦٣.

عن إسفاف العاميات، وبذلك تجدد للغة شبابها... [١]

وأعتقد أننا لو اتخذنا الأعمال الأدبية القديمة والحديثة وما قدمته حركة الشعر من المولدين والمعاصرين من نماذج رصينة في الفعر والتعبير تتجلى فيها روح البيان العربي فإننا لا نجد لدى هؤلاء انحرافا عن مقاييس الفصاحة حيث إنّ تمثلهم للغة وإتقانهم لأدبهم فكرا وأسلوبا يعتبر امتدادا للسماع عن القدماء ؛لأنّ لديهم من سلامة ملكتهم اللغوية وتمكنهم من لغتهم ما يرفعهم إلى هذه المرتبة من الثقة[٢].

القواعد التفصيلية:

١ – التأويل:

إذا كان التأويل يعدّ منهجا من مناهج قراءة النصوص في التبحّثين الأصولي–واللساني الحديث فهو يعدّ كذلك طريقا من طرق التصحيح اللغوي، يقول أحمد مختار عمر: "يمكن تخريج الكلمة المرفوضة **بضرب من التأويل**"[٣]، فكلمة "أخِصَّائي" في قول بعضهم :أخصّائي الجراحة ،مرفوضة عند جمع من اللغويين لعدم ورود الكلمة في مأثور اللغة، والفصيح أن يقال:

---

(١) عبد الصابور شاهين، دراسات لغوية ،ص٧٢. وينظر عبد الكريم مجاهد، دراسات في اللغة والنحو نص٢١٦

(٢) عبد الصابور شاهين ،دراسات لغوية ،ص٧٢. وينظر عبد الكريم مجاهد، دراسات في اللغة والنحو نص٢١٦.

(٣) أحمد مختار عمر بمساعدة فريق عمل، معجم الصواب اللغوي دليل المثقف العربي، عالم الكتب، ط١، ٢٠٠٨ ،القاهرة،ص ٢٣.

اختصاصي أو مختص.

ولكن مع ذلك تمّ تصحيح الكلمة (أخصّائي) عن طريق التأويل، باعتبارها صيغة نسب إلى الجمع "أخصّاء" الذي مفرده خصيص. ويدخل في هذا الباب أيضا الجمع "أسطح"، في مثل قولهم: "وقفوا ينظرون من فوق أسطح المنازل"، رفض الأكثرون هذا الجمع لعدم وروده في المعاجم، والأفصح أن يقال: "سطوح" ،جاء في التاج – مادة سطح – :"السطح أعلى كلّ شيء والجمع سطوح"[(١)]، بيد أن العبارة المرفوضة تمّ تصحيحها بل وجعلها من الفصيح باعتبار أنّ الجمع جمع قلّة لـــ فَعْل، وهو قياسيّ فيها[(٢)].

ولهذه القاعدة في التراث العربي شاهدٌ يدعمها، جاء في الأمالي أنّ الأصمعيّ سَألَ –مختبرا– سعيدَ بن سلم عن معنى القعاد في قول الشاعر:

.... **فقد أراني أصل القعادَا**

فقال: النساء، فقلت له – أي الأصمعي–: **هذا خطأ**، إنّما يقال في جمع النساء القواعِد، كما قال عزّ وجلّ: "والقواعدُ من النساءِ اللاتي لا يرجُون نكاحا"[(٣)]، ويقال في جمع الرجال: القعادُ، كما يقال راكب وركابٌ وضاربٌ وضرابٌ، فانقطع؛ أي سلّم سعيد دون اعتراض، ثمّ استرفد الأصمعي معقّبا مبيّنا بضرب من التأويل، قال: وكان سبيلُه أن يحتجّ عليّ فيقول: قد يُحملُ بعض الجموع على بعض فيُحمل جمعُ المؤنث على

(١) الزَبيدي، تاج العروس، مادة: سطح.

(٢) أحمد مختار عمر، معجم الصواب اللغوي دليل المثقف العربي، ص ٤١.

(٣) سورة النور، الآية: ٦٠.

المذكّر، وجمع المذكّر علـــى المؤنّث عند الحاجة إلى ذلك، كما قالوا: في المذكّر هالكٌ في الهوالك، وفارسٌ في الفوارس، فجُمِع كما يُجمع المؤنّث، وكما قال القطاميُّ في المؤنّث[(١)]:

أبصارهُنّ إلى الشبان مائلةٌ وقد أراهنّ عني غيرَ صدادِ

ما يلفت النظر في هذا النص الذي أورده الزجاج في أماليه أنّ الأصمعيَّ خطّأ سعيدَ بن سلم، ثمّ استرفد بضرب من التأويل معطيا وجها من الصواب لعبارته بحمل بعض الجموع على بعض، وهذا على غير عادته ،فقد عُرِف عن الأصمعي أنّه كان مولعًا بالجيّد المشهور، مضيّقًا فيما سواه، جاءِ عنه في مراتب النحويين أنّه: "كان يُضيِّق ولا يُجوِّز إلّا أفصح اللغات ويَلِجّ في ذلك ويَمْحِك"[(٢)]، وقال عنه أبو حاتم: "كان الأصمعيّ يقول أفصح اللغات ويُلغي ما سواها"[(٣)].

ودعوى اعتماد التأويل في التصحيح لا يسوغ ادّعاؤها مطلقا دون أساس متين يركن إليه، وإلاّ لما أمكن تخطئة؛ أي: أسلوب أو عبارة بوجه من الوجوه، ولهذا أنكر الحريري تأويل بعضهم "أزِفَ وقتُ الصلاة" على أنّه بمعنى تضايقُ الوقت ومُشارفة تصرّمه، وعدّ هذا عكسا لحقيقة المعنى في

---

(١)أبو القاسم الزجاج، الأمالي في المشكلات القرآنية والحِكم والأحاديث النبوية، دار الكتاب العربي، ط٢،١٩٨٣، بيروت، ص٣٩.

(٢)أبو الطيب عبد الواحد ،مراتب النحويين، تحـــ: محمد أبو الفضل إبراهيم، مكتبة نهضة مصر ،سنة ١٩٥٥ ،ص٤١.

(٣)السيوطي، المزهر ،١/ ٢٣٣.

وضعه وتحريفا للكلم؛ لأنّ العرب تقول: أزِف الشيءُ بمعنى دنا واقترب، لا بمعنى حضر ووقع، وشاهده في ذلك من القرآن قول الله عزّ وجلّ "أزِفت الآزفة"(١)؛ أي دنا ميقاتُها وقرُب أوانُها، وهذا صريح في قوله سبحانه: "اقتربت الساعة"، والمراد بذكر اقترابها التّنبيهُ على أنّ ما مضى من أمد الدنيا أضعاف ما بقى منه، ليتعظ أولو الألباب به(٢) ومما يدل على أنّ أزف بمعنى اقترب، قول النابغة(٣):

أزِفَ الترحُّلُ غير أنّ ركابَنَا   لّما تزُلْ برِحالنا وكأَنْ قَدِ

فتصريحه بأنّ الركاب ما زالت، يشهد بأنّ معنى قوله: أزف؛ أي: اقترب، إذ لو كان قد وقع لسارت الركاب. ومعنى قوله "وكأن قد" أي: وكأن قد سارت، فحذف الفعل لدلالة ما بقي على ما أُلْقِيَ، ونبّه بقَدْ على شدّة التوقُّع وتداني الإيقاع.

٢- المجاز:

ينبني اللسان العربي على علاقات سياقية تتشكّل بين الكلم في محاولة للارتقاء والتنويع في أساليب اللغة وبيان جماليتها. وتدفع بعض هذه العلاقات —وأخص بالذكر في هذا المقام المجاز- أهل اللغة إلى توليد معان

---

(١) سورة النجم ،الآية:٥٧.

(٢) الحريري، درّة الغوّاص في أوهام الخواص، تحـــ: محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية، ط١ ،٢٠٠٣، بيروت، ص١٥.

(٣)النابغة الذبياني، الديوان، ضمن مجموعة خمسة دواوين، المطبعة الرهبية، ١٢٩٣هـــ، ص٢٧. والركاب: الإبل.

جديدة وتغيير دلالات عدد من الكلمات بما يتوافق ولغة ذلك المصر والعصر. وطبيعي أن يستند المتكلّم العربي في زماننا إلى هذا المبدأ الرحب ولا يتّكئ ويكتفي في استعمال لفظة لدلالتها على رواية واحد من الثقات كالخليل، أو الأصمعي، أو ابن الأعرابي.

فكثير من ألفاظ اللغة العربية "معمّرة حية تتصف بالنضارة والإشراق اللذين كانت عليهما قبلا ولكن المرء إذا ما نظر من زاوية أخرى إلى كثير من ألفاظ العربية فإنّ الصورة المتشكّلة لديه هي أنّ لسير العربية عبر الزمان والمكان دورا جليا في وقوع تراخ بين اللفظ ودلالته إلى حدّ الإيهام أحيانا، أو في نقل معنى من مجال لآخر، أو في تعدد صور المعنى وتعدد استعمالاته، وهذا الذي تقدم لم يقع في عهد الأصمعي أو ابن الأعرابي"(١) ولعلّ هذا ما جعل عبد السلام مسدي يعتبر المجاز أداة اللغة لإنجاز التحوّل الدلالي، يتحرّك الدال فينزاح عن مدلوله ليلابس مدلولا قائما أو مستحدثا، وهكذا يصبح المجاز جسر العبور تمتطيه الدّوال بين الحقول المفهومية"(٢).

ويطالعنا الموقف العربي أنّ عددا من القدماء –فضلا عن المحدثين– قد ارتضوا هذه الظاهرة قائلين بها مستشرفين ناموسها، فلماذا التضييق على العامة؟، ومما ورد في مظان التراث العربي من دعوات ومواقف –نستحضر– الآتي:

---

(١) مهدي أسعد عرار، جدل اللفظ والمعنى دراسة في دلالة الكلمة العربية، دار وائل، ط١، سنة٢٠٠٢، عمان ،ص١٩٢.

(٢)عبد السلام مسدي، مباحث تأسيسية في اللسانيات، مؤسسة عبد الكريم بن عبدالله، ط١٩٩٧، تونس، ص٨٢.

أنكر جمع أن يقال للقائم إذا قعد: جلس، وأجازه البغدادي، حيث حمله على المجاز مرادا به التعظيم[١].

حين تسلك العامة طرق المجاز، وتقول مات الميّتُ، يُلحّنهم أبو حاتم السِّجستاني-تأثرا بشيخه الأصمعي- لأنّه لم يردْ؛ ولأنّه لا معنى له في نظره، فالصواب أن يقال: مات الحيُّ. في حين البَطَليوسي استدرك على أبي حاتم وصحّح الاستعمال بحمله على المجاز، الذي ورد نظيره عن العرب[٢]. وقد ذكر يوهان فِك تعقيبا على من اقتفى طريقة الأصمعي أنّ البطليوسي "أنحى بشدّة اللائمة على ابن قتيبة؛ لأنّه احتضن مذهب الأصمعي المتطرّف في تنقية اللغة، دون أن يعنى بمذاهب الثقات الآخرين من علماء اللغة ولو على سبيل العرض فحسب"[٣].

ولابن دريد في جمهرته التفاتة بديعة تشير إلى إيمانه بهذا المبدأ الرحب، فقد عقد بابا سمـــــاه "الاستعارات" يتحدّث فيه عن انتقال دلالات الألفاظ، ومن ذلك حديثه عن أصل معنى المجد قد كانت تدلّ هذه الكلمة على امتلاء بطن الدابة من العلف، ثمّ قيل بعد ذلك: "مجد فلان إذا امتلأ بالكرم"[٤].

---

(١) البغدادي، ذيل الفصيح، مطبعة السعادة، ط١٩٠٧، مصر ،ص١٠٣.

(٢) ينظر عبد الفتاح سليم، اللحن في اللغة مظاهره ومقاييسه، مكتبة الآداب، ط٢، سنة٢٠٠٦،القاهرة، ص١٢٧.

(٣) يوهان فِك، العربية دراسة في اللغة واللهجات والأساليب، تر: عبد الحليم النجار، ص١١٣.

(٤)ابن دريد، جمهرة اللغة، دائرة المعارف العثمانية، ط١، ١٣٤٥هــ، حيدر أباد، ٤٣٣/٣.

وأشار ابن فارس إلى هذا الأمر بقوله: "وقد كان لذلك كله ناس يعرفونه. وكذلك يعلمون معنى ما نستغربه اليوم نحن من قولنا: "عُبْسُور" في الناقة، و"عَيْسَجور" و"امرأة ضِنانِي" و"فرس أشَقُّ أمقُّ، خِبَقُّ" ذهب هذا كله بذهاب أهله و لم يبق عندنا إلّا الرسم الذي نراه"(١).

وسار أحمد مختار عمر على هذا الطريق، وأكّد فاعلية المجاز في التصحيح في عدّة مواضع من معجمه، يقول: "**الاستخدام المجازي** (..) باب واسع في العربية لا حَجْر عليه"(٢)، "ويمكن تخريج المثال المرفوض على **المجاز المرسل** الذي علاقته السببية"(٣)، "تصحيح المثال (...) على أنّه **المجاز العقلي**"(٤)، "يمكن تصحيح الاستعمال المرفوض على أنّ الكلمة من **المؤنّث المجازي**"(٥)، ولعلّ الأمر يتضح من خلال النماذج الآتية:

- عبارة "أجهش بالبكاء مرفوضة عند بعضهم؛ لأنّ كلمة أجهش لم ترد في المعاجم بهذا المعنى، والأفصح أن يُقال: علا صوته بالبكاء، بيد أنّ العبارة المرفوضة صُححت على أساس أنّ "أجهش" في المعاجم بمعنى همّ بالبكاء وتهيّأ له فيمكن تخريج المثال المرفوض على المجاز المرسل الذي علاقته

---

(١)ابن فارس، الصّاحبي في فقه اللغة العربية، تحـ:عمر فاروق الطبّاع، دار مكتبة المعارف، ط١ سنة١٩٩٣، بيروت، ص٧١.

(٢)أحمد مختار عمر، معجم الصواب اللغوي دليل المثقف العربي، ص٦٠٢.

(٣)أحمد مختار عمر، معجم الصواب اللغوي دليل المثقف العربي،ص ١٤.

(٤)المرجع نفسه، ص ٢٩.

(٥)المرجع نفسه، ص ٣٠.

السببية؛ لأنّ التهيّؤ يستلزم الفعل عادة[١].

– عبارة "أذَّن العصرُ" رفضها بعضهم؛ لاستعمال المبني للمعلوم بدلا من المبني للمجهول، فالأفصح أن يُقال: " أُذّن بالعصر" أو "أذّن المؤذن بالعصر"؛ لأنّ الفعل "أذّن" يتعدّى بالباء ليفيد معنى الإعلام بدخول وقت الصلاة، وتمّ تصحيح المثال المرفوض على أنّه من المجاز العقلي[٢].

– ومن باب المؤنّث المجازي كلمة أُذُن في عبارة: "أصيب في أذُنه الأيمن"، رفضها الأكثرية لمعاملة كلمة "أُذن" معاملة المذكّر وهي مؤنّثة، فالأفصح قولنا: "أصيب في أذنه اليمنى"، هذا ما تمّ ذكره في "المصباح" و"اللسان" و"التاج" وذهب أحمد مختار إلى تصحيح الاستعمال المرفوض، الذي عوملت فيه الكلمة معاملة المذكّر اعتمادا على أنّ الكلمة من المؤنّث المجازي الخالي من علامة التأنيث، وهو نوع من المؤنّث ذهب كثير من القدماء إلى جواز تذكيره، مثل المبرّد وابن السّكّيت، والأزهري، وقد حكي عن المبرّد أنّه كان يقول: "ما لم يكن فيه علامة تأنيث وكان غير حقيقي التأنيث فلك تذكيره"[٣]، والعرب تجترئ على تذكير المؤنّث إذا لم يكن فيه علامة تأنيث.

وبقدر ما أنّ المجاز سبيل مسعف في التصحيح والتواصل فقد يكون سببا للالتباس والغموض في كثير من المواقف الكلامية كأن يوظّف المتكلّم

(١) المرجع نفسه، ص ١٤.

(٢) المرجع نفسه، ص ٢٩.

(٣) أحمد مختار عمر، معجم الصواب اللغوي دليل المثقف العربي، ص ٣٠.

أثناء التواصل مع الآخرين ألفاظا بائدة غير مأنوسة، أو أن يتشبّث السامع أو المتكلّم بطور من أطوار تطوّر الكلمة دلاليا دون آخر، فيقع تفاصل مردّه إلى تمسّك الأوّل بدلالة اللفظ في طور معيّن وتمسّك الثاني بدلالة أخرى في طور دلالي آخر في الحدث الكلامي نفسه، أو أن يفهم المتأخّر ألفاظ المتقدّم كما يفهمها في مجتمعه وزمانه[١]، ظنا منه أنّ تلك الألفاظ في بيئتها الأولى كانت تعني عند أصحابها ما تعنيه عند أهل زمانه دون مراعاة للتطور والتغيّر.

وفي هذا الصدد يقول إبراهيم أنيس: "وكان لهذا أستاذ الأدب الإنجليزي يحذّرنا من تلك الألفاظ التي نظنّ أنّنا نفهم معناها، ويقول لطلابه إنني لا أخشى عليكم في أدب شكسبير من تلك الألفاظ الغريبة التي لم تصادفوها في نصوص أخرى، أو لم تسمعوا بها من قبل، ولكني أخشى عليكم من تلك الألفاظ التي لا تزال تشيع بصورتها القديمة في الأدب الإنجليزي الحديث، والتي يخطر في أذهانكم لأوّل وهلة أنّ دلالتها واضحة مألوفة لكم جميعا، فهي محل الزلل والخطأ؛ لأنّ كثيرا منها قد تطورت دلالته، وتغيرت مع الزمن. أما الأولى فأمرها هيّن لا تكلفكم سوى البحث عنها في مظانها والوقوف على معناها"[٢].

ومثل هذا كثير في العربية، ويمكن أن نضرب على ذلك بمثالين، الأوّل قول بعضهم: "تنفّس الصعداء"، معناه عند فقهاء العربية تنفَّس تنفُّس الإنسان في الصعود؛ أي لقي شدّة وعسرا، والصعداء مصدر بمعنى الصعود،

---

(١) مهدي أسعد عرار، جدل اللفظ والمعنى دراسة في دلالة الكلمة العربية، ص٢٠٨.

(٢) إبراهيم أنيس، دلالة الألفاظ، مكتبة الأنجلو مصرية، ط٢ ،سنة١٩٦٣ ،ص١٢٣.

وعامة الناس اليوم يستعملونها بعكس هذا المعنى يريدون الراحة واليسر، والثاني كلمة "الشنب"، التي كانت تعني في القديم جمال الثغر وصفاء الأسنان، وهي في الاستعمال الحديث بمعنى الشارب[١].

وعند التحوّل إلى العلوم اللغوية الحديثة كعلم الدلالة مثلا **La sémantique** نجد اهتماما بالغا بالتغيّر أو التطوّر الدلالي، بل إنّه يعدّ محورا رئيسا من محاوره، حيث تركّزت جهود الباحثين فيه ضمن ما دعي بعلم الدلالة التاريخي**sémasiologie**[٢]، الذي يبحث التغيرات المختلفة التي تصيب الكلمات، يقول بيير جيرو**Pierre Guiraud**: "لقد رأينا أن كلّ كلمة عبارة عن مجموعة من المشتركات ويكفي لواحدة منها أن تتطور لكي تغطي على المعنى وتهدمه، إنّها تكتمه أوّلا ثمّ تقوم بتعويضه"[٣]، وألمح فندريس **Vendryes** إلى أنّ "الكلمات لا تطرد القديمة دائما"[٤]، وإنّما هناك توسيع أو تضييق أو نقل للمعنى، ويظهر التغيّر الدلالي عند ستيفن أولمـــان**S. Ullmann** في صورتين اثنتين: "فقد يضاف مدلول جديد إلى

---

(١) المرجع نفسه، ص١٢٦. وينظر أحمد مختار عمر، علم الدلالة، عالم الكتب، ط٥، سنة١٩٩٨، ص٢٤٨

(٢) أحمد مختار عمر، علم الدلالة، ص٢٣٥.وينظر مبادئ اللسانيات، أحمد محمد قدّور، دار الفكر، ط٢ ،١٩٩٩ ،دمشق ،ص٣٢١.

(٣) بيير جيرو، علم الدلالة، تر: منذر عياشي، دار طلاس، ط١٩٩٢، دمشق، ص٦٨.

(٤) فندريس، اللغة، تعـــ: عبد الحميد الدواخلي ومحمد القصاص، مكتبة الأنجلو مصرية، ص٢٤٦.

كلمة قديمة أو كلمة جديدة إلى مدلول قديم"[١].

وعقد فريد عوض حيدر في كتابه علم الدلالة مبحثا أسماه "المجاز والتوليد"، تحدّث فيه عن العلاقة التي تجمع بينهما، وأكّد أنّ المجاز الذي يسهم في نمو اللغة هو المجاز المرسل سواء أكان قائما على علاقة المشابهة أم على علاقة غيرها كالسببية، وهذا الجانب من المجاز، هو أكثر الجوانب الواقعة في دائرة اهتمام اللغوي عندما يدرس التغير والتطوّر الدلالي. ويرتبط المجاز عند أهل اللغة بقسم فقط من أقسام التوليد هو "التوليد المعنوي"، الذي أشار إليه فندريس بقوله: "ترجع أحيانا التغيرات المختلفة التي تصيب الكلمات من حيث المعنى إلى ثلاثة أنواع: التضييق، والاتساع، والانتقال"[٢] أما القسم الثاني: "التوليد اللفظي" فمرتبط بالاشتقاق، والنحت، والتركيب.

ولعل في تقرير أحمد مختار الآتي-الذي يتوافق مع قول ابن فارس المذكور سابقا- كفاية واختصارا للكلام: "وواهم كلّ الوهم من يظن أن فصحانا اليوم سواء في مفرداتها أو تراكيبها أو نظام جملها صورة طبق الأصل من فصحى الجاهليين أو غيرهم، فالفصحى تتطور كما تتطور العامية"[٣]، والمتأمّل في مادة المعجم الوسيط وفي قوائم ألفاظ الحضارة والمصطلحات العلمية التي وضعتها المجامع والهيئات العلمية في العالم العربي يعرف إلى أيّ

(١) فريد عوض حيدر، علم الدلالة دراسة نظرية وتطبيقية، مكتبة الآداب، ط٢٠٠٥، القاهرة، ص٦٩.

(٢) فندريس، اللغة، تعـ: عبد الحميد الدواخلي ومحمد، ص٢٥٦.

(٣) أحمد مختار عمر، العربية الصحيحة، ص٢١.

مدى يمكن للغة أن تتطوّر، فإذا عدنا بالذاكرة إلى كلمات مثل القطار أو البريد أو السيارة، فهل يخطر بأذهاننا أنّ القطار كان يطلق على مجموعة الإبل، والبريد على الدابة التي تحمل الأخبار، والسيارة على المجموعة السائرة، وهكذا في دبابة، وقنبلة، وإعدام ومخابرة، وغيرها.

٣- الحقيقة اللغوية:

تقرن الحقيقة مع المجاز في أمّهات المدوّنات الموزّعة في التراث العربي، سواء كانت بلاغية، أو لغوية، أو أصولية وحتى منطقية، فلا نستغرب عندما نجدها جنبا إلى جنب بصحبة المجاز في كتب التصحيح اللغوي. وقد اهتمّ بها أحمد مختار وأشاد بدورها في قبول عدد من الاستعمالات، يقول في هذا الشأن: "هذا لا يمنع من استخدام الفعل ومشتقاته بمعناه اللغوي الحقيقي"، وجاء هذا التقعيد في أثَرِ خلاف حول صحة قول بعضهم: "افترسها أسد كاسر"، ذهب جمع إلى رفض الاستعمال بحجة أنّ الوصف "كاسر" لا يستعمل إلا مع الطير، والفصيح أن يقال: افترسها أسدٌ ضارٍ.

وارتضى جمع آخر تصحيح المثال المرفوض، مؤكّدين أنّه "لا يمنع من استخدام الفعل "كسر" ومشتقاته بمعناه اللغوي الحقيقي، ولذا قال العرب: "رجل كاسر"، وأطلقوا "الكواسر" على الإبل التي تكسر العود، وقالوا: "كسرت القوم" إذا هزمتهم، وهي أوصاف تتناسب مع الأسد كذلك"(١)، وهذا الرأي وجيه، وشبيه بما ذكره الزجاج في أماليه يقول: "سمعتُ أبا الحسن الأخفش يقول سمعت المبرّد يقولُ: أصحابُنا يقولون هدل الحمامُ هديلا وهدر هديرا إذا صوّت، وهدَرَ الجمل ولا يُقال هدل، **وغيرُ أصحابنا يجيزه** فإذا طرب غرّد تغريدا، **والتغريدُ قد يكون من الإنسان**

---

(١) أحمد مختار عمر، معجم الصواب اللغوي دليل المثقف العربي، ص٤٠.

وأصلُه من الطير"[١]، فالذين أجازوا اعتمدوا على الدلالة اللغوية للكلمة.

٤ – التضمين:

التضمين من القواعد التي لفتت أنظار اللغويين فصرفوا وكدهم في بحثها وتحقيقها، ولكنهم اختلفوا في هذه الظاهرة العربية واتسع مضمار الخلف بينهم، بين منكر ومؤيّد، فمَال بعضهم إلى إقرارها في الدرس النحوي والتماسها في التصحيح، وآخرون شدّوا الوثاق فمنعوها اعتقادا أنّ "هذا الباب يتلقاه الناس مغسولا ساذجا من الصنعة وما أبعد الصواب عنه، وأوقعه دونه"[٢].

للتضمين في سياق المعجمات العربية دلالات عدّة تختلف باختلاف الوجوه التي استعمل فيها، ولعلّ الدلالة الأقرب إلى مراد اللغويين هي أنّ التضمين "جعل الشيء في شيءٍ يحويه"[٣]، أمّا في الاصطلاح فعدّه التهانوي "إيقاع لفظ موقع غيره لتضمّنه معناه، ويكون في الحروف والأفعال، وذلك بأن تضمن حرف معنى حرف، أو فعل معنى فعل آخر، ويكون فيه معنى الفعلين معا، وذلك بأن يأتي الفعل متعديا بحرف ليس من عادته التعدّي به، فيحتاج إلى تأويله أو تأويل الحرف ليصحّ التعدي به، والأوّل تضمين الفعل، والثاني تضمين الحرف"[٤].

---

(١) أبو القاسم الزجاج، الأمالي، ص٥٣.

(٢) ابن جني، الخصائص ،٢/٧-٨

(٣) ابن فارس ، مقاييس اللغة ، تحـ: شهاب الدين أبو عمرو ،دار الفكر، لبنان، ص٦٠٣.

(٤) التهانوي محمد علي، كشاف اصطلاحات الفنون، تحـ: علي دحروج، مكتبة لبنان، ط١، سنة ١٩٩٦، لبنان، ١/٤٦٩.

ومن أمثلة تضمين الفعل قوله تعالى: "ولا تأكلوا أموالهم إلى أموالكم"[١]، بمعنى: تضيفوا، أمّا تضمين الحرف يذكر علماء النحو استعمال "على" بمعنى "في"، نحو قوله تعالى: "ودخل المدينة على حين غفلة من أهلها"[٢]؛ أي: في حين غفلة، واستعمال "عن" بمعنى "على"، نحو قول ذي الإصبع حرثان بن الحارث العدواني:

لاهٍ ابنُ عمِّك لا أَفْضَلْت في حَسَبٍ عَــنِّي، وَلا أنْتَ دَيَّانِي فَتَخْزُونِي

أي: لا أفضلت في حَسَبٍ عَلَيَّ[٣]، واستعمال "على" بمعنى "عن" في قول قحيف العقيلي مادحا[٤]:

إذَا رَضِيَتْ عَلَيَّ بَنُــــو قشَيْرٍ لَعَمْرُ الله أَعجَبَنِي رِضَاهَـــا

أي: إذا رضيت عنّي، وأضاف الزركشي نوعا ثالثا أسماه "تضمين الاسم"[٥]، كقوله تعالى: "حقيق على أن لا أقول على الله إلا الحق"[٦]، ضمّن حقيق معنى حريص ليفيد أنّه محقوق بقول الحق ،وحريص عليه.

وقد شجر خلاف وجدل رحب-كما ألمحنا آنفا- في أمر تناوب حروف

(١) سورة النساء، الآية: ٠٢.

(٢) سورة القصص ،الآية:١٥.

(٣) ابن عقيل، شرحه على الألفية، دار التراث، ط٢٠، يوليو ١٩٨٠، القاهرة، ٢٣/٣.

(٤) المصدر نفسه ،٢٥/٣.

(٥) الزركشي بدر الدين ،البرهان في علوم القرآن ،تحـــ:محمد أبو الفضل إبراهيم،دار التراث، القاهرة ،٣٣٨/٣.

(٦) سورة الأعراف ،الآية:١٠٥.

الجر بين البصريين والكوفيين، حيث منع البصريون وقوع بعض حروف الجر موقع بعضها وأجاز الكوفيون ذلك، وحجّة البصريين "أنّ الأصل في كل حرف ألا يدلّ إلا على ما وضع له، ولا يدلّ على معنى حرف آخر"(١)، فأهل الكوفة يحملون على ما يعطيه الظاهر من وضع الحرف موضع غيره، وأهل البصرة يبقون الحرف على معناه الذي عهد فيه، إمّا بتأويل يقبله اللفظ، أو بأن يجعلوا العامل مضمنا معنى ما يعمل في ذلك الحرف(٢).

فقوله تعالى: "ولأصلبَنّكم في جذوع النخل"(٣) ذهب الكوفيون إلى أنّ "في" بمعنى "على"، ومنع البصريون ذلك وتأوّلوا النّص بأنّ هناك تشبيها للمصلوب لتمكّنه من الجذع بالحالِّ في الشيء، فهو من باب المجاز، وإمّا على شذوذ إنابة كلمة عن أخرى(٤)، ووافقهم ابن عصفور، جاء في سياق ردّه على الكوفيين قوله: "لا حجة لهم –أي الكوفيين– في ذلك؛ لأنّ الجذوع قد صارت لهم بمعنى المكان لاستقرارهم فيها"(٥)، أي إنّ "في" في موضعها ولا تناوب في الآية.

---

(١) الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، دار الطلائع، ط٢٠٠٥، القاهرة ،٤٧/٢.

(٢) ينظر نور الهدى لوشن، حروف الجر في العربية بين المصطلح والوظيفة، المكتب الجامعي الحديث، ط٢٠٠٦، ص٩٤.

(٣) سورة طه الآية: ٧١.

(٤) ينظر ابن هشام، مغني اللبيب ،١١/١.

(٥) ابن عصفور، شرح جمل الزجاجي، تحـ: صاحب أبو جناح، دار الكتب للطباعة، ط١٩٨٠ ،العراق ،٥١١/١.

في حين ارتضى جمع آخر ما أقرّه الكوفيون من إمكان نيابة حروف الجر عن بعضها، فقد عقد ابن قتيبة (**ت٢٧٦هـ**) في كتابه "تأويل مشكل القرآن" بابا خاصا "لدخول حروف الصفات مكان بعض"(١)، وأيضا خصّ في كتابه "أدب الكاتب" بابا لـ"دخول بعض الصفات على بعض"(٢)، وعقد الثعالبي (**ت٤٣٠هـ**) في كتابه "سر العربية" فصلا في "وقوع حروف المعنى مواقع بعض"(٣)، وغير ذلك مما هو مقرّر في تضاعيف كتب اللغة والنحو.

ولكن، ونحن نتحسس الطرح اللغوي والنحوي في مظان التراث العربي لمحنا شيئا مهما وهو أنّ عددا من الذين أجازوا تضمين الحرف وضعوا شرطا لتحقق ذلك، وهو وجود صلة وتقارب بين الحرفين فإذا انتفى التقارب لا يصحّ التناوب، يقول ابن السراج (ت٣١٦هـ): "فهذه حقيقة تعاقب حروف الخفض فمتى لم يتقارب المعنى لم يجز"(٤)، ووضّح ابن السيّد البَطليوسي هذه الفكرة بقوله: "هذا الباب أجازه قوم من النحويين أكثرهم من الكوفيين ومنعه قوم أكثرهم من البصريين، وفي القولين نظر؛ لأنّ من

(١) ابن قتيبة، تأويل مشكل القرآن، علّق عليه إبراهيم شمس الدين، دار الكتب العلمية، ط١، ٢٠٠٢، بيروت، ص٢٩٨.

(٢) ابن قتيبة، أدب الكاتب، شرحه علي فاعور، دار الكتب العلمية، ط٣ ،٢٠٠٣، بيروت، ص٣٢٩.

(٣) الثعالبي، فقه اللغة وسر العربية، تحـ: املين نسيب، دار الجيل، ط١، ١٩٩٨، بيروت، ص٤٢٨.

(٤) ابن السراج، الأصول في النحو، تحـ: محمد عثمان، مكتبة الثقافة الدينية، ط١، ٢٠٠٩ ، القاهرة ،٣٦٩/١.

أجاز دون شرط وتقييد لزمه أن يجيز سرت إلى زيد، وهو يريد مع زيد، قياسا على قولهم: "إن فلانا لظريف عاقل إلى حسب ثاقب"؛ أي: مع حسب، ولزمه أن يجيز (زيد في عمرو)؛ أي: (مع عمرو)...

هذه المسائل لا يجيزها من يجيز إبدال الحروف، ومن منع ذلك على الإطلاق لزمه أن يتعسّف في التأويل لكثير مما ورد؛ لأنّ في هذا الباب أشياء كثيرة يبعد تأويلها على غير البدل، ولا يمكن للمنكرين لهذا أن يقولوا: إنّ هذا من ضرورة الشعر؛ لأنّ هذا النوع قد كثر وشاع، وأنّه يخصّ الشعر دون الكلام، فإن لم يصح إنكار المنكرين له، وكان المجيزون له لا يجيزون من كل موضع، ثبت بهذا أنّه موقوف على السماع غير جائز القياس عليه"[١].

والنتيجة التي آل إليها البطليوسي بوقف التضمين على السماع ليست محلّ إجماع، ذلك أنّ هناك جمعا من المتقدمين نادوا بقياسيته وتابعهم على ذلك المحدثون، وإقرارهم به جاء مسايرة "مع واقع الحياة الاجتماعية وظروف اللغة المستعملة"، ولكن هذا لم يمنع هذا الاتجاه من تأكيد أنّه "إذا أمكن إجراء اللفظ على مدلوله،فإنّه يكون أولى"[٢].

ولعل ما يستوقف الباحث والناظر اللغوي في زاوية أخرى من زوايا بحث هذا المبدأ التساؤل الآتي: أليس التضمين ضربا من المجاز؟ ،انقسمت في الحقيقة الآراء إلى ثلاثة مذاهب[٣]:

---

(١) البطليوسي، الاقتضاب،١/٣٣٨-٣٣٩.

(٢) نور الهدى لوشن، حروف الجر في العربية بين المصطلح والوظيفة، ص٩٧.

(٣) ينظر المرجع نفسه، ص٩٥.

-الأوّل: يرى أنّ المادة المتضمنة قد استخدمت على الوجه الحقيقي مع قطع الصلة بينها وبين الأصل.

-الثاني: يرى أنّ المادة استخدمت على الوجه المجازي، مع توفر القرينة التي تدلّ على ذلك.

-الثالث: رأي توفيقي يجمع بين الحقيقة والمجاز.

وأيّا كان نوع الخلاف الدائر حول التضمين، بين الإقرار والمنع، وبين السماع والقياس، وبين الحقيقة والمجاز يكفينا أنّه "**لا يخالف طبيعة اللغة وروحها، ولا يُصادم قاعدة مقرّرة فيها وهو أدخل في باب الأسلوب** (...) **وقد يكون من آثار التوليد والقياس ومحاكاة النظير، فأيّ حرج في هذا ؟**"(١)، وبناء على هذا الاعتقاد تمّ إجازة وتصحيح الكثير من الاستعمالات، ومن ذلك نذكر الآتي:

تصحيح الاستعمال بتضمين الحرف:

وشمل عددا من حروف الجر نذكر منها: على، بـــ، لـــ، في، عن، وغيرها ولعل الأمر يتضح من خلال الاستعمالات الآتية:

-"آخذَه على ذنبه"، مرفوضة عند بعضهم؛ لأنّ الفعل "آخذ" لا يتعدّى بـــ"على" وإنّما يتعدّى إلى المفعول الثاني بالباء، فالفصيح أن يقال: آخذَه بذنبه، ومع ذلك تمّ تصحيح الاستعمال المرفوض بإجازة اللغويين نيابة حروف الجر بعضها عن بعض، كما أجازوا تضمين فعل معنى فعل آخر

(١) أحمد مختار عمر، العربية الصحيحة، ص١٦٥.

فيتعدّى تعديته، جاء في المصباح: "الفعل إذا تضمّن معنى فعل جاز أن يعمل عمله"(١)، وقد أقرّ مجمع اللغة المصري هذا وذاك(٢).

-"أجاب على السؤال"، مرفوضة عند بعضهم؛ لأنّ الفعل "أجاب" لا يتعدّى بـــ"على" وإنّما بـــ"عن" فالأفصح أن يقال: "أجاب عن السؤال"، وتمّ قبول وتصحيح الاستعمال المرفوض باعتماد التضمين(٣).

-"أثّر به كثيرا موتُ صديقه"، مرفوضة عند بعضهم لتعدية الفعل بالباء، وهو يتعدّى بـــ"في"، الفصيح أن يقال: أثّر فيه كثيرا موتُ صديقه، وأجاز جمعٌ الاستعمال المرفوض بالاستناد إلى قاعدة التضمين(٤)، ودلّ القرآن على هذا، في مثل قوله تعالى: "ولقد نصركم الله ببدْرٍ"(٥)؛ أي في بدر، وقوله تعالى: "إنّ أوّل بيتٍ وُضع للنّاس للّذي ببكة"(٦)؛ أي: في بكّة.

-"أخلّ في عمله"، مرفوضة عند جماعة؛ لاستعمال حرف الجر "في" بدلا من حرف الجر "الباء"، الفصيح: أخلّ بعمله وتمّ تصحيح الاستعمال المرفوض بالاحتجاج بالتضمين(٧).

(١) أحمد بن محمد بن علي الفيومي، قاموس اللغة-المصباح المنير، طبعة نوبليس، القاهرة، ٥٠٥/٤.

(٢) أحمد مختار عمر، معجم الصواب اللغوي دليل المثقف العربي، ص١.

(٣) ينظر المرجع نفسه، ص١١.

(٤) أحمد مختار عمر، معجم الصواب اللغوي دليل المثقف العربي، ص٩.

(٥) سورة آل عمران، الآية:١٢٣.

(٦) سورة آل عمران، الآية:٩٦.

(٧) ينظر المرجع نفسه، ص١١.

-"لا أبالي له"، مرفوضة عند بعضهم؛ لأنّ الفعل "بالى" لا يتعدّى باللام، وإنّما بنفسه "لا أباليه"، أو بحرف الباء؛ نحو:

"لا أبالي به"، وقد صحّح أحمد مختار الاستعمال المرفوض استنادا إلى إجازة اللغويين نيابة حروف الجر بعضها عن بعض[١]، وهذا ما أقرّه مجمع اللغة العربية بالقاهرة من قبل.

-"أحال الأمر إلى فلان"، مرفوضة عند بعضهم؛ لأنّ الفعل "أحال" لا يتعدّى بـــ "إلى"، وإنّما بـــ"على"، الفصيح: أحال الأمر على فلان، وصحح جماعة الاستعمال المرفوض بإجازة نيابة الحروف بعضها عن بعض[٢].

- تصحيح الاستعمال بتضمين الفعل:

-"آمل في النجاح"، مرفوضة عند بعضهم لتعدية الفعل بحرف الجر "في"، وهو يتعدّى بنفسه، الفصيح: آمل النجاح ويمكن تصحيح الاستعمال المرفوض بتضمين"آمل" معنى الفعل "أطمع" أو "أرغب" فيتعدّى مثلهما بحرف الجرّ "في"[٣]

-"حرق الخشب فأحاله رمادا"، مرفوضة عند البعض؛ لتعدّي الفعل إلى المفعول الثاني بنفسه، وهو يتعدّى بحرف الجر.

الفصيح: حرق الخشب فأحاله إلى رماد، وصُحّح الاستعمال المرفوض

(١) أحمد مختار عمر، معجم الصواب اللغوي دليل المثقف العربي، ص٤.

(٢) أحمد مختار عمر، معجم الصواب اللغوي دليل المثقف العربي، ص١٦.

(٣) المرجع نفسه، ص٣.

بتضمين الفعل "أحال" معنى الفعل "صيّر" فيكون متعدّيا إلى مفعولين بنفسه[١].

-"أخلف صديقي بوعده"، مرفوضة عند بعضهم؛ لتعدّي الفعل "أخلف" بحرف الجرّ "الباء"، وهو متعد بنفسه الفصيح: أخلف صديقي وعده، أخلفني صديقي الوعد، ودليل الأوّل من القرآن: "فأخلفتم موعدي"[٢]، ودليل الثاني: "أخلفوا الله ما وعدوه"[٣]، ويمكن تصحيح الاستعمال المرفوض بتضمين "أخلف" معنى "لم يبر"، فيُعدّى بالباء[٤].

-"شنّوا حربا أدّت بهم إلى الهلاك"، مرفوضة عند البعض؛ لأنّ الفعل قد تعدّى إلى كلّ من المفعولين بحرف جر والمعروف تعدية الفعل "أدّى" إلى مفعول واحد بنفسه، وإلى ثان بحرف الجر، الفصيح: شنّوا حربا أدّت الهلاك إليهم.

وصحّح بعضهم العبارة المرفوضة بتضمين الفعل "أدّى" معنى "أفضى"[٥].

-"أبـى عن ذلك"، رفضها بعضهم؛ لتعدية الفعل بـ"عن"، وهو يتعدّى بنفسه، الفصيح: أبـى ذلك قال تعالى: "ويأبـى الله إلا أن يُتِمّ نورَه"[٦]، وصحّحها بعضهم على أساس تضمين الفعل "أبـى" معنى الفعل "ترفّع" أو "امتنع" اللذين يتعديان بحرف الجر "عن"[٧].

---

(١) ينظر المرجع نفسه، ص١٦.

(٢) سورة طه، الآية: ٨٦.

(٣) سورة التوبة، الآية: ٧٧.

(٤) ينظر المرجع نفسه، ص٢٥.

(٥) ينظر المرجع نفسه، ص٢٧.

(٦) سورة التوبة، الآية: ٣٢.

(٧) ينظر المرجع نفسه، ص٧.

٥- النحت:

النحت **Contamination** مظهر من مظاهر التوليد الدلالي، وضرب من ضروب الاشتقاق في اللغة، يعدّ "حدثا عارضا في اللسان العربي، وتكيّفا طارئا على جهازه"(١)، وهو أخذ كلمتين أو أكثر وحذف حرف أو حرفين أو أكثر منهما معا، أو من إحداهما فقط وضم الحروف المتبقية، بحيث نكوّن كلمة جديدة على وزن فعلل أو فعللة في الغالب، من ذلك(٢):

- حمرغة (من حمل وفرغ) **Marinage** .
- قطجرة (من قطع وحنجرة) **Laryngotomie** .
- قلبر (قلم وحبر) **Stylo à encre**.

وخصّص ابن فارس في كتابه "الصاحبي في فقه اللغة العربية" بابا حول النحت، من بين ما جاء فيه: "العرب تنحت من كلمتين كلمة واحدة، وهو جنس من الاختصار، وذلك: "رجل عَبْشَميّ" منسوب إلى اسمين، عبد وشمس"(٣). بل إن لابن فارس رأيا خالف فيه جمهور اللغويين، فنّد فيه المسلّمة القائلة: "اللغة العربية كسائر اللغات السامية لغة اشتقاقية ليس من

(١) عبد السلام مسدي، المصطلح النقدي، مؤسسة عبد الكريم بن عبد الله، ط١٩٩٤، تونس، ص٢٥.

(٢) عز الدين الكتاني الإدريسي، بعض الوسائل اللغوية المستعملة في توليد المصطلحات، وقائع ندوة الدراسات المصطلحية والعلوم الإسلامية التي نظمتها كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة سيدي محمد بن عبد الله بفاس، ص١٠٢.

(٣) ابن فارس، الصاحبي، ص٢٦٣-٢٦٤.

طبيعتها النحت الذي هو أصل من أصول اللغات الهندوأوربية ذات الطبيعة الإلصاقية" وذهب مذهبا مخالفا مفاده: "الأشياء الزائدة على ثلاثة أحرف فأكثرها منحوت"(١)، وعرف هذا الرأي في الوسط اللغوي الحديث اختلافا بين مؤيّد ورافض.

فلمجمع اللغة العربية بالقاهرة أكثر من موقف، فقد أصدر قرارين بشأن النحت، تضمّن أوّلهما (١٩٤٨) حكما على ابن فارس بأنّه "ركب التعسّف والشطط في حمل ما زاد على ثلاثة أحرف على النحت"، ثمّ بعد ذلك أجاز المجمع "النحت عندما تُلجئ إليه الضرورة العلمية"(٢)، وجاء القرار الأخير (سنة١٩٦٥) على قدر من المرونة نصّه: "النحت ظاهرة لغوية احتاجت إليها اللغة قديما وحديثا، ولم يلتزم فيه الأخذ من كل الكلمات ولا موافقة الحركات والسكنات، وقد وردت من هذا النوع كثرة تجيز قياسيته ومن ثم يجوز أن ينحت من كلمتين أو أكثر اسم وفعل عند الحاجة، على أن يراعى ما أمكن استخدام الأصلي من الحروف من دون الزوائد، فإن كان المنحوت اسما اشترط أن يكون على وزن عربي والوصف منه بإضافة ياء النسب، وإن كان فعلا كان على وزن فعـــلل أو تفعلل إلّا إذا اقتضت الضرورة غير ذلك، وذلك جريا على ما ورد من الكلمات المنحوتة"(٣).

---

(١) المصدر نفسه، ص٢٦٤.

(٢) وجيه السمان، النحت، مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق، م٥٧،ج١-٢، يناير-أبريل، ١٩٨٢، ص٩٢-١٠٩.

(٣) المرجع نفسه، ص٩٢-١٠٩.

وفيما يخص سبب نشوء بعض المنحوتات في اللغة يُرجع بعضهم ذلك إلى أنّ المتكلّم قد يعسر عليه أن "يفصل بين كلمتين وردتا إلى ذهنه دفعة واحدة، وربّما تتداخل الكلمتان فيما بينهما تداخلا تاما، والنتيجة الطبيعية لمثل هذه الزلّة، وجود كلمة هي خليط من عناصر مختلفة، أو صيرورة الكلمتين كلمة واحدة، عن طريق النحت، أو تكوين كلمة صناعية، مشتملة على مزيج من أصوات كلمتين أخريين، وجامعة لمعنييهما، وأكثر الكلمات التي تتكون بهذه الطريقة، ذات عمر قصير، غير أنّ قدرا غير يسير منها، قد يكتب له البقاء، فيستقر في اللغة كلمات جديدة"[١].

وفي الموروث اللغوي العربي يقسّم النحت إلى أربعة أقسام[٢]:

١- **النحت الفعلي**: وهو أن تنحت من جملة فعلا يدل على حكاية القول أو حدوث المضمون أو يتضمن معناها،مثل

"حوقل" من "لا حول ولا قوة إلّا بالله"، و"جعفل"؛ "جعلت الله فداك"، و"الحسبلة" من "حسبي الله".

٢- **النحت الوصفي**: هو نحت كلمة من كلمتين للدلالة على صفة بمعناها، أو تدل على صفة أقوى منها في الدلالة؛ مثل قول العرب للرجل الشديد: "ضبطر" من "ضبط وضبر". في ضبر معنى الشدة والصلابة، و"الصلدم" منحوت من الصلد والصدم.

(١) ينظر ستيفن أولمان، دور الكلمة في اللغة، تر: كمال بدر، ص١٤٣. وينظر رمضان عبد التواب، فصول في فقه العربية، مكتبة الخانجي، ط٦ القاهرة، ص٣٠١.

(٢) ينظر محمود عكاشة، الدلالة اللفظية، مكتبة الأنجلو مصرية، ط٢٠٠٢، ص٩٥-٩٦.

٣- **النحت الاسمي**: أن تنحت من كلمتين اسما، مثل "جلمود" من جلد وجمد، وقد يجمع الاسم المنحوت جميع حروف ما نحت منه، مثل: "حبّقر" للبَرَد، وأصله: "حبّ قرّ".

٤- **النحت النسبي**: وهو الذي يتحقق في النسب، كأن تنسب شيئا أو شخصا إلى بلدتي "طبرستان" و"خوارزم" فتقول: "طبرخزى".

ويقسّم المستشرق الروسي كيفورك ميناجيان النحت إلى نوعين[1]:

١- **تركيب نحتي**: هو توليد الكلمة من كلمتين بحيث لا يبقى الشكل الأولى لكلتا المنحوتتين سليما.

٢- **تركيب مزجي**: هو تركيب كلمة من كلمتين (أو أكثر) بحيث لا تفقد أيّة كلمة حرفا من أصلها، بل تُمزج بالأخرى، وتكتبان في شكل كلمة واحدة.

وبالإضافة إلى الأهمية التي يكتسيها النحت في مجال التجديد اللغوي والتوليد الاصطلاحي؛ فإنّ له قيمة ودورا مهمّا في مجال التصحيح اللغوي، فقد استدرك أحمد مختار - بواسطة هذا المبدأ- على عدد من اللغويين تخطئتهم بعض المفردات بحجة عدم سماعها عن العرب، مثل لفظة "رسملة" في قول أهل الاقتصاد: "تتجه الدولة إلى رسملة الاقتصاد" أي تحويله إلى اقتصاد رأسمالي، هذه الكلمة رفضها البعض وصححها البعض الآخر بالارتكاز على ظاهرة النحت "فالنحت هنا يتيح وضع مصطلح مفرد للدلالة على تحوّل الاقتصاد في الدولة إلى النظام الرأسمالي، وعلى هذا تكون الكلمة

---

(١) كيفورك ميناجيان، النحت قديما وحديثا، مجلة اللسان العربي، م.٩، ج١، يناير ١٩٧٢ ،ص١٦٤.

صحيحة"[١]، وفي السياق ذاته لفظة "حبّذ"، رفضها البعض؛ لأنّ الفعل لم يأت في المعاجم القديمة، وصحّحها البعض اعتمادا على نحت القدماء من الفعل "حبّط، واسم الإشارة "ذا" فعلا، فقالوا: حبّذ[٢].

وبالرغم من القيمة اللغوية والتصحيحية للنحت فإن جمهور اللغويين المحدثين يؤكدون ضرورة تحاشيه – ما أمكن ذلك- أثناء عملية التوليد، ويبدو ذلك واضحا من خلال موقف مجمع اللغة المصري السابق ومن قرار المجمع العلمي العراقي، فقد صرّح بـــ"عدم جواز النحت إلا عند عدم العثور على لفظ عربي قديم واستنفاد وسائل تنمية اللغة، من اشتقاق ومجاز واستعارة لغوية وترجمة، على أن تُلجئ إليه ضرورة قصوى، وأن يراعى في اللفظ المنحـــوت الذّوق العربي وعدم اللبس"[٣]، هذا التضييق على النحت بجعله "أسلوبا ناشزا في صياغة المصطلحات العربية"[٤] دعا إبراهيم أنيس وغيره إلى موقف وسط "نشعر أن النحت في بعض الأحيان ضروري يمكن أن يساعدنا على تنمية الألفاظ في اللغة، ولذا نرى الوقوف منه موقفا معتدلا"[٥]. وحتى لا تترك المسألة مفتوحة ويعزف كلّ على ليلاه اجتهد أهل الدراية باللغة في وضع معايير تضبط آلية النحت، ومن جملة تلك المعايير نذكر الآتي[٦]:

---

(١) أحمد مختار، معجم الصواب اللغوي، ص٤٠٠.

(٢) ينظر المرجع نفسه، ص٣١٠.

(٣) معجم مصطلحات النقد العربي القديم، مكتبت لبنان ناشرون، ط٢٠٠١، بيروت، ص٤.

(٤) عبد السلام مسدي، المصطلح النقدي، ص٢٨.

(٥) إبراهيم أنيس، من أسرار اللغة، مكتبة الأنجلو مصرية، ط١٩٦٦، القاهرة، ص٧٥.

(٦) ينظر يوسف وغليسي، إشكالية المصطلح في الخطاب النقدي العربي الجديد، الدار العربية للعلوم، ط١ ،٢٠٠٨، لبنان، ص٩٦. وينظر محمد ضاري حمادي النحت =

- يجوز النحت عندما تلجئ إليه الضرورة العلمية، فنقول في كهربائي مغنطيسي: كهرمغنطيسي.

- ألّا يقلّ عدد حروف الكلمة المنحوتة عن أربعة أحرف، كي لا تلتبس بكلمة أخرى تحمل الحروف نفسها.

- أن يكون لكل كلمة من الكلمات المنحوت منها معنى يختلف عن معنى الكلمة الأخرى، لتجتمع المعاني في الكلمة المنحوتة.

- أن ننحت من الكلمات الأكثر تداولا واستعمالا.

- أن تبقى حروف المنحوت منه على ترتيبها بعد النحت.

- أن تشمل كل كلمة منحوتة على حرف أو أكثر من حرف من حروف الذلاقة (ف،م،ل،ن،ب،ر) تطبيقا لقانون لغوي معروف يشمل الكلمات الرباعية والخماسية الأصل.

- التحقق من الائتلاف المطلوب في النسيج الصوتي للكلمة المنحوتة، والغاية تجنب الوقوع في تنافر الحروف، إذ لا يستساغ اجتماع حرفين متنافرين في كلمة عربية، كاجتماع الصاد مع الجيم، والهاء مع العين، والعين مع الخاء، والجيم مع القاف، والطاء مع الجيم...

- أن تؤدي الكلمة المنحوتة حاجات العربية من إفراد وتثنية، ونسبة، وإعراب...

-أن تكون على وزن عربي-قدر الإمكان، كأن تكون على وزن (فعلل) أو (فعللة) مثلا.

= في العربية واستخدامه في المصطلحات العلمية، مجلة المجمع العلمي العراقي، المجلد٣١، نيسان٨٠ ص١٨٧.

٦- التخفيف:

الخفة أو التخفيف و"العدول عن المستثقل"[١] باب في العربية عتيق ومقصد بديع، تجنح إليه العرب في كلامها وتعليلها، وينعت في سياق معرفي من السياقات المتداولة في البيئة العربية بأنّه مظهر من مظاهر التفسير اللغوي الذي ينبني على الذوق الاستعمالي للغة، وقد أشاد تمام حسان بقيمته، حيث قرّر أنّ "من مظاهر الطاقة التفسيرية في النحو العربي ظاهرة التعليل لأحكام النحو وأقيسته، ولعلّ "طلب الخفة" أن يكون أوسع العلل العربية مجال تطبيق وحسبه أن يجد اعترافا مؤكدا من علم اللغة الحديث، إذ يجد لنفسه مكانا مهمّا بين مبادئه تحت عنوان: **Economy effort** أي الاقتصاد في المجهود"[٢].

وبالفعل أثبت علماء اللغة الغربيون والأمريكيون أن ثمّة قوانين عامة تؤكّد على وجود هذه الظاهرة في كل اللغات، ويبقى التفاوت من لغة إلى أخرى هو العلامة الفارقة، وفي معرض التوضيح والبيان يفسّر اللغوي الأمريكي "هويتني" التغيّر الذي يحدث في اللغات أنّه نزوع نحو السهولة وتوفير الجهد، وأكّد أن كل ما نكتشفه من تطور في اللغة ليس إلا أمثلة لنزعة اللغات إلى توفير لمجهود الذي يبذل في النطق، وأنّ هناك استعدادا للاستغناء عن أجزاء الكلمات التي لا يضر الاستغناء عنها بدلالتها[٣]، وعزا

(١) ابن جني، الخصائص: ١/١٦١-١٦٢.

(٢) تمام حسان ،اللغة العربية والحداثة، مجلة فصول القاهرية، ج١، ع٣، م٤، عام١٩٨٤، ص١٣٧.

(٣) عبد الرحمن أيوب، التطور اللغوي، دار الطباعة القومية بالفجالة، ١٩٦٤، ص٢٤-٢٥.

دي سوسير "التغيرات الصوتية إلى قانون "الجهد الأقل" الذي يستبدل فيه نطقان بنطق، أو نطق صعب بآخر سهل"(١)، ومال إبراهيم أنيس إلى هذا الرأي حيث قال: "من قوانين التطور الصوتي أنّ الإنسان في نطقه يسلك أيسر السبل"(٢).

وبالإضافة إلى تلك القيمة التفسيرية التي حظي بها التخفيف في كتب النحو القديمة وفي أعمال الغربيين المحدثين فإنّ له قيمة أخرى تصحيحية في كتب التصويب اللغوي، فقد أشاد أحمد مختار عمر – في غير ما موضع- بدوره وفاعليته في قبول عدد من الاستعمالات، جاء عنه: "يمكن تصحيح الكلمة المرفوضة على أساس التخفيف"(٣)، وفي موضع آخر: "يمكن التجاوز في ضبطها من أجل التخفيف"(٤)، ولعل الأمر يتضح من خلال النماذج الآتية:

- كلمة "أُحْجِيَة" التي تعني اللغز الذي يتبارى الناس في حلّه، مرفوضة عند بعضهم؛ لأنّها لم ترد بهذا الضبط في المعجمات، الفصيح أن يقال: "أُحْجِيَّته –بتشديد الياء، يقول صاحب التاج: "الأُحجِيّة والأُحْجُوّة بضمها مع تشديد الياء والواو"، وصحّح أحمد مختار وفريق عمله الاستعمال المرفوض على أساس التخفيف، وله نظائر في لغة العرب كنطق كلمة "أمنيّة" بالتخفيف، وبها قرأ أبو جعفر في كل القرآن، وأغنية التي ذكرتها المعاجم

(١) دي سوسير، فصول في علم اللغة العام، تر: أحمد نعيم الكراعين، دار المعرفة الجامعية بالإسكندرية، ط١٩٨٥، ص٢٥٩.

(٢) إبراهيم أنيس، من أسرار اللغة، مكتبة الأنجلو مصرية، ط٢، سنة١٩٥٨، ص٧٦.

(٣) أحمد مختار عمر، معجم الصواب اللغوي، ص١٧.

(٤) المرجع نفسه، ص٢٤.

بالتخفيف. وقد اتخذ مجمع اللغة المصري قرارا باطراد ذلك[١]. ولابن جني في خصائصه موقف يدعم هذا التوجيه، ذكر أنّ "العرب ضايقوا أنفسهم وخففوا عن ألسنتهم بأن اختلسوا الحركات اختلاسا، وأخفوها، فلم يمكنوها في أماكن كثيرة، ولم يشبعوها ألا ترى إلى قراءة "أبي عمرو": "مالك لا تأمنّا على يوسف" مختلسا لا محققا"[٢].

- يشبّه بعضهم فيقول: "أحاطوا به كالأَخْطَبوط" بفتح الألف، يُخطّئها البعض؛ لأنّ الكلمة لم ترد بهذا الضبط في المعجمات، والصواب: كالأُخطبوط بضمّ الألف، ولمّا كانت الكلمة من الكلمات المعربة تجاوز أحمد مختار في ضبطها وصححها باعتماد التخفيف[٣].

وإذا تمّ تقرير التخفيف قاعدة تصحيحية يستند إليها -فإنّه ينبغي أن يعلم أنّ ظاهرة التخفيف ترتبط بقاعدة مهمة في تراثنا، وهي "أمن اللبس"، فلا يصح أن يلجأ ناطق إلى التخفيف من ثقل ما، في الوقت الذي لا يؤمن اللبس فيه، ولو حدث ذلك، وكانت مظاهر التخفيف سببا في إيجاد اللبس في بناء المفردات أو الجمل؛ لكان التخفيف اعتباطا لا تحكمه قاعدة، وأدى إلى التناقض[٤]. ويدعم شرط "عدم اللبس" في تراثنا عدد من اللغويين، ذكر المبرّد في المقتضب: "هذا باب ما يحذف استخفافا ؛لأنّ اللبس فيه

---

(١) المرجع نفسه، ص١٦-١٧.

(٢) ابن جني، الخصائص، ٧٢/١.

(٣) أحمد مختار، معجم الصواب، ص٢٤.

(٤) أحمد عفيفي، ظاهرة التخفيف في النحو العربي، الدار المصرية اللبنانية، ط١، سنة١٩٩٦، القاهرة، ٩٢.

مأمون"[١]، وأردف ابن يعيش مؤكدا: "إذا أدى التخفيف إلى فساد عُدل عنه إلى الأصل، وكان احتمال التثقيل أسهل عندهم"[٢]، فالقاعدة التي تحكمنا في هذا الموقف أنّ: "الأحكام الموضوعة للتخفيف إذا أدّت إلى نقض أغراض مقصودة تركت"[٣].

وفي الجملة، إنَّ استقراءنا لكلّ هذه القواعد يصدق ما انتهى إليه أحمد مختار عمر حين رأى أن كثيرا مما يخطّأ "**لا يخالف طبيعة اللغة وروحها، ولا يُصادم قاعدة مقرّرة فيها وهو أدخل في باب الأسلوب** (...) **وقد يكون من آثار التوليد والقياس ومحاكاة النظير، فأيّ حرج في هذا؟**". وأخيرًا، تبقى اللغة العربية المعاصرة- في توسلها بقواعد التصحيح- تبحث عن مترلةٍ بين مترلتين، بين منهج المتشددين الذي يفضي إلى تضييق وعسر لا تطيقه العربية في نواميسها العامة وظروفها الخاصة، ومنهج المتساهلين الذي يفضي بالعربية إلى انسياح لا ينضبط.

(١) المبرد، المقتضب، تحـ: محمد عبد الخالق عضيمة، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، ط١٣٥٨هـ، القاهرة ،٢٤٨/١.

(٢) ابن يعيش ،شرح المفصل، دار الاستقامة، القاهرة، (د ت ط) ،١٢٢/١٠.

(٣) المصدر نفسه، ١٢٢/١٠. وينظر أحمد عفيفي، ظاهرة التخفيف، ص٩٢-٩٩.

قائمة المصادر والمراجع:

-إبراهيم أنيس، دلالة الألفاظ، مكتبة الأنجلو مصرية، ط٢، سنة١٩٦٣، القاهرة.

-إبراهيم أنيس، من أسرار اللغة، مكتبة الأنجلو مصرية، ط١٩٦٦، القاهرة.

-إبراهيم السامرائي، معجم ودراسة في العربية المعاصرة، مكتبة لبنان، طر، ٢٠٠٠، بيروت.

-ابن الأنباري، الإغراب في جدل الإعراب، تحـ: سعيد الأفغاني، مطبعة الجامعة السورية ،١٩٥٧ .

-ابن جني، الخصائص، تحـ: محمد علي النجار، دار الكتب المصرية.

-ابن الجوزي، تقويم اللسان، تحـ: عبد العزيز مطر، دار المعرفة، ط١٩٦٦، القاهرة.

-ابن دريد، جمهرة اللغة، دائرة المعارف العثمانية، ط١، ١٣٤٥هـ، حيدر أباد.

- ابن السراج، الأصول في النحو، تحـ: محمد عثمان، مكتبة الثقافة الدينية، ط١، ٢٠٠٩، القاهرة.

-ابن السيد البطليوسي، الاقتضاب في شرح أدب الكاتب، دار الجيل، سنة١٩٩٣، بيروت.

-ابن عصفور، شرح جمل الزجاجي، تحـ: صاحب أبو جناح، دار الكتب للطباعة، ط١٩٨٠، العراق.

-ابن عقيل، شرحه على الألفية، دار التراث، ط٢٠، يوليو١٩٨٠، القاهرة.

-ابن فارس، الصّاحبي في فقه اللغة العربية ومسائلها وسنن العرب في

كلامها، تحـــ: عمر فاروق الطبّاع، دار مكتبة المعارف، ط١.

-ابن فارس، مقاييس اللغة، تحـــ: شهاب الدين أبو عمرو، دار الفكر، لبنان، ص٦٠٣.

- ابن قتيبة، تأويل مشكل القرآن، علّق عليه إبراهيم شمس الدين، دار الكتب العلمية، ط١، ٢٠٠٢، بيروت.

- ابن قتيبة، أدب الكاتب، شرحه علي فاعور، دار الكتب العلمية، ط٣، ٢٠٠٣، بيروت.

-ابن قتيبة، الشعر والشعراء، تحـــ: أحمد شاكر، دار المعارف، ١٣٨٦هـــ-١٣٨٧هـــ، مصر.

-ابن مكي الصّقلّي، تثقيف اللسان وتلقيح الجنان، قدّم له مصطفى عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، ط١،١٩٩٠، لبنان.

-ابن منظور، لسان العرب، تحـــ: عامر أحمد حيدر، دار الكتب العلمية، ط١، ٢٠٠٥، بيروت.

-أبو البقاء العكبري، المسائل العُكبريات في اللغة والنحو والقراءات، تحـــ: محمد أديب عبد الواحد جمران، منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب ط ٢٠٠٨، دمشق.

-أبو العباس ثعلب، الفصيح، تحـــ: صبحي التميمي، دار الشهاب، الجزائر.

-أبو القاسم الزجاج، الأمالي في المشكلات القرآنية والحِكم والأحاديث النبوية، دار الكتاب العربي، ط٢ ،١٩٨٣، بيروت.

-أبو الطيب عبد الواحد، مراتب النحويين، تحـــ: محمد أبو الفضل

إبراهيم، مكتبة نهضة مصر، سنة ١٩٥٥ .

-أبو الطيب الفاسي، تحرير الرواية في تقرير الكفاية، تحـــ: علي حسن البواب، دار العلوم، ١٩٨٣، الرياض.

-أحمد بن محمد بن علي الفيومي، قاموس اللغة-المصباح المنير، طبعة نوبليس، القاهرة.

-أحمد حساني، مباحث في اللسانيات، ديوان المطبوعات الجامعية، ط١٩٩٩، الجزائر.

- أحمد محمد قدّور، مبادئ اللسانيات، دار الفكر، ط٢، ١٩٩٩، دمشق.

-أحمد مختار عمر ،دراسات لغوية في القرآن الكريم وقراءاته ،عالم الكتب ط١، ٢٠٠١، القاهرة .

-أحمد مختار عمر، علم الدلالة، عالم الكتب،ط٥، سنة١٩٩٨.

-أحمد مختار عمر، العربية الصحيحة، عالم الكتب، ط٢، سنة ١٩٩٨.

-أحمد مختار عمر بمساعدة فريق عمل، معجم الصواب اللغوي دليل المثقف العربي، عالم الكتب ،ط١ ،٢٠٠٨ ،القاهرة.

-الأنباري، نزهة الألباب، طبعة مدينة الزرقاء، الأردن.

-الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، دار الطلائع، ط٢٠٠٥، القاهرة،٤٧/٢.

-البغدادي، ذيل الفصيح، مطبعة السعادة، ط ١٩٠٧، مصر.

-بيير جيرو، علم الدلالة، تر: منذر عياشي، دار طلاس، ط١٩٩٢، دمشق.

-التهانوي محمد علي، كشاف اصطلاحات الفنون، تحـــ: علي

دحروج، مكتبة لبنان، ط١، سنة ١٩٩٦ ،لبنان.

- الثعالبي، فقه اللغة وسر العربية، تحـــ: املين نسيب، دار الجيل، ط١، ١٩٩٨، بيروت.

-الجاحظ، البرصان والعرجان والعميان والحولان، اتحـــ: عبد السلام هارون، ط١٩٨٢، بيروت.

-الحريري، درّة الغوّاص في أوهام الخواص، تحـــ: محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية ،ط١، ٢٠٠٣، بيروت.

-خديجة الحديثي، الشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه، مطبوعات جامعة الكويت .

-خليل بنيان الحسون، في التصحيح اللغوي والكلام المباح، مكتبة الرسالة الحديثة، ط١، ٢٠٠٦، عمان.

-دوجلاس براون، أسس تعلّم اللغة وتعليمها، تر: عبده الراجحي وعلي أحمد شعبان، دار النهضة العربية، ط١٩٩٤، بيروت.

-الراغب الأصبهاني، المفردات في غريب القرآن، تحـــ: محمد أحمد خلف الله، مكتبة الأنجلو مصرية، القاهرة.

- رمضان عبد التواب، فصول في فقه العربية، مكتبة الخانجي، ط٦ القاهرة.

-رمضان عبد التواب، لحن العامة والتطور اللغوي، ط١، ١٩٦٧، القاهرة.

-الزركشي بدر الدين، البرهان في علوم القرآن، تحـــ: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار التراث، القاهرة.

- الزمخشري، الكشاف عن حقائق غوامض التتريل وعيون الأقاويل

في وجوه التأويل، دار المعرفة ،بيروت ،(د ت).

-ستيفن أولمان، دور الكلمة في اللغة، تر:كمال بدر، مكتبة الشباب، ط١٩٨٨.

-سيبويه، الكتاب، تحـــ: محمد عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة.

-السيوطي، الاقتراح في علم أصول النحو، حيدر آباد الدكن، ط٢، ١٣٥٩هـــ.

-السيوطي، المزهر في علوم اللغة، دار إحياء الكتب العربية.

-الصبان، حاشية الصبان على شرح الأشموني، دار إحياء الكتب العربية.

-طرفة بن العبد، الديوان، شرح: مهدي محمد ناصر الدين، دار الكتب العلمية، ط٣ ،٢٠٠٢ ،بيروت.

- عبد السلام مسدي، المصطلح النقـــدي، مؤسسة عبد الكريم بن عبد الله، ط١٩٩٤ ،تونس.

- عبد السلام مسدي، مباحث تأسيسية في اللسانيات ،مؤسسة عبد الكريم بن عبد الله، ط١٩٩٧ ،تونس.

- عبد العزيز مطر، لحن العامة في ضوء الدراسات اللغوية الحديثة، الدار القومية، ط١٩٦٦، القاهرة.

- عبد الفتاح سليم، اللحن في اللغة مظاهره ومقاييسه، مكتبة الآداب، ط٢ سنة ٢٠٠٦ ،القاهرة.

- عبد القادر البغدادي، خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، ط بولاق، ١٢٩٩هـــ .

– عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، تحـــ: السيد محمد رشيد رضا، ط١٣٦٦هـــ، مصر.

– عز الدين الكتاني الإدريسي، بعض الوسائل اللغوية المستملة في توليد المصطلحات، وقائع ندوة الدراسات المصطلحية والعلوم الإسلامية التي نظمتها كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة سيدي محمد بن عبد الله بفاس.

– عبد الكريم مجاهد، دراسات في اللغة والنحو، دار أسامة للنشر، ط١، ٢٠٠٦، الأردن–عمان .

–الفراء، معاني القرآن، تحـــ: محمد علي النجار، ط١٩٥٥-١٩٧٢، القاهرة.

–الفرزدق، ديوانه، تحـــ: الصاوي ،ط١٣٥٤هـــ ،القاهرة.

–فريد عوض حيدر، علم الدلالة دراسة نظرية وتطبيقية ،مكتبة الآداب ،ط٢٠٠٥، القاهرة.

–فندريس، اللغة، تعـــ: عبد الحميد الدواخلي ومحمد القصاص، مكتبة الأنجلو مصرية.

–كيفورك ميناجيان، النحت قديما وحديثا، مجلة اللسان العربي ،م.٩، ج١ ،يناير ١٩٧٢ ،ص١٦٤.

–مجيد الماشطة، شظايا لسانية، دار السياب،ط١ ،٢٠٠٨ ،لندن، ص١٤١.

–محمد أبو الرب ،الأخطاء اللغوية في ضوء علم اللغة التطبيقي ،دار وائل للنشر، ط١ ،سنة٢٠٠٥،الأردن.

–محمد ضاري حمادي النحت في العربية واستخدامه في المصطلحات العلمية ،مجلة المجمع العلمي العراقي ،المجلد٣١ ،نيسان٨٠ .

-محمد علي النجار، لغويات، نشر جماعة الأزهر للنشر والترجمة والتأليف، مطابع دار الكتاب العربي، مصر.

-محمد المبارك، فقه اللغة وخصائص العربية، دار الفكر، ط٢٠٠٥، بيروت.

-محمد محمد يونس علي، مدخل إلى اللسانيات، دار الكتاب الجديد، ط١ ،٢٠٠٤، لبنان.

-محمود عكاشة، الدلالة اللفظية، مكتبة الأنجلو مصرية، ط٢٠٠٢.

-مصطفى صادق الرافعي، تاريخ آداب العرب، دار الكتاب العربي، ط٦، ٢٠٠١، بيروت.

-مهدي أسعد عرار، جدل اللفظ والمعنى دراسة في دلالة الكلمة العربية، دار وائل، ط١، سنة٢٠٠٢، عمان.

-ميشيل ماكارثي ،قضايا في علم اللغة التطبيقي، تر: عبد الجواد توفيق محمود، المجلس الأعلى للثقافة، ط٢٠٠٥، القاهرة.

-النابغة الذبياني، الديوان، ضمن مجموعة خمسة دواوين، المطبعة الرهيبة، ١٢٩٣هـ.

-نهاد الموسى ،الثنائيات في قضايا اللغة العربية من عصر النهضة إلى عصر العولمة، دار الشروق، ط١، سنة٢٠٠٣، عمان.

-نهاد الموسى، اللغة العربية وأبناؤها –أبحاث في قضية الخطأ وضعف الطلبة في اللغة العربية، دار المسيرة، ط١ ،٢٠٠٨ ،عمان.

-نور الهدى لوشن، حروف الجر في العربية بين المصطلح والوظيفة، المكتب الجامعي الحديث ،ط٢٠٠٦.

-وجيه السمان ،النحت (مقال)، مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق، م٥٧، ج١-٢، يناير-أبريل ،١٩٨٢.

- يوسف وغليسي، إشكالية المصطلح في الخطاب النقدي العربي الجديد، الدار العربية للعلوم، ط١، ٢٠٠٨، لبنان.

-يوهان فِك، العربية دراسة في اللغة واللّهجات والأساليب، تـــر: عبد الحليم النجّار، الدار المصرية السعودية، ط٢٠٠٦، لقاهرة.

فهرس الموضوعات

ضوابط التصحيح اللغوي للحن في العربية

إعداد

الدكتور / مصطفى محمد إسماعيل وتيد

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة:

الحمد لله الذي أنزل على عبده الكتاب هُدًى للعالمين، والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين . أما بعد،

فإن هذا البحث وعنوانه (التصحيح اللغويّ للَّحن في العربيّة) واحد من البحوث التي تُعنَى بقضيّة الخطأ والصواب في الاستعمال اللغويّ، ولقد حَظِيت هذه القضية بقدر كبير من اهتمام العلماء والباحثين قديمًا وحديثًا، ويكفي للدلالة على ذلك هذا العدد الكبير من المصَنَّفات التي تزخر بها المكتبة العربيّة منذ القرن الثاني الهجريّ حتى العصر الحديث(١).

ويسعى هذا البحث إلى ثلاثة أمور: أولها: استخلاص الضوابط أو الأُسس التي اعتمد عليها علماء العربيّة في تصحيح اللَّحن الذي وقع في لغة العامّة والخاصّة، وهذه الضوابط من الأمور المهمة التي ينبغي مراعاتها، فمثَلها كمثل الأدلَّة للأحكام؛ فكما لا يكون حكمٌ إلا بدليل، فكذلك ينبغي ألا يُصَحَّح خطأٌ إلا بضابط، وذلك حتى لا تصير الأمور اجتهادا، يصيب من يصيب ويخطئ من يخطئ، وحتى لا يحتاج المرء إلى أن يتساءل: إلى أيِّ شيء استند هذا العالم في تصحيحه هذا الخطأ.

ولم يصرِّح العلماء بهذه الضوابط في مؤلفاتهم قبل الشروع في حديثهم عن اللحن، لكنهم استعملوها. وقد تتبعت هذه الضوابط محاولا تحديدها وإحصاءها وبيان أثرها، وانتهيت إلى ثمانية ضوابط هي: القرآن الكريم،

(١) ذكرت عددا كبيرا من هذه المصنفات داخل البحث

والقراءات القرآنيّة، والحديث الشريف، والشعر، والمرويّات النثريّة، والمعنى المعجمي، والقياس اللغوي (النحوي والصرفي)، والعقيدة الإسلاميّة.

أما الأمر الثاني الذي يسعى إليه البحث فهو الوقوف على رأى علماء اللغة المحدثين فيما سمَّوه بالمستوى الصوابي أو مقياس الصواب اللغوي، وهو قريب في مفهومه وغايته من مفهوم هذه الضوابط وغايتها. وأما الأمر الثالث: فهو دراسة فكرة التطور اللغوي وأثره في حدوث اللحن، وعلاقة هذه الفكرة بالضوابط المذكورة.

وقد رتبت هذا البحث على أربعة مباحث تسبقها مقدمةٌ – وهي التي نحن بصددها الآن — وتتلوها خاتمةٌ جمعت فيها النتائج التي أسفر عنها البحث ، ثم قائمةٌ تشتمل على مصادر البحث ومراجعه. وأما المباحث الأربعة فهي على النحو التالي:

المبحث الأول، وهو مبحث تمهيدي: تناولت فيه – بإيجاز – مفهوم اللحن، وتاريخه، وأسبابه عند العامّة والخاصة، وأشهر الكتب المؤلفة فيه قديما وحديثا ، وأهمية مقاومته وتنقية اللغة منه.

المبحث الثاني: ضوابط التصحيح اللغوي عند القدماء ومن وافقهم من المحدثين، وفي هذا المبحث عرضت لتلك الضوابط الثمانية عند هؤلاء العلماء، وبيَّنت أثرها في تصحيحهم لحنَ العامّة والخاصّة. وأَوَدّ أن أنوِّه هنا إلى أننى اعتمدت في استنباط تلك الضوابط على طائفة مختارة من الكتب ؛ تسعة قديمة وواحد حديث، أما القديمة فهي: ما تلحن فيه العامّة للكسائىّ، وإصلاح المنطق لابن السكيت، وأدب الكاتب لابن قتيبة، ولحن العوام

للزُّبَيْدىّ، تثقيف اللسان لابن مكى الصقلىّ، ودرة الغواص للحريري، والمدخل إلى تقويم اللسان لابن هشام اللخمىّ، وتقويم اللسان لابن الجوزي، وتصحيح التصحيف للصفدي. ويعود السبب في اختياري هذه الكتب إلى أسباب؛ الأول: أنها هي الأكثر شهرة بين الكتب المطبوعة في هذا النوع من التأليف. والثاني: أنها مثَّلت فترات زمنية مختلفة؛ من القرن الثاني حتى القرن الثامن الهجريَّيْن، وفي هذا قدر كبير من المادة اللغوية التي وقع فيها اللحن، وهذا مهم لإثبات صفة الاطراد في استعمال هذه الضوابط، وأنها كانت موضع اتفاق بين هؤلاء العلماء، ولم تكن مقصورة على عالم دون عالم، أو عصر دون عصر. والسبب الثالث أنها مثَّلت البيئات اللغوية المختلفة؛ المشرقية والمغربية [(١)]، وهذا التنوع أمر محمود في منهج البحث.

وأما الكتاب الحديث فهو كتاب القرارات المجمعيّة في الألفاظ والأساليب (من ١٩٣٤م – ١٩٨٧م)، الذي أصدره مجمع اللغة العربية بالقاهرة، وسبب اختياري هذا الكتاب أمران؛ الأول: أن الكتب الحديثة الأخرى التي اهتمت بتصحيح الأخطاء اللغويّة – على تنوع مادها واختلاف مناهجها – اعتمدت في الأغلب الأعمّ على ما جاء في الكتب القديمة، ومنها الكتب المذكورة، ولذا قد تكون العودة إليها نوعا من التكرار. والسبب الآخر أن كتاب القرارات المجمعية ثمرةُ عملٍ جماعي متواصل وشاقّ لفترات زمنية طويلة، وقد توافر عليه عدد كبير من خيرة العلماء ، وليس عملا فرديا

(١) يمثل البيئة المغربية كتابان: لحن العوام للزبيدي، وتثقيف اللسان لابن مكي الصقلي، والباقي يمثل البيئة المشرقية .

قام به عالم واحد أو باحث منفرد، وهذا يعطى لعملهم ولنتائج البحث فيه ثقة واطمئنانا لدى القارئ.

وأما المبحث الثالث: المستوى الصوابي، أو مقياس الصواب اللغوي، فهو الأساس الذي اعتمد عليه علماء اللغة الـمُحدَثون - من الغربيين والعرب — في تمييز الصواب والخطأ اللغويَّين، فتحدثت عن مفهومه عندهم، واختلافه في الكلام العادي عنه في اللغة العلمية أو الأدبية، وكذا اختلافه باختلاف اللغات واللهجات، وكيفية مراعاته في كل حال، ثم كيفية التوفيق بين هذا المستوى الصوابي وتلك الضوابط.

المبحث الرابع: علاقة اللحن بالتطور اللغوي: وفي هذا المبحث ذكرت آراء العلماء الذين قالوا بفكرة تطور اللغة، وأن اللَّحن مظهر من مظاهر هذا التطور، وما قد يكون وراء ذلك من إقرار باللحن، أو تسليم به، ومن ثَمَّ تضعُف الحاجة إلى تلك الضوابط أو تنتفي. وقد ناقشت هذا كله، وتوصلت إلى غير قليل من النتائج التي أرجو أن تكون مثمرة بإذن الله.

وبعد فأحسب أن هذا البحث - بفكرته وأهدافه ومنهجه ونتائجه - جديدٌ، فإن المؤلفات والدراسات القديمة والحديثة التي دارت حول اللحن لم تفعل ذلك، على كثرتها واختلاف مادتها ومناهجها. والحمد لله أولا وآخرًا. وما توفيقي إلا بالله، عليه توكلت وإليه أنيب. وصلى الله على سيدنا محمد، وعلى آله وصحبه وسلم.

المبحث الأول (مبحث تمهيدي)

إن "اللَّحن" الذي ورد ذكره في عنوان هذا البحث هو المصطلح الذي اتفق على معناه علماء اللغة – قدماؤهم ومحدثوهم – وهو الخطأ في استعمال اللغة؛ أصواتها، وصرفها، ونحوها، ومعاني مفرداتها[١].

واللَّحن قديم في نشأته، يعود إلى ظهور الإسلام، وامتزاج العرب بغيرهم من الشعوب والأجناس التي لم تكن تتكلم العربية، فأثَّرت لغاتهم فيها تأثيرًا واضحا، أدَّى إلى انحراف في أصواتها وأبنيتها وتراكيبها ودلالات ألفاظها، قال الزُبَيدي: "ولم تَزَل العرب تنطق على سجيِّتها في صدر إسلامها وماضي جاهليتها، حتى أظهر الله الإسلام على سائر الأديان، فدخل الناس فيه أفواجًا، وأقبلوا إليه أرسالا، واجتمعت فيه الألسنة المتفرقة واللغات المختلفة ، ففشا الفساد في اللغة والعربية، واستبان منه في الإعراب الذي هو حليها والموضح لمعانيها ..."[٢] .

وقد وردت روايات كثيرة في اللحن يرجع بعضها إلى عهد النبي صلى الله عليه وسلم[٣]، وبعضها إلى عهد عمر بن الخطاب رضي الله عنه[٤]،

---

(١) انظر يوهان فك: العربية ص ٢٤٣، وانظر حديثه عن معنى كلمة اللحن ودلالاتها ص ٢٤٤- ٢٥٥

(٢) طبقات النحويين واللغويين ص ١١

(٣) انظر أبا الطيب اللغوي: مراتب النحويين ص ٢٣، ابن جني: الخصائص ٢/ ٨

(٤) انظر الزبيدى: طبقات النحويين واللغويين ص ١٢ وما بعدها

وبعضها إلى عهد على بن أبي طالب رضي الله عنه[١]، هذا هو المشهور عند أهل العلم من المتقدمين.

ولا يعنى هذا أن الذين أرّخوا للَّحن قد نَفَوْا وقوع بعض المخالفات النحوية فيما قبل عهد النبوة – أعنى العصر الجاهلي – لأن ذلك قد ورد في كثير من الروايات ، لكنَّ علماء العربية المتقدمين لم يصفوا هذه المخالفات باللحن، وإنما وصفوها بالشذوذ، معللين ذلك بأن المتكلم آنذاك عربي فصيح، وأنه إن خالف الوجه المشهور فإنه يتكلم بلغة قبيلته، فلا يُعَدُّ ذلك من اللحن في شيء[٢]. وهذا ما أشار إليه ابن جني بقوله: " إن الشيء إذا اطَّرد في الاستعمال، وشذَّ في القياس فلابد من اتباع السمع الوارد به فيه نفسه، لكنه لا يُتَّخذ أصلا يُقاس عليه، ألا ترى أنك إذا سمعت استَحْوَذَ واستَصْوَبَ أدَّيتهما بحالهما، و لم تتجاوز ما ورد به السمع فيهما إلى غيرهما"[٣].

فهذا يعنى أن المخالِف للقياس لا يُسَمَّى لحنًا عندهم، ولكنه يُسَمَّى شاذًّا، ويُقبل في ذاته، لكنَّه لا يقاس عليه غيره.

وقد اتفق بعض المحدثين مع رأى القدماء هذا، حيث قال بعبارة مؤكدة إن " اللحن لم يكن في الجاهلية البتَّة، وكل ما كان في بعض القبائل

(١) انظر السيرافي: أخبار النحويين البصريين ص ١٥-١٦، ابن الأنباري: نزهة الألباء ص ١٨، القفطي: إنباه الرواة ١/ ٤

(٢) انظر د. محمد ضاري حمادي: حركة التصحيح اللغوي في العصر الحديث ص١٠

(٣) الخصائص ١/ ١٠٠

من خور الطباع وانحراف الألسنة فإنما هو لغات لا أكثر" [١].

وهذا يعنى أن ما يمكن أن نعُدُّه لحنا في كلام الجاهليين إنما كان ضربا من تعدد اللهجات، واللهجات حقيقة مُعْتَبَرة عند اللغويين لا يمكن إغفالها.

على حين رفض بعضهم الآخر هذا الرأي، وذهب إلى أن اللَّحن قد وقع في العصر الجاهلي، فقال: "اللحن إذن وُجِد في اللغة العربية قبل الإسلام، وإن لم يكن من طبيعة العرب الخُلَّص أن يرتكبوه فإنه بقى محصورا فيما بين هذه الطبقة الضعيفة من المجتمع"[٢]. يعنى طبقة الأعاجم.

ويلاحظ أن بعض من ألَّف في اللحن قد حصر عمله في لحن العامّة، وبعضهم حصره في لحن الخاصة، إلا أنهم لا يكادون يتفقون على وضع حد فاصل بين العامّة والخاصّة، فوقع الخلط بينهما أحيانا، وربما يعود السبب في هذا إلى " أن العامّة تشترك مع الخاصّة في اللحن في الشكل؛ حركة وإعرابا وصرفا، غير أنَّا لا نَنْسَى أن هذا يصدر عن المتعلم عن سببٍ من قصور، ويصدر عن غير المتعلم عن سببٍ من جهل ، فإن كان مِـــمَّن يجهلون عُدَّ من لحن العامّة، وإن كان ممن يعلمون عُدَّ من لحن الخاصة "[٣].

وقد أرجع بعض الباحثين الأسباب الرئيسة للَّحن إلى أربعة أمور هي: الإعجام: أي النَّقْط، والشكل: حركة وإعرابا، والجهل بعلوم العربية، والعُجمة، مع الأخذ في الاعتبار اختلاف العامّة عن الخاصة في تلك

(١) مصطفي صادق الرافعي: تاريخ آداب العرب ٢٣٧/١

(٢) د. حسن عون: اللغة والنحو ص ١٨٥

(٣) د. يوسف أحمد المطوع: اللحن في اللغة العربية ص ٢١٢

الأسباب، فهو عند العامّة مردُّه إلى العجمة، وهذا حال الأعاجم الذين دخلوا في الإسلام وتكلموا العربية، وكذلك مَن انضم إليهم من الأميّين العرب ، الذين صارت اللغة عندهم اكتسابا بعد أن كانت سليقة، ومردُّه أيضا عند العامّة إلى الجهل بعلوم العربية لأمِّيتهم. أما ما يقع فيه الخاصة من اللحن فمردُّه إلى الإعجام والشكل(١) .

وقد أُلِّف في اللَّحنَ كتب كثيرةٌ أفاضت في الحديث عنه، وسُمّى هذا اللون من التأليف بأسماءِ مختلفة، منها النقد اللغوي، والتصحيح اللغوي، والتصويب اللغوي، وحركة تنقية اللغة العربية. ولقد بلغت تلك المؤلفات حدًّا من الكثرة جعلها صِنفا خاصا ومتميزا في تاريخ البحث اللغوي عند العرب، منها ما وصل إلينا كاملا – مخطوطا أو مطبوعا – ومنها ما وصل إلينا متفرقا في نصوص اشتملت عليها كتب أخرى . أذكر من هذه الكتب ما يلي:

ما تلحن فيه العامّة للكسائي (ت ١٨٩هـــ)، البهاء فيما تلحن فيه العامّة للفراء (ت ٢٠٧هـــ)، ما يلحن فيه العامّة لأبي عبيدة (ت٢٠٨هـــ)، ما يلحن فيه العامّة للأصمعي (٢١٦هـــ)، ما خالفت فيه العامّة لغات العرب لأبي عبيد القاسم بن سلام (ت ٢٢٤هـــ)، ما يلحن فيه العامّة لأبي نصر الباهلي (ت ٢٣١هـــ)، إصلاح المنطق لابن السكيت (ت ٢٤٤هـــ) ما يلحن فيه العامّة للمازني (ت ٢٤٩هـــ)، لحن العامّة للسجستانيّ (ت ٢٥٥هـــ)، أدب الكاتب لابن قتيبة (ت ٢٧٦هـــ)، لحن العامّة لأبي حنيفة الدينوريّ (ت ٢٨٠هـــ)، الفصيح لثعلب (ت٢٩١هـــ)، التنبيه على حدوث التصحيف لحمزة بن الحسن الأصفهاني

---

(١) انظر السابق ص ٢١١-٢١٢

(ت٣٥٠هـ)، لحن العوامّ للزُبَيْدي (ت٣٧٩هـ)، شرح ما يقع فيه التصحيف والتحريف لأبي هلال العسكري (ت٣٨٢هـ)، تثقيف اللسان وتلقيح الجنان لابن خلف الصقلي (ت٥٠١هـ)، درة الغواص في أوهام الخواصّ للحريري (ت٥١٦هـ)، المدخل إلى تقويم اللسان وتعليم البيان لابن هشام اللخمي (ت ٥٧٧هـ)، تقويم اللسان لابن الجوزي (ت ٥٩٧هـ)، تصحيح التصحيف وتحرير التحريف للصفدي (ت ٧٦٤هـ). هذا في القديم، وأما في العصر الحديث فمن أشهر المؤلفات: تهذيب الألفاظ العامية لمحمد على الدسوقي، تذكرة الكاتب لأسعد خليل داغر، أخطاؤنا في الصحف والدواوين لصلاح الدين الزعبلاوي، عثرات اللسان في اللغة لعبد القادر المغربي، معجم الأخطاء اللغوية الشائعة لمحمد العدناني، تحريفات العامية للفصحى للدكتور شوقي ضيف(١) .

ودراسة اللَّحن في العربية متشعبة المسالك، وإنما يحدد منهجَ الباحث فيها الهدفُ الذي من أجله أنشأ هذه الدراسة، فقد يتبع الباحثُ منهجا معياريا يعتمد على حصر التعبير اللغوي الخطأ وتصحيحه، وهذا شأن الدراسات القديمة ومعظم الدراسات الحديثة التي تناولت اللَّحن في اللغة، وقد يتبع منهجا وصفيا يعتمد على وصف ذلك التعبير كما صدر من المتكلم، ويحاول تفسيره تفسيرا لغويا، بحسب ما يمتلكه من أدوات وخبرات، وإن كنت أرى أن دراسة الخطأ والصواب في اللغة دراسة وصفية ومعياريّة

(١) انظر د. رمضان عبد التواب: لحن العامّة والتطور اللغوي ص ١٠٥-١٠٨ (ملاحظة: شرح ما يقع فيه التصحيف والتحريف، والكتابان الأخيران زيادة من عندي، و لم يذكرهما المؤلف)

في الوقت نفسه، ذلك أن الباحث لا يستطيع أن يحدِّد ذلك التعبير الخطأ - فضلا عن أنْ يُفسَّره - إلا بمقارنته بتعبير آخر افترضته قواعد اللغة، القائمة على استقراء علمي ونتائج محددة[١].

ومقاومة اللَّحن من الأمور التي حَرَص عليها المخلصون من أبناء اللغة حِرصا شديدا، وما هذه المؤلفات الكثيرة التي قدمها العلماء في القديم والحديث إلا أثرٌ من آثار تلك المقاومة، وذلك للحفاظ على سلامة العربية، لغة القرآن والسنة والتراث. ويبدو أن هذا الحرص على سلامة اللغة لا تختص به العربية وحدها، بل إنه شأن اللغات أخرى، ولذلك لا نعجب من هذا الخبر الذي يقول "إن أحد أعضاء مجلس النواب الأمريكي (الكونجرس) قال: إننا نضع القوانين لمعاقبة المجرمين الذين يسرقون ويقتلون، فلماذا لا نضع القوانين لمعاقبة الذين يفسدون اللغة ؟! "[٢] .

******

(١) رجح د. محمد أبو الرب أيضا هذا الرأي، ولكنه ذكر سببا يختلف قليلا عمّا ذكرته، انظر الأخطاء اللغوية في ضوء علم اللغة التطبيقي ص ٦٤

(٢) انظر محمد العدناني: معجم الأغلاط اللغوية المعاصرة ص (ز) من المقدمة

المبحث الثاني: ضوابط التصحيح اللغوي عند القدماء ومن وافقهم من المحدثين

أتحدث في هذا المبحث عن الضوابط التي احتكم إليها علماء العربية في حكمهم باللحن على بعض الكلمات والعبارات وتصويبهم إياها، ومعرفة هذه الضوابط أمر من الأمور الأساسية عند النظر في عمل هؤلاء العلماء، فكثيرا ما يتساءل الباحث في ظاهرة اللحن: على أي أساس اعتمد هذا العالم أو ذاك في قوله: إنَّ هذه الكلمة خطأ، وصوابها كذا، بل تتأكد الحاجة إلى الإجابة عن هذا السؤال عندما نصادف عالما آخر يصوِّب ما خطَّأه غيره ، وكأنَّ الأمر – في ظاهره – قد صار اجتهادًا، فكُلٌ يُدلي بدلوه، يُصيب من يُصيب، ويُخطئ من يُخطئ.

والحقيقة ليست كذلك، فقد اتضح لي من تتبُّع دراسات اللغويين للَّحن أنهم اعتمدوا على عدد من الضوابط احتكموا إليها في بيان الخطأ والصواب، سواء عند العامّة أو الخاصّة، منها خمسةٌ اعتمد عليها اللغويون والنحاة في جمع ألفاظ اللغة وصياغة قوانينها وأحكامها اللغوية، تفاوتت فيما بينها في حجم هذا الاعتماد وكيفيته، وهي القرآن الكريم، والقراءات القرآنية، والحديث الشريف، والشعر العربي، والمرويات النثرية(١)، إضافة إلى ثلاثة أخرى اجتهدت في إثباتها هي: المعنى المعجمي، والقياس اللغوي،

---

(١) انظر د. أحمد مختار عمر : البحث اللغوي عند العرب ص ١٧. وانظر تفصيل تلك المصادر من ص١٧ حتى ص ٥٦، وانظر أيضا د. طاهر سليمان حمودة: القياس في الدرس اللغوي ص١٧٧– ٢٤١

والعقيدة الإسلامية، مع ملاحظة أن الضابط الأخير ليس ضابطا لغويا لكنني أثبته لظهور أثره في هذه القضية.

أولا: القرآن الكريم:

قد اعتمد على هذا الضابط كلٌ من:

الكسائي[١]: حيث صحَّح قولهم: هذا خِصْم بكسر الخاءِ بأن يقال: هذا خَصْم، وأنت خَصْمِي، بفتح الخاء، معتمدا على قول الله عز وجل: (هذان خَصْمان اختصموا في ربهم)[٢].

وابن السِّكِّيت[٣]: حيث صحح قولهم: أنبذتُ الشيء من يدي إذا ألقيتُه، بأن يُقال: نَبَذْتُ دون همزة، معتمدا على قول الله عز وجل: (فنبذوه وراء ظهورهم)[٤].

وابن قتيبة [٥]: حيث صحح قولهم: هذا ماء مالِح، بأن يُقال: مِلْحٌ، معتمدا على قول الله عز وجل (هذا عذبٌ فراتٌ سائغٌ شرابُه وهذا مِلْحٌ أُجاجٌ) [٦].

والزبيدي [٧]: حيث صحح قولهم: بَحْر، لما كان مِلْحا خاصةً، بأن

(١) ما تلحن فيه العامّة ص ١٠٨

(٢) الحج: ١٩

(٣) إصلاح المنطق ص ٢٢٥

(٤) آل عمران: ١٨٧

(٥) أدب الكاتب ص ٣١٣

(٦) فاطر: ١٢

(٧) الزبيدي: لحن العوام ص ٢٦٥

يُقال ذلك للعذب وللملح جميعا ، معتمدا على

قول الله عز وجل: (وهو الذي مَرَجَ البحرين هذا عذبٌ فُراتٌ)[١]، فسمَّى العذب بحرا أيضا.

وابن مكي الصقلي[٢]: حيث صحح قولهم: عَصَاتِي وعَصَاتُك، بأن يُقال: عَصاي وعَصاك، معتمدا على قول الله تعالى إخبارا عن موسى عليه السلام: (هي عَصَايَ أتوكَّأ عليها)[٣].

والحريري[٤]: حيث صحح قولهم: المال بين زيد وبين عمرو، بتكرير لفظة بين، بأن يُقال: بين زيد وعمرو، دون تكرار بين، معتمدا على قول الله سبحانه: (مِنْ بينِ فَرْثٍ ودَمٍ)[٥].

وابن الجوزي[٦]: حيث صحح قولهم: فلان مستأهِل لكذا، بأن يُقال: فلان أهل لكذا، معتمدا على قول الله تعالى: (هو أهلُ التَّقوى وأهلُ المغفرة)[٧]، لأن المستأهِل مُتَّخِذ الإهالة وهو ما يؤتَدَم به من السَّمْن والوَدَك.

والصفدي[٨]: حيث صحح قولهم: أبصرتُ هذا الأمر قبل حدوثه، بأن

(١) الفرقان: ٥٣

(٢) تثقيف اللسان ص ١٠١

(٣) طه: ١٨

(٤) درة الغواص ص ١٠١

(٥) النحل ٦٦

(٦) تقويم اللسان ص ٥٩

(٧) المدثر: ٥٦

(٨) تصحيح التصحيف ص ٧٣

يُقال: بَصُرتُ بهذا الأمر، معتمدا على قول الله تعالى: (بَصُرْتُ بما لم يَبْصُروا به)[١]، لأن العرب تقول أبصرت بالعين، وبَصُرت من البصيرة.

ثانيا: القراءات القرآنيّة:

وقد اعتُمِد قليلا على هذا الضابط مقارنةً بغيره من الضوابط الأخرى:

فمن ذلك تصحيح الزبيدي[٢] لقولهم: قَثَّاء، بفتح القاف، بأن يُقال: قِثَّاء بكسرها، والواحدة قِثَّاءة، أو أن يُقال: قُثَّاء بضم القاف - فيما حكي أبو على عن بعض بني أسد – معتمدا على قراءة يحيى بن وثّاب: (من بقلها وقُثَّائها)[٣].

وكذلك تصحيحه[٤] لقولهم في الحَديدة التي يستعملها الذين يَدُقُّون اللحم: مَسْحَدَة، بأن يُقال: مِسْحَتَة، يُقال سَحَتُّ الشيء أَسْحَتُه إذا استأصلته، معتمدا على القراءة: (فَيَسْحَتُكُمْ بعذاب) بفتح الياء والحاء[٥].

---

(١) طه : ٩٦

(٢) لحن العوام ص ١٠٧ – ١٠٨

(٣) القراءة المذكورة هي قراءة يحيى بن وثاب والأشهب في الآية ٦١ من سورة البقرة. وهي في لحن العوام بكسر القاف – وأظنه خطأ مطبعيا – والصحيح بضمها كما أثبتُّ، وهذا هو المناسب لسياق الكلام . انظر ابن جني : المحتسب ٨٧/١

(٤) لحن العوام ص ١٧٠

(٥) ما استدل به الزبيدي هو قراءة السبعة غير حمزة والكسائي وحفص، انظر أبا حيان: البحر المحيط ٢٣٧/٦ ، ويلاحظ أن ما في الكتاب هو " فَيُسْحِتَكُم " بضم الياء وكسر الحاء ، وأظنه سهوا أو خطأ ، وما أثبته هو الصحيح لمناسبته سياق الكلام .

وكذلك فَعَل مجمع اللغة العربية[١] حين رفض تخطئة بعض الباحثين لنحو قولهم:(وكانت المنفعة لهم والمستعمرين) بحجة أنه لا يكثر العطف على الضمير المخفوض إلا بإعادة الخافض، حرفا كان أو اسما، وقولهم: إن الصواب أن يُقال: لهم وللمستعمرين، بإعادة اللام. وقد رأى المجمع أن عبارة " لهم والمستعمرين " ونحوها صحيحة، واعتمد المجمع في هذا على قراءة (واتقوا الله الذي تساءلون به والأرحامِ) بجر (الأرحامِ)[٢]، وذكروا أن هذه القراءة مما اعتمد عليه بعض النحاة[٣] الذين أجازوا العطف دون إعادة الجارّ.

وكذلك في رفضه[٤] تخطئة بعض الباحثين لمن يقول: يَتَوَفي، ببناء الفعل للفاعل، فهو " مُتَوَفٍّ " بصيغة اسم الفاعل، ويرى أن الصحيح: تُوُفي، ببناء الفعل لغير الفاعل، فهو مُتَوَفىً، بصيغة اسم المفعول، وقد رأى المجمع أن يَتَوَفي، ومُتَوَفٍّ جائزان أيضا، واعتمد في هذا على قراءة أبي عبد الرحمن السلمي مرفوعة إلى على بن أبي طالب (والذين يَتَوَفَّوْنَ منكم)[٥]، ببناء الفعل للفاعل، بمعنى استوفي أجله.

---

(١) القرارات المجمعية ص ٦٥

(٢) وهي قراءة حمزة للآية رقم ١ من سورة النساء. انظر الداني: التيسير في القراءات السبع ص ٧٨

(٣) هم الكوفيون، انظر ابن الأنباري: الإنصاف في مسائل الخلاف (المسألة الثامنة والستون) ٤٦٣/٢

(٤) القرارات المجمعية ص ٢٩٢

(٥) انظر ابن جني: المحتسب ١٢٥/١

ولا يمنع من الاعتماد على هذه القراءة والتي سبقتها كونهما قراءتين شاذَّتين، لأن العلماء أجازوا الاحتجاج في اللغة بالقرآن وقراءاته كافَّة ، قال السيوطي: "كل ما ورد أنه قرئ به من القرآن جاز الاحتجاج به، سواء كان متوتراً أم آحاداً أم شاذاً"(١) .

ثالثا: الحديث الشريف:

وقد اعتمد على هذا الضابط كلٌ من:

الكسائي(٢): وذلك في تصحيحه قولهم: المَسْرَبة (شعر الصدر) بأن يقال: المَسْرُبة، بضم الراء بدلا من فتحها اعتمادا على الحديث (ومن صفة النبي صلى الله عليه وآله وسلم أنه كان دقيق المسْرُبة)(٣).

وابن قتيبة(٤): وذلك في تصحيحه قولهم: العِرض على أنه سَلَف الرجل من آبائه وأمهاته، وأن القائل إذا قال:

شَتَمَ فلان عِرْضي إنما يريد شتم آبائي وأمهاتي وأهل بيتي، وليس كذلك، فالصحيح أن عِرض الرجل هو نفسُه، ومَن شتم عِرض رجل فإنما ذكره في نفسه بالسوء، وقد اعتمد في هذا على قول النبي صلى الله عليه وسلم في أهل الجنة: (لا يبولون ولا يتغوَّطون، إنما هو عَرَق يخرج من

(١) الاقتراح في علم أصول النحو ص ٤٨

(٢) ما تلحن فيه العامّة ص ١١٣

(٣) انظر غريب الحديث لأبى عبيد ٣/ ٢٤

(٤) أدب الكاتب ص ٢٧

أعراضهم مثل المسك)[١]. أي من أبدانهم.

والزُّبيدي[٢]: وذلك في تصحيحه قولهم: قادوم، بأن يقال: قَدوم، بلا ألف، اعتمادا على قوله صلى الله عليه وسلم في الحديث (إن إبراهيم صلى الله عليه وسلم اختتن بالقَدوم)[٣].

وابن مكي الصقلي[٤]: وذلك في تصحيحه قولهم: شِذْق بالذال – لجانب الفم – بأن يقال: شِدْق بالدال غير المعجمة، اعتمادا على ما رُوي عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال: (إن أبغضكم إليَّ الثَّرثارون المُتَفَيْهِقون المُتَشَدِّقون) [٥] .

والحريري[٦]: وذلك في تصحيحه قولهم: قد اصفرَّ لونه واحمرَّ خَدُّه من الخجل، بأن يقال: اصفارَّ واحمارَّ بالألف، لأنه إنما يقال: اصفرَّ واحمرَّ ونظائرهما في اللون الخالص، الذي قد تمكَّن واستقر وثبت واستمر، أما إذا كان اللون عَرَضا لسبب يزول ومعنى يحول فيقال فيه: اصفارَّ واحمارَّ بالألف كما سبق، لِيُفرَّق بين اللون الثابت والتلون العارض، وقد اعتمد الحريري في هذا على ما جاء في الحديث:

---

(١) انظر الزمخشري: الفائق في غريب الحديث ٤٠٩/٢ .

(٢) الزبيدى: لحن العوام ص ١٤٠

(٣) انظر صحيح مسلم ١٨٣٩/٤ (حديث رقم ٢٣٧٠ باب من فضائل إبراهيم الخليل صلى الله عليه و سلم)

(٤) تثقيف اللسان ص ٥٦– ٥٧

(٥) انظر ابن الأثير: النهاية في غريب الحديث والأثر (شدق) ٤٥٣/٢

(٦) درة الغواص ص ٦٧

(فجعل يحمارٌّ مرةً ويصفارٌّ أخرى) [١]

وابن الجوزي[٢]: وذلك في تصحيحه قولهم: لَهَا عنِّى – إذا أعرض – يلهو، بأن يقال: لَهي، يَلْهي، يقال: لَهي عن الشيء يَلْهي عنه إذا شُغِل عنه، وقد اعتمد في هذا على ما ورد في الحديث: (إذا استأثر الله بشيء فالْهَ عنه)[٣].

والصفدي[٤]: وذلك في تصحيحه قولهم: أخطأ، لمن أتى الذنب متعمِّدا، بأن يقال: خَطِئَ، فهو خاطئ، والمصدر الخِطء بكسر الخاء وإسكان الطاء، كما في قوله تعالى: (إن قتلهم كان خطئا كبيرا)[٥]، لأنه لا يقال أخطأ إلا لمن لم يتعمد الفعل، أو لمن اجتهد فلم يوفق للصواب، فأما المتعمد الشيء فيقال له خَطِئَ، وقد اعتمد الصفدي في هذا على ما ورد في حديث النبي صلى الله عليه وسلم (إذا اجتهد الحاكم وأخطأ فله أجر)[٦] يريد اجتهد

---

(١) لم أهتد إلى الحديث الذي يحتوي على هذه العبارة، لكنَّ هناك حديثا فيه عبارة (يحمارّ ويصفارّ) ورد في صحيح البخاري ٧٧/٣، (بَاب بَيْعِ النَّخْلِ قَبْلَ أَنْ يَبْدُوَ صَلَاحُهَا) رقم ٢١٩٧ وهو" حَدَّثَنِي عَلِيُّ بْنُ الْهَيْثَمِ حَدَّثَنَا مُعَلَّى بْنُ مَنْصُورٍ الرَّازِيُّ حَدَّثَنَا هُشَيْمٌ أَخْبَرَنَا حُمَيْدٌ حَدَّثَنَا أَنَسُ بْنُ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنْ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنَّهُ نَهي عَنْ بَيْعِ الثَّمَرَةِ حَتَّى يَبْدُوَ صَلَاحُهَا وَعَنْ النَّخْلِ حَتَّى يَزْهُوَ قِيلَ وَمَا يَزْهُو قَالَ يَحْمَارُّ أَوْ يَصْفَارُّ " .

(٢) تقويم اللسان ص ١٨٩

(٣) انظر النهاية في غريب الحديث لابن الأثير ٢٨٣/٤ (لها)

(٤) تصحيح التصحيف ص ٨٧

(٥) الإسراء : ٣١

(٦) انظر صحيح البخاري ١٠٨/٩ (بَاب أَجْرِ الْحَاكِمِ إِذَا اجْتَهَدَ فَأَصَابَ أَوْ أَخْطَأَ)

فلم يُصِب.

رابعا: الشعر: وهو أشهر الضوابط التي اعتمد عليها العلماء مثل:

الكسائى[١]: وذلك في تصحيحه قولهم: مَشِيتُ حتى عَيِيتُ، بأن يقال: أَعْيَيْتُ، بالهمزة، اعتمادا على قول الشاعر:

تزحزحِي عنِّى يا بِرذَوْنَه *** إنَّ البراذين إذا جَرَيْنَه

مع العِتاقِ ساعةً أَعْيَيْنَه[٢].

وابن السكيت[٣]: وذلك في تصحيحه قولهم: عِرْق النِسَا، بأن يقال: عِرْق النَّسا، بفتح النون، اعتمادا على قول الشاعر :

فأنشَبَ أظفاره في النَّسا *** فقلتُ هُبِلتَ ألا تَنْتَصِرْ[٤] .

وابن قتيبة[٥]: وذلك في تصحيحه قولهم: هو أخوه بِلَبَن أمه، بأن يقال: بِلِبَانِ أُمِّه، لأن اللَّبن هو الذي يُشرب من ناقة أو شاة أو غيرهما من البهائم، وقد اعتمد ابن قتيبة في هذا على قول الأعشى:

رضيعَي لِبانِ ثَدي أُمٍّ تَقَاسَمَا *** بِأَسْحَمَ داجٍ عَوْضُ لا نَتَفَرَّقُ[٦]

والزبيدي[٧]: وذلك في تصحيحه قولهم: سمعنا الآذان، بمد الهمزة، بأن يقال: الأذان، على وزن فَعال، اعتمادا على قول الفرزدق:

---

(١) ما تلحن فيه العامّة ص ١٢٨

(٢) الأبيات لامرأة من العرب في لسان العرب (عيا)

(٣) إصلاح المنطق ص ١٦٤

(٤) البيت لامرئ القيس في ديوانه ص ١٠٧

(٥) أدب الكاتب ص ٣١٥

(٦) البيت للأعشى في ديوانه ص ٢٧٥

(٧) الزبيدي: لحن العوام ص ٩٩

وحتى عَلا في سُورِ كلِّ مدينةٍ *** منادٍ ينادِي فوقَها بأَذَانِ (١)

وابن مكي الصقلي(٢): وذلك في تصحيحه قولهم للذي لا زوج له: عازِب، وللمرأة: عازِبة، بأن يقال: هو عَزَب والأنثى عَزَبَة، وذلك اعتمادا على قول الشاعر:

هنيئا لأرباب البيوت بيوتُهُم *** وللعَزَبِ المسكين ما يَتَلمَّسُ(٣)

والحريري(٤): وذلك في تصحيحه قولهم: قرأت الحواميم والطواسين، بأن يقال: قرأت آل حم وآل طس، اعتمادا على قول الكميت بن زيد في الهاشميات:

وجدنا لكم في آل حَمَ أيةً *** تأوَّلها منَّا تقيٌّ ومُعرِبُ (٥)

واللخمي(٦): وذلك في ردّه على الزبيدي الذي خَطَّأ قولهم: اللهم صل على محمد وآله، ورأى أن الصواب أن يقال: اللهم صل على محمد وآل محمد، بإضافة لفظ آل إلى الاسم الظاهر، وليس إلى الضمير، وقد رأى اللخمي أن قولهم ذاك صحيح وليس بخطأ، معتمدا على قول الكميت:

---

(١) البيت في ديوانه ص ٦٣١، وفيه (حتى سعى) بدل (حتى علا)، وله أيضا في لسان العرب (أذن)

(٢) تثقيف اللسان ص ١٠٤

(٣) البيت لأبي الغطريف الهدّادي في شرح أبيات سيبويه ليوسف بن أبي سعيد السيرافي ١/١٩٣ .

(٤) درة الغواص ص ٥٧

(٥) البيت للكميت في شرح هاشميات الكميت ص ٥٥ ، وله في لسان العرب (عرب) .

(٦) المدخل إلى تقويم اللسان ص ١٢

فأبلغ بنى الهندَينِ من آل وائلِ *** وآلَ مناة والأقاربَ آلَها[١]

فأضاف آل إلى ضمير المؤنث .

وابن الجوزي[٢]: وذلك في تصحيحه قولهم: هو بين البينين، للشيء المتوسط، بأن يقال: هو بينَ بينَ، اعتمادا على قول عبد بن الأبرص:

نحمى حقيقتنا وبعـــ *** ضُ القومِ يَسقطُ بينَ بينَا[٣]

والصفدي[٤]: وذلك في تصحيحه قولهم: ابدأ به أوّلا، بأن يقال: ابدأ به أوّلُ بالضم، اعتمادا على قول معن بن أوس:

لعَمرُكَ ما أدري وإنِّي لأوجَلُ *** على أيِّنا تعدو المنيّةُ أَوَّلُ[٥] .

ومجمع اللغة العربية[٦]: وذلك في إجازته قولهم: الجيل، بمعنى: أهل الزمان الواحد، مع كون الأصل في استعماله أن يكون معناه: الصِّنف من الناس، وقد اعتمد المجمع في هذا على قول المتنبي: وإنما نحن في جيل سواسية[٧].

---

(١) البيت في ديوانه ص ٢٨٣ (وفيه فأبلغ بني هند بن بكر بن وائل)، وللكميت أيضا في شرح أدب الكاتب للبطليوسي ص ٣٨

(٢) تقويم اللسان ص ٨٢

(٣) البيت في ديوانه ص ١١٨، وله في لسان العرب (بين).

(٤) تصحيح التصحيف ص ٧٦

(٥) البيت في ديوانه ص ٩٣، وله في لسان العرب (وجل)

(٦) القرارات المجمعية ص ٢٥

(٧) هذا صدر البيت، وعجزه: شر على الحر من سقم على البدن، والبيت في ديوانه ٣٤١/٤

خامسا: المرويّات النثريّة:

وقد اعتمد على هذا الضابط كلٌ مِن:

ابن قتيبة(١): وذلك في تصحيحه قولهم: الحِشْمَة، في معنى الاستحياء، بأن تقال: في معنى الغَضَب، وقد اعتمد ابن قتيبة في هذا على قول بعض فصحاء العرب : إنَّ ذلك لــمِمَّا يُحْشِمُ بني فلان. أي يغضبهم.

والزبيدى(٢): وذلك في تصحيحه قولهم: مُوسٌ، للحديدة التي يُقطع بها ويُحلَق، بأن يقال: هذه مُوسَى، اعتمادا على قول بعض الأعراب في حكاية له: بموسَى خَذِمةٍ، في جَذُورٍ سَنِمَةٍ، في غَداةٍ شَبِمةٍ، والشبمة: الباردة.

وابن مكي الصقلي(٣): وذلك في تصحيحه قولهم: خَمَّمْتُ على كذا، أي قَدَّرت، وعرفت الشيء بالتخميم ، بأن يقال: خَمَّنْتُ، وبالتَّخْمين بالنون، اعتمادا على قولهم في المثل: قُلْه تخمينا وإنْ لم تعلمْه يقينا(٤).

والحريري(٥): وذلك في تصحيحه قولهم: أَرْحِية وأَقْفِية في جمع رحًى وقفًا بأن يقال فيهما: أرْحاء، وأقْفاء، اعتمادا على قول أعرابي ذمَّ قوما: أولئك قومٌ سُلِخَتْ أقفاؤهم بالهجاء، ودُبِغت جلودهم باللؤم.

---

(١) أدب الكاتب ص ١٩

(٢) الزبيدي: لحن العوام ص ١٢٤-١٢٥

(٣) تثقيف اللسان ص ٩٦

(٤) لم أهتد إلى هذا المثل

(٥) درة الغواص ص ٩٧-٩٨

والصفدي[١]: وذلك في تصحيحه قولهم: هذا دَرَنٌ، لمـَا نتأ في بدن الإنسان وسائر جسمه بسبب علة أو مهنة، بأن يقال ذلك في أي وَسَخ يعلو الجسم وغيره، اعتمادا على قولهم في المثل: لا دَرَنَكِ أَنْقَيْتِ ولا ماءَكِ أبْقَيْتِ)[٢].

سادسا: المعنى المعجمي:

وقد اعتمد على هذا الضابط كلٌ مِن:

الكسائي[٣]: وذلك في تصحيحه قولهم: علَيَّ ثيابٌ جُدَدٌ – بضم الجيم وفتح الدال الأولى – بأن يقال: علَيَّ ثيابٌ جُدُدٌ بضمهما، لأن المعنى المعجمي لكلمة الجُدَد بفتح الدال هي الجبال.

وابن قتيبة[٤]: وذلك في تصحيحه قولهم: القافلة، على أنها الرُّفقة في السفر ذاهبةً كانت أو راجعة، بأن تقال إذا كانت راجعة من السفر فحسب، لأن المعنى المعجمي لقَفَلَ هو رَجَعَ، يُقال: قَفَلَتْ فهي قافلة أي راجعة ، وقفل الجند من مَبْعَثِهم أي رجعوا.

والزبيدي[٥]: وذلك في تصحيحه قولهم: بَلاط، للبيت المـُحَسَّن البناء، بأن يقال ذلك للحجارة المفروشة على الأرض، لأن هذا هو المعنى المعجمي للكلمة، كما روَى أيضا عن الأصمعي أن البلاط هو الأرض

(١) تصحيح التحريف ص ٢٥٨

(٢) لم أهتد إلى هذا المثل

(٣) ما تلحن فيه العامّة ص ١٢٦– ١٢٧

(٤) أدب الكاتب ص ٢٠

(٥) الزبيدي: لحن العوام ص ٢٣١

الملساء، وهو معنى قريب من المعنى الأول.

وابن مكي[١]: وذلك في تصحيحه قولهم: حَشِيش، للكلأ الأخضر، بأن يقال ذلك للكلأ اليابس، لأن هذا هو المعنى المعجمي للكلمة، فإذا أرادوا الكلأ الأخضر قالوا: الرُّطْب والخَلَي.

والحريري[٢]: وذلك في تصحيحه قولهم: القَيْنَة، للمُغَنِّية خاصة، بأن تقال في معنى الأَمَة، مغنيةً كانت أو غير مغنية، لأن هذا هو المعنى المعجمي لها.

وابن الجوزي[٣]: وذلك في تصحيحه قولهم: يَقْطِين، للقَرْع وحده، بأن يقال ذلك لكل شَجَر يُبسَط على الأرض ولا يقوم على ساق، كالقرع والقِثَّاء والبِطِّيخ ونحو ذلك، لأن هذا هو المعنى المعجمي له.

سابعا: القياس اللغوي:

ومنه نوعان: القياس الصرفي، والقياس النحوي.

أ. القياس الصرفي: وقد اعتمد عليه كلٌّ من:

الكسائي: وذلك في تصحيحه قولهم: هذه امرأة جميلة بالتاء، بأن يقال: هذه امرأة جميل دون تاء، لأن كل ما كان من الصفات على وزن "فَعِيل" والموصوف مذكور فإن التاء تُحذَف منه[٤].

---

(١) تثقيف اللسان ص ١٩٧

(٢) درة الغواص ص ٢٢٧-٢٢٨

(٣) تقويم اللسان ص ١٨٩

(٤) ما تلحن فيه العامّة ص ١٢٢

والزبيدي[١]: وذلك في تصحيحه قولهم: نَبْلَة لواحدة النَّبْل، بأن يقال: سَهْم وقِدْح، لأن النبل عند العرب جمع لا واحد له من لفظه، مثل الخيل والغنم، كما أن واحد الخيل فرس .

وابن مكي الصقلي[٢]: وذلك في تصحيحه قولهم: نَشَّاء لصانع السفن، بأن يقال: مُنْشِئ، لأنه من أنشأ.

والحريري[٣]: وذلك في تصحيحه قولهم: بِرَّ والدَك بكسر الباء، وشُمَّ يدك بضم الشين، في الأمر بالبِرِّ والشَّمّ، بأن يقال: بَرَّ وشَمَّ بالفتح فيهما لأنهما مفتوحان في قولك يَبَرُّ ويَشَمُّ، فقياس هذا الباب أن حركة أول فعل الأمر من جنس حركة ثاني الفعل المضارع إذا كان متحركا.

وابن الجوزي[٤]: وذلك في تصحيحه قولهم: هو الإِبِط بكسر الباء، بأن يقال: الإبْط بسكون الباء، لأنه لم يأتِ في الكلام شيء على فِعِل إلا إِبِل وإِطِل وهي الخاصرة، وحِبِر وهي صُفرة الأسنان، وفي الصفات امرأة بِلِز وهي السمينة، وأتان إِبِد، وهي التي تلد كل عام.

والصفدي[٥]: وذلك في تصحيحه قولهم: أَلْجُم في جمع لِجام، بأن يقال: لُجُم، لأن أَفْعُل لا يكون جمعا لفِعال إلا أن يكون مؤنثا، نحو لِسان وألسُن .

---

(١) الزبيدي: لحن العوام ص ١٥٥-١٥٦

(٢) تثقيف اللسان ص ١٦٧

(٣) درة الغواص ص ٧٨

(٤) تقويم اللسان ص ٦٥

(٥) تصحيح التصحيف ص ١٢٤

ومجمع اللغة العربية[١]: حيث أجاز قولهم: جرى وراءه، وبالكاد أدركه، لأنه ما دام في اللغة كلمة " كَؤُود "، وهي فَعُول من الثلاثي، فلابد أن يكون الفعل الثلاثي "كَأَد "، بمعنى شَقَّ وصعب، وهذا يستلزم وجود المصدر وهو الكَأَد، وإذن يصح هذا الأسلوب، على أن الألف مسهلة من الهمزة.

ب. القياس النحوي: وقد اعتمد عليه كلٌ مِن:

الزبيدي[٢]: وذلك في تصحيحه قولهم: ما أبيضَ هذا الثوبَ، وما أعورَ هذا الفرسَ في التعجب من الألوان والعاهات، بأن يقال: ما أحسنَ بياضَ هذا الثوبَ، وما أقبحَ عَوَرَ هذا الفرسَ، لأن العرب لم تَبْنِ أفعل التعجب إلا من الفعل الثلاثي الذي خصَّته بذلك لخِفَّته .

وابن مكي [٣]: وذلك في تصحيحه قولهم: نَعَمْ مكان بَلَى، وبَلَى مكان نَعَمْ، وعدم تفرقتهم بينهما في الاستعمال، بأنه إذا كان السؤال مثبتا كان جوابه بـــ نَعَم، ولا يجوز ها هنا بلى. قال الله تعالى: (فهل وجدتم ما وعد ربكم حقا قالوا نعم)[٤]. وإذا كان السؤال منفيا كان الجواب بـــ بلى، ولا يجوز ها هنا نعم، قال الله تعالى: (ألست بربكم قالوا بلى)[٥] .

---

(١) القرارات المجمعية ص ٨

(٢) الزبيدي: لحن العوام ص ٢٥٤

(٣) تثقيف اللسان ص ١٩٩

(٤) الأعراف: ٤٤

(٥) الأعراف: ١٧٢

والحريري[(١)]: وذلك في تصحيحه قولهم: لا أكلمُه قَطُّ، بأن يقــال: ما كلمته قَطُّ، ولا أكلمه أبدًا؛ لأن العرب تستعمل لفظة قَطُّ فيما مضى من الزمان، كما تستعمل لفظة أبدًا فيما يستقبل منه.

والصفدي[(٢)]: وذلك في تصحيحه قولهم: اجتمع فلان مع فلان، بأن يقال: اجتمع فلان وفلان؛ لأن اجتمع على وزن افتعل – ونحوه اختصم واقتتل — ووزن افتعل يقتضى وقوع الفعل من أكثر من واحد، ومتى أسند الفعل إلى أحد الفاعلين لزم أن يُعطف عليه الآخر بالواو لا غير، ومثل ذلك ما كان أيضا على وزن "تفاعل" مثل تخاصم وتقاتل .

ومجمع اللغة العربية[(٣)]: وذلك في رده على مَن خَطَّأَ مثل قولهم: "ليس المستعمرون جادين في الجلاء عن البلاد، بل هازلين" ويرون أن الصواب قولهم: بل هازلون، وحجتهم في ذلك أن بل هنا للإضراب بعد النفي، وحق ما بعدها أن يكون مثبتا في المعنى، ولذلك لا يجوز نصب (هازلين) بالعطف على (جادين)، لأن النفي انتقض في المعنى، ولذلك تُرفع (هازلون). وقد رأى المجمع أن اشتراط عدم انتقاض النفي لصحة العطف هو في (ما) الحجازية، أما (ليس) فلا يُشترط في العطف على خبرها ألا ينتقض النفي. وبناء عليه فالتعبير بنصب (هازلين) صحيح، وهذا رأى جمهور النحاة، ويخالف في هذا بعض النحويين فيجعل ليس مثل ما.

---

(١) درة الغواص ص ٥٥

(٢) تصحيح التصحيف ص ٨٤

(٣) القرارات المجمعية ص ٥٩

ثامنا: العقيدة الإسلامية:

وقد اعتمد عليها الزبيدي في حكمه بالخطأ على قولهم: هو الله الأزليٌّ قبل خلقه، وقولهم: لم يزل واحدا في أزليَّته، وقولهم: كان هذا في الأَزَل، إذ يريدون المعنى الذي في قولهم: لم يزل عالما. ورأى أن هذا لا أصل له في كلام العرب، ولا يصح في اشتقاق ولا تصريف، وقد أولع بالخطأ في هذا أهل الكلام والمدَّعون لحدود المنطق، حتى غرَّ ذلك جماعة من الخطباء فأدخلوه في خطبهم، وقد علل لهذا الرأي بأصل من أصول العقيدة الإسلامية؛ وهو أنه لا يجوز لأحد أن يصف الله عز وجل بغير ما وصف به نفسه في محكم وحيه، أو ما ثبت به الخبر عن رســـوله صلى الله عليه وسلم، ولو صحَّت الكلمة في الاشتقاق وتمكنت من التصريف[1]

الاعتماد على أكثر من ضابط في الموضع الواحد

لقد بلغ الاحتياط ببعض العلماء مبلغا كبيرا، فكان يعتمد على ضابطين أو أكثر في الموضع الواحد.

فمن أمثلة الاعتماد على ضابطين : ما فعله ابن مكي[2] في تصحيحه قولهم: صُمَّت أُذناه، بالبناء لغير الفاعل، بأن يقال: صَمَّت بفتح الصاد، يُقال: صَمَّ الرجلُ يَصَمُّ صَمَمًا وأصَمَّه اللهُ، وقد اعتمد في هذا على ضابطين هما القرآن؛ وذلك في قوله تعالى: (فَعَمُوا وصَمُّوا)[3]، والنثر وذلك في قولهم

---

(١) الزبيدي: لحن العوام ص ٦٩

(٢) تثقيف اللسان ص ١٥٠

(٣) المائدة: ٧١

في المثل: " صَمَّتْ حَصَاةٌ بِدَمٍ"[١] ، يريدون كثرة الدم، فلو وقع فيه حصاة لم يُسمع لها صوت.

ومن أمثلة الاعتماد على ثلاثة ضوابط: ما فعله الحريري[٢] في تصحيحه قولهم: الحوامِلُ تَطْلُقْنَ، والحوادِثُ تَطْرُقْنَ، بأن يقال: يَطْلُقْنَ، ويَطْرُقْنَ بالياء بدل التاء، وقد اعتمد في هذا على ثلاثة ضوابط هي القرآن؛ وذلك في قوله تعالى: (تكاد السموات يتفطرن منه)[٣]، وكلام العرب؛ وذلك في قولهم: الغواني يمزحن والنوق يسرحن، والقياس النحوي؛ وذلك أن الفعل المضارع المسند إلى نون النسوة - في الكلام عن الغائب - يبدأ بالياءِ لا بالتاءِ.

ومن أمثلة الاعتماد على أربعة ضوابط: ما فعله مجمع اللغة العربية[٤] حين رفض تخطئة بعض الباحثين لنحو قولهم: (وكانت المنفعة لهم والمستعمرين) بحجة أنه لا يكثر العطف على الضمير المخفوض إلا بإعادة الخافض، حرفا كان أو اسما، وقولهم — بناء على ذلك - إن الصواب أن يُقال: لهم وللمستعمرين، بإعادة اللام. وقد رأى المجمع أن عبارة " لهم والمستعمرين "ونحوها صحيحة، وقد اعتمد المجمع في هذا على أربعة ضوابط

(١) انظر كتاب الأمثال لأبي عبيد القاسم بن سلام ص ٣٤٦ (باب الإسراف في القتل وكثرة الدماء)

(٢) درة الغواص ص ١٧٤-١٧٥

(٣) مريم : ٩٠

(٤) القرارات المجمعية ص ٦٥

هي: القرآن؛ وذلك في قوله تعالى: (... وكفر به والمسجدِ الحرام)[١] بعطف (المسجد) على الهاء في (به)، والقراءات القرآنية؛ وذلك في قراءة (واتقوا الله الذي تساءلون به والأرحامِ) بجر (الأرحام)[٢] عطفا على الهاء في (به)، والشعر؛ وذلك في قول الشاعر:

فاليوم قد بت تهجونا وتشتمنا *** فاذهب فما بك والأيامِ من عجب [٣]

بعطف الأيام على الكاف في (بك)، والقياس النحوي؛ وذلك أن فريقًا من النحويين أجاز العطف دون إعادة الخافض، واستدلوا على ذلك بشواهد عديدة [٤] .

عدم الاعتماد على أيّة ضوابط:

لا شك أن اعتماد العلماء على تلك الضوابط – كما رأينا – أمر من الأمور التي يتطلبها المنهج العلمي في البحث، هذا المنهج الذي يحتكم الباحث فيه إلى الدليل لكي يتسم عمله بالمنطق والإقناع، وما كل ضابط من هذه الضوابط إلا دليل قد قام عليه الحكم بالخطأ والصواب.

ولكنَّ هذا لا يعنى أنهم جميعا اعتمدوا على هذه الضوابط ؛ فقد

---

(١) البقرة : ٢١٧

(٢) وهي قراءة حمزة للآية رقم ١ من سورة النساء. انظر الداني: التيسير في القراءات السبع ص ٧٨

(٣) البيت بلا نسبه في الإنصاف لابن الأنباري ٤٦٣/٢، وكتاب سيبويه ٣٩٢/٢

(٤) هم الكوفيون ، انظر ابن الأنباري: الإنصاف في مسائل الخلاف (المسألة الثامنة والستون) ٤٦٣/٢

تفاوتوا في هذا الأمر، وإنْ كان الزُّبَيدي قد تميز عنهم بصورة واضحة؛ إذ وردت عنده الضوابط الثمانية، وهو ما لم يحدث مع غيره ممن نقلت عنهم، هذه واحدة، والأخرى أن هؤلاء العلماء لم يعتمدوا دائما على هذه الضوابط، فقد كانوا في بعض المواضع يرسلون كلامهم إرسالا، وذلك لسببين – فيما أرى – الأول: اعتمادهم على ثقافتهم اللغوية، والآخر: اطمئنانهم إلى ثقة القارئ في صحة ما يقولونه، فإنَّ ما يقولونه له أصل في اللغة الفصيحة ، لا سيما وقد أَرَوْه الدليل على ذلك من خلال الضوابط التي صرَّحوا بالاعتماد عليها في المواضع الأخرى، والتي عرضنا لها في الصفحات السابقة . ومن هذه العبارات المرسَلة:

قول الكسائي: "هو الكَتَّان بفتح الكاف"(١). وقوله أيضا: "وتقول: دَمَعَت عيني، بفتح الميم"(٢)

وقول ابن قتيبة: "هي الرَّباعِيَة للسِّن، ولا يقال رَباعِيَّة " (٣). وقوله أيضا: "وهي لِثَةُ الرجل لما حول أسنانه، جمعها لِثات مكسورة اللام مخففة، ولا يقال لِثَّةٌ " (٤).

وقول الزبيدى: "ويقولون: يوم مَهُول ... والصواب هائل؛ يوم هائل وأمر هائل، يُقال هالنى الشيء هَوْلا فهو هائل"(٥)، وقوله أيضا: "ويقولون

---

(١) ما تلحن فيه العامّة ص ١٣٥

(٢) المصدر نفسه والصفحة

(٣) أدب الكاتب ص ٢٩٢

(٤) المصدر نفسه ص ٢٩٣

(٥) الزبيدي: لحن العوام ص ١٩٢

أسدلْتُ عليه السِّتر والصواب سَدَلْتُه"[١].

وقول ابن مكي: "يقولون: نَعَقَ الغُراب، والصواب نَغَقَ بالغين معجمة "[٢]. وقوله أيضا: "ويقولون فَقَعْتُ عين الرجل، وهو مفقوع العين، والصواب فقأت عينه وهو مفقوء العين"[٣]

وقول ابن الجوزي: "وتقول: جاءت المرأة بتوأمَين، ولا تقولُ توأم، إنما التوأم أحدهما"[٤].

******

(١) المصدر نفسه ص ٢٥٩

(٢) تثقيف اللسان ص ٧٠

(٣) المصدر نفسه ص ٧٤

(٤) تقويم اللسان ص ٨٦

المبحث الثالث : المستوى الصوابي أو مقياس الصواب اللغوي:

لقد اعتمد علماؤنا — من القدماء ومن وافقهم من المحدثين – على عدد من الأسس في تصويبهم اللَّحن الذي وقع في لغة بعض العامّة والخاصّة وقد سَمَّيتها (الضوابط)، وهي تسمية تبدو أقرب إلى السياق اللغوي التراثي الذي عمل فيه هؤلاء العلماء. أما المحدثون من اللغويين فقد عبَّروا عن ذلك بعبارات أو مصطلحات أخرى مثل : المستوى الصوابي، ومقياس الصواب اللغوي.

أولا: مفهومه عند اللغويين المحدثين من الغربيين:

ذهب أدولف نورين Odolf Noreen إلى وجود ثلاثة مذاهب في تحديد مقاييس الصواب اللغوي هي: المذهب الأدبيّ التاريخيّ، والمذهب الطبيعي التاريخيّ، والمذهب المنطقيّ. فمقياس الصواب بحسب المذهب الأول هو الاتفاق بين ما يقوله الفرد والاستعمال اللغوي للكُتَّاب والشعراء في عصر خاص، تعيينُ بدايته ونهايته أمرٌ اعتباطيّ بحت. ويقوم المذهب الثاني الطبيعيّ التاريخيّ على أساس ما ساد في القرن التاسع عشر من أن اللغة كائن طبيعيٌّ حيٌّ تتطور وترقى في حرية خالصة، لذلك فإن أيَّة محاولة لتقييد المتكلم بصواب أو خطأ تؤدى حتما إلى إفساد هذا التطور نحو الكمال اللغوي، وهو يرى أن لهذا المذهب حتى اليوم أنصارا يتركون تحديد الصواب والخطأ اللغويَّين، لأنهما في نظرهم من الأمور الاعتبارية البحتة، فليس في اللغة خطأ أو صواب. وقد رد على ذلك بأن مثل هذا المذهب لو تُرِك لشأنه لأدَّى إلى انهيار الوسائل التعبيرية اللغوية لدى الإنسان . أما المذهب الثالث

وهو المذهب المنطقيّ فيراه نورين هو المذهب الصحيح المعقول، ولذلك أسماه بهذا الاسم، فأصح التعبيرات لديه هو التعبير الذي يمكن للسامع إدراكه وفهمه في دقة وسرعة،كما يمكن للمتكلم في الوقت نفسه النطق به في سهولة، وبلا تعنُّت أو تكلُّف(١).

وعرَّفه سايسى Sayse بأنه " تَعَوُّد المتكلمين على العبارة واستعمالهم لها استعمالا مطَّردا، وإن ما يصح أن يطلَق عليه صواب نحوى هو ما يؤيده السلوك اللغوي لمتكلمي اللغة "(٢) .

ورأى سوِيت Sweet " أن ما يؤيده الاستعمال العام لمتكلمي لغة من اللغات هو ما يصح أن يطلق عليه اسم الصواب اللغوي" (٣) .

وهو قريب من قول ميدفج Medvig: "إن الاستعمال اللغوي لا يمكن أن يكون خطأ، ما دام معتَرَفا به اعترافا عاما"(٤) .

كما ذكر أوتو جسبرسن Otto Jesoersen أن الصواب اللغوي هو " الكلام المتَّفق مع ما يتطلَّبه العرف اللغوي للجماعة اللغويّة التي ينتمي إليها المتكلم "(٥) .

---

(١) انظر اللغة بين الفرد والمجتمع لــ أوتو جسبرسن، ترجمة د. عبد الرحمن أيوب ، ص ٩٩- ١٠١

(٢) السابق ص ١٢٤

(٣) السابق والصفحة

(٤) السابق والصفحة

(٥) السابق ص ١٣٣

ثانيا: مفهومه عند اللغويّين المُحدَثين من العرب:

اختلف اللغويّون المحدثون في حديثهم عن المستوى الصوابي، فمنهم من نظر إليه في دراسة القدماء للغة العربية، ومنهم من نظر إليه في اللغة بوجه عام. فمن الفريق الأول د. عبد العزيز مطر، الذي رأى أن القدماء لم يتفقوا على مقياس محدد، يقوم على أساسه الحكم بالخطأ والصواب ، فمنهم من تشدد بالوقوف عند ما سُمع، وعدم الاعتراف إلا بالأفصح، ورأى ما عداه خطأ، ومنهم من تساهل فرأى أنَّ من تكَّلم بلهجة من لهجات العرب، أو قاس عليها ولو كانت نادرة أو رديئة، فهو مصيب غير مخطئ(١) . كما رأى أيضا أنه إذا كان تحديد هذا المستوى الصوابي ضروريا في كل لغة وكل ظاهرة من الظواهر الإنسانية، فهو أكثر ضرورة بالنسبة لكتب اللحن التي ندرسها، إذ إن كثيرا من مسائل الخلاف بين اللغويين في تحديد الخطأ والصواب سببها الاختلاف في تحديد المستوى الصوابي (٢)

وأما الثاني من هذا الفريق فهو د. أحمد مختار عمر، حيث ذكر أن مقاييس الصواب والخطأ اللغويَّين التي اعتمد عليها اللغويون العرب هي نفسها المقاييس اللغويّة أو المصادر اللغويّة التي اعتمدوا عليها في جمع مادة اللغة العربيّة الفصيحة بأصواتها وصرفها ونحوها ومعجمها، وهي القرآن، والقراءات، والحديث، والشعر العربي ، والنثر العربي(٣).

---

(١) انظر لحن العامّة في ضوء الدراسات اللغوية الحديثة ص ٤٧

(٢)السابق ص ٤٣

(٣) انظر العربية الصحيحة ص ٣٤-٣٨

ومن هذا الفريق أيضا د. محمد أبو الرب الذي رأى أن مقياس الصواب والخطأ اللغويَّين الذي اعتمده اللغويُّون العرب الأوائل هو متحدث اللغة الأصليّ، وهذا المقياس هو عينه الذي اعتمدته المدارس اللسانية الوصفيّة الحديثة، على رأسها المدرسة التحويلية التوليدية (المعرفية)، ولذلك لا يرى خلافا حقيقيّا بين المنهجين في تحديد ذلك المقياس فكلاهما منهج وصفي، والفرق أن منهج اللغويين العرب القدماء بدأ وصفيا وانتهي معياريا، خاصة لدى المتأخرين حتى يومنا هذا، ولذلك أسباب دعت إليه أيضا، من أهمها غياب الناطق الأصلي باللغة [١] .

وأما الفريق الآخر فمنه د. تمام حسان الذي عرّف المستوى الصوابي بأنه: "معيار لغوى يرضَى عن الصواب، ويرفض الخطأ في الاستعمال، وهو كالصوغ القياسي، لا يمكن النظر إليه باعتباره فكرة يستعين الباحث بواسطتها في تحديد الصواب والخطأ اللغويَّين، وإنما هو مقياس اجتماعيّ يفرضه المجتمع اللغوي على الأفراد، ويَرجِع الأفراد إليه عند الاحتكام في الاستعمال"[٢]. كما رأى أيضا أن هذا " المستوى الصوابي لا يوجد في اللغة فحسب، وإنما يوجد في كل شؤون الثقافة بالمعنى الأعم، أي بالمعنى الأنثروبولوجي الذي يشمل العادات والتقاليد واللغة والدين والملابس والمساكن ، ومن ثَمَّ لا يمكن أن يقال : إن المستوى الصوابي فكرة من منهج اللغة، ولكن يقال إنه مقياس اجتماعي عام، يرمقه الفرد بشيء من المهابة

---

(١) انظر الأخطاء اللغوية في ضوء علم اللغة التطبيقي ص ٨٧

(٢) د. تمام حسان: اللغة بين المعيارية والوصفية ص ٧٢

والاحترام ، ويحرسه المجتمع بأسلحة أقلها النقد الاجتماعي اللاذع"[١]

وأما الثاني من هذا الفريق فهو د. عبد الصبور شاهين الذي ذكر أن "الصواب اللغوي مرتبط أشد الارتباط بالصورة التي يرتضيها المجتمع للغة، وإن الخطأ اللغوي هو نقيض هذه الصورة؛ لأن المجتمع هو الذي يملك اللغة، وليست اللغة هي التي تحكم المجتمع "[٢] . كما ذكر أن الأساس الذي تُبنَى عليه فكرة مقاييس الصواب والخطأ في اللغة ذو مستويين؛ الأول: مستوى الصواب النحوي، وهو الذي تفرضه القواعد النحوية الصارمة، والثاني مستوى الصواب اللغوي، وهو المستوى الذي يتصل باللغة الحية المتحركة المتطورة، التي تؤثر في المجتمع وتتأثر به ، وهذا المستوى لا يناقض المستوى الأول، ولكنه يتوسَّع في تطبيق قاعدة ما أو إهمال أخرى، بما يتواءم مع الحاجات اللغوية لهذا المجتمع[٣]

المستوى الصوابي في الكلام العادي يختلف عنه في اللغة العلميّة أو الأدبيّة

يرى أصحاب هذا الاتجاه أن لغة الكلام العادي تفرض على المتكلم سمات خاصة من التعبير أكثر مما تفرضه اللغة العلميّة أو الأدبيّة، وذلك أنَّ لغة العلم والأدب تسمح لمن يستعملها بحرية خلق المصطلحات والتعبيرات التي تمكنه من الإفهام والتأثير فيمن حوله، ومن هنا اختلف طابع المستوى

---

(١) السابق والصفحة

(٢) انظر في علم اللغة العام ص ٢٣١-٢٣٢

(٣) انظر في علم اللغة العام ص ٢٣٦-٢٣٧

الصوابي في لغة الكلام عنه في لغة العلم والأدب[١].

ومن أجل ذلك يوجد فرق واضح بين استخدام الفرد للُّغة في ظروف عامة مشتركة بين أفراد المجتمع اللغوي، واستخدام الشاعر أو القصَّاص أو الأديب للُّغة، ففي الحالة الأولى يوجد معيار محدد يمكن لكل فرد أن يقيس عليه تعبيراته الفرديّة، أما في الحالة الأخرى فالأمر مختلف تماما؛ إذ إن اللغة فيها تُستخدم استخدامَ اختيارٍ وتعمُّد، ثم هي من جهة أخرى تُستخدم استخداما جماليّا، فالمتكلم حينئذ يريد أن يجسد الجمال بالكلمات كما يفعل الرسَّام بالألوان، والموسيقِيّ بالنغمات[٢].

لكل لغة بل لكل لهجة مستواها الصوابي الخاصّ

كما يرى هؤلاء المحدثون أيضا أن لكل لغة، بل لكل لهجة، مستواها الصوابي الخاص، ومن ثَمَّ فلابد لمن يريد التكلم بلغةٍ غير لغته، أو بلهجةٍ غير لهجته أن يراعى مطابقة جميع عناصر مستواها الصوابي من أصوات ومفردات وصيغ وجمل ونبر وتنغيم وإشارات باليدين والوجه في أثناء الكلام[٣].

وتتميز اللُّغة العربية المشتركة عن اللهجات بأن مستواها الصوابي أكثر اتساعا وتشعبا، ذلك أن معرفته تتطلب إلماما كبيرا بثقافة أصحاب هذه اللغة - أعنى العرب - وتاريخهم وإسلامهم وفلسفتهم، وثقافتهم، وطرز بنائهم وغير ذلك، فلا شك أن ذلك كله يتعاون في فهم المستوى الصوابي بعناصره

(١) انظر د. تمام حسان: اللغة بين المعيارية والوصفية ص ٦٤

(٢) انظر د. تمام حسان (نقلا عن الكتاب الفرنسي شارل بالى): السابق والصفحة

(٣) انظر د. تمام حسان: السابق ص ٦٥

المختلفة اللغويّة والاجتماعيّة والجماليّة، التي تتجه إلى دراسة الكلام العربيّ على اختلاف أشكاله وأنواعه[١].

كيف يُراعَى المستوى الصوابي؟

يرى د. تمام حسان أن مراعاة المستوى الصوابي الذي نتحدث عنه لا تتم إلا بوجود عنصرين مهمين في كل سلوك لغوىّ، أحدهما: عنصر الوضوح الذي يسد الحاجة اللغويّة أو المعنى الوظيفي، والآخر: عنصر المطابقة الذي يسد الحاجة الاجتماعيّة أو المعنى الاجتماعيّ. فإذا كان هذا السلوك اللغوي نصا أدبيّا زاد على العنصرين السابقين عنصر ثالث هو عنصر الجمال، الذي يسد به النص الحاجة الجماليّة أو الفنيّة، وبهذا يتضح الفرق بين الأدب والكلام العادي، وبه أيضا يُفَرَّق بين الناقد الأدبيّ والباحث اللغوي، فالأول يبحث عن الجمال بمنهج ذاتيّ، وهو ينظر في النص فيسجل انفعاله به، والآخر يبحث عن الصواب بمنهج موضوعيّ، وهو ينظر في النص فيسجل الظاهرة اللغويّة التي يجدها فيه [٢]

وهكذا أستطيع القول إن المستوى الصوابي عند معظم اللغويين المحدثين يتلخص في أمر واحد، هو العُرف اللغوي للمجتمع، وهذا العُرف يختلف باختلاف اللغات، بل باختلاف اللهجات داخل اللغة الواحدة، وهذا العُرف أيضا يشترك في تكوينه كل الخصائص الأخرى لهذا المجتمع؛ الاجتماعيّة والثقافيّة والدينيّة ... إلخ. وإننا إذا أردنا أن نطبق هذا المقياس على العربيّة فإننا لن نجد مستوى صوابيّا واحدا،

(١) السابق ص ٦٨

(٢) السابق ص ٦٣-٦٤

بل مستويات كثيرة بعدد المجتمعات ولهجاتها وخصائصها الإنسانيّة، وهذا — بلا شك —أمر يصعب تحقيقه إذا أردنا استعمال لغة واحدة مشتركة، وأردنا تمييز الخطأ من الصحيح فيها.

وعلى أية حال، فإن التوفيق بين موقف المحافظين الذين حكَّموا تلك الضوابط، وموقف اللغويين المحدثين الذين قالوا بالمقياس الصوابي يمكن أن يتحقق بالنظر إلى اللغة العربيّة في مستويين، أحدهما مستوى الكلام العادي أو كلام العامَّة، والآخر مستوى اللغة الأدبيّة أو الرسميّة أو المشتركة، فالأول نتعامل فيه مع اللغة بذلك المقياس الصوابي الذي عرفناه، إذ لا يؤثر كثيرا في هذا المستوى الخروج عن بعض الأقيسة اللغويّة للعربيّة، ما دام المتكلمون يفهم بعضهم بعضا، وذلك بما يتواءم مع العرف اللغوي المتفق عليه في كل مجتمع من المجتمعات العربيّة وفي أيّة لهجة من لهجاتها. أما المستوى الآخر وهو مستوى اللغة الأدبيّة فأرى أنه لابد فيه من الالتزام الواعي بأصول اللغة العربية الفصيحة التي عبَّرت عنها تلك الضوابط الثمانية، لأن الانحراف عنها أو عدم الاكتراث بها سوف يشوِّه العربية الفصيحة شيئا فشيئا، حتى نجد أنفسنا في وقت من الأوقات لا نستطيع فهم القرآن أو السنة أو التراث العربي بوجه عام، وهذا أمر غاية في الخطر. وأمرٌ آخر لا يقل خطرا عنه ؛ أن المجتمعات العربية ستزيد الهوة بينها، حتى نجد أنفسنا أيضا في وقت من الأوقات لا يفهم بعضنا بعضا؛ فالعربية الفصيحة هي الخيط الرابط بيننا، ولا نريد لهذا الخيط أن ينقطع بحال من الأحوال، فينبغي إذن لهذين السببين أن نستمسك بكل ما من شأنه الحفاظ على هذه اللغة الأدبيّة المشتركة، وإن

سُمِح ببعض الخروج اليسير فأرى أن يكون ذلك عن طريق المجامع اللغوية التي تنظم العمل في هذا الشأن وفق المعايير والأسس اللغوية الصحيحة؛ كالاشتقاق والقياس والنحت التعريب وغير ذلك، بشرط أن يطّلع مستخدمو هذه اللغة الأدبيّة على النتائج التي تخرج بها هذه المجامع، حتى يكون هناك اتفاق يحقق الوحدة اللغوية الفصيحة لهذه المجتمعات، وهو ما نصبو إليه جميعا.

المبحث الرابع: علاقة اللّحن بالتطوّر اللغوي

عرضت من خلال المبحثين السابقين لضوابط التصحيح اللغوي للَّحن وللمستوى الصوابي، وفي هذا المبحث أعرض سريعا لوجهة نظر أخرى، تتمثل في هؤلاء اللغويّين المحدثين الذين لم يُعنَوا بالبحث عن تلك الضوابط أو الأسس ، وإنما نظروا إلى هذا اللحن نظرة وصفيّة - كما يحبون أن يسموها - فرأوه أمرا واقعا في اللغة وحاولوا تفسيره، فكان التطور اللغوي عندهم من أهم أسبابه، هذا التطور الذي يصيب الظواهر الاجتماعيّة كلها واللغة واحدة منها.

وعلى ذلك " فاللغة عند هؤلاء ليست ساكنة، فهي في تغير مستمر، في أصواتها وتراكيبها وعناصرها النحويّة ومعانيها"[١]. وهي عندهم أيضا "مثل الكائن الحيّ تخضع لما يخضع له الكائن الحيّ في نشأته ونموِّه وتطوّره"[٢]. وهم يرون أنَّ أصحاب اللغة "مهما أجادوا في وضع معجماتها، وتحديد ألفاظها ومدلولاتها، وضبط أصواتها وقواعدها، ومهما أجهدوا أنفسهم في إتقان تعليمها للأطفال قراءة وكتابة ونطقا، وفي وضع طرق ثابتة سليمة يسير عليها المعلمون بهذا الصدد، ومهما بذلوا من قوة في محاربة ما يطرأ عليها من لحن وخطأ وتحريف، فإنها لا تلبث أن تحطِّم هذه الأغلال، وتسير في السبيل التي تريدها أن تسير فيها سننُ التطور والارتقاء الطبيعيَّين"[٣]

---

(١) ماجد الصايغ: الأخطاء الشائعة وأثرها في تطور اللغة العربية ص ٣٤

(٢) د. رمضان عبد التواب: لحن العامّة والتطور اللغوي ص ٣٥

(٣) د. على عبد الواحد وافي: اللغة والمجتمع ص ١٠٩-١١٠ (بتصرف يسير)

وقد حاول بعض الباحثين أن يقف موقفا وسطا بشأن هذا التطوّر وعلاقته باللّحن؛ فرأى أن المقياس الدقيق للحكم على اللّحن ينبغي أن يقوم على دعامتين: إحداهما المحافظة على سلامة اللغة العربيّة، والأخرى مراعاة هذا التطوّر ، وذلك بأن يُجرِى العلماء استقراء للكلمات الملحونة التي جاءت في كتب اللّحن والمعجمات وغيرها، ثم يصنفون هذه الكلمات من النواحي الصوتيّة والصرفيّة والنحويّة والدلاليّة، ثم يبحثون في الأساليب العربيّة وكتب اللغة عن نظائر لهذه الأمثلة الملحونة اعترف بها اللغويون أو بعضهم، ويمكن أن تقاس عليها أمثلة اللّحن، مع الاستعانة بالقواعد التي انتهي إليها مجمع اللغة العربية وغيره من المجامع العربيّة في أقيسة اللغة وأوضاعها العامّة، كالقياس والسماع، والمولد والمعرب، والدخيل والاشتقاق والنحت وما إليها، ثم تطبيق القواعد السليمة التي انتهي إليها اللغويون القدماء والمحدثون للتطوّر اللغوي في الأصوات والدلالة والصيغ[١].

هذا وقد ذكر بعض اللغويين أمثلة كثيرة من اللحن عَدَّها مظهرا من مظاهر هذا التطور اللغوي، أجتزئ منها بما يلي:

١. اللّحن والتطوّر الصوتيّ:

ومن ذلك قول العامّة: رَفَصَ بالصاد، وأصلها رَفسَ بالسين ، فسبب القلب هو قانون المماثلة الصوتيّة assimilation ونعني به التأثير الذي يُحدثه التجاور بين الأصوات، ففي هذه الكلمة أثر صوت الراء المفخَّم في صوت

(١) د. عبد العزيز مطر: لحن العامّة في ضوء الدراسات اللغوية الحديثة ص ٥٠-٥١

السين المرقق فانقلب السين صادا لمناسبة الراء في هذا التفخيم، ويسمى هذا التأثير تأثيرا تقدميّا[١].

ومنه أيضا: قول العامّة قَصِّيت أظفاري، وأصلها قَصَصْت بصادين متتاليتين، فسبب القلب هو قانون المخالفة الصوتيّة dissimilation، أي المخالفة بين الصوتين المتماثلين، ولذلك أبدلت العامّة الياء بالصاد الثانية. وسبب المخالفة أن الصوتين المتماثلين قد يحتاجان إلى جهد عضلي – من أعضاء النطق – للنطق بهما في كلمة واحدة ولتيسير ذلك يلجأ المتكلم إلى قلب أحد الصوتين المتماثلين صوتا آخر كالياء في تلك الكلمة، وهناك كلمات في العربيّة الفصيحة تسير على هذا القانون كما في قيراط ودينار إذ الأصل فيهما قِرَّاط، ودِنَّار[٢] .

ومنه أيضا: قول العامّة: لَخْبَطَ، وجَواز، وأصلهما خَلْبَطَ، وزَواج. ويرجع السبب في تفسير هذا النطق إلى القلب المكاني، وهي ظاهرة معروفة وواضحة في العربية الفصيحة أيضا، كما قالوا جَذَبَ وجَبَذَ، وأَيِسَ ويئِسَ[٣]

٢. اللّحن والتطوّر الصرفي:

ومن ذلك قول بعض العامّة سِرْوال، ويعنون به مفرد سَراويل، على الرغم من أن كلمة سراويل مفرد، ويرجع السبب في ذلك إلى ما يسمى بالقياس الخاطئ، إذ تتشابه كلمة سراويل بصيغة "فعاليل" وهي من صيغ

---

(١) انظر د. رمضان عبد التواب: لحن العامّة والتطور اللغوي ص ٤٤

(٢) السابق ص ٤٦

(٣) السابق ص ٥٣

جمع التكسير في العربيّة، مثل عصافير، وقناديل، ولهذا حدث الخطأ لّما قاسوا هذه على تلك، واشتقوا لها مفردا، فقالوا: سروال[١]

٣. اللّحن والتطوّر الدلاليّ:

ومن ذلك قول العامّة: الحريم، يعنون بها النساء، بعد أن كانت تطلق على كل مُحرَّم وهذا نوع من التطور الدلاليّ يسمَّى تخصيص الدلالة. ومنه أيضا قولهم: البأس، يعنون بها كل شِدَّة، وهي في الأصل بمعنى الحَرْب. وهذا نوع من أنواع التطور الدلالي يسمَّى تعميم الدلالة. ومنه قولهم: الطير، يعنون بها الذُباب، وهذا أيضا نوع من أنواع التطوّر الدلاليّ يسمَّى تغيير مجال الاستعمال[٢].

غير أنني مع هذا أود أن أنبِّه إلى أمر مهم، وهو أن القول بالتطور إن استطاع أن يفسر اللحن، أو أن يبين أسبابه، فإنه ينبغي ألا يكون مبررا له، أو مانعا من مقاومته وتنقية اللغة منه ما أمكن ذلك، فالحفاظ على العربية صحيحة بلا لحن، والبحث عن الضوابط اللازمة لتحقيق ذلك أمر عظيم الأهمية، فنحن نعرف أن العربية هي اللغة التي جاء بها التشريع الإسلامي قرآنا وسنة، وهي "لغة يُعدُّ تعرفها وحذقها وتذوقها والعلم بها مدخلا إلى الإسلام، وسبيلا إلى التصديق به واعتقاده، وفرق بين من يعرف العربية كلاما ودراسة ، وبين من يسمع عنها سماعا[٣]، فأوّلهما يؤمن بإعجاز القرآن

---

(١) السابق ص ٤٨

(٢) السابق ص ٦٤

(٣) والدليل على صحة هذا الكلام حرص الناطقين بغير العربية على تعلمها في العصر =

عن حجة قرآنية أصيلة، وثانيهما يؤمن به عن حجة نقلية تبعية، أو أوّلهما يؤمن عن برهان يقيمه، وثانيهما يؤمن به عن برهان يقيمه له غيره، ثم إن بعد هذا الإعجاز أمور تتصل بالقرآن الكريم والحديث الشريف استنباطا واستدلالا، ولا يقوى عليهما إلا من حذق العربيّة "(١). ومن هنا كان الحفاظ على نقائها وسلامتها من اللحن أمرا مهما، تتابعت فيه جهود السابقين واللاحقين.

وهناك أمرٌ آخر غايةٌ في الأهمية، هو أن العربيّة ليست كأيّة لغة أخرى، وذلك أن الكتب السماوية غير القرآن وهي التوراة والإنجيل لا تُقرأ – في الغالب – بلغاتها الأصلية التي نزلت بها، وإنما تُقرأ باللغات التي تُرجمت إليها، على حين نجد أن القرآن لا يُقرأ إلا باللغة العربية، ومن ثَمَّ وجب الحفاظ عليها من أيّ انحراف قد يؤدى إلى فهم غير صحيح أو غير دقيق لهذا القرآن، وما يترتب على ذلك من أحكام تخص المسلمين في دينهم ودنياهم.

******

= الحديث، وتحملهم في سبيل ذلك الكثير من العناء ، كغربة الأوطان وقلة ذات اليد أحيانا، وفراق الزوجات والأبناء، وهذا أمر عاينته في أثناء عملي الآن بمعهد تعليم اللغة العربية في جامعة أم القرى.

(١) د. يوسف المطوع: اللحن في اللغة العربية. تاريخه وأثره ص ٩ – ١٠

الخاتمة

وبعد، فقد عرضت فيما سبق لقضية مهمّة من القضايا المتعلقة باللَّحن في اللغة العربية، ألا وهي الضوابط أو الأسس التي اعتمد عليها علماء العربية في تصحيح هذا اللحن الذي وقع في لغة العامّة والخاصّة على السواء، إضافةً إلى ما يمكن أن يقابل هذه الضوابط عند اللغويين المحدثين، وهو ما سموَّه بالمستوى الصوابي أو مقياس الصواب اللغوي، وكذلك قولهم بعلاقة اللحن بالتطوّر اللغوي. وقد أسفر البحث عن النتائج التالية:

١. أن هذه الضوابط من الأمور المهمة التي ينبغي على العالم أو الباحث أن يراعيَها، إذ هي كالأدلة للأحكام؛ فكما لا يجوز الحكم إلا بدليل، فكذلك ينبغي ألَّا يُصَحَّح الخطأ إلا بضابط، وذلك حتى لا تصير الأمور اجتهادا، يصيب من يصيب ويخطئ من يخطئ، وحتى لا يحتاج المرء إلى أن يتساءل: على أي شيء استند هذا العالم في تصحيحه لهذا الخطأ .

٢. تبيَّن من خلال البحث أن علماءنا – مِن القدماء ومَن وافقهم مِن المحدثين – اعتمدوا على ضوابط مختلفة، لم يصرِّحوا بها في مؤلفاتهم قبل الشروع في حديثهم عن اللّحن ، لكنهم استعملوها، وقد استطعت — بحمد الله — أن أستخلصها وأحدِّدها في ثمانية ضوابط هي القرآن الكريم، والقراءات القرآنيّة، والحديث الشريف، والشعر، والمرويّات النثريّة ، والمعنى المعجمي، والقياس اللغوي (الصرفي والنحوي)، والعقيدة الإسلاميّة.

٣. لقد بلغ الاحتياط ببعض العلماء مبلغا كبيرا، فكان يعتمد على ضابطين وثلاثة وأربعة في الموضع الواحد.

٤. اختلف العلماء في الاعتماد على تلك الضوابط الثمانية؛ فمنهم من وردت عنده الضوابط الثمانية كالزُبَيديّ، ومنهم من ورد عنده بعضها.

٥. لم يعتمد العلماء دائما على هذه الضوابط، فقد كانوا في بعض المواضع يرسلون كلامهم إرسالا، وقد رأيت أن ذلك يرجع إلى سببين؛ الأول: اعتمادهم على ثقافتهم اللغويّة، والآخر: اطمئنانهم إلى ثقة القارئ في صحة ما يقولونه، وأنَّ ما يقولونه له أصل في اللغة الفصيحة، لا سيما وقد أرَوْه الدليل على ذلك من خلال الضوابط التي صرَّحوا بالاعتماد عليها في المواضع الأخرى.

٦. كان لعلماء اللغة المحدثين – مِن الغربيين والعرب – تصورٌ مشابهٌ لما سمَّيته (الضوابط) أطلقوا عليه المستوى الصوابي أو مقياس الصواب اللغوي، عَرَّفوه تعريفات كثيرة، اختلفت عباراتها ولكنها اتفقت على مضمون واحد، وهو أنه الأساس الذي يتحكَّم في تحديد الصواب والخطأ في الاستعمال اللغوي، وقد أرجعوا هذا الأساس إلى العرف اللغوي للجماعة، وما يتضافر معه من أعراف إنسانيّة بوجه عام، سواء كانت اجتماعيّة أو ثقافيّة أو دينيّة ... إلخ.

٧. رأى هؤلاء العلماء أن هذا المستوى الصوابي يختلف من مجتمع إلى مجتمع، ومن لغة إلى لغة، ومن لهجة إلى لهجة، كما يختلف في اللغة العادية عنه في اللغة العلميّة أو الأدبيّة.

٨. إذا شئنا أن نطبق هذا المقياس على اللغة العربيّة فإننا لن نجد مستوى صوابيّا واحدا، بل مستويات كثيرة بعدد المجتمعات العربية ولهجاتها وخصائصها الإنسانيّة، وهذا – بلا شك – أمر يصعب تحقيقه إذا أردنا استعمال لغة واحدة مشتركة، وأردنا تمييز الخطأ من الصواب فيها.

٩. إن التوفيق بين موقف المحافظين الذين حكَّموا تلك الضوابط، وموقف اللغويين المحدثين الذين قالوا بالمقياس الصوابي يمكن أن يتحقق بالنظر إلى العربية في مستويين ، أحدهما مستوى الكلام العادي أو كلام العامَّة، والآخر مستوى اللغة الأدبية أو الرسميّة أو المشتركة ، فالأول نتعامل فيه مع اللغة بذلك المقياس الصوابي الذي عرضنا له؛ إذ لا يؤثر كثيرا في هذا المستوى الخروج عن الأقيسة اللغويّة للعربيّة الفصيحة، ما دام المتكلمون يتفاهمون فيما بينهم، وذلك بما يتواءم مع العرف اللغوي المتفق عليه بينهم. أما المستوى الآخر وهو مستوى اللغة الأدبية المشتركة فلابد فيه من الالتزام بتلك الضوابط الثمانية، لأنها تضمن عدم الانحراف عن اللغة الفصيحة، فنستطيع أن نفهم القرآن والسنة والتراث العربى فهما صحيحا، وهذا أمر غاية في الأهمية.

١٠. هناك فريق من اللغويين المحدثين لم يُعنَوا بالبحث عن تلك الضوابط أو الأسس في قضية اللحن، وإنما نظروا إلى هذا اللحن نظرة أخرى فرأوه أمرا وقعا في اللغة لا يمكن إنكاره، وحاولوا تفسيره، فكان التطوّر اللغوي عندهم من أهم أسبابه ، وهذا التطوّر لا يصيب اللغة وحدها، ولكنه يصيب الظواهر الاجتماعيّة كلها واللغة واحدة منها. وقد ذكروا تفسيرات لغويّة، صوتيّة وصرفيّة ودلاليّة، لمظاهر من اللحن بناء على هذا التطور.

١١. إنَّ القول بالتطور إن استطعنا أن نفسر به اللحن، أو أن نبيِّن به أسبابه، فإنه ينبغي ألا يكون مبررا له، أو مانعا من مقاومته وتنقية اللغة منه، إذ الحفاظ على العربية صحيحة بلا لحن، والبحث عن الضوابط اللازمة لتحقيق ذلك أمر عظيم الأهمية، فالعربية لغة التشريع الإسلامي قرآنا وسنة،

أضف إلى ذلك أن العربية ليست كأية لغة أخرى، وذلك أن الكتب السماوية غير القرآن وهي التوراة والإنجيل لا تُقرأ – غالبا – بلغاتها الأصلية التي نزلت بها، وإنما تُقرأ باللغات التي تُرجمت إليها، على حين نجد أن القرآن لا يُقرأ إلا باللغة العربية، ومن ثَمَّ وجب الحفاظ عليها من أيّ انحراف قد يؤدِّي إلى فهم غير صحيح أو غير دقيق لهذا القرآن، وما يترتب على ذلك من أحكام تخص المسلمين في دينه ودنياهم.

١٢. إن عدم الحفاظ على اللغة العربية المشتركة سيزيد الهوّة بين المجتمعات العربية؛ فالعربية الفصيحة هي الخيط الرابط بينها، ولا نريد لهذا الخيط أن ينقطع بحال من الأحوال، وعلى ذلك ينبغي الاستمساك بكل ما من شأنه الحفاظ على هذه اللغة نقية بلا لحن أو انحراف، وإن سُمِح ببعض الخروج اليسير فأرى أن يكون ذلك عن طريق المجامع اللغوية التي تنظم العمل في هذا الشأن وفق المعايير والأسس اللغوية الصحيحة؛ كالاشتقاق والقياس والنحت التعريب وغير ذلك، بشرط أن يطَّلع مستخدمو هذه اللغة الأدبية على النتائج التي تخرج بها هذه المجامع، حتى يكون هناك اتفاق يحقق الوحدة اللغوية الفصيحة لهذه المجتمعات.

******

المصادر والمراجع

ابن الأثير، مجد الدين أبو السعادات بن محمد (**ت ٦٠٦ هـ**):
النهاية في غريب الحديث والأثر، تحقيق محمود الطناحي وطاهر الزاوي، المكتبة الإسلامية، ط. الأولى ١٩٦٣ م

أحمد مختار عمر (دكتور):
- البحث اللغوي عند العرب، مع دراسة لقضية التأثير والتأثر ، عالم الكتب، القاهرة، ط. السادسة، ١٩٨٨ م .
- العربية الصحيحة، عالم الكتب، القاهرة، ط. الأولى ١٩٨١ م.

الأعشى، أبو بصير ميمون بن قيس بن جندل (**ت٦٢٩ م**):
ديوان الأعشى الكبير، شرح وتعليق محمد محمد حسين، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط. السابعة ١٩٨٣م

امرؤ القيس ، حُنْدُجْ بن حُجْر بن عمرو الكندي (ت٥٦٥ م):
ديوان امرؤ القيس، شرحه عبد الرحمن المصطاوي، دار المعرفة، بيروت، ط. الثانية ٢٠٠٤م

ابن الأنباري ، كمال الدين أبو البركات عبد الرحمن بن محمد (**ت٥٧٧ هـ**):
الإنصاف في مسائل الخلاف، تحقيق: محمد محيى الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية لبنان د.ط ١٩٨٧.
نزهة الألباء، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربة، القاهرة ١٩٩٨ م .

البخاري، أبو عبد الله محمد بن إسماعيل بن إبراهيم (ت ٥٦ هـ):
صحيح البخارى، تحقيق: محمد زهير بن ناصر الناصر، دار طوق النجاة ط . الأولى ١٤٢٢هـ .

البطليوسي، أبو محمد عبد الله بن محمد بن السِّيد (ت ٥٢١ هـ):
شرح أدب الكاتب للبطليوسي، تحقيق مصطفي السقا، وحامد عبد المجيد،

ط. دار الكتب، القاهرة، ١٩٩٦.
تمام حسان (دكتور)
اللغة بين المعيارية والوصفية، عالم الكتب، القاهرة ط. الرابعة ٢٠٠٠م.
جسبرسن، أوتو:
اللغة بين الفرد والمجتمع، ترجمة د. عبد الرحمن أيوب، مكتبة الأنجلو، القاهرة، ١٩٥٤ م.
ابن جني، أبو الفتح عثمان (ت٣٩٢ هـ):
الخصائص، تحقيق محمد على النجار، دار الكتب، القاهرة، ١٩٥٢.
المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، تحقيق: على النجدي ناصف د.عبد الحليم النجار، د.عبد الفتاح شلبي، مجلس الشؤون الإسلامية ، القاهرة ١٩٩٤د.ط .
ابن الجوزي، أبو الفرج عبد الرحمن بن على بن محمد (ت ٥٩٧ هـ):
تقويم اللسان، تحقيق د. عبد العزيز مطر، دار المعارف، القاهرة، ط. الثانية ١٩٨٣.
الحريري، أبو محمد القاسم بن على (ت ٥١٦هـ):
درة الغواص في أوهام الخواص، تحقيق د. الشريف عبد الله بن على البركاتي، المكتبة الفيصلية، مكة المكرمة ، ط.
الأولى ١٩٩٦ م.
حسن عون (دكتور):
اللغة والنحو، الإسكندرية، مطبعة رويال ١٩٥٢.
أبو حيان الأندلسي، أثير الدين محمد بن يوسف بن على (ت٧٤٥ هـ):
تفسير البحر المحيط، تحقيق ودراسة الشيخ عادل أحمد عبد الموجود والشيخ على محمد معوض ود. زكريا النوتى، ود. أحمد النجولي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط.الأولى ١٩٩٣.
الداني، أبو عمرو عثمان بن سعيد (ت٤٤٤ هـ) :

التيسير في القراءات السبع، نشر أوتو يرتزل، دار الكتب العلمية، بيروت، ط. الأولى ١٩٩٦ .

الرافعي، مصطفي صادق:
تاريخ آداب العرب ٢٣٧/١، تحقيق محمد سعيد العريان، دار الكتاب العربي، بيروت ١٩٧٤.

رمضان عبد التواب (دكتور):
لحن العامّة والتطور اللغوي، مكتبة زهراء الشرق، القاهرة ط. الثانية ٢٠٠٠م .

الزُبَيْدي، أبو بكر محمد بن الحسن(ت ٣٧٩ هـــ):
طبقات النحوين واللغويين، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف، القاهرة، ١٩٧٣.
لحن العوام، تحقيق رمضان عبد التواب، الخانجي، القاهرة، ط.الثانية ٢٠٠٠ م .

الزمخشري، أبو القاسم جار الله محمود بن عمر (ت٥٣٨ هـــ) :
الفائق في غريب الحديث، تحقيق: على محمد البجاوي ومحمد أبو الفضل إبراهيم، مطبعة عيسى البابي الحلبي، القاهرة، ط. الثانية د . ت .

ابن السكيت، أبو يوسف يعقوب بن إسحاق بن يوسف (ت ٢٤٤ هـــ):
إصلاح المنطق، شرح وتحقيق: أحمد محمد شاكر وعبد السلام هارون، دار المعارف، القاهرة، ط. الرابعة ١٩٨٧

سيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر (ت١٨٠ هـــ) :
كتاب سيبويه، تحقيق عبد السلام هارون، الخانجي، القاهرة، ط. الثالثة ١٩٨٨م

السيرافي، أبو سعيد الحسن بن عبد الله (ت ٣٦٨ هـــ):
أخبار النحويين البصريين، تحقيق كرنكو، المطبعة الكاثوليكية، بيروت، ١٩٣٦.

السيرافي، يوسف بن أبي سعيد (ت ٣٨٥ هـــ) :

شرح أبيات سيبويه، دار المأمون للتراث، دمشق، وبيروت، ١٩٧٩ م
السيوطي ، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر (ت٩١١ هـ):
الاقتراح في علم أصول النحو، تحقيق: د. أحمد محمد قاسم، مطبعة السعادة القاهرة ط. الأولى ١٩٧٦.
الصفدي، صلاح الدين خليل بن أيبك (ت ٧٦٤ هـ):
تصحيح التصحيف وتحرير التحريف، تحقيق السيد الشرقاوي، مراجعة د. رمضان عبد التواب، الخانجي، القاهرة ،
ط. الأولى ١٩٨٧ م .
طاهر سليمان حمودة (دكتور):
القياس في الدرس اللغوي ، الدار الجامعية ، الإسكندرية ١٩٩٢م .
أبو الطيب اللغوي ، عبد الواحد بن على (ت ٣٥١ هـ):
مراتب النحويين ، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ، مطبعة نهضة مصر ، القاهرة ، ١٩٥٨.
عبد الصبور شاهين (دكتور)
في علم اللغة العام مؤسسة الرسالة ، بيروت ، ط. السادسة ١٩٩٣م .
عبد العزيز مطر (دكتور) :
لحن العامّة في ضوء الدراسات اللغوية الحديثة ، الدار القومية للطباعة والنشر، القاهرة، ١٩٦٦ م .
عبيد بن الأبرص ، بن جشم بن عامر (ت ٥٥٤ م) :
ديوان عبيد بن الأبرص ، شرحه أشرف أحمد عدرة ، دار الكتاب العربي ، بيروت ، ط. الأولى ١٩٩٤
أبو عبيد ، القاسم بن سلام الهروي (ت ٢٢٤هـ) :
غريب الحديث ، وزارة المعارف ، دائرة المعارف العثمانية بحيدر آباد الدكن الهند ط. الأولى سنة١٩٦٥ م .
كتاب الأمثال ، تحقيق د. عبد المجيد قطامش ، دار المأمون للتراث ، دمشق،

ط. الأولى ١٩٨٠م .
على عبد الواحد وافي (دكتور) :
اللغة والمجتمع ، دار نهضة مصر ، القاهرة ١٩٧١م
الفرزدق ، همام بن غالب بن صعصعة بن ناجية (ت١١٠ هـ) :
ديوان الفرزدق ، شرحه : على فاعور ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط. الأولى ١٩٨٧م
فك ، يوهان:
العربية دراسات في اللغة واللهجات والأساليب ، مع تعليقات المستشرق الألمانى شبيتالر، ترجمة د. رمضان عبد التواب ، مكتبة الخانجى ، القاهرة ١٩٨٠ .
ابن قتيبة ، أبو محمد عبد الله بن مسلم (ت ٢٧٦ هـ) :
أدب الكاتب ، تحقيق محمد محيى الدين عبد الحميد .
القفطي ، جمال الدين أبو الحسن على بن يوسف (ت ٦٤٦ هـ) :
إنباه الرواة على أنباه النحاة ، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ، دار الكتب ، القاهرة ١٩٧٣.
كريستال ، ديفيد
التعريف بعلم اللغة ، ترجمة د. حلمي خليل ، الهيئة المصرية العامّة للكتاب ، القاهرة ط. الأولى ١٩٧٩ .
الكسائي ، أبو الحسن على بن حمزة (ت ١٨٩هـ) :
ما تلحن فيه العامّة ، تحقيق د. رمضان عبد التواب ، مكتبة الخانجي ، القاهرة ، ط. الأولى ١٩٨٢ م .
الكميت بن زيد الأسدى (ت١٢٦ هـ) :
ديوان الكميت ، جمع وشرح وتحقيق : د. محمد نبيل طريفي ، دار صادر بيروت ، ط. الأولى ٢٠٠٠م

شرح هاشميات الكميت ، تحقيق د. داود سلوم ، د. نورى القيسى ، عالم الكتب ، بيروت ط. الثانية ١٩٨٦.
اللخمي ، أبو عبد الله محمد بن أحمد بن هشام الأندلسي (ت ٥٧٧هـ):
المدخل إلى تقويم اللسان وتعليم البيان ، دراسة وتحقيق مأمون محيى الدين الجنان ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط. الأولى ١٩٩٥م .
ماجد الصايغ :
الأخطاء الشائعة وأثرها في تطور اللغة العربية ، دار الفكر اللبناني ، بيروت ط. الأولى ١٩٩٠ م .
المتنبي ، أحمد بن الحسين (ت ٣٥٤ هـ) :
ديوان المتنبي ، شرح عبد الرحمن البرقوقي ، دار الكتاب العربي ، بيروت ١٩٨٦
مجمع اللغة العربية بالقاهرة :
القرارات المجمعية في الألفاظ والأساليب ، أعدها وراجعها محمد شوقي أمين و إبراهيم الترزي ، المطبعة الأميرية ، القاهرة ١٩٨٩ م .
محمد أبو الرب (دكتور) :
الأخطاء اللغوية في ضوء علم اللغة التطبيقي ، دار وائل للنشر ، الأردن ، ط. الأولى ٢٠٠٥ م .
محمد ضاري حمادي (دكتور) :
حركة التصحيح اللغوي في العصر الحديث ، دار الرشيد للنشر ، العراق (ساسلة دراسات ٢٣٩) ١٩٨٠م .
محمد العدناني :
معجم الأغلاط اللغوية المعاصرة ، مكتبة لبنان ، بيروت ، ط. الأولى ١٩٨٤.
مسلم ، أبو الحسين بن الحجاج القشيري النيسابوري (ت ٢٦١ هـ):
صحيح مسلم، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي،

بيروت .

معن بن أوس المزني (ت ٦٤ هـ) :

ديوان معن بن أوس ، تحقيق نورى حمودي ، وصالح الضامن ، مطبعة دار الجاحظ ، بغداد ١٩٧٧.

ابن مكي الصقلي ، أبو حفص عمر بن خلف (ت ٥٠١ هـ) :

تثقيف اللسان وتلقيح الجنان ، تحقيق د. عبد العزيز مطر ، مجلس الشؤون الإسلامية ، القاهرة ، ١٩٩٥ م .

ابن منظور ، جمال الدين أبو الفضل محمد بن مكرم (ت ٧١١ هـ) :

لسان العرب ، تحقيق : عبد الله على الكبير ومحمد أحمد حسب الله وهاشم محمد الشاذلي ، دار المعارف ، القاهرة ١٩٨٦

يوسف أحمد المطوع (دكتور) :

اللحن في اللغة العربية ، تاريخه وأثره ، المطبعة العصرية ، الكويت ، د.ط ، د.ت .

******

الدوريات :

إبراهيم مدكور (دكتور) :

في اللغة والأدب ، عدد (٣٣٧) ، ، دار المعارف بمصر ط١ ، ١٩٧٩ م .

فهرس الموضوعات

الهجرات العربية إلى مصر وأثرها في اللهجة المصرية وأثر ذلك على المجتمع (محافظة الشرقية بمصر نموذجاً)

إعداد

د . نهلة أنيس محمد مصطفى

المقدمة

إن الحمد لله نحمده ونستعينه ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا وسيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مضل له، ومن يضلل فلا هادي له، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمدًا عبده ورسوله خاتم النبيين وإمام المرسلين وحجة الله على خلقه أجمعين، بعثه الله بالدين القويم والصراط المستقيم.

وبعد:

التمهيد:

منذ فترة ضاربة في عمق التاريخ هاجرت قبائل عربية عدة من عدنانية وقحطانية إلى مصر، وتعايشت تلك القبائل مع الشعب المصري وأثرت فيه وتأثرت به، حتى كونت وهذا المجتمع نسيجا واحدا، وقد أشار إلى ذلك غير واحد من مؤرخي التاريخ المصري القديم، وجاءت الفتوحات الإسلامية إلى مصر، وأنعم الله عليها بدخولها تحت قيادة الدولة الإسلامية، وخاصة فترة حكم الخلفاء الراشدين ﭫ التي أصبحت فيه مصر مفتاح الدخول إلى إفريقية، فازدادت الهجرات العربية إليها، وخاصة عندما انتدب عمر بن الخطاب ﭬ عدة بطون من قبائل شتى للتوطن في مصر، وظلت الهجرات العربية إلى مصر طوال العصر الأموي وحتى فترة متأخرة من العصر العباسي وإن كانت ليست بكثافتها الأولى، ولا غرو إن قلنا إن تلك الهجرات وتوطن العرب في مناطق مصر المختلفة ونزولهم إلى ريف مصر في نواحي الشرقية، والبحيرة، ومناطق الصعيد قد غير وجه مصر الحضاري، ولم يأت

القرن الرابع الهجري إلا وكانت اللغة العربية هي لسان عامة أهل مصر الناطق، وخاصة بعد انتشار الإسلام الشامل لكل أصقاع القطر المصري، وتكاد تجزم بعض الدراسات أن الوجود العربي ودخول المصريين من الأقباط في الإسلام هو ما جعل اللسان العربي يسود بهذه الصورة الكبيرة، مما حدا بمصر أن تصبح مركزا لإشعاع ثقافي يماثل البصرة والكوفة ودمشق، وغدت العواصم المصرية ـــ الفسطاط ومن بعدها القاهرة ـــ تؤدي دورها كمركز حضاري وثقافي هام للحضارة العربية الإسلامية.

وأصبحت لهجات مناطق توطن العرب تختلف اختلافا كليا عن لهجة عامة المصريين في المناطق المحاذية للنيل وهي التي كثر بها الوجود المصري القبطي قديما، وخاصة في الوجه البحري، فأصبحت اللهجة القاهرية تشمل عدة مناطق مثل القاهرة وتخومها من الأعمال القليوبية والمنوفية وبعض أعمال الجيزة القريبة من القاهرة، وتنوعت لهجات السواحل المصرية بمختلف مناطقها فأصبح هناك لهجات لسواحل مصر الشرقية والممثلة في دمياط، ولهجات لسواحل مصر الغربية والممثلة في الإسكندرية، أما بقية السواحل الغربية فكانت لهجتها بدوية بلكنة مغربية لتوافد عدد من القبائل المغربية عليها وتوطنها في مناطق مرسى مطروح والسلوم وصولا للحدود الليبية.

أما الوجه القبلي فقد تأثر عامة أهله باللغة العربية ولهجاتها المختلفة فلم يكن به منطقة سواء في الصعيد الأدنى أو في الصعيد الأعلى، إلا وبها مراكز توطن كبرى للقبائل العربية، وفرضت العربية وجودها بقوة في تلك المناطق حتى تكونت ما سمي باللهجة الصعيدية التي يتحدث بها إلى يومنا هذا غالب

أهل صعيد مصر؛ ومعظم مفرداتها عربية فصحى أصيلة، حتى أننا نجد وإلى يومنا هذا أقباط مصر من النصارى يتحدثون اللغة العربية باللهجة الصعيدية، ولا نكاد نعرفهم إلا من سمتهم الذي يفصح عنهم.

هذا وقد كان اعتمادي في إخراج هذا البحث على الله ﷻ ثم على مصادر أصيلة من المصادر اللغوية والتاريخية، ومراجع حديثة، عن أهم ما سطر عن القبائل العربية وهجراتها لمصر، وعن علم اللغة العربية والعامية واللهجات، هذا فضلا عن الجزء التطبيقي في الموضوع والذي التزمت فيه بمقابلة عدد لا بأس به من الشيوخ المعمرين في محافظة الشرقية بتنوع مراكزها، وقد أمدوني بتراث لغوي أفاد البحث في هذا الجانب، وقد استعنت بما تنشره محافظة الشرقية من مطبوعات دورية تفيد في توزيع السكان وأجناسهم ومناطق توطنهم في المحافظة، وقد اتبعت في كتابة البحث المنهج العلمي التاريخي، الوصفي التحليلي التقابلي، وذيلت البحث بالمصادر والمراجع والمادة العلمية التي أفادتني في إخراج هذا البحث.

إن لغتنا العربية هي لغة القرآن الكريم، وميراثنا المحفوظ بحفظ الله ﷻ للقرآن الكريم، وهي عنوان ثقافتنا وحضارتنا، وتعتبر بتراثها الأدبي إحدى اللغات الهامة في العالم، وقد احتلت مكانة كبيرة في التاريخ إلى جانب الدور الهام الذي لعبته في تنمية المجتمعات العربية والإسلامية، بل أنها تعتبر من أفضل السبل لمعرفة شخصية الإنسان العربي والذي يشكل قيمة مجتمعية في أمتنا العربية الإسلامية، وهي البيئة الفكرية التي نعيش بها ونقيس من خلالها مدى التطور المجتمعي، وهي الرابطة التي تمثل حلقة الوصل فيما بين سلفنا

الماضي، وواقعنا وعالمنا المعاصر، فهي بحق تمثل خصائص الأمة حتى غدت حضارة أمة إنسانية واسعة الانتشار اشتركت فيها شعوب شتى كان العرب المسلمين نواتها الأساسية.

وقبل العروج على نقاط البحث الرئيسة يطيب لي في هذا المجال التعريف باللغة الفصحى، والعامية، ومعنى اللهجة، ومفهومها حتى يتسنى لنا توضيح النقاط التي نتحدث عنها في ثنايا البحث.

إذا بحثنا عن معنى واحد متعارف عليه لمعنى **اللغة،** فلن نجد اتفاق ما بين العلماء على هذا المعنى، ولذلك لم يوجد تعريف عام شامل محدد، غير أن ثمة تعريفات نسوقها هنا ونبحث من خلالها على معنى مشترك كتعريف للغة.

فقد عرفها ابن جني بقوله: " أما حدها فأنها أصوات يعبر بها كل قوم عن أغراضهم"(١)، وفي تعريف آخر أكثر توضيحا قيل: "إن اللغة هي نظام من الرموز الصوتية يتم بواسطتها التعارف بين أفراد المجتمع، وتخضع هذه الأصوات للوصف من حيث المخارج أو الحركات التي يقوم بها جهاز النطق، ومن حيث الصفات والظواهر الصوتية"(٢)، وهناك تعريف أكثر مرونة وهو: "أن اللغة ظاهرة اجتماعية تستخدم لتحقيق التخاطب بين الناس"(٣)

فاللغة ضرورة اجتماعية لا يستغني عنها البشر وهي من أرقى الوسائل

(١) **الخصائص**: ج١، ص٣٣، عالم الكتب. تحقيق محمد على النجار.

(٢) **خليل أحمد عمايرة**: في التحليل اللغوي، مكتبة المنار، ط١، ١٩٨٧م.

(٣) **جمعة سيد يوسف**:سيكولوجية اللغة والمرض العقلي عالم المعرفة، ص٥١، العدد٥، ١٩٩٠م.

التي وصل إليها الإنسان في تفاهمه مع أخيه، وحيث وضحت العلاقة بين اللغة والحياة الاجتماعية، وأثر المجتمع وحضارته ونظمه وتاريخه وتركيبه وبيئته الجغرافية في مختلف الظواهر اللغوية، ووضح فيه التأثير المجتمعي في تطور حياة كل لغة وما يطرأ عليها من غنى وفقر، وقوة وضعف، وانقسامها إلى فنون ولهجات، وتفرع لهجات عامية عنها متأثرة بالتأثيرات المجتمعية فيما يتعلق بأصواتها ودلالاتها السمعية، وأصول مفرداتها[١].

ومن الجدير بالتنويه أن كلمة لغة لم تعرف عند العرب قبل انتهاء القرن الثاني الهجري، فيذكر د. محمد رياض كريم أن العالم باللغة كان يطلق عليه الراوية، ثم في القرن الرابع الهجري عرف باسم اللُغوي، وقد أطلق هذا اللقب على عدد من اللُغويين منهم أبو الطيب اللُغوي، أما كلمة اللغة فلم تظهر في الأدب العربي إلا في القرن الثامن الهجري، الرابع عشر الميلادي، في شعر وضعه صفي الدين الحلي المتوفى ٧٥٠هـ/ ١٣٤٩م ، حيث قال:

بقــدر لغات المــرء يكثــر نفعه وتلك له عند الملمات أعوان

فهافت على حفظ اللغات وفهمها فكل لسان في الحقيقة إنسان[٢]

غير أن كلمة لغة لم ترد في آيات الذكر الحكيم بل عبر عنها بمفهومها حيث جاءت كلمة لسان موضحة للمعنى في قول الحق تبارك وتعالى: ﴿وَإِنَّهُ لَتَنزِيلُ رَبِّ العَالَمِينَ ﴿١٩٢﴾ نَزَلَ بِهِ الرُّوحُ الأَمِينُ ﴿١٩٣﴾ عَلَى قَلْبِكَ لِتَكُونَ

(١) **على عبد الواحد وافي** : علم اللغة، ص١٢، دار نهضة مصر ط٩ ٢٠٠٤م.

(٢) **المقتضب في لهجات العرب**، ص٥٠،٥١، القاهرة ١٩٩٦م.

مِنَ الْمُنذِرِينَ ﴿١٩٤﴾ بِلِسَانٍ عَرَبِيٍّ مُّبِينٍ ﴿١٩٥﴾ ﴾[١]، وبهذا نجد استخدام كلمة اللسان بدلا من اللغة، وحاول البعض القول بعدم عربية لفظة لغة، وذلك بما أنها لم ترد في القرآن الكريم ولا في آداب العرب المتقدين، وهذا فهم خاطئ، فقد جاء اشتقاق الكلمة من مادة لغو (ل غ و) في القرآن الكريم، فقد جاء في محكم التتريل قول الحق ﷻ: ﴿وَالَّذِينَ لاَ يَشْهَدُونَ الزُّورَ وَإِذَا مَرُّوا بِاللَّغْوِ مَرُّوا كِرَاماً (٧٢)﴾[٢]، وذلك بمعنى السقط من الكلام الذي لا يعتد به، هذا فضلا عن ورود اللغو بمعنى الكلام فعن أبي هريرة ﵁ عن رسول الله ﷺ قال: "من قال لصاحبه يوم الجمعة والإمام يخطب انصت فقد لغا "، وفي حديث آخر عن أبي هريرة ﵁ قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: "إذا قلت لصاحبك انصت يوم الجمعة والإمام يخطب فقد لغوت"[٣]، وهنا جاء اللفظ في الحديثين بلغا ولغوت، وهما يشملان نفس المعنى المتمثل في الكلام أو الحديث في أثناء خطبة الإمام.

ولا يختلف اللفظ في المعاجم اللغوية عن المعاني السالفة الذكر، فقد ورد لفظ لغا يلغو إذا تحدث، ولغى يلغي إذا لَهِجَ، وهذه المعاني تؤكد عربية الكلمة، وبهذا تكون اللغة أي لغة العرب أفصح اللغات وبلاغتها أتم البلاغات[٤].

---

(١) **سورة الشعراء**: الآيات ١٩٢:١٩٥.

(٢) **سورة الفرقان**: الآية ٧٢.

(٣) **النسائي**: السنن، ج١، كتاب الجمعة حديث رقم ١٤٠٢،١٤٠٣، **الترمذي**: السنن ج٢، أبواب الجمعة حديث رقم ٥١٢.

(٤) جاء اللفظ في أكثر من معجم من معاجم اللغة، فعند ابن منظور: معنى لغا أي: =

والمقصود **بالفصحى**: اللغة العربية الحية باللسان العربي المبين، التي تشتمل على قواعد النحو والصرف، وكثير من أصول الكلمات والمفردات التي تستقيم معها الأساليب البلاغية المتعددة في البديع والمعاني وغيرها، وتشتمل على الصفات والأصوات بمخارجها المتنوعة، والتي عرفها بإسهاب اللغويين في شروحهم[١]

والعامية تعني: اللغة المحكية وهي لغة التخاطب اليومي بين أفراد المجتمع، وتختلف من بلد إلى آخر، فعلى سبيل المثال تختلف اللهجات العامية في مصر مثلا عن اللهجات العامية في الشام أو بلاد المغرب أو في الجزيرة

= تكلم فلان " فهي فعلةُ من لغوت أي تكلمت" وجاء في مادة لغا عند الفيروز أبادي أي: قال باطلا، واللاغية واللغو وقال تعالى: " لا تسمع فيها لاغية "، واللغة أصلها لُغَيُ وقيل في الجمع لغات، أما صاحب أساس البلاغة، فيذكر أن: " لغوت بكذا أي لفظت به وتكلمت، وقيل، إذا أردت أن تسمع من الأعراب فاستغلهم أي استنطقهم، وسمعت لغواهم، ومنه اللغة ونقول لغة العرب أفصح اللغات وبلاغتها أتم البلاغات، وقد جئنا بهذه المفردات اللغوية في مادة لغا، ولغى ولغو من المعاجم لنؤكد على عربية الكلمة وليس كما قال البعض، إنه ربما يكون أصلها معرب من الإغريقية LoGS والتي تعني كلمة أو فكرة، والأجدر هنا أن نقول أن الكلمة الإغريقية هي التي ترجع للأصل العربي.

لسان العرب: مادة لغو، **مختار الصحاح**، مادة لغا، ص ٦٠، **الزمخشري**: ج٢، مادة لغو، ص ١٧٢،١٧٣، و**محمد رياض كريم**: المقتضب في لهجات العرب، ص٥٠

(١) **علي عبد الواحد وافي**: فقه اللغة ص ١٢٨:١٣١.

العربية، ومن أهم الفروق بين الفصحى والعامية أن الأولى مكتوبة ومحكية، بينما الثانية محكية فقط، وكذلك أن قواعد الفصحى ثابتة، أما قواعد العامية فمتغيرة من وقت إلى آخر.

أما معنى **اللهجة** ومفهومها فقد رصدت كتب عدة قديما وحديثا تتحدث عن اللهجات التي خرجت من اللغة العربية الفصحى معنى اللهجة، ومن هذه الكتب على سبيل المثال لا الحصر من كتب المصادر[١] كتاب لحن العوام لأبي بكر الزبيدي المتوفى ٣٧٩هـ/م[٢]، وتنتمي دراسة اللهجات إلى مباحث علم اللغة العام، وقد شارك العديد من المهتمين المحدثين بعلم اللغة باجتهادات في هذا المبحث فجاء الخوض فيه في ثنايا دراسات في اللغة العربية[٣] غير أنه قد جاء العديد منها معنيٌ بدراسة اللهجات صراحة وهي

(١) تناولت العديد من كتب المصادر الحديث عن لحن العوام في مجمل المصنفات التي كتبت عن اللغة العربية وآدابها وهي متعددة نذكر منها الخصائص لابن جني، والمزهر للسيوطي، والصاحبي في فقه اللغة لابن فارس، والمخصص لابن سيده وغيرها.

(٢) **أبو بكر الزبيدي**: هو محمد بن الحسن بن عبد الله المذحجي الزبيدي الإشبيلي الأندلسي، ذكر أن أصله من حمص ببلاد الشام، ثم رحلوا إلى الأندلس والواضح من نسبه أنه من زبيد اليمن، عاش بأشبيلية وتلقى العلم على شيوخها وتوفي بالأندلس عام ٣٧٩هـ/م . مقدمة المحقق د. **رمضان عبد التواب**، ص١١، ط٢، مكتبة الخانجي القاهرة ٢٠٠م.

(٣) من هذه الدراسات بحث **حفني ناصف** المعنون بمميزات لغات العرب، وهو من باكورة الأبحاث التي تحدثت عن اللهجات، هذا فضلا عن كتابات الأب **أنستانس ماري الكرملي** عن اللغات واللثغات، المنشور في مجلة المشرق العدد =

دراسات أضافت قيمة كبيرة للمكتبة العربية في هذا العلم[(١)].

وفي ضوء هذه الدراسات المتعددة عن اللهجات ومعناها ومفهومها، يمكن القول في إيجاز، أن اللهجة في الاصطلاح العلمي الحديث هي: "مجموعة من الصفات اللغوية تنتمي إلى بيئة خاصة، ويشترك في هذه الصفات جميع أفراد هذه البيئة، وبيئة اللهجة هي جزء من بيئة أوسع وأشمل تضم عدة لهجات، لكل منها خصائصها، ولكنها تشترك جميعا في مجموعة من الظواهر اللغوية التي تيسر اتصال أفراد هذه البيئات بعضهم ببعض[(٢)].

أما الصفات التي تتميز بها اللهجة فتنحصر في الأصوات وطبيعتها وكيفية صدورها، وهذا ما يفرق بين لهجة وأخرى، حيث يميز كل لهجة صفات ترجع إلى بنية الكلمة ومعناها ونسجها، ولكن لا يجب أن تكون هذه الصفات الخاصة مما يبعد اللهجة عن أخواتها في اللغة الأم، بحيث تصبح

= ١٢، ١٩٠٣م وغيرها.

(١) من أهم الدراسات التي خصصت لدراسة اللهجات ومن بواكيرها، في اللهجات العربية، **لإبراهيم أنيس**، واللهجات العربية في التراث **لأحمد علم الدين الجندي**، واللهجات العربية **لإبراهيم أبو سكين**، ولهجة البدو في الساحل الشمالي لجمهورية مصر العربية، **لعبد العزيز مطر**، وتأثير اللهجات المختلفة على لغة الأمة **لليلى خلف السبعان**، والمقتضب في لهجات العرب **لمحمد رياض كريم**، وغيرها.

(٢) قال هذا التعريف الاصطلاحي **إبراهيم أنيس** في كتابه في اللهجات العربية وتبعه العديد ممن صنف بعده في هذا المضمار.

صعبة الفهم على أبناء اللهجات الأخرى في اللغة نفسها[١].

فاللغة العربية إذن بخصائصها المتعددة، ودقة قواعدها النحوية، وغزارة مفرداتها، وخصب اشتقاقاتها، ومدى استيعابها لدلالات الأوزان في صياغة معاني مختلفة وتراكيب متنوعة، وسعة صدرها تجاه التعريب والمجاز والكناية، وجمال أسلوبها وبلاغة عباراتها، وتنوع لهجاتها، إن في ذلك كله لمعنى واضح ودليل قاطع على أنها من أعظم اللغات كفاية، وأكثرها مرونة، وأقدرها على التعبير عن مختلف الفنون[٢]

بهذا التمهيد البسيط أردنا الولوج به إلى عناصر البحث الرئيسة حتى يستطيع القارئ أن يتفهم ارتباط عناصر البحث بموضوعه، والذي شكلت فيه اللغة العربية ولهجاتها والقبائل العربية، وهي جنس العرب والعنصر الفاعل في انتشار اللغة العربية وتنوع لهجاتها في مصر الإسلامية ابتداءً بالفتح الإسلامي ومرورا بحقب الدويلات التاريخية المتعددة التي حكمت مصر، ووصولا إلى عصرنا الحديث والمعاصر والتي مازالت العربية ولهجاتها تلعب فيه دورا أساسيا وحيويا بحيوية اللغة العربية التي هي لسان أهل مصر الناطق، مهما اختلفت لهجاته.

الهجرات العربية إلى مصر وتوطن القبائل العربية بها:

ترجع صلة القبائل العربية بمصر إلى فترة ضاربة في عمق التاريخ، وقد تمثلت

---

(١) **إبراهيم أنيس**: في اللهجات العربية، ص١٥. **عطية سليمان أحمد**: اللهجة المصرية الفاطمية، ص٤٠.

(٢) **علي عبد الواحد وافي**: فقه اللغة، ص١٨٥، مكتبة نهضة مصر ط٣، ٢٠٠٤م.

تلك العلاقات في تعرف العرب على مصر من خلال الرحلات التجارية أو الهجرات المتعاقبة التي خرجت من الجزيرة العربية واتجهت نحو بلاد الرافدين وبلاد الشام، واتجه العديد منها إلى بلاد النيل مصر، وذلك نظرا للخيرات الوفيرة التي حبى الله سبحانه بها هذه البلاد، خاصة وأن بيئة الجزيرة العربية آنذاك التي غلبت عليها الطبيعة الصحراوية والمتصفة بالوعورة وفقر الموارد، ولهذا فقد أصبحت بيئة طاردة خرجت منها العديد من الهجرات التي اتجهت إلى مصر، وخاصة أنه لم يكن يفصل مصر عن شبه الجزيرة إلا عبور البحر الأحمر من الجنوب، أما من الشمال فكانت القبائل العربية تجوب هذه المناطق وصولا إلى صحراء سيناء، وأدى هذا إلى تقوية الصلات العربية بمصر على مر العصور التاريخية قبل ظهور الإسلام(١).

والمتتبع لهجرات العرب إلى مصر يرى أن منطقة الحوف الشرقي(٢) قد استقر بها العديد من القبائل العربية منذ عهود الفراعنة، حيث اتخذوا من الصحراء الشرقية المشابهة لأماكن توطنهم الأصلية مركزا لهم، وعاشت هذه القبائل

(١) **القلقشندي**: نهاية الأرب في معرفة أنساب العرب. ص١١، تحقيق إبراهيم الإبياري، دار الكتب، القاهرة ١٩٨٢م

محمد عزة دروزة: عروبة مصر قبل الإسلام، ص٤، القاهرة ١٩٦٣م

(٢) **الحوف الشرقي**: وهو يشمل البلاد الواقعة شرق النيل حيث قسمت دلتا مصر إلى الحوف الشرقي، والحوف الغربي، وبطن الريف وقد عدد **المقريزي** قرى وكور الحوف الشرقي التي اطلق عليها كورة أسفل الأرض الحوف الشرقي خمس وستون قرية، وتشمل الحوف الشرقي قديما من حدود محافظة القليوبية الآن ثم الامتداد شرقا لتشمل كل محافظة الشرقية.

الخطط المقريزية، ج١، ص١١٦، مكتبة الآداب، القاهرة د ت.

وانصهرت مع السكان الأصليين، وأصبحوا يمثلون عنصرا من عناصر السكان في مصر، هذا على عكس ما كان يعتقد من أن توطن القبائل العربية في مصر كان بعد الفتح الإسلامي، فقد أثبتت الدراسات الحديثة أن الهجرات العربية إلى مصر لم تكن قاصرة فقط على الفتح، بل كانت منذ أزمان سحيقة[١]، وهذا ما يؤكد على أن هجرات عربية كثيرة قد وفدت إلى مصر قبل حملة عمرو بن العاص إليها عام ٢١هـ/٦٤٢م، حيث أشير في المراجع إلى أن بطون من خزاعة في الجاهلية قد هاجرت إلى مصر والشام، وتمركزت منهم بطون في الإسكندرية عام ٦١٠م، وأصبحوا يشكلون نسيجاً واحداً مع سكان الإسكندرية من الإغريق والقبط واليهود والسوريين[٢].

غير أنه من الثابت تاريخيا أن التروح الحقيقي للقبائل العربية إلى مصر كان مع بداية الفتح الإسلامي ومجيء عمر بن العاص رضي الله عنه فاتحا لها، وقد قسمت بعض الدراسات الجغرافية[٣] المهتمة بالجغرافية السكانية والبشرية

---

(١) **سليم حسن**: مصر القديمة، ج١، ص١٤٢، القاهرة د ت، **سعاد ماهر**: مساجد مصر وأولياؤها الصالحون،ج٥، ص١٥٩.المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، القاهرة ١٩٨٣، **عبد المجيد عابدين**: تحقيق كتاب البيان والإعراب للمقريزي، دراسة المحقق عن القبائل العربية، ص٧٨، عالم الكتب، القاهرة ١٩٨١م، **عطية القوصي**: دولة الكنوز الإسلامية، ص٢٧، القاهرة ١٩٨١م.

(٢) **هويدا عبد العظيم رمضان**: المجتمع في مصر الإسلامية من الفتح العربي إلى العصر الفاطمي، ج٢، ص٦، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة ١٩٩٤م.

(٣) **إبراهيم أحمد رزقانة**: العائلة البشرية، ص٣٤٧، القاهرة د.ت.

نزوح العرب إلى مصر إلى مراحل وهي:

المرحلة الأولى: التي شملت القرون الأربع أو الخمس السابقة لظهور الإسلام. حيث وفدت قبائل من الحجاز وجنوب غرب الجزيرة واستقرت في الحدود الشرقية لمصر، وساهمت بطريق مباشر في تواجد العرب في تلك المنطقة حتى أصبحوا السمة الأساسية بما يشكلون من لغتهم وعاداهم لتلك المنطقة.

المرحلة الثانية: التي صاحبت فتح مصر وأعقبته حيث وفدت الهجرات العربية بلا انقطاع من أصقاع عدة من الجزيرة العربية وبطون مختلفة، واستمرت هذه المرحلة من القرن الأول وحتى نهاية القرن السادس الهجري تقريبا (القرن السابع ــ الثالث عشر الميلادي).

المرحلة الثالثة: هي التي تشكل شبه انقطاع في الهجرات العربية حيث تواجد الحكام من المماليك الذين أرادوا الحد من تلك الهجرات لما كان للعرب في مصر والشام من نفوذ قوي في الحياة السياسية والتدخل الحربي وكثرت ثوراهم في مناطق توطنهم على السلاطين المماليك، حيث اعتقد العرب أنهم أحق منهم في الحكم(١).

صحب عمرو بن العاص ﷺ عند فتح مصر أربعة آلاف من الجند تنوعت

---

(١) **سعيد عبد الفتاح عاشور**: العصر المماليكي في مصر والشام، ص٣٢٦، دار النهضة العربية القاهرة ١٩٧٦م. **محمد فتحي الشاعر**: الشرقية في عصري سلاطين الأيوبيين والمماليك. ص٥٣، دار المعارف بمصر، ١٩٩٧م. **مصطفى كامل الشريف**: عروبة مصر من قبائلها، ص١٦، القاهرة ١٩٦٥.

بطونهم العربية فقيل: " أنهم كانوا كلهم من عك[١]، ويقال: ثلاثة آلاف وخمسمائة"[٢]، وتشير بعض النصوص أن من نزل مصر كان من غافق ومن بني همدان وبني بلي، وشاركوا عمرو بن العاص رضي الله عنه في فتح مصر وخاصة في حصار حصن بابليون[٣]، وقد ذكر الكندي أنّ عمرا رضي الله عنه قدم مصر بثلاثة آلاف وخمس مئة ثلثهم من غافق، وهي من الأزد، ولم يذكر قبيلة عك وجاء في نص عند ابن عبد الحكم عن الحارث بن يزيد أن عمرا رضي الله عنه كان يقول: "ثلاث قبائل في مصر، أما مهرة فقوم يقتلون ولا يُقتلون، وأما غافق فقوم يقتلون، وأما بليّ فأكثرها رجلا صاحب رسول الله صلى الله عليه وسلم وأفضلها فارسا" [٤].

وفي هذه الفترة المبكرة من دخول العرب لمصر أشارت المصادر إلى أن

---

(١) **عك**: هم بطن من عرب اليمن التهامية، وقد اختلف في نسبهم فقيل عدنانية وقيل قحطانية، وقد ذكرهم ابن حزم من ولد عدنان، وقال ومن نسب عكا إلى اليمن قال: عك بن عدنان بن عبد الله بن الأزد.. **ابن حزم الظاهري**: جمهرة أنساب العرب، ص٩،١٢٦،٣٢٦،٣٧٥. دار الكتب العلمية بيروت ١٤٢٤م.

(٢) **ابن تغري بردي**: النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة. ج١، ص٩، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان د. ت.

(٣) **الكندي**: الولاة والقضاة، ص٨. **هويدا عبد العظيم رمضان**: المجتمع في مصر الإسلامية، ج٢، ص١٠.

(٤) **الولاة وكتاب القضاة**: ص٨، تصحيح رفن كوست، مطبعة الآباء اليسوعيين، بيروت ١٩٠٨م

فتوح مصر وأخبارها: ص١١٣، تحقيق عبد المنعم عامر، الهيئة المصرية العامة لقصور الثقافة، سلسلة الذخائر القاهرة د.ت

مناطق سكنى وتوطن هذه الهجرات الأولى كان في الفسطاط حيث أنشأ عمرو بن العاص ﵁ عاصمته بها، وسارع العرب في تخطيط الفسطاط لاتخاذ خطة لكل قبيلة، وولّى عمرو بن العاص ﵁ معاوية بن حديج التجيبي ومعه بعض المعاونين لاتخاذ الخطط للناس والفصل بين القبائل وإنزال كل قبيلة في منازلها، وقد اختط حول مسجد الفسطاط " قريش والأنصار وأسلم وغفار وجهينة، ومن كان في الراية ممن لم يكن لعشيرته في الفتح عدد مع عمرو"(١).

هذا وقد عدد ابن عبد الحكم عدد دور الصحابة الذين دخلوا مصر وكذلك القبائل العربية التي نزلت الفسطاط ومنها ثقيف وبني سهم وبني تميم والأزد ولخم وقيس، وأكّد أيضا على وجود خطط الليثين الذين نزلوا مصر مع عمرو، وأيضا لبني مدلج، ولعترة من ربيعة، ولبلي الذين كانوا على يمين راية عمرو بن العاص وذلك لأن "أم العاص بن وائل بَلَوية"(٢)، أما القبائل العربية التي اختط أهلها خططاً في زمن عثمان بن عفان ﵁ ومنهم حضرموت وبطن من يحصب وقيس بن كليب، وبنو عامر بن تجيب، وكذلك بطون من بني غطيف وقبائل من مراد وخولان ومذحج، وبعض القبائل المنسوبة إلى سبأ والمعافر وحمير(٣) .

---

(١) **ابن عبد الحكم**: فتوح مصر، ص١٤١.

(٢) **ابن عبد الحكم**: فتوح مصر، ص١٦١:١٦٣، والراية قريش ومن معها وسميت الراية لراية عمرو بن العاص ﵁.

(٣) **ابن عبد الحكم**: فتوح مصر، ص١٦٥، ١٧٥.

وقد اختطّ العرب مدينة الجيزة غربي النيل السعيد، وذلك أن عمرا خشي أن يأخذهم عدو من ناحية الجيزة فأنزل بها طائفة من جيشه وشيد لهم حصنا عام ٢٢هـ/ ٦٤٢م بأمر من عمر بن الخطاب ﷺ، وأمرهم عمرو بن العاص بإنشاء منازلهم بها، ومن القبائل التي سكنتها همدان ويافع وطائفة من الحجر(١).

ونزلت القبائل العربية الإسكندرية وذكر أنهم لم يخططوا بها الخطط، إنما كانت أخائذ فمن أخذ مترلا نزل به، وهذا لأن الإسكندرية كانت عامرة وآهلة بالسكان والمنشآت، بخلاف الفسطاط التي كانت فضاءات حول حصن بابليون، وأشار ابن عبد الحكم عن ابن لهيعة أن الزبير بن العوام ﷺ اختطّ بالإسكندرية، هذا بالنسبة لتوطن القبائل العربية في مصر حين دخولهم مع عمر بن العاص ﷺ وفتحها في عام ٢٢هـ/ ٦٤٢م. (٢)

توالت القبائل العربية نزوحا إلى مصر في عهود الدول الإسلامية بعد عصر الخلفاء الراشدين، ففي العصر الأموي في خلافة هشام بن عبد الملك (١٢٥هـ/٧٤٣م)، حدث تطور في تاريخ القبائل العربية فقد أشار عبيد الله بن الحبحاب صاحب خراج مصر، عام ١٠٩هـ/ ٧٢٧م بنقل بيوت من قيس أو عرب الشمال إلى مصر فقد كانوا أقلية بمصر آنذاك وذلك لكي يحدث توازنا ما بين اليمنية والقيسية، فانتقل إلى مصر من

---

(١) **ابن عبد الحكم**: فتوح مصر، ص١٧٥، ١٧٦.

(٢) **ابن عبد الحكم**: فتوح مصر، ص١٧٧، **السيد عبد العزيز سالم**: تاريخ مدينة الإسكندرية في العصر الإسلامي، ص٨١، ١٩٨٢م

القيسية ما يربو على الثلاثة آلاف في ولاية الوليد بن رفاعة، وأنزلهم بالحوف الشرقي في شرقي الدلتا، وما انقضى عصر الخليفة هشام بن عبد الملك إلا وفي مدينة بلبيس ما يقرب من ألف وخمس مئة أهل بيت من قيس، وزاد رحيل القيسية وبطونها المختلفة من بني مضر وبني عامر وبني سليم وهوازن إلى مصر حتى بلغوا في أواخر عصر الدولة الأموية في عهد مروان بن محمد (١٣٢هـ/٧٥٠م) حوالي " ثلاثة آلاف أهل بيت ثم توالدوا وقدم لهم من البادية من قدم"[(١)]. هذا ويؤكد لنا المقريزي أنه "لم ينتشر الإسلام في مصر إلا بعد المئة من تاريخ الهجرة عندما أنزل عبيد الله بن الحبحاب مولى سلول قيسا بالحوف الشرقي، فلما كان بالمئة الثانية من سني الهجرة كثر انتشار المسلمين بقرى مصر ونواحيها"، وفي عصر الدولة العباسية وفدت على مصر جموع من القبائل العربية من تميم والأزد ومن طئ ومذحج وبجيلة وحمير[(٢)].

أما عن تنوع القبائل العربية وتوزيعها في مصر العليا (بلاد الصعيد) فقد تركزت بقسميها العدناني والقحطاني ببلاد الصعيد، فمنهم قريش الذين نزلوا بأخميم وببلاد الصعيد الأدنى، وبنو كنانة وبنو الليث حيث تواجدوا بالأشمونين، وبطون من قبيلة غفار وبني ضمرة، وأخلاط أخرى من قبيلة

(١) **الكندي**: الولاة، ص٧٧. **سيدة إسماعيل كاشف**: مصر في عصر الولاة، ص١٠٣.

(٢) **الخطط المقريزية**: ج١،ص١٢٨ . **عبد الله خورشيد البري**: القبائل العربية في مصر، ص٧٠، الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٩٢م.

كنانة[١]، وقد أشار المقريزي إلى نزول العرب بقبائلهم في مصر العليا، حيث نزلت بنو هلال في بلاد هلال في بلاد أسوان وبطون من بلي في أخميم، وجهينة في منفلوط وأسيوط، وأكد على نزول قريش في بلاد الأشمونين، وبنو كلاب ببلاد الفيوم، أما بطن بني هلال وبطن من بني عامر فكانوا أهل الصعيد إلى عيذاب[٢]، ومنهم بأخميم ويدعون ببني قرة، أما بطون بلي فكان تمركزهم ببادية الشام فأمر عمر بن الخطاب ﷺ عاملة على بلاد الشام أن يسير ثلث قضاعة إلى مصر فإذا بلي ثلث قضاعة، وقد تفرقت بطونهم في أرض مصر، ثم اتفقت هي وجهينة على أماكن تواجدهم بالصعيد، وتعددت بطونهم بتلك الأماكن كما ذكرها المقريزي تفصيلا[٣].

---

(١) **ممدوح الريطي**: دور القبائل العربية في صعيد مصر منذ الفتح حتى قيام الدولة الفاطمية، ص٨٢، مكتبة مدبولي القاهرة د.ت.

(٢) **عيذاب**: هي مرفأ مصر على بحر القلزم، ومرسى هام للمراكب الآتية من بلاد عدن وبلاد الحجاز لصعيد مصر، زادت شهرتها في العصرين الفاطمى والأيوبي. **يا قوت الحموي**: معجم البلدان، ج٤، ص١٧١. **المقريزي**: الخطط، ج١، ص٢٥.

(٣) **المقريزي**: البيان والإعراب تحقيق عبد المجيد عابدين، ص، ويجدر بنا في هذا المقام التأكيد على ما قدمه **الدكتور عبد الله خورشيد البري** من دراسة عن القبائل العربية في مصر في القرون الثلاثة الأولى من الهجرة التي أوضح فيها تفصيلا عن هذه القبائل ونزوحهم إلى مصر، وأحصى في رسوم بيانية توطن القبائل العربية وبطونها، ثم فصل تفصيلا تاما أماكن تواجدهم حيث قسمهم إلى عدنانية وقحطانية بقبائلهم وبطونهم، وهي من الدراسات الهامة في هذا المجال الخصب.

وتنوع وجود القبائل العربية في مصر خلال عصري الدولتين الأيوبية والمملوكية، وكان هذا التنوع ناتج عن التوزيع الإداري للدولتين، وقد ظل التوزيع الإداري على عصر الدولة الأيوبية كما كان في العصر الفاطمي، أما في العصر المملوكي فقد فصلت بعض الكور عن بعضها، غير أن العرب ظلوا قوة متماسكة في هذه التوزيعات الإدارية ووجودهم في عصري الأيوبيين والمماليك امتداد طبيعي لما كانوا عليه من قبل خلال الدول الأخرى.

ففي الوجه البحري كان التواجد العربي في كل من الشرقية والبحيرة، ومن أهم القبائل التي نزحت إلى مصر في عصر الدولة الأيوبية قبائل جذام اليمنية حيث تمركزت بالحوف الشرقي إلى أن أصدر صلاح الدين الأيوبي أوامره لهم بالانتقال للبحيرة؛ لأنهم كانوا يمتهنوا التجارة مع صليبي بلاد الشام وهذا ما كان يرفضه صلاح الدين، وظل منهم عدد قليل بالشرقية [(١)]. ومن القبائل الأخرى بني جرم وهم من ثعلبة بن عمرو بن طيئ القحطانية، قدموا مصر في عصر الدولة الأيوبية حيث أنزلهم صلاح الدين الأيوبي منطقة الشرقية[(٢)]، هذا فضلا عن تواجد القبائل العربية بقوة في منطقة البحيرة غربي النيل، فقد تواجد منهم في العصر الأيوبي بنو سنبس وهم من القحطانية هاجروا من فلسطين إلى مصر واستقروا بها في عهد الدولة الفاطمية تقريبا، وبقيت في البحيرة طوال العصر الأيوبي، ووجدت كذلك بعض القبائل التي تنسب لبلاد المغرب ومنهم هوارة ولواتة والذين نزحوا إلى البحيرة في عهد الدولة الفاطمية

(١) **المقريزي**: السلوك، ج١، ص١٨٧.

(٢) **المقريزي**: البيان والإعراب، ص٦، ٧، ١١٨.

وظل تواجدهم في عصر دولة بني أيوب[1].

وفي الصعيد برزت قبائل بلي وجهينة وكتر الدولة وبني هلال الذين توافدوا بكثرة إلى مصر في عهد الخليفة الفاطمي العزيز بالله ٣٦٨هـ/٩٦٩م ، واستقروا بالعدوة الشرقية للنيل وظلوا بها إلى أن أغراهم الخليفة المستنصر بالله ٤٢٧هـ/١٠٣٦م الفاطمي بالهجرة إلى بلاد المغرب نظرا لشغبهم وتسلطهم على بلاد الصعيد، ورغبته في محاربتهم لقبائل صنهاجة المغرب لإخضاعهم للدولة الفاطمية، وقد تمركزت تلك القبائل في عصر الدولة الأيوبية بقوص بالصعيد الأعلى[2].

أما في الأشمونين من الصعيد الأوسط فظلت قبائل الجعافرة والطلحيون والقرشيون لحمة واحدة، وذلك لما بينهما من صلات النسب والقرابة، وقد أيدوا الدولة الأيوبية وحاربوا في صفوفها ضد الصليبين، وقد أشار إليهم أبو شامة حيث حدد أسماء تلك القبائل، وهم بنو زهرة وبنو مخزوم وبنو أمية وأغلب منازلهم كانت بالأشمونين[3].

ظل وضع القبائل العربية في مصر خلال العصر المملوكي كما كانت عليه خلال العصور السابقة، ولم تتغير أماكن توطنهم واستقرارهم، ما عدا بعض القبائل التي حدث بينها صراع داخلي وغلب بعضها على بعض مثل

---

(١) **المقريزي**: البيان، ص٨٥.

(٢) **الذهبي**: العبر في خبر من غبر، ج٦، ص١٤.

(٣) **الروضتين في تاريخ الدولتين**، ج١، ص١٦٨. **محمود السيد**: تاريخ القبائل العربية في عصر الدولتين الأيوبية والمملوكية، ص٣٩.

ما حدث في إقليم البحيرة من نزوح عرب هوارة إلى الصعيد نتيجة لتغلب عرب زنارة وحلفائهم عليهم، غير أنه ساد في العصر المملوكي فكرة خروج العرب على سلاطين المماليك(١).

وبما أن القبائل العربية قد تداخلت بمثل هذه الصورة في أقاليم مصر المختلفة، وأصبحت عنصرا فاعلا وأساسيا في المجتمع المصري، وأصبح وجه مصر الحضاري آنذاك وبما أكسبته العربية من ثقافتها وفكرها عربيا خالصا، حيث كان تأثير القبائل العربية بلغتهم الفصحى في لغة أهل مصر، وما حدث من تعريب لهذه اللغة المصرية التي عرفت بالقبطية بلهجاتها المصرية العامية.

أثر اللغة العربية والإسلام في أهل مصر ولغتهم:

انتشرت القبائل العربية في كافة ربوع مصر وأصقاعها، وأثرت تأثيرا كبيرا في نشر الإسلام واللغة العربية، وقد مر أثر التواجد العربي في مصر بعدة أطوار نتجت عن الأطوار السياسية التي تعاقبت على مصر ففي بداية الفتح كان عمرو بن العاص ﷺ يجمع الجند حوله وهم الذين يمثلون القبائل العربية آنذاك، فإذا خرجوا لقتال عادوا لخططهم، فإذا جاء الربيع أباح لهم الارتباع(٢)، ووصاهم بحسن الجوار مع النصارى من الأقباط في الأرياف، ثم يعودوا إلى الفسطاط متأهبين للجهاد والفتوحات، ولم يسمح عمرو للعرب

---

(١) **القلقشندي**: نهاية الأرب في معرفة قبائل العرب، ص٤٤١.

(٢) **الارتباع**: يقصد به نزول القبائل العربية في الريف المصري في شهور الربيع بقصد المرعى حيث يكثر وجود البرسيم في هذا الموسم في أراضي مصر، وكان نزولهم وفقا لمخطط مرسوم، حيث يبدأ في أواخر الشتاء وينتهي في أوائل الصيف، وكان يترك لكل قبيلة عربية المكان والجهة التي تفضلها للارتباع بها في الدلتا والصعيد.

بالإقامة في المزارع والحقول واحتراف الزراعة وذلك بموجب أوامر الخليفة عمر بن الخطاب ﷺ، والذي أعلن الرعية بأن عطائهم قائم ورزق عيالهم سائل فلا يزرعون، وأبقى الأراضي في أيدي أصحابها[١].

اختلف الأمر في عهد الدولة الأموية عندما أنزل الخلفاء الأمويون القبائل القيسية في الحوف الشرقي، وأمروهم بامتهان الزراعة واتخاذها حرفة، وهي التي أخذوا مهاراتها كحرفة عن طريق تواجدهم بين نصارى مصر واختلاطهم بهم، وقد أثرت تلك الفترة في تزايد أعداد العرب بصورة ملحوظة سواء عن طريق توالدهم وتكاثرهم أو عن طريق الهجرات التي وفدت عليهم من بني جلدتهم من الجزيرة العربية[٢].

هذا ولا يخفى على الدارسين للتاريخ الإسلامي أن حركة التعريب الكبرى التي مرت بها الدولة العربية الإسلامية على عهد الخليفة الأموي عبدالملك بن مروان (٦٥_٨٦هـ/٦٤٦_٧٠٥م) فهي حدث لا يمكن تجاهله حيث انتقلت ثقافة مصر من الثقافة القبطية واليونانية إلى الثقافة العربية، وهذا ما أدى إلى تغير العقل والفكر المصري للعربية وثقافتها بعد ارتباطه بالسمات الثقافية القديمة كالقبطية واليونانية[٣]

(١) **السيوطي**: **حسن** المحاضرة، ج١، ص٣٩.

(٢) **محمود مصطفى**: الأدب العربي في مصر من الفتح حتى نهاية العصر الأيوبي، ص٢٦، دار الكتاب العربي ١٩٦٧م.

(٣) **ابن الأثير**: الكامل في التاريخ: ج٤، ص١٠٤، دار الكتاب العربي، بيروت ١٩٨٦م.

ومن أهم العوامل التي ساعدت على نشر الإسلام والثقافة واللغة العربية هو قرار الخليفة المعتصم بالله العباسي (٢١٨-٢٢٧هـ/٨٣٣-٨٤٢م) بإسقاط العرب من ديوان العطاء عام ٢١٨هـ/٨٣٣م، بعدما سيطر الترك على المناصب الهامة في مصر، فقد أدى هذا إلى امتزاج القبائل العربية بالشعب المصري القبطي، وانساح العرب في أصقاع مصر للبحث عن مهن وحرف في مدن وقرى مصر وأريافها بحثا عن مصادر الرزق، وكان عليهم تعلم تلك الحرف من نصارى الأقباط، واختلط العرب بهم وتزاوجوا من بينهم، وخاصة بعدما اتسعت رقعة دخول الأقباط في الإسلام، هذا فضلا عن أن العرب توسعوا في بناء المساجد في أنحاء مصر والتي غذت مراكزً ثقافية وحضارية مشعة تجذب العلماء والفقهاء الذين بدورهم يؤثرون في المجتمع من حولهم، وهكذا انخرطت القبائل العربية في نسيج المجتمع المصري وصار أكثرهم أصحاب معايش وزراعة وفلاحة وماشية وضرع، وأصبح منهم مشايخ قرى وقضاة وفقهاء ريف وخولة بلاد، وهذا مما كان له أكبر الأثر في انتشار الثقافة العربية بعناصرها الثلاثة، اللغة والدم والدين الإسلامي[١].

وهكذا بدأ الدين الإسلامي واللغة العربية يأخذان طريقهما في سهولة ويسر بين كافة أبناء مصر ومنازلها، هذا بالرغم من أن بعض من المصريين ظلوا على دينهم من نصارى الأقباط، ولم يتعرضوا من جانب العرب

(١) **المقريزي**: الخطط، ج١، ص٩٤. **ممدوح الريطي**: دور القبائل العربية في مصر، ص٢٤٦. **مجدي عبد الرشيد**: القرية المصرية في عصر المماليك، ص٢٢٩، سلسلة تاريخ المصريين، الهيئة المصرية العامة للكتاب القاهرة ١٩٩١م.

المسلمين حكام مصر ولا أبناء القبائل العربية آنذاك لأي عنت أو أذى أو اضطهاد، بل عاملهم المسلمون معاملة تتسم بطابع التسامح، مما أدى إلى الاندماج بين العرب ونصارى الأقباط، فما إن تصل مصر إلى نهاية القرن الرابع الهجري حتى تتسم تماما بالسمت العربي الإسلامي، ولقد لمسنا ذلك في المصادر الإسلامية التي واكبت تلك الفترة وما بعدها من كتابات ابن عبدالحكم ت ٢٥٧هـ/٨٧١م، والكندي ت ٣٥٠هـ/٩٦١م، والمقريزي بمصادرة ٨٤٥هـ/١٤٤١م، ومن المصادر المسيحية كذلك، والتي أصبحت اللغة العربية هي لغة الكتابة لديهم، ومنها كتاب ساويروس بن المقفع توفي أواخر القرن الرابع الهجري، وكتاب سعيد بن البطريق عاش في القرن الرابع الهجري، وهو الموسوم باسم التاريخ المجموع على التحقيق والتصديق، وكلا الكتابين ألفا بالغة العربية، حيث أصبح في هذا الوقت غالبية النصارى يكادوا يجهلون اللغة القبطية، والتي أصبحت تكاد تنحصر في أروقة الأديرة، ولا يتعاورها إلا كهنتهم، حتى أن ساويروس وجد صعوبة في ترجمة بعض الوثائق المكتوبة بالقبطية واليونانية، واضطر للاستعانة ببعض القسس لترجمتها للعربية، هذا بالرغم من أن القبطية واليونانية كانتا اللغتين المستخدمتين في مصر، فالأولى لغة عامة أهل مصر، والثانية لغة الدواوين الإدارية بها(١).

وتشير الدكتورة سيدة إسماعيل كاشف إلى أن من الطبيعي عند الحديث عن المجتمع آنذاك يكون "كلامنا عن قبط وعرب، أو مصريين

(١) **محمد حسين عمارة: أدب مصر الإسلامية في عصر الولاة**، ص٢٢، دار الفكر العربي. القاهرة د.ت. **صفاء حافظ**: الإدارة المحلية في عصر الولاة ص٨، القاهرة ١٩٩١م.

وعرب، وذلك في الفترة التي سبقت خلافة المعتصم بالله العباسي في القرن الثالث الهجري ـــ التاسع الميلادي ـــ ٢١٧ـ ٢٢٧هـ/ ٨٣٣ـ٨٤٢م، أما بعد ذلك فقد تم الاندماج بين العرب والمصريين وأصبح الكل مصريا عربيا، إذ "أن المصريين تعربوا، والعرب تمصروا"[(١)]

ومن نافلة القول التأكيد على أن مصدرا هاما من مصادر التاريخ المصري في تلك الحقبة كان قد كشف لنا عن مدى تغلغل العرب المسلمين في المجتمع المصري وتأثره باللغة العربية وانتشارها، حين كشفت لنا أوراق البردي العربية التي عثر عليها في مناطق مختلفة من مصر؛ حيث كشف عن آلاف منها في الفيوم وأخميم والأشمونين وسقارة وميت رهينة وأدفو وكوم إشقاو، وقد كتبت هذه البرديات باليونانية واللاتينية والقبطية والعربية، حيث أفادت في إبراز صورة حية عن العلاقات الاقتصادية والاجتماعية التي كانت بين أفراد المجتمع المصري خلال القرون الهجرية الأولى، ولعل أولها كان قد حرر في عهد والي مصر قرة بن شريك عام ٩٠-٩٦هـ/ ٧٠٩ـ٧١٥م على عهد الخليفة الأموي الوليد بن عبد الملك (٨٦ـ٩٦هـ/٧٠٥ـ٧١٥م) [(٢)].

وبهذه النظرة الشمولية نرى كيف أثر الإسلام واللغة العربية في المجتمع المصري، وأن انتشار اللغة العربية والإسلام قد صبغ مصر بصبغة إسلامية

---

(١) **مصر الإسلامية من الفتح العربي حتى نهاية الدولة الإخشيدية**، ص١٠٥، موسوعة تاريخ المصريين، الهيئة المصرية العامة للكتاب بالقاهرة ٢٠٠١م.

(٢) **الكندي**: الولاة، ص ٦٤. **صفاء حافظ**: الإدارة المحلية، ص٩، وقد اهتم المستشرق أودلف جروهمان بنشر أوراق البردي العربية.

عربية وضح دورها في المجتمع المصري حتى عصرنا الحديث، مما بدى واضحا في مفردات اللغة العربية الفصحى التي ظلت متوارثة إلى يومنا هذا في تراثنا اللغوي ولهجات مصر المحلية العامية.

المفردات اللغوية المتوارثة في اللهجات المصرية (محافظة الشرقية نموذجاً):

تتسم اللهجة الشرقاوية بالعديد من المميزات التي اكتسبتها من اللغة العربية، وبالرغم من أن معظم اللهجات المصرية قد فقدت بعض الأصوات العربية القديمة، والتي تميزت بها العربية الفصحى ومنها أصوات، الثاء والذال والظاء والقاف، واستبدلت في العامية المصرية وبالترتيب، التاء والدال والضاد والهمزة أو الجيم القاهرية، ويعزى هذا الإبدال إلى بعض الأصوات الرخوة القليلة الشيوع في اللغة الفصيحة إلى نظائرها في أصوات الشدة، وأيضا تغيرت بعض مخارج الألفاظ فمالت إلى مخارج اللفظ في العامية من الفم، غير المخرج الصوتي في اللغة العربية مثل صوت حرفي السين والشين(١)، وهذا هو ما عرف عند علماء اللغة بالإبدال، فقد جاء في لسان العرب الإبدال " جعل شئ مكان شئ آخر" (٢)، وهنا يعني إبدال حرف مكان حرف وهذا الإبدال قد وضح كثيرا في اللهجات المصرية.

ويشير الدكتور إبراهيم أنيس إلى أن "اللغة العربية الفصحى قد صرفت أنظار الناس عن لغة كلامهم، فلم يعنوا بما عرض لها من تطور مع الزمن، ولهذا اتخذت في الأفواه أشكالا وصورا تباينت باختلاف الأجيال والعصور،

---

(١) **إبراهيم أنيس**: في اللهجات العربية. ص١٩٥

(٢) **ابن منظور**: مادة بدل، ج٢، ص ٢٢٣، طبعة دار المعارف، القاهرة د.ت

والناس لا يشعرون، ولا يلحظون تلك الفروق، وإنما وجهوا كل عنايتهم إلى لغة الكتابة وهي اللغة الفصحى"[١]، وينسحب هذا الرأي على ما حدث في مصر عبر الحقب والعصور المتعاقبة، ولذلك نجد أن صفات اللغة تختلف في كل عصر عن سابقه، مما أدى إلى هذه الفروق الواضحة بين لهجة الكلام المحكي واللغة العربية الفصحى، فاللهجة المصرية التي تشكلت من عدة ثقافات لم تجد عليها رقيبا فأخذت تتشكل في أفواه الناس بسهولة وخفة، وتتغير أصواتها وتتبدل حروفها، وأدى إلى ذلك التراكم البعيد المدى من موروثات العصور المتعاقبة إلى وصول اللهجات المصرية لهذا الشكل المحكي به اليوم في عموم مصر كلها.

ومن الجدير بالإشارة أن معظم كلمات اللهجات المصرية ترجع في أصولها إلى اللغة العربية الفصحى، ولكن ما أصاب البلاد من التغيرات التاريخية والتركيبة التي أثرت على اللغة أكبر الأثر، وأهم ما تأثر بهذه المعطيات التغيرات الصوتية من حيث نسقها التركيبي، وهو كما أشرنا ما يسمى بالإبدال، وذلك في الأصوات المتقاربة المخرج والصفة، ومن أفضل الأمثلة على ذلك لهجة أهل صعيد مصر عند إبدالهم الجيم دال، فأهل جرجا ينطقونها دالا، وهذا يدل على وجود صلة صوتية طبيعية بين الكلمة العربية الأصلية وبديلتها الملحونة، والتي ربما أثر هذا اللحن في اللهجة المحكية بها الكلمة، وأن اللحن ربما حدث بها نتيجة لقرب المخرج أو الاشتراك في الصفة، ومن هذا التطور الملحوظ كذلك في اللغة الحديثة بلهجتها القاهرية

(١) في اللهجات العربية: ص١٩٦.

تطور الجيم العربية الفصيحة المعطشة إلى الجيم القاهرية الخالية من التعطيش، والظاء العربية التي أصبحت تنطق ضادا وهكذا، ولعل هذا الأمر له مرده في لغات العرب الواضحة المعنى، والتي عني بدراستها العلماء قديما وحديثا، وذلك ما جاء عن لهجات العرب المختلفة، مثل عنعنة تميم، وكشكشة أسد، وشنشنة اليمن، وغيرها من اللهجات العربية المتعددة(١).

وعندما تحدث الباحثون عن الناحية الدلالية للتطور اللغوي ومن ثم تطور اللهجات، فقد كان في الإمكان مع تقادم الزمن تطور المعاني في كل لهجة وما حدث لكلمات عربية كثيرة تطورت معانيها في اللهجات المختلفة، فيذكر الدكتور أنيس" أن كلما زادت دراستنا للهجات العربية الحديثة تكشف لنا أن لهجات الكلام في البلاد العربية لا تزال تحتفظ بعناصر قديمة كانت شائعة في لهجات العرب قبل الإسلام"، وهذا يعني اشتراك اللهجات في خصائص متعددة ربطت بينها وبين اللغة العربية الأم عند العرب، هذا بالرغم من أن اللهجات الحديثة ربما تكون قد تطورت في بيئات عربية مختلفة ومتباينة، وصبغت بصبغة محلية في بعض ظواهرها، إلا أنها

---

(١) أفاض الباحثون في الحديث عن اللهجات، فجاء في كتاب لحن العامة **لإبي بكر الزبيدي** ما ينص على اللحن السائد في لغات العامة سواء في الأحاديث والأخبار، أو الأمثال، وحتى في لغة الشعر والقوافي والأعلام، وتطرق إلى صيغ الكلمات والجمل وصحة هجائها وكيفية صرفها، وقد تحدث علماء اللغة المحدثين في هذا الأمر، حيث نجد دراسات **د.علي عبد الواحد وافي، ود.إبراهيم أنيس، ومحمود تيمور**، وغيرهم. في هذا الصدد بوضوح.

ظلت محتفظة بسمات اللغة الأم عند قبائل العرب، وضرب الدكتور أنيس مثالا على ذلك باسم الإشارة " هؤلاء وأولئك " حيث جاء محكيا في البلدان العربية على هذا النحو، ففي بلاد الشام "هاذول"، وفي العراق "ذول، وذولا" وفي مصر "دول، ودولا" وفي نجد"ذولا"[(١)].

وهذه العوارض اللغوية التي حدثت للغة الأم العربية الفصحى، ووضحت في العامية العربية بشكل عام، انسحبت كذلك على العامية المصرية، وكانت كل هذه التغيرات التي طرأت على اللغة لها تأثيراتها على لهجات مصر المختلفة، ومنها لهجة أهل الشرقية، والتي تمثل نموذجا واضحا لتأثر لهجات مصر المختلفة باللغة العربية الفصحى حتى وقتنا الحاضر.

واللهجة الشرقاوية لا تبعد كثيرا عن نظائرها من اللهجات المصرية الأخرى، بل تتشارك معها في كثير من المخرجات والألفاظ والأصوات والدلالات وغيرها، غير أننا هنا نريد توضيح اللهجة الشرقاوية واختلافها في الكيان الجغرافي الشرقاوي، حيث ظهرت في كل منطقة من مناطق الشرقية لهجة تختلف نسبيا عن الأخرى، وقبل توضيح التطور الصوتي المحكي والتأثير الدلالي للهجة أهل الشرقية نعطي لمحة تاريخية جغرافية إدارية مبسطة عن تلك المحافظة، ليتعرف القارئ على أهم خصائصها ومميزاتها ومراكزها ومدنها وقراها، ومدى تواجد القبائل العربية إلى وقتنا الحاضر بها، وأماكن توطن تلك القبائل وتأثيرهم في المجتمعات الشرقاوية، وما تشكله تلك المحافظة من منظومة متناغمة مع مثيلاتها في المجتمع المصري خلال العصر الحديث.

---

(١) في اللهجات العربية: ص٢٠٦.

التطور التاريخي والوضع الجغرافي والإداري للمحافظة:

تأخذ الشرقية موقعا فريدا بين محافظات شرق الدلتا، وهي حارسة المدخل الشرقي للجمهورية فبحكم موقعها تجابه أي غزو لمصر وافد من الشرق، وهي نقطة تلاقي لأهم طرق المواصلات لمحافظات الإسماعيلية وبور سعيد والقاهرة والغربية والدقلهية والقليوبية، وهي ثالث أكبر محافظة في الجمهورية بعد القاهرة والجيزة من حيث تعداد السكان[1].

والشرقية بحكم موقعها الشرقي فقد حظيت باهتمام خاص من حكام مصر ومنذ عهد الفراعنة فقد ازدهرت عاصمتها الأولى في عهد الأسرتين الحادية والعشرين والثانية والعشرين في مدينة تانيس (صان الحجر الحالية) وتل بسطا بمدينة الزقازيق الحالية. وهي أيضا أرض الأديان فعلى أرضها أقام نبي الله يوسف بن يعقوب عليهما السلام، وعلى أرضها ولد موسى عليه السلام، وأوحى الله سبحانه وتعالى إلى أمه أن تلقيه في اليم (بحر مويس حاليا والذي يشق مدينة الزقازيق)، وحظيت الشرقية أيضا بمرور السيدة العذراء والسيد المسيح عليهما السلام حيث أقاما في تل بسطا وفي بلبيس، وكانت الشرقية المعبر الرئيس للجيش الإسلامي الفاتح بقيادة عمرو بن العاص رضي الله عنه، وفي مدينة بلبيس بني أول مسجد في مصر والقارة الإفريقية وهو مسجد سادات قريش، وهو أسبق من حيث تاريخ البناء من مسجد عمرو بن العاص

---

(١) **موقع محافظة الشرقية:** www.sharkia.gor.rg، **كتاب إنجازات محافظة الشرقية من ٢٠٠٤: ٢٠١٠م**، يصدر عن محافظة الشرقية، طبع دار الجمهورية للطباعة القاهرة ٢٠١٠م.

بفسطاط مصر، وقد سمي المسجد بسادات قريش تخليدا لذكرى شهداء المسلمين الفاتحين في المعركة التي حدثت بين العرب والروم وكان بها ما يقرب من مئة وعشرين صحابيا،

وتضم محافظة الشرقية ثلاثة عشر مركزا وخمسة عشر مدينة بالإضافة إلى مدينتي العاشر من رمضان والصالحية الجديدة، وتعتبر تلك المراكز هي قوام الثروة البشرية لمحافظة الشرقية(١).

هذا وقد توطنت القبائل العربية في محافظة الشرقية بكل مراكزها وحسب الإحصاء الرسمي الذي صدر في السابع من يناير عام ١٩٠٦م. فقد كان تواجد القبائل العربية وبطونها في المحافظة ممثلا في قبائل الهنادي، والطميلات، والعبايدة بحري، ومطير، والنفيعات، والسعديين، والسماعنة، وأولاد موسى، والبياضين، وأولاد سليمان، وعيسى، والعقايلة، والأخارسة، وبني غازي، والقطاوية، والعتيبين، وجهينة الشرقية، وأولاد علي الشرقية، وهيثم، وقيس، والمساعيد، والنجمة، وسمالوس، وبالنظر في هذا الإحصاء نجد أن المحافظة من أكثر محافظات مصر التي مازالت تحتفظ بقوامها العربي(٢).

ومما لاشك فيه أن عروبة الشرقية أصيلة وأن غالب شعبها الذي يسكنها الآن هو من أحفاد القبائل العربية، فلو ألقينا نظرة على خريطة الشرقية الآن ببلادها وقراها وكفورها لوجدنا أثر تواجد القبائل واضحا في مسميات تلك

---

(١) **موقع محافظة الشرقية: www.sharkia.gor.rg، كتاب الشرقية في ٢٠٠٦م**، ص١٧، كتاب يصدر عن محافظة الشرقية

(٢) **مصطفى الشريف:** عروبة مصر من قبائلها، ص٤٥.

البلاد، فمن مراكز وقرى المحافظة التي مازالت تتسمى بأسماء القبائل التي قطنتها من زمن قديم ومازالت قائمة إلى اليوم فهي، أبو حماد[١]، بني جري، والقطاوية[٢]، وبني أشبل[٣]، وبني عامر، وميت أبو علي، وبني صالح، والطحاوية، وكفر العرب، وكفر عليم، والجعافرة[٤]، وأولاد مهنا. وأولاد

---

(١) **أبو حماد** : سميت بهذا الاسم نسبة إلى الشيخ أحمد أبو حماد النازح إليها في غضون الفتح الإسلامي لمصر، واستقر بجوار أحد الآبار مقيما لنفسه مصلى وبعد وفاته تحول المصلى إلى مسجد كبير باسمه وهو الآن من معالم المدينة، **محمد رمزي**: القاموس الجغرافي، ص٦٥،ج١، ق٢، الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٩٤م. **موقع محافظة الشرقية**: www.sharkia.gor.rg

(٢) **القطاوية**: وهي من البلاد التي تنسب إلى جماعة من العرب يقال لهم القطاوية، قد نزلوا بها وعمروها، **محمد رمزي**: القاموس الجغرافي، ج١، ق٢، ص٧٢.

(٣) **بني أشبل**: وهي من القرى القديمة أسمها الأصلي بني شبل نسبة لبعض العرب الذين قطنوها، **محمد رمزي**: القاموس الجغرافي، ج١،ق٢،ص٨٤.

(٤) **الجعافرة**: هي من القرى القديمة ذكرت في معجم البلدان باسم القواصر وكانت منزلا لعمرو بن العاص ﷺ، مابين الفرما والفسطاط، وذكرت عند المقريزي في الحديث عن مقتل السلطان المظفر سيف الدين قطز، وأنها بين الصالحية والسعيدية في الطريق بين مصر والشام، وأوضح محمد رمزي في حديثة عنها أنها هي نزلة الجعافرة نسبة إلى عرب الجعافرة المستوطنين بها، وأنها من توابع ناحية الهيصمية ثم فصلت عنها وأصبحت ناحية بذاتها وحملت الاسم القبلي العربي، **القاموس الجغرافي**: ج١،ق٢، ص١١١.

العدوي[١]، وأولاد موسى[٢]، ودوار جهينة[٣]، والحماديين، والسماعنة[٤]، وعرب درويش، والصوالح، والحجازية، والنوافعة، وأولاد عابدين، وبنى صريد،

---

(١) **أولاد العدوي:** هي قرية قديمة ذكر محمد رمزي أنها كانت تسمى بني عدي نسبة لمن نزلها من بني عدي قوم عمر بن الخطاب ﷺ، وجاءت في قوانين الدواوين لابن مماتي بهذا الاسم، ثم حرفت إلى العدوية، ثم إلى أولاد العدوي، والتي مازالت به حتى اليوم، وهي الآن متداخلة في مركز ومدينة فاقوس، وأحيانا يقال لها كفر العدوي، **القاموس الجغرافي**، ج١، ق٢، ص١١٥، **ومن نافلة القول أن أذكر أننا ننتسب إلى بطن من هذه القبيلة الكريمة والتي حطت رحالها في تلك المنزلة غير أنه قد ارتحل منها بعض مشايخها وحطوا رحالهم في فراشة مركز أبو كبير شرقية، وعرفت منطقتهم باسم كبيرهم وهو كفر علي عبد النبي، الباحثة**

(٢) **أولاد موسى:** هي من القرى القديمة سميت طنجير القطاوية، وكان قد رحل بعض عرب القطاوية التابعين لمركز بلبيس إليها، وسكنوا بهافأطلق عليها اسمهم ومن هؤلاء العرب، عرب أولاد موسى، الذين أخذت المنطقة والقرية اسمهم فيما بعد، **محمد رمزي:** القاموس الجغرافي، ج١،ق٢، ص١١٥.

(٣) **دوار جُهينة:** هي إحدى البلاد القديمة التي وردت باسم لبنا ولبينة عند ابن مماتي، غير أن بعض عرب جهينة رحلوا إليها وأقاموا بها فأطلق عليها دوار جهينة، وتلفظ على ألسن العامة **جِهِينة**، وهي الآن متداخلة في مدينة ومركز فاقوس، **محمد رمزي**: القاموس الجغرافي، ج١،ق٢،ص١١٥ .

(٤) **السماعنة:** من القرى التي ذكرت في تاج العروس، وقد نسبت إلى جماعة من عرب الشام ، من فلسطين، كانوا قد نزلوا بها وأصبحت زمام أراضيهم. **محمد رمزي:** القاموس الجغرافي، ج١، ق٢، ص١٢٠.

والحوامدة، والمشاعلة، والموانسة، وأولاد صقر، وأبو حريز والأحراز[١]، ومن مراكز المحافظة التي أسست على تواجد القبائل العربية ، حيث وفدت إليها القبائل وتوطنت بها مركز ومدينة أبو كبير[٢]، والهجارسة[٣]، وبني حسن، والسعديين، وبني حسين، ويضاف إلى تلك القرى بني هلال[٤]، وبني

(١) **أبو حريز، والاحراز**: وهما ناحيتان من مركز أبو كبير، سكن بهم عدد من بطون القبائل العربية . **محمد رمزي**: القاموس الجغرافي.

(٢) **أبو كبير**: ترجع نشأة مدينة أبو كبير إلى العصر الفاطمي، ويرجع نسب أهلها إلى قبيلة هذيل العربية، والتي ارتحل معظمها إلى هذه المنطقة للعمل بالزراعة، وقدموا مع الفتح العربي ورحلوا إلى بلاد المغرب ثم عادوا مع مجيء الفاطميين لمصر وتوطنوا بها، وعندما نزلوا أبو كبير أطلقوا اسم الشاعر الهُذيلي الذي رأس وفد هذيل لرسول الله ﷺ، وهو عامر بن الجليس الشاعر الجاهلي وكان يكنى بأبي كبير، وتوارث الناس الاسم وأطلق على المنطقة التي أصبحت فيما بعد مركزا، وقد ورد ذلك في كتاب قوانين الدولة باللهجة المغربية لمؤلفه سعيد بن محاضر وزير الخليفة العاضد الفاطمي عام ٥٥٧هـ، وينطق للاسم على ألسن العامة بالفتح، أبو كَبير. **موقع محافظة الشرقية صفحة أبو كبير**، http://www.sharkia.gov.eg/city/cityPage.aspx?PageID=٥٧

(٣) **الهجارسة**: وهي من الأعمال الشرقاوية القديمة، وتنسب إلى الشيخ هجرس بن سليمان العربي، كان شيخ قبيلتها ونسبت له، **محمد رمزي**: القاموس الجغرافي، ج١،ق٢، ص١٢٨.

(٤) **بني هلال**: من القرى القديمة وردت في قوانين الدواوين، ووردت في التحفة باسم بني هذيل، وبتحري الاسم يمكن أن يكون بني هلال من بني هذيل، والأصل أنها بني هلال، وما زالت محتفظة باسمها القديم لليوم. **محمد رمزي**: =

قريش[١]، والعلاقمة[٢]، والعواسجة، وبني عياض، والشبانات [٣]، والزيديين، وعزبة عربان أولاد علي، وبني عياد، وكفر التميمي، وشيبة والنكارية.

ومن دلالات حفاظ الشرقية على هويتها العربية اتخاذها الحصان الأبيض الجامح الذي يتوسط بساط أخضر شعارا لها، لامتيازها بتربية الخيول العربية الأصيلة، والتي مازالت تشتهر بها حتى الآن، واحتلال الزراعة مساحات شاسعة بها.

ونظرا لاتساع ربوع محافظة الشرقية وانتشار الكثير من القبائل البدوية[٤] بها والتي تربي أعدادا كبيرة من الهجن ذات الأصول العربية

= القاموس الجغرافي، ج١، ق٢، ص١٤١.

(١) **بني قريش**: وتعرف باسم كفر بني قريش، من توابع سنيطة الطوالة، وهو نسبة لبعض العرب الذين ترجع أصولهم لقريش كانوا قد نزلوا بها وهو تابع لمركز منيا القمح شرقية. محمد رمزي: المرجع السابق، ج١، ق٢، ص١٤٧.

(٢) **العلاقمة**: وهي من القرى القديمة التي نشأت في زمن العرب نسبة لقبيلة العلاقمة ووردت في معجم البلدان بأنها بليدة بالحوف الشرقي من أرض مصر دون بلبيس فيها بازار وأسواق لقوم من العرب. **ياقوت الحموي**: معجم البلدان، ج٤،ص١٤٥، دار صادر بيروت ١٩٩٥م. **محمد رمزي**: المرجع السابق، ج١، ق٢، ص١٥٥.

(٣) **الشبانات**: وهي قرية قديمة من أعمال الشرقية، والشبانات جماعة عربية قديمة ينسبون لشيخ قبيلتهم الذي دعي شبانة وهو مؤسس هذه القرية، وعامة الشبانات هم أصحاب زمام القرية، **محمد رمزي**: المرجع السابق ج١،ق٢، ص٨١.

(٤) يقطن محافظة الشرقية حاليا ستة قبائل بدوية كبيرة يتراوح تعدادها خمسة وثلاثين =

الخالصة، وإيمانا من الشرقية بعروبتها وأهمية قبائلها رأت إقامة فعاليات يشارك بها أبناء هذه القبائل، حيث يقام مهرجان الشرقية السنوي لسباق الهجن، وهو في دورته التاسعة هذا العام، حيث يمثل ذلك السباق بحق تراثا عربيا أصيلا وينمي أواصر العلاقة بين أفراد العشائر والقبائل العربية الموجودة في مصر بمحافظاتها وإخوانهم من العشائر العربية في الدول العربية قاطبة، حيث تؤمه القبائل من جميع البلاد العربية للمشاركة به(١).

وهذه نبذة تاريخية جغرافية إدارية مختصرة، آثرنا الإتيان بها لتوضيح أهمية محافظة الشرقية ولماذا اتخذناه كنموذج لدراسة تأثر لهجاتها باللغة العربية، والتي يتحدث بها معظم سكانها منذ قطنها ومازال يقطنها أبناء تلك القبائل وأحفادهم؛ الأمر الذي يمثل قيمة حقيقية تثبت عروبة الشرقية ولغتها، وأنها مازالت إلى يومنا هذا لسان حال سكان هذه المحافظة العريقة ذات الأصول الأصيلة مهما اختلفت لهجاتهم.

= ألف نسمة، وتتمثل هذه القبائل في عرب **العيايدة** وشيخهم الشيخ عبادة النافلة، وعرب **الأحيوات** وشيخهم الشيخ حسن ربيع، وعرب **الحويطات**، وشيخهم الشيخ سلامة عايد فريج، **والمساعيد** وشيخهم الشيخ حسين عمر سلامة، **وبلي** وشيخهم الشيخ سلمان مسعود، **والترابين** وشيخهم الشيخ عودة سلامة. **موقع محافظة الشرقية**: http://mail.sharkia.gov.eg/files/race-٩.doc، **صفحة سباق الهجن**.

(١) **محمد علي الصيفي**: مستشار السياحة بالشرقية، أمين عام السباق، موقع الشرقية الإلكتروني، www.sharkia.gor.rg.

مفردات اللغة العربية في لهجات أهل الشرقية:

لا تختلف لهجة أهل الشرقية في الوصف العام لأصواتها عن مثيلاتها من اللهجات العامية المصرية الأخرى كثيرا، فقد تشابهت معها في الأصوات الساكنة وأصوات اللين[1]، وتشمل الأصوات الساكنة عند أهل الشرقية ثمانية وعشرون صوتا، تمثل ثمانية وعشرون حرفا بدأ بالهمزة انتهاءً بالياء من الأبجدية العربية المعروفة، ووصف هذه الحروف في صوت اللغة الشرقاوي يتماثل مع وصفها في اللهجات العربية من حيث أن حروفها تتشابه في مخارج الأصوات الشفوية والأسنانية، والأسنانية اللثوية، والحلقية والحنجرية والطبقية والغارية "الحنكية"، وتأخذ هذه الأصوات مميزات أصواتها في اللهجة من النطق فتأتي أصوات الحروف كما تنطق في اللهجة على النحو التالي:

الصوت الحنجري المجهور الشديد، مثل الهمزة، فعندما ينطق بها الشرقاوي محققة فهي صوت حنجري شديد، غير أن هذا الصوت في اللهجة يتغير في عدة مواضع، فتحذف أحيانا، أو تستبدل بحرف آخر، أو يأتي مكانها إطالة في الحركة التي قبلها، أو تأخذ حكم همزة الوصل، ومن الأمثلة على هذه المواضع حذف الهمزة في أول الكلمة مثل قولهم: عمامك جم ، أي أعمامك أتوا أو جاءوا وكذلك في كلمة خوال، أي أخوال، ومثال حذف الهمزة من آخر الكلمة إذا جاءت الهمزة متطرفة في نهاية الكلمة مثل

(١) **الأصوات الساكنة**: وهي ما يسميه اللغويون العرب الحروف ويقابلها أصوات اللين، وهي تشمل ما يسمى لدى فقهاء اللغة الحركات وأحرف المد والين. **عبد العزيز مطر**: لهجة البدو في الساحل الشمالي، ص٤٣.

نسا، وسما، في نساء وسماء، ومثل قولهم: السما غايمة، أو مْغيمْه بمعنى السماء غائمة، فيزاد حرف الميم على غائمة وتخذف الهزة وتقلب ياء، وتحذف الهمزة المتطرفة في آخر الكلمة التي يصاحبها صوت لين طويل مع علامة التأنيث ، فتحذف الهمزة تماما ويقصر صوت اللين وتزاد عليها هاء التأنيث، وذلك مثل قولهم: حمره، خضره، صفره، بيضه، سوده زرجه. في حمراء، خضراء، صفراء، بيضاء، سوداء، زرقاء، على أن الكلمة الأخيرة حُكيت في اللهجة بإبدال القاف بالجيم القاهرية على ما سنرى.

وتحذف الهمزة كذلك إذا كان بالكلمة صوت لين قصير مثل، مَلا، جَرا، في ملأ وقرأ وأخذت القاف حكم الإبدال، ومن أمثلة هذه الكلمات، توضا،وطفا، في توضأ، وطفأ، وقد تأتي هذه الكلمات مضاف إليها تاء المتكلم في صيغة الماضي فتكون محكية هكذا، مليت، توُضيت، جَريت، طَفيت، في الكلمات توضأت، قرأت، أطفأت.

ومن أمثلة حذف الهمزة كذلك إذا جاءت الهمزة وما قبلها من صوت ساكن وصوت لين،حيث تؤلف مقطعا مغلقا فتحذف الهمزة ويمد الصوت اللين بحيث يأتي الصوت في المقطع مفتوحا[1]، مثل، راس، ياكل، ياخد،

---

(١) **أشار د. عبد العزيز مطر** في كتابه لهجة البدو في الساحل الشمالي لمثل هذه الحالات، وذلك لا يبعد لأن اللهجات بين عرب الشرقية وعرب البحيرة والساحل الشمالي بها تقارب نسبي في بعض الألفاظ والأصوات ومخارج الحروف، إلا أن لهجة عرب الشرقية تميل للفتح ولهجة الساحل الشمالي تميل للكسر، مثل سَلَام، سلِيم.

وهي تعني رأس، يأكل، يأخذ، أو أن يأتي الصوت مكسورا فيأخذ نفس الحالة مثل، ديب، وبير في ذئب، وبئر، وقد حدث في صوت الكلمة الأولى إبدال أيضا على ما سنوضح. أو أن يأتي الصوت اللين مضموما مثل شوم، ويوكل، في شؤم ويؤكل، في مثل قولهم: يا انهار شوم، والبلدي يوكل.

ومن أصوات الهمزة أيضا أن تقلب في لهجة أهل الشرقية إلى ياء، وهذا في حالة أن تكون حركتها بالكسر بعد ألف المد في أصوات جايم، جايل، عبايه، في الكلمات قائم، قائل، عباءة، وحدث في الكلمتين الأولى والثانية إبدال القاف للجيم كما سنوضح. وكذلك تقلب الهمزة المتطرفة إلى ياء مثل قولهم: ماي، جاي، في ماء، وجاء.بل أن البعض يبدل همزة ماء إلى ياء ويضيف لها الهاء فتصبح ميه، وهم بعض أهل أبو كبير. وهي قريبة من لهجة أهل الحجاز في صوتهم مُيه غير أنها تأتي بالضم عند المدنيين، وبالفتح عند أهل الشرقية.

أما همزة أل وارتباطها بالأسماء التي تدخل عليها في اللهجة الشرقاوية فتأتي بأكثر من حالة منها أن يكون الاسم الذي دخلت عليه أل غير مبدوء بالهمزة، أو السكون، وهنا تبقى همزة أل في بدء الكلام وتسقط في حالة الوصل مثل الراجل، أما إذا كان الاسم مبدوء بالهمزة ودخلت عليه أل فتحذف همزة الكلمة المعرفة وتنقل حركتها إلى لام التعريف مثل قولهم: لحَّد، لتنين، لِيام، لرض، لرنب.الحشا في الكلمات الأحد، الاثنين، الأيام، الأرض، الأرنب، الأحشاء، وقد حذفت من الأخيرة همزة الكلمة المعرفة والهمزة المتطرفة، مع الإبدال في كلمة الاثنين.

وعلى الجملة فأهل الشرقية لا يعرفون الهمز (النبر) في لهجتهم العامية كثيرا،

وهم يميلون إلى تسهيل اللفظ المحكي به في اللهجة، ولعلهم يتبعون في ذلك سليقة أسلافهم من عرب الحجاز، فأهل الحجاز وهم أهل اللغة الفصحى كانوا يسهلون الهمز، حيث ذكر أبو زيد الأنصاري في كتابه الهمز أن "أهل الحجاز وهذيل وأهل مكة والمدينة لا ينبرون"(١)، وربما أن ما جعل أهل الحجاز وهذيل يميلون لتسهيل الهمز وبالتالي تبعهم بعض أحفادهم من أبناء الشرقية – فقد أشرنا مسبقا إلى مناطق توطن هذيل وقريش – هو بيئتهم المتحضرة التي تميل إلى تحسين النطق وتخير العبارات، ولذلك مرت اللغة عند أهل الحضر الذين يمثلهم أهل الحجاز ويماثلهم في ذلك أهل الشرقية بهذه التغيرات(٢).

ومن الأصوات الأسنانية التي تشكل في اللهجة صوتا أسنانيا رخوا(٣) مهموس، حرف الثاء، غير أن أهل الشرقية قلما يوجد فيهم من يحتفظ

---

(١) **ذكر ذلك د. عبد القادر عبد الجليل**: في كتابه الدلالات الصوتية والصرفية في لهجة الإقليم الشمالي، ص٨، وقد رجع لكتاب الهمز في نسخة محققة للدكتور خليل إبراهيم العطية البصرة ١٩٩٩م، وبرجوعي لكتاب الهمز نشر لويس شيخو اليسوعي بيروت ١٩١٠م، فلم أتمكن من وجود هذه العبارة، وقد أشار **عبد السميع سالم الهراوي** إلى نفس المعنى في كتابه الموسوم بلغة الإدارة في صدر الإسلام، ص٢٨:٣٢، دار الكتاب القاهرة ١٩٨٦م، وبما أنه قد ثبت من المصادر التاريخية نزول أهل الحجاز في إقليم الشرقية فقد آثرت الإتيان بهذه العبارة تأكيدا للمعنى نقلا عن د. عبد القادر عبد الجليل من طبعته التي رجع إليها.

(٢) **إبراهيم أنيس**: في اللهجات العربية، ص٨٠.

(٣) **الصوت** الرخو: الرخاوة تعني الاحتكاك أي مرور الهواء من منفذ ضيق نسبيا بحيث يحدث حفيفا مسموعا، **كمال بدر**: علم الأصوات،ج١، ص١٢٦.

بصوت الثاء كما هو في اللغة العربية، بل تبدل في اللهجة بالتاء مثل قولهم: يبعت يحرت كَتير[١]، توم، تالت، في الكلمات يبعث، يحرث، كثير، ثوم، ثالث، وهذا هو الغالب في اللهجات المصرية بشكل عام، ما عدا بعض قبائل البدو العربية التي مازالت محتفظة بصوت الثاء كما هو في اللغة العربية[٢].

ومن الأصوات الهامة التي وجد بها اختلاف واضح في لهجة أهل الشرقية صوت الجيم[٣]، وهو صوت غاري رخو مجهور شديد التعطيش،

---

(١) **كَتير**: والكلمة هنا تأتي بفتح الكاف بخلاف اللهجة القاهرية التي تحاكيها بكسر الكاف كِتير.

(٢) **يرى د. عبد العزيز مطر**: أن أهل ساحل مريوط البدو مازالوا يحتفظون بهذا الصوت بينهم وكذلك حفاظهم على صوت الذال، وربما حافظ بعض بدو سيناء أيضا على هذا الصوت، إلا أننا بالبحث لم نجد أحد يتحدث به من عرب الشرقية.

(٣) **الجيم**: حرف الجيم من الحروف التي تأخذ في اللهجة المحكية عدة مخارج لألفاظها، فهي من الأصوات المركبة الاحتكاكية، فيذكر **د. كمال بدر** " أنه من المعلوم أن انفصال الأعضاء بعضها عن بعض في مواقع الوقفات يتقارب في السرعة والبطء عند النطق، وينعت الصوت هنا بأنه وقفة انفجارية، أما إذا كان الانفصال بطيئا تسرب الهواء محدثا احتكاكا مسموعا، ويصدر صوت آخر احتكاكي مصاحب للوقفة، ويسمى هنا وقفة احتكاكية، ويوجد صوت واحد في اللغة العربية يمر بهاتين الحالتين، وهو حرف الجيم، فإذا جاء بالصورة الأولى الانفجارية، أطلق عليه الجيم الفصيحة أو الحجازية وهي ما يلتزم بها قراء القرآن الكريم في مصر، وإذا جاء بالصورة الأخرى الاحتكاكية أطلق علية الجيم الشامية، وهما يكونان وحدة واحدة تسمى صوت لثوي حنكي "غاري" مركب =

فقد تباين نطق الجيم عند أهل الشرقية وذلك نظرا لاتساع النطاق الجغرافي للمحافظة، ومجاورتها للقاهرة والقليوبية، فيتحدث غالبية أهل مراكز منيا القمح، ومشتول السوق، ومدينة بلبيس دون القرى، ومدينة الزقازيق دون القرى، صوت الجيم باللهجة القاهرية إي بلا تعطيش، أما بقية مراكز المحافظة وقراها فيحتفظون بصوت الجيم الفصحى الحجازية، وخاصة في مناطق القرى والأرياف، والتي تشكل بها سلالات القبائل العربية التواجد الأكثر، ويكمن سنامها في مركز الحسينية وقرى مركز فاقوس ومنها على سبيل المثال بني صريد وعرب درويش والسماكين وغيرها، وقرى مركز بلبيس مثل عرب البياضين والنوبة والدهاشنة وكفور العايد، والكتيبة، وأولاد مهنا، والسعادات وغيرهم، وكذلك في قرى مراكز أبو كبير مثل فراشة والرحمانية والمشاعلة وأولاد موسى وكفر صقر وأولاد صقر، وأبو حماد والقرين، وديرب نجم، والإبراهيمية وههيا.

ومن الأصوات التي تأخذ حكم الإبدال في لهجة الشرقية الذال، وهو صوت أسناني رخو مجهور، فإن عامة أهل الشرقية يبدلونها بصوت الدال، وهو صوت أسناني لثوي شديد مجهور، مثل يدبح، ياخد،يكدب، دره، في الكلمات يذبح، يأخذ، يكذب، ذرة " وهي نوع من الحبوب" وربما زيد على هذه الكلمة حرف الهمزة عند بعض الشراقوة وخاصة في مركزي أبو كبير وكفر صقر فتأخذ صوت إِدِرَه، وذلك في قولهم: جاب لِدِرَه من عالسُطُح، أو من الغيط، أي أنه أتى بالذرة من على السطح بمعنى سقف

= وقفة احتكاكية مجهور". **علم الأصوات**: ج٢،ص٣١٠،٣١١ .

المترل، والغيط بمعنى الحقل، ولا نرى في سائر المحافظة تقريبا وجودا لصوت الذال العربي الفصيح.

ومن الأصوات التي وضح فيها الإبدال صوت الظاء، وهو صوت أسناني رخو مجهور مطبق، فإن أهل الشرقية يبدلون الظاء ضادا، في مثل قولهم: الضُهر، والضَهر، بمعى الظُهر، والظَهر، ومثال، الضُهر ادن، وضَهرك واجعك، في الجمل، الظُهر أذن، وظَهرك يوجعك، أو يؤلمك. وغيرها من الكلمات والأمثلة، و لم نجد في لهجة أهل الشرقية إبدال صوت الظاء زايا مفخمة، كما في اللهجات الأخرى(١).

ومن أصوات أهل الشرقية والتي تستحق الملاحظة صوت القاف، وهو صوت حلقي شديد مجهور(٢)، ويأخذ هذا الصوت عدة ظواهر عند أهل الشرقية فلا ينطق بلفظه الفصيح مثل: قال أو قل، إنما يأخذ عدة أصوات تختلف من منطقة إلى أخرى، فالصوت الأول، وهو الذي يبدل فيه صوت القاف إلى صوت الجيم، وقد أطلق عليها د. كمال بدر صوت الجاف(٣)،

---

(١) **عبد العزيز مطر**: لهجة البدو، ص٤٧.

(٢) **يرى د. كمال بدر**: أن القاف صوت لهوي وقفة انفجارية مهموس، وهو يرى أنه يختلف مع علماء اللغة في نقطتي خلاف في صوت القاف: الأولى منها خاصة بموضع النطق والثانية بصفة الجهر والهمس، وجاء ببعض الآراء التي توافقه في هذا المعنى مثل ابن يعيش في المفصل وغيره، للرجوع لهذه الآراء، **علم الأصوات**، ج٢، ص ٢٧٦، ٢٧٧.

(٣) علم الأصوات: ج٢، ص٢٧٩.

وهي تشبه الجيم القاهرية، وتتضح في مناطق قرى وأرياف المحافظة في شرقي وشمال شرقي مدينة الزقازيق، في مراكز ههيا وأبو كبير وأبو حماد وفاقوس والحسينية وكفر صقر وأولاد صقر وديرب نجم، ومن أمثلة المفردات على ذلك الإبدال، اجعد، جوم، جال، أجولك، في الكلمات أقعد، قوم، قال، أقول لك، وهذا الصوت في اللهجة الشرقاوية يحاكي لهجة أهل الحجاز وخاصة المدينة المنورة.

وفي مناطق أخرى من المحافظة وهي التي تتاخم القاهرة العاصمة يخفف صوت القاف ويدخل عليه حرف الهمزة، وأحيانا تقلب القاف مد بحسب مد الكلمة، مثل أُقوم في فعل الأمر قم مع تخفيف نطق القاف، أو أَقام بتخفيف القاف فيلفظ قام. وفي صوت أوام، في كلمة قوام، مثل عبارة، تعالى أوام، أي تعالى بسرعة، أو على عجل.

أما حرف الكاف، وهو صوت طبقي شديد مهموس، فيأتي في لهجة أهل الشرقية المحكية بأصوات متعددة، منها أن ينطق بصوت عربي فصيح وهذا في غالب المحافظة، أو أن يلاحقه البدل فتظهر فيه بعض لهجات أهل الجزيرة العربية فيما عرف باسم الكشكشة، وهي إشراب الكاف شينا، أي إكسابها بعض صفات حرف الشين، أو الشنشنة، وهي قلب الكاف شينا مطلقا[(١)]، ومن المعروف لدى الدارسين أن الكشكشة والشنشنة من اللهجات العربية المعروفة عند قبائل الجزيرة العربية، الأولى نسبت لأسد وهوازن، وقيل في أسد أكثر، والثانية نسبت لتغلب وقيل لحمير من القبائل اليمنية، ويرى بعض العلماء

(١) **عبد القادر حامد هلال**: اللهجات العربية نشأة وتطورا، ص١٦٢، ١٦٧.

المحدثين أن الشنشنة هي صوت بين الجيم والشين، أو هو الصوت المركب "تش" ولعل الأنسب هنا القول أن صوت الكاف في أي موضع من الكلمة حينما يأتي بعدها صوت لين أمامي فأنها تقلب إلى نظيرها من الأصوات الحنكية "الغارية" أي: أصوات وسط الحنك(١).

ومن مناطق محافظة الشرقية التي تبدل الكاف شينا، بعض قرى مدينة الزقازيق، مثل قرية الزنكلون، وقرية شيبة والنكارية، فأهلهما يحكون الصوت بالزنشلون، وشيبة والنشارية، وهما في النطق أقرب للحرفين المركبين "تش"، وبعض قرى مركز بلبيس مثل قرى ميت ربيعة والنوبة والدهاشنة، وغيرها في قرى ديرب نجم، وتقريبا اقتصر هذا الصوت على القرى دون المدن، ومن الأمثلة على مفرداته، الشلب، الشيلو، الديش، الدشان، الشانون، الشلاف، الحشيم، الشتاب، الشنشه، الشف في الكلمات، الكلب، الكيلو، الديك، الدكان، الكانون ـــ وهو ما كان يطبخ عليه قديما بمعنى الموقد ـــ الكلاف، الحكيم، الكتاب، الكنكة. الكف. ومن أمثلتهم الشهيرة في المحافظة. الشلب شل الششش شلو ولا ما شلو عنو ما شان شلو، بمعنى الكلب كل الكشك كله، ولا ما كلو عنو ماكان كلو.

ويظهر في اللهجة صوت آخر وذلك في إلحاق ياء المتكلم مد مكسور مشدد في قولهم: أُمي، أُختِي. عَمتِي، خَالتِي بمد ياء المتكلم مدا ملحوظا في

(١) **رأى ذلك د. عبد القادر هلال**: حيث قال: "أن طبيعة نطق الأصوات العربية وخصائصها لا تعرف الحروف المتداخلة أو المركبة في اللهجات العربية"، اللهجات العربية نشأة وتطورا ، ص١٦٧.

اللهجة، وأيضا يغلب على اللهجة ملازمة كلمة مش للفعل في قولهم: مش عامل، مش جايم، مش جاعد، بمعنى لا أعمل، لا أقوم، لا أقعد، فهو لفظ يفيد النفي أو النهي، حسب موقعة من الجملة.

هذا ويغلب على لهجة أهل الشرقية عامة فتح الكلمات، وهي ما تعارف عليه بينهم اللهجة الفلاحي، غير أن هذه اللهجة تظهر أكثر في الجانب الجنوبي الغربي من المحافظة حيث مراكز منيا القمح وبلبيس ومشتول السوق، وبالرغم من أنهم يجاورون القاهرة إلا أن سمة فتح الكلمات واضحة في تلك المناطق، ومنها قولهم في صيغ التخاطب والتي تختم بكاف الخطاب، مثل، يفَهَمَكْ، يسَلَمَكْ، يعَلَمَكْ، يكَلَمَكْ، في الكلمات، يُكَلِمُكَ يُفَهِمُكَ، يُعَلِمُكَ، يُسَلِمُكَ، ومنها جمل: الله يسَلَمَكْ، وعلى الجانب الآخر في شرق المحافظة تأخذ نفس الكلمات صوت أخر حيث يشدد الحرف الثالث ويسكن الأخير من الفعل الرباعي فيأتي هكذا، يسَلَّمَكْ، يعَلَّمَكْ، يكَلَّمَكْ، يفَهَّمَكْ.

وإذا كانت ظاهرة فتح الكلمة بدت واضحة في بعض مناطق الشرقية، فإن مناطق أخرى نلحظ في أصواتها كسر بعض الكلمات بما يخالف اللهجات المصرية الأخرى، مثل قولهم: مِلِح، صِحِن، في ملح، وصحن، وربما وافق ذلك قول القرآن الكريم في قوله تعالى"وَهُوَ الَّذِي مَرَجَ الْبَحْرَيْنِ هَذَا عَذْبٌ فُرَاتٌ وَهَذَا مِلْحٌ أُجَاجٌ وَجَعَلَ بَيْنَهُمَا بَرْزَخاً وَحِجْراً مَّحْجُوراً"(١)، وهذا الصوت يوجد في مدينة أبي كبير وبعض قرى مركز كفر صقر.

ومن خلال ما سبق يتضح لنا مدى تأثر لهجة أهل الشرقية باللغة

---

(١) سورة الفرقان: آية ٥٣.

العربية الفصحى التي يحاكي بها أهلها بعضهم البعض، ولا تزال تلك اللهجة تؤكد على مدى الانتماء العربي للمحافظة حيث ظهرت فيها بوضوح لهجات القبائل من الجزيرة العربية، مثل لهجات أهل الحجاز والتي تغلب على اللهجة العامية في قرى المحافظة، وفضلا عن لهجات هوازن، وتميم، وأسد، وهذيل، وبلي، وتغلب، وحمير، وغيرها من القبائل التي توطنت في المحافظة منذ الفتح الإسلامي وقبله، ومازال أهل الشرقية يؤكدون على أصولهم العربية وانتمائهم لهذه القبائل، وقد ظلت أصول العربية الفصحى بلهجاتها المختلفة متواجدة بين الأهليين وهي لسان حالهم في هذا الإقليم العزيز من أرض الكنانة مصر.

ولا غرو إن ذكرنا أن هؤلاء الناطقين بتلك اللهجات قد حافظوا عليها بالسليقة، حيث توارثوا مفرداتها من كابر عن كابر، ومن جيل إلى جيل، إلى أن كونوا لنا تراثا كبيرا من المفردات التي ترجع أصولها للفصحى، والذي أحدث بدوره ثراء في لهجة أهل الشرقية، وبما أن المقام هنا لا يتسع لذكر كل المفردات المحكي بها في هذه اللهجة نظرا لغزارتها وكثرتها؛ فنكتفي بضرب أمثلة عن كل حرف من حروف الأبجدية، لنتمكن بذلك من الوصول إلى الغاية المرجوة من البحث وهي تواتر المفردات اللغوية العربية الفصحى في لهجات أهل الشرقية، ونستطيع التعرف على ذلك من خلال السطور التالية:

مفردات معاني لهجة أهل الشرقية:

أبو: بمعنى الأب، وهي عربية صحيحة من الأسماء الخمسة.

اِجتْ: بمعنى أتت، وأتيت في قولهم: أمتى جَيتْ، عربية صحيحة من جاء، وأيضا من أتى.

ابْعَته: بمعنى أرسله، وقولهم: **شِعْه** من شيع، شيعو بمعنى بعته أو أرسله، وهذه المفردات عربية صحيحة ففي مختار الصحاح، شَيَّعه عند رحيله.

بلط، وبطل: مع اختلاف الحروف، فبلط بمعنى قعد عن الحركة ومنها قولهم: بلط في الخط أي لا يعمل، أما بطل فتأخذ نفي المعنى تقريبا بمعنى انتهى، وهي عربية صحيحة ففي الصحاح بمعنى أعياه المشي.

الجبهة: بمعنى الجبين، القورة، وهي عربية صحيحة ففي القاموس المحيط الجبهة مستوى ما بين الحاجبين إلى الناصية.

جرجر: في قولهم: التوب جرجر، وأحيانا في مناطق مجرجر، أي الثوب طول على الأرض وهي عربية من جر، كثرثر، وفي معناها قولهم: **جرو على الأرض** أي سحبه، كجر الحبل.

جرن: وهو الموضع الذي تدرس فيه الغلال، أي البيدر، لِجْران أي الأجران جمع، عربية صحيحة ففي الصحاح الجرن والجَرِين، بمعنى الموضع الذي يجفف فيه التمر.

حنك: وهو الفم وهو عربي صحيح فالحنك يطلق على باطن أعلى الفم من الداخل في القاموس المحيط.

حنش: ويقصد به الثعبان، وهي في الصحاح الحنش الحية، ويقال الأفعى.

حوت: نوع من السمك، والجمع حيتان عربي صحيح ورد في القرآن الكريم في قوله تعالى: (فَالْتَقَمَهُ الْحُوتُ وَهُوَ مُلِيمٌ) (الصافات : ١٤٢).

حُول: وهو العام أو السنة، وتأخذ كلمة عمنول نفس المعنى أي عام أول، أي العام الماضي.

خَرَّف: ومصدرها تخريف، وقد جاء المعنى من الخرف وهو العجز، ويقولون فلان كبر وخَرَّف.

خزوج: بمعنى خزوق، حيث قلبت القاف الجيم الشبيهة بالجيم القاهرية، بمعنى مقلب أوخدعة، عربية صحيحة من خزقه يخزقه.

خُش: بمعنى أدخل، خَش بمعنى دخل. وهي عربية فمنها خَششت في الشيء أي دخلت فيه.

دْحَيه: وهي بيض الدجاج، وبعضهم يقول عن البيض بالجمع دح، وهي عير مستعملة كثيرا حاليا إلا في مناطق منها الكتيبة وكفور العايد في مركز بلبيس، عربية أصيلة ففي الصحاح أن الطائر يدحو مكانه أي يبسطه ليبيض ففي كل دحية يبيض بيضة .

دْرَس: درس القمح ودرس الشعير ليخرج الحب من القشر، وهي صحيحة ففي القاموس المحيط درس الحنطة درسا.

دَعَك: ومنه قولهم: دَعَكو دَعَكَه، بمعنى اشتد عليه، وهو صحيحة ففي القاموس المحيط: تداعكوا أي: اشتدت خصومتهم.

المَدَاس: وهي من الفعل دوس، أي الحذاء، عربية صحيحة والمداس الذي يلبس في القدم.

دِيسَه: وهي نوع من النبات ينبت رباني، ومنها قولهم في المثل: متعلق على ديسه.

رجد: أي رقد إبدال القاف جيم، وتعني نام، ومنها الرقاد. ومرقد الطير عند تفريخ صغارها.

الزبل: أي روث الحمام.

زغرت: ومنها زغرتت الوليه، بمعنى زغردت المرأة، والوليه ربما أنها أخذت معنى أنه لابد وأن يكون على المرأة ولي وقيم، وهي عربية صحيحة ففي الصحاح الزغد هو الهدير الشديد والغرو التطريب، فجمع بينهما فصارت زغرودة.

زَهَوه: من قولهم العروسة عليها زهوه، أي: منظر حس، وهي بنفس المعنى في الصحاح.

السِّعر: بمعنى الثمن، وهي عربية من التسعير، في الصحاح أي: تقدير الثمن، ومنها سَعَره

الشُوف: أي النظر، ومنه قولهم: سلامة الشوف، عربية صحيحة، ففي الصحاح: تشوفت الشئ أي: تطلعت إليه.

شَجَشَجْ: أي شقشق، بإبدال القاف جيم، بمعنى ظهر، كأن يقال الصبح شقشق.

شَكْلُو: تعني وجهه، ومنها في السباب والملاحاه يلعن أو شكلك.

الصَبية: وجمعها صبايا، وهي الفتاة الشابة.

صب: أي: أفرغ ومنها صبلي في الصحن.

الضنى: أي الأولاد سواء الذكور أو الإناث. ففي الصحاح الضنو أي: الولد. ومن قولهم: يا ضناي يا ابني.

مضوِّي: أي شديد الإضاءة وهي صحيحة من الضوء.

عجوز: وتطلق على المرأة المتقدمة في السن قديما، أما الآن فتطلق على الرجل والمرأة، فيقال: مَرَةَ عجوز وعجوزة، ومَرَةَ، بمعنى مرأة، وراجل عجوز.

عُرّمْة: في عرمه الغله، تعني الكوم الكبير، ومنها عرمرم أي: كثير، والغله تطلق على القمح تحديدا.

عبى: أي: ملأ، ومنها عبي، املأ

نْعَش: وهي خشبة يحمل عليها الميت، صحيحة ففي الصحاح: النعش سرير الميت.

هَبَل: اهبل، أي: صاحب بله وبلاده.

هَجَّ: أي: رحل، عربية صحيحة، والهجاج النفور.

ماصخ: معنى ليس له طعم، ومنهم من ينطقها بالسين ماسخ، كأن يقال الطعام ماصخ، أو فلان دمه ماصخ

هذا غيض من فيض يمكن أن نأتي به في هذا السياق والمفردات كثيرة جدا، فهي ضاربة في عمق الزمن والتاريخ، هذا فضلا عن كثير من الأمثال الشعبية التي يحفل بها التراث الشعبي الشرقاوي، وتتحدث عن معطيات الحياة الاجتماعية والاقتصادية والحكم المستفاد منها من قول هذه الأمثال، فمنها على سبيل المثال لا الحصر، عدوك يتمنى لك الغلط، وحبيبك يبلعلك الزلط،

الدار دار أبونا والغرب يطردونا، واكنس بيتك ورشه ما تعرفش مين يخشه، آيش حال ضعيفكم قالوا قوينا مات.، أُضّربْ أبنك وأحسن أدبه ما يموت إلا لما يجي أجله، إطعم الفُم تستحي العين، وغيرها من الأمثال التي ملئت بها بطون المصادر والمراجع وقد خصص أحمد تيمور لها معجما وسمه بعنوان الأمثال العامية جمعها على حروف الأبجدية.

وبعد فقد حاولنا خلال هذه الصفحات التعرف على الهجرات العربية إلى مصر وتوطن القبائل العربية بها، وأثر ذلك في نشر الإسلام وانتشار اللغة العربية، التي غدت اللسان الناطق لمصر قاطبة، وأصبح لمفرداتها المحكي بها في لهجاتها العامية النصيب الأعظم في لغة الحوار بمصر، وأوضحنا كذلك توطن العرب بمحافظة الشرقية مدخل مصر الشرقي، حيث اتخذناها نموذجا لتأثر أهلها باللغة العربية الفصحى، وأن لهجاتهم مازالت تنضح بتلك الكلمات والتراكيب اللغوية والعبارات الفصيحة، وكيف لا ؟ وأبناء الشرقية ما هم إلا أحفاد هؤلاء العرب الذين اتخذوا من الشرقية موطنا ومرتعا خصبا لهم، واستطعنا كذلك التعرف على المفردات اللغوية الباقية في لهجات الشراقوة، وأصواتها ودلالاتها وأهم المناطق الناطقة بها في عموم المحافظة، وما ينسحب على المجتمع الشرقاوي من تمسكهم بلهجاتهم المحكية من العربية الفصحى ومدى انتمائهم لإسلامهم وعروبتهم.

وبعد فالله سبحانه وتعالى من وراء القصد، وهو الهادي إلى سواء السبيل، وصلى اللهم وسلم وبارك على المبعوث رحمة للعالمين ﷺ، وسلام على المرسلين، وأخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

قائمة المصادر والمراجع

أولا: القرآن الكريم

ثانيا: المصادر:

١) ابن الأثير: أبو الحسن عز الدين بن عبد الكريم بن الأثير الجزري ت ٦٣٠هـ/ ١٢٣٣م.

- الكامل في التاريخ، دار الكتاب العربي بيروت، لبنان ١٩٨٦م.

٢) ابن تغري بردي: أبو المحاسن جمال الدين يوسف بن تغري بردي، ت ٨٧٤هـ/١٤٦٥م

- النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة، المؤسسة المصرية العامة للترجمة والنشر، دار الكتب المصرية، د.ت.

٣) ابن جني: أبو الفتح عثمان ابن جني، ٣٢٢_٣٩٢هـ

- الخصائص، تحقيق محمد علي النجار عالم الكتب، د.ت

٤) ابن حزم: أبو محمد علي بن أحمد بن سعيد بن حزم الأندلسي، ت٤٥٦هـ / ١٠٦٣م

- جمهرة أنساب العرب، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ٢٠٠٣م.

٥) ابن عبد الحكم: عبد الرحمن بن عبد الله بن عبد الحكم، ت ٢٥٧هـ/٨٧١م

- فتوح مصر وأخبارها، تحقيق عبد المنعم عامر، الهيئة المصرية العامة للكتاب، سلسة الذخائر القاهرة.

٦) **ابن منظور**: أبو الفضل جمال الدين ابن منظور، ت٧١١هـ/ ١٣١١م.

- لسان العرب، تحقيق نخبة من المحققين بدار المعارف مصر، د.ت

٧) **أبو بكر الزبيدي**: محمد بن حسن بن مذحج الزبيدي، ٣١٦ـ ٣٧٩هـ

- لحن العوام، تحقيق رمضان عبد التواب، طبعة ٢، مكتبة الخانجي، القاهرة ٢٠٠٠م.

٨) **أبو زيد الأنصاري**: سعيد بن أوس الأنصاري، عاش في القرن الثالث الهجري تقريبا

- كتاب الهمز، تحقيق الأب لويس شيخو، المطبعة الكاثوليكية للآباء اليسوعيين، بيروت ١٩١١م.

٩) **أبو شامة**: شهاب الدين عبد الرحمن بن إسماعيل المقدسي ت ٦٦٥هـ

- كتاب الروضتين في أخبار الدولتين، تحقيق إبراهيم شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيرت لبنان ٢٠٠٢م.

١٠) **الترمذي**: أبو عيسى محمد بن عيسى بن سورة، ت ٢٧٩هـ/ ٨٩٣م

- سنن الترمذي، المكتبة العصرية، بيروت، لبنان ٢٠٠٦م

١١) **الحموي**: ياقوت بن عبد الله الرومي البغدادي، ت٦٢٦هـ / ١٢٢٨م.

- معجم البلدان، دار صادر، بيروت، لبنان، ١٩٥٦م.

١٢) **الذهبي**: محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي، ت ٧٤٨هـ/١٣٤٧م

- العبر في خبر من غبر. دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان د.ت

١٣) **الرازي**: محمد بن أبي بكر بن عبد القادر الرازي ت.

- مختار الصحاح، دار المعاجم مكتبة، لبنان، د.ت.

١٤) **الزمخشري**: أبو القاسم جار الله محمود بن عمر بن أحمد، ت٥٢٨هـ.

- أساس البلاغة، تحقيق محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان، د.ت

١٥) **السيوطي**: الحافظ جلال الدين عبدالرحمن السيوطي، ت ٩١١هـ.

- حسن المحاضرة في أخبار مصر والقاهرة، تحقيق خليل منصور، دار الكتب العلمية، بيروت ١٩٩٧م.

١٦) **القلقشندي**: أبو العباس أحمد بن علي، ت ٨٢١هـ/١٤١٨م.

- نهاية الأرب في معرفة أنساب العرب، تحقيق إبراهيم الإبياري، دار الكتب المصرية، القاهرة ١٩٨٢م.

١٧) **الكندي**: أبو عمر محمد بن يوسف الكندي المصري.

- والولاة وكتاب القضاة، تحقيق رفن كاست، مطبعة الآباء اليسوعيين، بيروت، لبنان ١٩٠٨م.

١٨) **المقريزي**: تقي الدين أبو العباس أحمد بن علي بن عبد القادر العبيدي، ت: ٨٤٥هـ/ ١٤٤٢م .

- البيان والإعراب عما بأرض مصر من الأعراب، تحقيق عبد المجيد عابدين، القاهرة د.ت.
- السلوك في معرفة دول الملوك، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان.
- المواعظ والاعتبار في ذكر الخطط والآثار. مكتبة الآداب. القاهرة د.ت.

١٩) **النسائي**: الإمام الحافظ أبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب النسائي.

- سنن النسائي، المكتبة العصرية، صيدا، بيروت، ٢٠٠٦م.

ثالثا المراجع:

٢٠) **أبو سكين: إبراهيم**، اللهجات العربية، مطبعة الفاروق الحديثة ١٩٨٦م.

٢١) **أحمد: عطية سليمان**، اللهجة المصرية الفاطمية، دراسة وثائقية، القاهرة ١٩٩٣م.

٢٢) **أنيس: إبراهيم**، في اللهجات العربية، مكتبة الأنجلو، القاهرة ٢٠٠٢م.

٢٣) **تيمور: أحمد**، الأمثال العامية، دار الكتاب العربي، القاهرة ١٩٥٦م.

٢٤) **تيمور: محمود**، مشكلات اللغة العربية، مكتبة الآداب، القاهرة د، ت.

٢٥) **بدر: كمال**، علم الأصوات، الأجزاء، القاهرة د.ت

٢٦) **البري**: عبد الله خورشيد، القبائل العربية في مصر، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة ١٩٩٢م.

٢٧) **الجندي**: أحمد علم الدين، اللهجات العربية في التراث، الدار العربية للكتاب،١٩٨٣م.

٢٨) **حسان**: تمام، مناهج البحث في اللغة، د.ت.

٢٩) **حسن**: سليم، مصر القديمة، القاهرة د.ت.

٣٠) **دروزة**: محمد عزة، عروبة مصر قبل الإسلام، القاهرة ١٩٣٦م

٣١) **رزقانة**: إبراهيم أحمد، العائلة البشرية، القاهرة د.ت

٣٢) **رمزي**: محمد، القاموس الجغرافي، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة ١٩٩٤م.

٣٣) **رمضان**: هويدا عبد العظيم، المجتمع في مصر الإسلامية من الفتح العربي حتى الدولة الفاطمية، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة ١٩٩٤م.

٣٤) **الريطي**: ممدوح عبد الرحمن عبد الرحيم، دور القبائل العربية في صعيد مصر، مكتبة مدبولي، د.ت.

٣٥) **سالم**:السيد عبد العزيز، تاريخ مدينة الإسكندرية في العصر الإسلامي. الإسكندرية ١٩٨٢م

٣٦) **السبعان**: ليلى خلف، تأثير اللهجات المختلفة على اللغة العربية، آداب الكويت، د.ت

٣٧) **السيد**: محمود، تاريخ القبائل العربية في عصر دولتي الأيوبيين والمماليك، الإسكندرية، د.ت

٣٨) **الشاعر**: محمد فتحي، الشرقية في عصري سلاطين الأيوبيين والمماليك، دار المعارف، ١٩٩٧م.

٣٩) **الشريف**: مصطفى كمال، عروبة مصر من قبائلها، القاهرة ١٩٦٥م.

٤٠) **عاشور**: سعيد عبد الفتاح، العصر المماليكي، دار النهضة العربية، القاهرة ١٩٧٦م.

٤١) **عبد الجليل**: عبد القادر، الدلالات الصوتية والصرفية في لهجة الإقليم الشمالي، عمان ١٩٩٦م.

٤٢) **عبد الرشيد**: مجدي، القرية المصرية في عصر المماليك، سلسلة تاريخ المصريين، الهيئة المصرية للكتاب، القاهرة ١٩٩١م.

٤٣) **عبد الفتاح**: صفاء حافظ، الإدارة المحلية في مصر في عصر الولاة، القاهرة ١٩٩١م.

٤٤) **عمايرة**:محمد حسين، أدب مصر الإسلامية في عصر الولاة، مكتبة المنار ط١، ١٩٨٧م.

٤٥) **القوصي**: عطية، دولة الكنوز الإسلامية، القاهرة ١٩٨١م.

٤٦) **الكاشف**: سيدة إسماعيل، مصر في عصر الولاة، سلسلة تاريخ المصريين، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٩٢م.

٤٧) **كريم**: محمد رياض، المقتضب في لهجات العرب، القاهرة، ١٩٩٦م.

٤٨) ماهر: سعاد، مساجد مصر وأولياؤها الصالحون، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، القاهرة ١٩٩٣م.

٤٩) مصطفى: محمود: الأدب العربي في مصر من الفتح حتى نهاية العصر الأموي، دار الكتاب العربي،١٩٦٧م.

٥٠) مطر: عبد العزيز، لهجة البدو في الساحل الشمالي لجمهورية مصر العربية، ١٩٨١م.

٥١) مطبوعات محافظة الشرقية، لسنة٢٠٠٦، ٢٠١٠م

٥٢) موقع محافظة الشرقية، www.sharkia.gor.rg

- http://mail.sharkia.gov.eg/files/race-٩.doc

٥٣) **هلال**: عبد القادر حامد، اللهجات العربية نشأة وتطورا، مكتبة وهبة، القاهرة ١٩٩٣م.

٥٤) **الهراوي**: لغة الإدارة في صدر الإسلام، دار الكتاب، القاهرة، ١٩٨٦م.

٥٥) **وافي**: على عبد الواحد، فقة اللغة، ط٣، دار نهضة مصر، القاهرة ٢٠٠٤م.

علم اللغة، ط٩، دار نهضة مصر، القاهرة ٢٠٠٤م

يوسف: جمعة سيد، سيكولوجية اللغة والمرض العقلي، عالم المعرفة، العدد الخامس، ١٩٩٠م.

فهرس المحتويات

الفعل في لهجة جازان بين الفصيح والمحرف (السهل الساحلي أنموذجاً) دراسة لغوية وصفية

إعداد

د. يحيى محمد حكمي

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمــة

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله وبعد:

فقد جاءت كلمة "لسان" لتعبر عن اللغة في القرآن الكريم في مثل قوله تعالى:﴿**وإنه لتنــزيل رب العالمين* نزل به الروح الأمين* على قلبك لتكون من المنذرين* بلسان عربي مبين**﴾(١)، وقد عبرت اللغات السامية باللسان عن اللغة كذلك، وهذا ما نجده في الإنجليزية والفرنسية أيضاً(٢).

وتطلق كلمة "لغة" – عند القدماء – ويراد بها اللهجة، ولم يستعمل العرب القدامى مصطلح اللهجة على النحو المعروف في الدرس اللغوي الحديث، بل كانوا يطلقون اللغة على اللهجة، قال سيبويه(٣): "ما" كـــ: "ليس" في لغة أهل الحجاز ما دامت في معناها، وإذا تغيرت عن ذلك أو قُدِّم الخبر رجَعْتَ إلى القياس، وصارت اللغات فيها كلغة تميم".

وقال(٤): "ومن العرب من يقول خمسة عشرك، وهي لغة رديئة"، وهذا ما جاء عند ابن جني في الخصائص باب اختلاف اللغات وكلها حجة(٥)،

---

(١) الشعراء: ١٩٢-١٩٥.

(٢) اللهجات العربية نشأتها وتطورها/ عبد الغفار هلال، ص٢٥.

(٣) الكتاب ٢٢/١

(٤) السابق ٢٩٩/٢

(٥) الخصائص، ١٠/٢.

وعرف اللغة فقال[١]: "وحدُّها: أنها أصوات يعبر بها كل قوم عن أغراضهم" وجاء في الصاحبي لابن فارس أبواب عن اللغات مثل: القبائل التي نزل القرآن بلغاتها[٢]. وعُرف نوع من الكتب يسمى كتب اللغات فُقد أكثرها، وهناك نوع أخصُّ من ذلك هو كتب اللغات في القرآن، وصلنا منه كتابان: أولهما رسالة لأبي عبيد القاسم بن سلام بعنوان: ما ورد في القرآن الكريم من لغات القبائل، وثانيهما: كتاب اللغات في القرآن، أخبر بهما إسماعيل بن عمرو المقري[٣]، وفي كل ما سبق يَعْنُون باللغة اللهجةَ، وهو ما أطلق أيضاً على ما جمعه الرواة في نهاية القرن الثاني الهجري من لغات القبائل[٤].

ويبدو أن القدماء لم يفرقوا بين اللغة واللهجة، ففي تاج العروس يعرض الزبيدي في مادة: "لَغو" تعريف اللغة أو اللسان فيقول[٥]: "قال ابن سيده: اللغة: اللَّسنُ، وفي اللسان[٦]: "اللِّسْنُ بكسر اللام: اللغة..."، كما عُرِّفت اللغة بأنها: الكلام المصطلح عليه بين كل قبيل[٧].

وفي مادة "لهج" يقولُ الزبيدي[٨]: اللهجة-بالتسكين، ويحرك-:اللسان،

(١) السابق، ١/٣٣.

(٢) الصاحبي في فقه اللغة، ٢٨، وراجع: اللهجات العربية في التراث ١٣٥ وما بعدها.

(٣) اللهجات العربية في القراءات القرآنية/ عبده الراجحي، ٥٠-٥٢.

(٤) اللهجات العربية نشأتها وتطورها، ٢٤.

(٥) تاج العروس :(ل غ و).

(٦) اللسان: (ل س ن)

(٧) تاج العروس :(ل غ و).

(٨) تاج العروس:(ل ه ج)، وانظر: لسان العرب:(ل ه ج).

وقيل: طرفه .... اللهْجة: جرسُ الكلام... ويقال فلان فصيح اللهجة، وهي لغته التي جُبل عليها، واعتادها ونشأ عليها"، ولا نلمح لهم اقتراباً من تعريف اللهجة إلا هذا القول الأخير حيث تعنى اللهجة لغة الإنسان التي جبل عليها واعتادها ونشأ عليها.

وعرَّف إبراهيم أنيس اللهجة في الاصطلاح العلمي الحديث بأنها:" مجموعة من الصفات اللغوية تنتمي إلى بيئة خاصة، وتشترك في هذه الصفات جميع أفراد هذه البيئة، وبيئة اللهجة هي جزء من بيئة أوسع وأشمل تضم عدة لهجات، لكل منها خصائصها، ولكنها تشترك جميعاً في مجموعة من الظواهر اللغوية التي تسيِّر اتصال أفراد هذه البيئات بعضهم ببعض، وفهم ما قد يدور بينهم من حديث فهماً يتوقف على قدر الرابطة التي تربط بين هذه اللهجات"(١)، وهذا التعريف يربط بين اللغة واللهجة، والعلاقة بين اللغة واللهجة هي العلاقة بين العام والخاص أو الأصل والفرع، فاللغة تشتمل عادة على عدة لهجات، لكل منها ما يميزها، وجميع هذه اللهجات تشترك في مجموعة من الصفات اللغوية، والعادات الكلامية التي تؤلف لغة مستقلة عن غيرها من اللغات"(٢).

ومن المعلوم أن العرب قد عاشوا قبل الإسلام قبائل متفرقة لكل قبيلة لهجتها الخاصة التي تعتز بها، لكنهم كانوا يلتقون ويتحادثون بلغة واحدة، أيًّاً

---

(١) في اللهجات العربية/ إبراهيم أنيس، ص١٦.

(٢) في اللهجات العربية، ص١٦، وراجع: اللهجات العربية في القراءات القرآنية، عبده الراجحي، ص٣٧.

كانت تلك اللغة، وقد كتبت المعلقات وفهمها العرب في ذلك الوقت، وُعلِّقت على أستار الكعبة، وسادت عند العرب لغة عامة صيغ بها النثر والشعر اللذان عُنيت بهما الأسواق الأَدبية كعكاظ وذي المجاز والمجنة... وساعد ذلك على ظهور لغة مشتركة بين العرب جميعاً قامت على أساس اللهجة القرشية، وما استفادته من محاسن اللهجات الأخرى"(١).

وجاء الإسلام ليجمع العرب على لغة واحدة هي لغة القرآن، اللغة الفصحى التي انتشرت مع الإسلام في مشرق الأرض ومغربها، وتعلمها الأعاجم لغةً لدينهم، ولغةً لكسب عيشهم أيضاً، إلا أنه مع مرور الزمن، واختلاط الناس على مختلف أجناسهم انحرفت ألسن الناس هنا وهناك، وعادت اللهجات من جديد، لتقيم حدوداً بين أهل اللسان الواحد، يسيرةً تارة وعسيرةً تارةً أخرى، وربما يرجع ذلك إلى ما دخل هذه اللهجة أو تلك من تأثيرات خارجية نظراً لاحتكاك العرب والمسلمين بغيرهم، فانحرفت هذه اللهجات عن العربية الفصحى بحسب هذا الاختلاط، وبحسب أصولها التي ارتبطت بلهجات قديمة.

وقد اتجه بعض المستشرقين إلى دراسة اللهجات في الوطن العربي، فحاول بعضهم إعداد أطالس جغرافية للهجات، كما بدأت دراسات مبكرة للهجات على أيدي باحثين عرب، مثل: لهجة القاهرة لإبراهيم أنيس، ولهجة

(١) اللهجات العربية نشأة وتطوراً، عبد الغفار هلال، ص٧٧، وراجع اختلاف حول لغة قريش، ٨٦ وما بعدها.

الكرنك لتمام حسان وغيرها[١].

على حين جاءت دراسات اللهجات متناثرة في كتب النحو واللغة، وكتب اللغات، واهتم بدراستها بعض الباحثين منهم أحمد علم الدين الجندي في كتابه: اللهجات العربية في التراث، واللهجات في كتاب سيبويه أصواتاً وبنية لصالحة راشد غنيم، واللهجات العربية في كتاب سيبويه دراسة نحوية تحليلية لعبد الله بن عبد الرحمن العياف.

وتناولت مجموعة من الدراسات اللهجات القديمة؛ فمنها ما تناول لهجة واحدة مثل: لغة تميم، ولغة هذيل، ولغة قريش... إلخ، ومنها ما تناول اللهجات عامة مثل: اللهجات العربية الغربية القديمة لحاييم رابين، وفي اللهجات العربية لإبراهيم أنيس وغيرها.

وتناولت مجموعة من الدراسات اللهجات الحديثة، وقد بدأ ذلك عند المستشرقين مثل: قواعد العربية العامية في مصر للمستشرقين الألماني ولهلم سبيتا، وعامية دمشق لبرجشتراسر... وغير ذلك[٢].

وارتبطت دراسات اللهجات الحديثة أيضاً بمحاولة رد العامي إلى الفصيح، ومن هنا جاءت مؤلفات مثل:معجم فصاح العامية لهشام

---

(١) راجع: اللهجات العربية نشأتها وتطورها، ٤٠٩، ٤١٠.

(٢) راجع: اللهجات العربية في كتاب سيبويه، دراسة نحوية تحليلية، دكتوراه بجامعة أم القرى، إعداد: عبد الله بن عبد الرحمن بن سعد العياف، ١٤٢٣/٢٠٠٢، ص٢١-٢٩.

النحاس[١]. وقاموس رد العامي إلى الفصيح للشيخ أحمد رضا[٢].

وفيما يخصُّ لهجة جازان فقد تناولها بعض الباحثين ببعض مؤلفاتهم من ذلك: معجم اللهجة المحلية لمنطقة جازان لمؤلفه/ محمد بن أحمد العقيلي رحمه الله، وأصالة لهجة منطقة جازان (تهامة- وادي جازان وما جاورها) لمؤلفه/ محمد ابن إبراهيم بن عبده شامي فضلي.

وتأتي هذه الدراسة لتقف على: الفعل في لهجة جازان بين الفصيح والمحرّف، متّخذة منهجاً وصفيّا معتمدةً على الانتقاء والاختيار لإبراز نماذج تمثل الظاهرة، وبناءً على اتساع الرقعة الجغرافية لمنطقة جازان وانقسامها إلى شطرين: أحدهما: **ساحلي**، والآخر: **جبلي**، ونظراً لتباين اللهجتين في ذينك الشطرين فقد اقتصرت هذه الدراسة على مدينة جازان وما جاورها من المدن والقرى الواقعة في السهل الساحلي لاشتراك أهل هذه الأماكن في لهجةٍ واحدةٍ، وعسى أن تتاح الفرصة مستقبلاً لإفراد لهجة سكان الجبال بدراسة مماثلة .

وليس من شأن هذه الدراسة الاستقصاء ؛ لأن ذلك متعذَّر على فرد واحد وربما على مؤسسة علمية واحدة، ولعل ما يستدعي التنبيه أن المستعملين أنفسهم أو بعضهم لا يعرفون أنَّ هذه الأفعال فصيحة استعملها أجدادهم ممن جرت اللغة على ألسنتهم سليقة، بل إن بعضهم يعتقد جازماً أن تلك الأفعال عاميَّة لا صلة لها باللغة الفصحى، حتى إذا ما وقف على الكلمة في معجم أو كتاب تراثي أو قصيدة قديمة أدرك فصاحة تلك الكلمة

(١) مكتبة لبنان، ١٩٩٧م.

(٢) دار الرائد العربي، بيروت، ١٩٨١، ط٢١.

وانتهاءِها إلى اللغة الفصحى.

وعلى الرغم من اجتهاد بعض من تناولوا تسجيل لهجة جازان فإن جهودهم لم تستقص كلَّ المستعمل أو أكثر ما ورد في استعمال أبناءِ المنطقة؛ لأن ذلك عسير على فرد مهما بلغ اجتهاده كما سبقت الإشارة، ومع ذلك فيمكن الرجوع إلى كتابي: العقيلي ومحمد شامي للاستزادة من الشواهد المؤيدة لفصيح الأفعال المستعملة في لهجة جازان.

وقد انتظمت هذه الدراسة في أربعة مباحث تسبقها المقدمة وتقفوها النتائج التي أفضت إليها الدراسة.

فأمَّا المبحث الأول فقد خصص للفصيح الذي ما زال مستعملاً في منطقة جازان، وأمَّا الثاني فقد تناول التحريف اللفظي وأنواعه في تلك اللهجة، وأمَّا الثالث فتناول التحريف المعنوي ثم خصص المبحث الرابع للعامِّي الذي لا أصل له في معاجم العربية.

وكنت قد جمعت نيِّفاً وسبعمائة فعل لتكون مادةً لهذه الدراسة، ثم طال الاختصار ذلك العدد لظروف البحث ورغبة في التركيز على ما يُغني قليلُه عن كثيره وتمشياً مع المنهج الانتقائي الذي سلكه الباحث فانتهت الدراسة إلى ما يقل عن مائة فعل.

ولعل هذه الدراسة تفتح آفاقاً لباحثين آخرين يكملون ما فيها من نقص ويسددون ما فيها من خلل ويصوِّبون ما فيها من خطأ.

والله الموفق

الباحث

المبحث الأول:

الفصيح المستعمل في لهجة جازان

ليس بدْعاً أن تضم اللهجة المحليَّة في منطقة جازان طائفة كبيرة من الأفعال الفصيحة المثبتة في المعاجم العربية، وقد سبقت الإشارة إلى أن هذه الدراسة لا تُعنى بالاستقصاء، وإنما تُعنى بتسجيل الظاهرة وذكر بعض الشواهد المؤيدة لها، وسأكتفي بذكر فعلين أو ثلاثة تحت كل حرف هجائي للدلالة على أن ثمَّة طائفة كبيرة من الأفعال الفصيحة ما زالت مستعملة على ألسنة أبناء منطقة جازان.

ومن أهم هذه الأفعال ما يلي:

(ب ج ر) بَجَرَ يَبْجُرُ بَجَرًا فهو باجر وأبْجرُ، والبَجَر بالتحريك: خروج السُّرَّه، ونتوُّها وغلظ أصلها، والبجرة والأبجر الذي خرجت سُرَّته، والبجرة: العقدة في البطن خاصّة، وقيل العقدة تكون في الوجه والعنق(١)، وبجر بفتح الجيم وكسرها يقال: بَجَرَ بَجْراً فهو أبجر إذا غلظ أصل سرته فالتحم من حيث دق وبقى في ذلك العظم.

ويقال: بَجِرَ يَبْجَر بَجَراً فهو باجر وأبجر وصفهم بالبطانة ونتوِّ السُّرَر ويجوز أن يكون كناية عن كترهم الأموال، والتَبَجر بالتحريك: خروج في السرة ونتوها وغلظ أصلها.

(١) ينظر: العين ١١٧/٦، وتهذيب اللغة ٤/٤، واللسان: (ب ج ر)، والقاموس المحيط: (ب ج ر) وتاج العروس: (ب ج ر).

والفعل مستعمل في لهجة جازان بالمعنى نفسه، يقولون: بجَّرت عينه وبجّرت سرته[١].

(ب ج س) بجس الجرح يبْجُسه ويبجِسُه: شَقَّه[٢] ومنه قوله تعالى: **(فانبجست منه اثنتا عشرة عيناً)** [٣]. وبجست الجرح: بططته، وبجس الماء بنفسه يبجُسُ، يتعدى ولا يتعدى[٤].

والفعل مستعمل في لهجة جازان بالمعنى نفسه، يقولون: بجس الجرح وانبجس، أي: تفتح وتوسع وخرج منه الدم والقيح[٥].

(ت ف ل) تَفَلَ يتفِلُ تَفْلاً: بصق، والتّفْل والتفَّال: البصاق والزَّبَد ونحوهما[٦].

ولهجة جازان تستعمل الفعل كما ورد في اللغة الفصحى، فيقولون: تفل فلان، أي: بصق، وهذه تفالة فلان، ويقولون في المجاز: فلان تَفْلَة، أي: لا قيمة له ولا اعتبار[٧].

(ت ل م) هم يتلمون الأرض تلماً، والتَّلَم: مَشَق الكِراب من الأرض بلغة

---

(١) أصالة لهجة منطقة جازان، ص٢٩.

(٢) ينظر: اللسان: (ب ج س) والقاموس (ب ج س).

(٣) سورة الأعراف، آية ١٦٠.

(٤) المحيط في اللغة ٢/٩١.

(٥) أصالة لهجة منطقة جازان، ص٢٩.

(٦) المحكم ٩/٤٩٠، واللسان: (ت ف ل)، والقاموس: (ت ف ل).

(٧) أصالة لهجة منطقة جازان، ص٦٤.

اليمن وأثر اللؤمة والفدَّان، والجمع: الأتلام[١]، وهو التِّلام والجمع: تُلُم[٢].

وفي لهجة جازان: تلم الأرض، بمعنى: حرثها وبذرها والمقصود: شقَّها شقوقاً لزرعها، وواحد هذه الشقوق: تِلْم[٣].

(ث خ ن) ثَخُنَ الشيء: كثف وغلظ، ثِخْناً وثَخَانةً وثُخُونةً، وثوب ثَخِين[٤].

ويقولون في جازان: فلان ثخين، أي: ضخم الجسد، وصندوق ثخين، أي: ثقيل، وثوب ثخين، أي: سميك[٥].

(ج ث م) جَثَمَ الطائر، أي: تلَبَّد بالأرض يجْثمُ ويجثِم جَثْماً وجثوماً وكذلك الإنسان[٦].

ويقولون في جازان: جثم فلان، إذا برك ووقع على الأرض فهو جاثم، وجثم فلان في المكان، إذا لزمه فلم يفارقه[٧].

(ج ر د) جَرَدَه وجَرَّده: قشره، والجلد: نزع شعره[٨]، وأرض جردة

---

(١) المحيط في اللغة، ٣٧٧/٢.

(٢) اللسان: (ت ل م).

(٣) معجم اللهجة المحلية لمنطقة جازان، ص٤٠، وأصالة لهجة منطقة جازان، ص٦٥.

(٤) أساس البلاغة، ٤٥/١، والصحاح: (ث خ ن).

(٥) أصالة لهجة منطقة جازان، ص٦٩.

(٦) الصحاح: (ج ث م) والقاموس: (ج ث م).

(٧) أصالة لهجة منطقة جازان، ص ٧٧.

(٨) القاموس: (ج ر د)

وفضاء أجرد: لا نبات فيه، ورجل أجرد: لا شعر عليه[١]، وفي اللهجة انجرد: انقشر الجلد فبان اللحم، فهو مجرود، والأجرد: من ليس عليه لباس[٢].

(ح ب ج) حَبَجه بالعصا حَبْجا، وقد حَبَجه بها حبجات[٣]، ومن المجاز: حبج بكلمة: رمى بها[٤].

وفي لهجة جازان: حبج الولدَ بالعصا يحبجه حَبْجاَ: ضربه وحبج به الأرض: ضرب به الأرض[٥]، ومن المجاز: حبج بكلمة كبيرة، أي: قال قولاً عظيماً أو منكراً.

(ح س س) حسَّ الدابة يحسُّها حسّاً: نفض الغبار عنها[٦]، وفي لهجة جازان: حسَّ التراب وغيره: أزاله، وحسَّسَ الشيء: أزال ما عليه من أتربة وغيرها[٧].

(خ ب ط) خبطه يِخْبِطه خبْطاً: ضربه ضرباً شديداً، وخبط البعير بيده الأرض يخبط خبْطا: ضرب الأرض[٨].

وفي لهجة جازان: خبط الولدَ: ضربه باليد أو غيرها، وخبط القطنَ:

---

(١) الصحاح: (ج رد)

(٢) أصالة لهجة منطقة جازان، ص ٨١.

(٣) التهذيب، ٤٩١/١، وانظر اللسان: (ح ب ج)

(٤) المحيط في اللغة، ١٨٢/١.

(٥) أصالة لهجة منطقة جازان ، ١٠١.

(٦) اللسان: (ج س س)

(٧) أصالة لهجة منطقة جازان، ص١٠٨.

(٨) اللسان: (خ ب ط).

ضربه بالعصا، فهو مخبوط، والعصا التي يخبط بها تسمى: (مخباطاً)[(١)].

(خ ز ق) خَزِقَ السهمُ يخزِق خَزْقاً وخزوقاً، وخَزَقَه بالرمح: طعنه به طعناً خفيفاً[(٢)].

ويقولون في اللهجة: خزق الشيء: طعنه بحديدة ونحوها فانخزق أي: انثقب،وهو مخزوق، أي: مخروق[(٣)].

(د س ع) دَسَعَ البعير جِرَّته: أخرجها إلى فيه بمرة واحدة، ودَسَعَ الرجل دَسْعة ودسعتين ودسعات: قاء ملء الفم[(٤)].

وفي لهجة جازان: دسع الرجل ما أكله، إذا أخرجه من جوفه مرة واحدة، والدَّسعة: الدفعة من القيء، وفلان دسيعة، إذا كان يقيء مرَّة بعد أخرى[(٥)].

(د ع ك) دَعَكَ الأديمَ والثوب والخصم: ليـــَّنهَا، وطريق مدعوك[(٦)]، والدعك مثل الدلك[(٧)]، ومن المجاز: دعكت الخصم دعكا، إذا ذللته[(٨)].

وفي اللهجة: دعَكَ الثوبَ يَدْعَكُه دَعْكاً: دلكه وأزال ما عليه من

---

(١) أصالة لهجة منطقة جازان، ص١٣٢.

(٢) المحكم، ٤/٥٢١.

(٣) أصالة لهجة منطقة جازان، ص١٣٧.

(٤) أساس البلاغة، ١/١٣٣.

(٥) أصالة لهجة منطقة جازان، ص١٥٨.

(٦) المحيط في اللغة، ١/٢٨.

(٧) الصحاح: (دع ك)

(٨) التهذيب، ١/٨٨.

أوساخ، فهو مدعوك ومن المجاز: دعك فلان في بطني، أي: كادني[١].

(ذ ر ى) ذَرَتِ الرياحُ الترَاب وغيره تَذْرُوه وتَذْرِيه، ذَرْواً وذَرْياً، أي: سفَّتْه، ومنه قولهم: ذرى الناس الحنطة[٢].

وفي اللهجة: ذرى الحَبَّ يذريه ذريَّةً: نقَّاه، وذلك بصبِّه في إناء وتعريضه للهواء الشديد ليفصل الحب عن التبن[٣].

(ر ب خ) رَبَخت الإبل في المربخ، أي: فترت واسترخت[٤].

وفي اللهجة: ربخ الرجل: استراح بعد تعب وعمل، فهو رابخ[٥].

(ر ز ف) رَزَفَ الجمل يَرْزِف رَزِيفاً: عجَّ، والناقة: أسرعت وخَنَّت، والرزف: السرعة من فزع[٦].

ويقولون في لهجة جازان: رزف فلان يرزف: رقص، أي: دق رجليه بالأرض دقاً متتابعاً في سرعة[٧].

(زَ ق ف) الزَّقف: التلقف، والازدقاف مثله[٨] قال الأزهري: " وهو عربي فصيح قرأت بخط شمر فيما ألف من غريب الحديث:" بلغ عمر بن

---

(١) أصالة لهجة منطقة جازان، ١٥٩.

(٢) الصحاح: (ذ ر ا)

(٣) أصالة لهجة منطقة جازان، ص١٦٩.

(٤) المحيط في اللغة، ١/٢٦١.

(٥) أصالة لهجة منطقة جازان، ص١٧٤.

(٦) القاموس: (رزف)

(٧) معجم اللهجة المحلية لمنطقة جازان، ص١٠٨.

(٨) المحيط في اللغة، ١/٤٥٣.

الخطاب أن معاوية قال: لو بلغ هذا الأمر إلينا بني عبد مناف، يعني: الخلافة لتزقفناه تزقف الأكره، قال شمر: التزقّف كالتلقف، يقال: تَزَقَّفْتُ الكرةَ وتلقفتها بمعنى واحد، وهو أخذها باليد أو الفم بين السماء والأرض"[١].

والزقف في لهجة جازان: التقاف الأشياء الطائرة السريعة كالكرة والحجر ونحوها، يقال: زقفها فلان، وفيه زَقَف، أي: اختطاف الأشياء الطائرة قبل وقوعها على الأرض[٢]، ومن المجاز" فلان يزقِّف زقَّفة، أي: هولص محترف.

(ز م خ) زَمَخَ: شمخ، وفلان زامخ: شامخ بأنفه[٣]، وقد زمخ: تكبَّر وتاه[٤]، والأنوف الزمَّخ: الطوال[٥].

والفعل مستعمل في لهجة جازان بالمعنى نفسه، ومنه قول الشاعر:

الكافْ – يكفي ما حصلْ ما جرى   منِ خِل" يزْمَخ" بي كأنهْ ما يرى[٦].

(س ح ف) سحف الشعر عن الجلد إذا كشطه من أصوله، وسحف رأسه حلقه[٧]، وقد سحفت الشحم عن ظهر الشاة سحفاً[٨].

وفي اللهجة: سحَف العودَ، أي: قَشَره وأزال لحاءه، وانسحف ساقه أي:

---

(١) التهذيب ٣/١٧٦.

(٢) أصالة لهجة منطقة جازان، ص١٩٧.

(٣) أساس البلاغة، ١/٢٠١.

(٤) الصحاح: (ز م خ).

(٥) المحيط في اللغة، ١/٣٥١

(٦) معجم اللهجة المحلية لمنطقة جازان، ١٢٣، وأصالة لهجة منطقة جازان، ص٢٠١.

(٧) أساس البلاغة، ١/٢١١.

(٨) الصحاح (س ح ف)

انقشط الجلد عنه حتى سال الدم، ورأس مسحّف، أي أخذ عنه شعره[١].

(س د ح) انسدح الرجل: استلقى[٢] والسدح: ذَبْحُكَ الحيوانَ وبَسْطُكَهُ على وجه الأرض[٣]، ومنه قول الشاعر[٤]:

* مشدَّخ الهامة أو مسدوحاً *

وقول الشاعر[٥]:

بين الأراك وبين النخل تسدحهم   زُرْقُ الأسنَّة في أطرفها شبم

والفعل مستعمل في اللهجة بالمعنى نفسه يقال: انسدح فلان، أي: استلقى على ظهره، أو امتد[٦].

(ش ط ب) شَطَبْت الأدِيم والسَّنامَ شَطْباً: إذا قطعته طولاً، وكلُّ قطعةٍ شَطِيبةٌ[٧].

وفي اللهجة: شَطَب فلان السمك وشطّبه تشطيباً: فتحه وشرَّحه دون تقطيع ليذرّ فيه الملح حفظاً له من التعفُّن، والشطب: الشقُّ في الجدار وغيره[٨].

(ش م ل) شَمَلَ الشاة يشمُلها شمْلاً ويشمِلُها الكسر عن اللحياني: علَّق عليها

---

(١) أصالة لهجة منطقة جازان، ص٢١٣.

(٢) اللسان: (سدح) .

(٣) العين، ١٣١/٣.

(٤) لأبي النجم العجلي يصف الحيَّة من شواهد التهذيب ٢٦/٢ ومقاييس اللغة ١١٨/٣.

(٥) هو خداش بن زهير في اللسان: (س دح) والتاج: (س د ح).

(٦) معجم اللهجة المحلية لمنطقة جازن، ص١٣١.

(٧) المحيط في اللغة ١٥٨/٢، والصحاح: (ش ط ب).

(٨) أصالة لهجة منطقة جازان، ص ٢٤٠.

الشِّمال وشدّه في ضرع الشاة، وقيل: شمل الناقة: علّق عليها شمالاً، وأشملها: جعل لها شمالاً أو اتخذه لها، والشِّمال: كيس يوضع على ضرع الشاة(١).

وكذا في اللهجة يقولون: شمل الناقة وغيرها من الإناث الحلوب يشمُلها شملاً: شدّ على ضروعها كيساً يسمى الشِّمال حتى لا يرضعها ولدها(٢).

(ص ب ع) صَبَع الإناءَ يصْبَعُه صبْعاً، إذا كان فيه شراب وقابل بين إصبعيه ثم أرسل ما فيه في شيء ضيق الرأس، وقيل: هو إذا قابل بين إصبعيه ثم أرسل ما فيه في إناء آخر(٣). والفعل مستعمل في لهجة جازان بالكيفية نفسها إلى يومنا هذا(٤).

(ص ن ج) صَنَج بالعصا: ضرب(٥). وفي لهجة جازان: صنجه بالعصا أو الحجر يَصْنُجُه: ضربه(٦).

(ض ر ي) الضَّراوة: هي الدربْة والعادة(٧). وضَرِي به ضَراً وضراوة: لَهِجَ، وقد ضريت بهذا الأمر أضرى ضراوة(٨). وفي الحديث:" إن للإسلام ضراوة"(٩).

---

(١) اللسان: (ش م ل) .

(٢) أصالة لهجة منطقة جازان، ص ٢٤٧.

(٣) اللسان: (ص ب ع).

(٤) ينظر أصالة لهجة منطقة جازان، ص٢٥٦.

(٥) القاموس: (ص ن ج).

(٦) أصالة لهجة منطقة جازان، ص٢٦٦.

(٧) التهذيب، ١٦٤/٤.

(٨) اللسان، (ض ر ا)

(٩) أخرجه الإمام أحمد في مسنده٢٦٥/٢، مسند عبد الله بن عمرو رضي الله عنهما =

أي: عادة ولَهَجاً[١].

وكذا في لهجة جازان: ضرى بالشيء: اعتاده وألفه فلا يستطيع تركه والتخلي عنه، يقال: ضريت بكذا، وقد ضري علينا، وضَرَّيناه، أي: أَلَّفناه على كذا[٢].

(ض ف ع) ضَفَعَ كمنَعَ يضْفع ضْفعاً: جعس وحبق[٣].

وفي اللهجة: ضفع الرجل يَضْفع ضَفعاً: أَلقى برازه، ودبر الإنسان يسمى: مَضْفَع. والأصل في الاستخدام في لهجة جازان للبقر، يقولون: ضفعت البقرة، وروثها يسمى: "ضُفَاع" والواحدة: ضَفْعة[٤].

(ط ح ر) الطحير: النَّفَسُ العالي، وقد طَحَر الرجل يَطحِر بالكسر طحيراً[٥].

وكذا في اللهجة: يقال لمن علا نَفَسُه عند حمل شيء ثقيل أو عند إصابته بالحمى: طحر فلان[٦].

(ط ل س) طلست الكتاب طلساً، وطلَّسته تطليساً، وهو أن تمحوه

= ولفظه:" ذُكِرَ لرسول الله صلى الله عليه وسلم رجال ينصبون في العبادة من أصحابه نصباً شديداً قال فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : تلك ضراوة الإسلام وشرته... الحديث.

(١) اللسان: (ض ر ا)

(٢) أصالة لهجة منطقة جازان، ص ٢٧٣.

(٣) المحكم، ٤١٢/١، والقاموس: (ض ف ع)

(٤) أصالة لهجة منطقة جازان، ص ٢٧٤.

(٥) الصحاح : (ط ح ر)

(٦) أصالة لهجة منطقة جازان، ص٢٧٩.

لتفسد خطه[١].

وفي اللهجة: طلس الشيء: محاه وأزاله، ومن المجاز: انطلس بطني، أي: زالت عني الرغبة في الأكل[٢].

(ع ت ر) عتر الرمح وغيره يَعْتِر عتْرا وعتراناً: اشتد، وعتر الذكر يَعْتِر عتْراً وعتوراً، اشتد إنعاظه[٣].

وفي اللهجة: عتَر الخبز وغيره: يبسَ وصلب، فهو عاتر[٤]، ويطلق مجازاً على من وافته المنية فيقال: فلان عتر، أي: مات.

(ع س ف) عسف عن الطريق يعسف: مال وعدل، والعسف: العطف[٥].

وفي اللهجة: عسف الشيء يعسِفُه عسْفاً: عطفه وثناه فهو معسوف، أي: معطوف ومَثْنِيٌّ، وقد تعسَّف، أي: تثنى وتعطف[٦].

(غ م د) تغمّدت فلاناً، إذا أخذته تحتك حتى تغطيه[٧]، وتغمده الله برحمته: غمده فيها وغمره بها وفي الحديث أن النبي صلى الله عليه وسلم:" ما يدخل الجنة أحد بعمله. قالوا ولا أنت؟ قال: ولا أنا إلا أن يتغمدني الله

---

(١) أساس البلاغة، ١/٢٨٩

(٢) أصالة لهجة منطقة جازان، ص٢٨٤.

(٣) اللسان: (ع ت ر).

(٤) أصالة لهجة منطقة جازان ، ص ٢٩٩.

(٥) القاموس: (ع س ف)

(٦) أصالة لهجة منطقة جازان، ص ٣٠٧.

(٧) المحيط في اللغة، ١/٤٠٤.

برحمته"[١]. قال أبو عبيد: قوله يتغمدني: يلبسني ويتغشاني ويسترني بها.... وتغمدت فلاناً: سترت ما كان منه وغطيته"[٢].

وفي اللهجة: تغمّدت باللحاف: تغطيت به، وفلان مغمَّد أي ملتحف، واللحاف يُسمى: "مغمد"[٣]. والفعل متعد بالباء وليس بنفسه، وهذا على نحو ما سلف في الحديث.

(غ م ى) غما البيت يغموه غَمْوا، وقد قالوا: يغميه غمياً: غطاه[٤].

وفي اللهجة: غما على الشيء: غطاه، يقال: غما على التنور: غطاه[٥].

(ف ت ت) فتَّ الشيء، أي كسره، فهو مفتوت وفتيت، يقال: فتّ عضدي وهدَّ ركني، وفتات الشيء: ما تكسر منه[٦].

وفي اللهجة: فتَّ الشيء وفتفته: دَقّه وكسّره بأصابعه أو بآلة، ومنه: الطعام المعروف بـــ"المفتوت" وهو خبز يُدَقُّ ثم يصب عليه المرق أو اللَّبَن[٧].

(ف ت ل) فتلْت الحبلَ وغيره، وفَتَلَ الشيء يفتِله فتلاً فهو مفتول[٨].

---

(١) أخرجه البخاري في صحيحه ٢١٤٧/٥ كتاب المرض، باب نهي تمني المريض الموت.

(٢) اللسان (غ م د)

(٣) أصالة لهجة منطقة جازان، ص ٣٣٠.

(٤) الجمهرة، ٢٢٢/١.

(٥) أصالة لهجة منطقة جازان، ص٣٣١.

(٦) الصحاح، (ف ت ت).

(٧) أصالة لهجة منطقة جازان، ص ٣٣٧.

(٨) اللسان: (ف ت ل)

وفي اللهجة: فتل الحبل يفتله فتلاً: لواه وحبكه وشده وهو مفتول(١).

(ق ب ص) القَبْصُ: التناول بأطراف الأصابع(٢)، قَبَصَ يقْبِص قَبْصاً: تناول بأطراف الأصابع(٣).

وفي اللهجة: القرص بأطراف الأصابع، يقال: قبصْت فلاناً لسعته، وقبصْتني العقرب أي: لسعتني(٤).

(ق ذ ع) قَذَعهُ بالعصا قَذْعاً: ضربه بها(٥).

وكذا في اللهجة: قَذَعَه بالعصا: رماه بها فأصابت رقبته(٦)، وما زادته اللهجة هنا هو تخصيص الدلالة.

(ك ر س) الانكراس: الانكباب، وقد انكرس في الشيء إذا دخل فيه مكبّاً(٧).

وفي اللهجة: كرس برأسه في التراب وكرست بالثوب في الحقيبة أي: ضغطته فيها بشدة(٨).

---

(١) أصالة لهجة منطقة جازان، ص ٣٣٩.
(٢) الصحاح: (ق ب ص)
(٣) اللسان: (ق ب ص)
(٤) أصالة لهجة منطقة جازان، ص ٣٥٧.
(٥) التاج: (ق ذ ع)
(٦) أصالة لهجة منطقة جازان، ص ٣٥٧.
(٧) اللسان: (ك ر س)
(٨) أصالة لهجة منطقة جازان، ص ٣٨١.

(ك ش م) كَشَمْت الشيءَ، وكَشَم يَكْشِم: عضّ[١].

وفي اللهجة: كَشَمَ التفاحةَ: قضمها بأسنانه[٢].

(ل ت ح) لَتَحَه يلتحُه لتْحاً: ضرب وجهه أو جسده بالحصى فأثَّر فيه من غير جرح شديد[٣].

وفي اللهجة: لتحه: ضربه بيده أو بأداة[٤]، وفيها تعميم الدلالة.

(ل م خ) لمخ يْلمخُ لَمخَاً: لطم[٥].

وفي اللهجة: لمخ فلاناً ضربة بقفا يده[٦].

(م ش غ) المَشْغُ: ضرْبُ من الأكل ليس بالشديد كأكلك القثاء ونحوه[٧]، ومن المجاز: مشغت عرض الرجل مشغا إذا عبته[٨].

وكذا في اللهجة: مَشَغَ الطعامَ: طَحَنَه بأسنانه[٩].

(م ع ط) مَعَطْتُ الشعر: مَدْدُته نَتْفا، وانمعط وتمعَّط[١٠].

---

(١) المحيط في اللغة، ٢/٢٧.

(٢) أصالة لهجة منطقة جازان، ٣٨٣.

(٣) التاج: (ل ت ح)

(٤) أصالة لهجة منطقة جازان، ٣٩٣.

(٥) المحكم، ٥/٢١٥.

(٦) معجم اللهجة المحلية لمنطقة جازان، ٢٢٩.

(٧) الصحاح: (م س غ).

(٨) العباب الزاهر، ١/٣٥٩.

(٩) أصالة لهجة منطقة جازان، ص٤٢٢.

(١٠) أساس البلاغة، ١/٤٤٨.

وفي اللهجة: معط: جذب بشدة أو نتف ما عليه من شعر وغيره، يقول: معطت أذن الغلام، ورأس العصفور(١).

(ن د ف) ندف القطن: ضربه بالمندف(٢).

وفي اللهجة: ندفت اللصَّ بالعصا: ضربته بها(٣)، وتنادف الرَّجلان: ضرب كلٌّ منهما الأخر بالعصا أو بغيرها.

(ن ق ز) قفز الظبى في عدوه ينقز نَقْزا ونقزاَنًا، أي: وثب(٤).

وفي اللهجة: نقز الغلام: قفز قفزة عالية(٥).

(هـــ ب ش) هبش الشيء يْهبِشه هبْشاً واهتبشه وهَبَّشه: جَمَعَ(٦).

وفي اللهجة: هبشت الريال من يد الرجل: خطفته وأخذته بسرعة(٧). والهبشة: الكمَّية القليلة من القصب.

(هـــ ر ت) هرت الثوب: مزَّقه، وهرت عرضه إذا مزَّقه(٨).

وفي اللهجة: هرت جلده وثوبه يهرُته هرتاً: مزَّقه وشقَّقه(٩).

(و ج م) وجم الرجل يجمه وجماً : لكزه، يمانية(١).

---

(١) أصالة لهجة منطقة جازان، ص٤٢٥.

(٢) اللسان: (ن د ف)

(٣) أصالة لهجة منطقة جازان، ص٤٤٢.

(٤) الصحاح، (ن ت ز)

(٥) أصالة لهجة منطقة جازان، ص ٤٤٩.

(٦) اللسان: (هـــ ب ش)

(٧) أصالة لهجة منطقة جازان، ص ٤٥٧

(٨) الصحاح : (هـــ ر ت)

(٩) أصالة لهجة منطقة جازان، ص ٤٥٩.

وفي اللهجة: وجم الرجل وَجما: لكمه بقبضة يده[٢].

(**و ش ل**) الوَشَل: الماء القليل يتحلب من جبل أو صخرة يقطر منه قليلاً قليلاً لا يتصل قَطْره، ووَشَلَ وَشْلاً ووَشَلاَناً: سال أو قطر[٣].

وفي اللهجة: وشَّل المطر يوشِّل: بدأ بالنزول على شكل قطرات بسيطة، والوشيل: رذاذ المطر[٤].

= (١) اللسان: (و ج م)

(٢) أصالة لهجة منطقة جازان، ص ٤٦٨.

(٣) المحكم، ٨/١٢٣.

(٤) أصالة لهجة منطقة جازان، ص٤٧٣.

المبحث الثاني

التحريف اللفظي في لهجة جازان

من المألوف أن يرصد الباحثون في لهجة ما انحرافاً لفظياً عن الاستعمال الفصيح مع اتحاد المعنى في اللهجة والفصحى، والحقيقة أن مصطلح الانحراف أو التحريف اصطلاح فيه مسامحة من وجهة نظر الباحث؛ إذ إن الانحراف يعني أن الكلمة كانت منطوقة على نحو معين ثم انحرفت عن ذلك النطق إلى نطق آخر وهو أمر يحتاج إلى دليل وإثبات، وربما كان مصطلح الاختلاف أو المغايرة اللفظية أكثر دقة في التعبير عن مستوى التباين اللفظي بين الكلمة الفصيحة والكلمة المستعملة في اللهجة.

وعلى كلِّ الأحوال فانحراف الفعل في لهجة جازان أو اختلافه أو مغايرته للفعل الموازي له في اللغة الفصحى يتشكل في صورٍ مختلفة على النحو التالي:

أولاً: الإبدال:

الإبدال في أوضح تعريفاته وأوجزها: جعل حرف مكان آخر[١] مطلقاً سواء أكان الحرفان صحيحين نحو: اصطبر أم معتلين نحو: صام، أم مختلفين نحو: اتصل ودنّار. والغرض الرئيس منه: دفع الثقل[٢].

قال ابن فارس:"وهو من سنن العرب"[٣]. وقد نصّ العلماء على أن

(١) ينظر: الشافية، ١/١٠٩، والتعريفات ١/٢١، والمزهر ١/٣٥٥.

(٢) الشافية، ١/١٠٩ والمزهر، ١/٣٥٥.

(٣) الصاحبي، ١/٥١.

الإبدال يكون فيما تشابه فيه الحرفان المبدل والمبدل منه –جرساً وصوتاً[(١)]. وحصروا حروف الإبدال في: (الهمزة والألف والتاء والدال والطاء والهاء والواو والياء) مجموعة في قولهم: هدأت موطياً[(٢)].

وحروف الإبدال هذه إنما تكون في الإبدال الشائع الضروري، وهو الذي يوقع تركه في الخطأ كأن يقال في باب: بَوَب، أو مخالفة للقياس كأن يقال: سقَّاية والقياس: سقَّاءة، بإبدال الياء همزة؛ لأنها تطرفت تطرفاً حكمياً.

وما ورد في هذه الدراسة من الإبدال إنما هو من الإبدال الشائع غير الضروري، وهو ما كثر في بعض اللهجات العربية نحو عجعجة قضاعة وعنعنة تميم وكشكشة ربيعة.

فالعجعجة: إبدال الياء المشددة جيماً في الوقف نحو قول الشاعر:

خالي عويف وأبو علجِّ المطعمان اللحم بالعشجِّ

والأصل: عليّ وبالعشيّ .

والعنعنـــة: إبدال الهمزة عيناً كقولهم: عنك في إنّك- قال الشاعر:

أعن ترسمت من خرقاء مترلة ماء الصبابة من عينيك مسجوم

والكشكشة: إبدال الكاف الواقعة ضميراً لمؤنث شيناً نحو: أيّ أمر جاء بشِ؟ يريدون أي أمر جاء بكِ؟

وهناك إبدال قليل كقولهم في سقر: صقر بالصاد، وآخر نادر أو شاذ كإبدال النون لاماً، في مثل: أصيلال بدل أصيلان، وآخر للإدغام، ويكون

(١) السابق، ١/٥١.

(٢) شرح ابن عقيل، ٤/٢١٠.

في جميع حروف المعجم إلا الألف لأنها ساكنة لا تدغم ولا يدغم فيها، والغالب في هذا النوع إبدال الأول من الثاني، وذلك كإبدال النون راء في نحو قوله تعالى: ﴿**من ربكم**﴾[١] بقلب النون راء وإدغامها في الراء، وهذا النوع ليس من مباحث الصرفيين وإنما هو من مباحث علم التجويد[٢].

وسأعرض في هذا المبحث مجموعة من الأفعال المستعملة في لهجة جازان مقارنة مع أفعال تتحد معها في المعنى في اللغة الفصحى مع اختلاف في الجانب اللفظي الذي اختلف من خلاله الفعلان في بعض الحروف:

ومما ورد من الإبدال في لهجة جازان ما يلي:

(**أح ح**) أحَّ الرجلَ يُؤحُّ أحًّا، أي: سَعَلَ[٣]، قال الراجز[٤]:

يكاد من تنحنـــح وأحِّ

يحكي سعال النـــزق الأبحِّ

والفعل الدال على السعال في اللهجة هو: كحَّ، تقول: كحَّ الرجل يكحُّ كحّاً،: أصابته كُحّةُ ُشديدة، وبات طول الليل يكحكح.

وقد استبدلت اللهجة بحرف الهمزة حرف الكاف، وبقي الفعل لازماً.

(**ب ر د**) بردْت الشيء فهو مبرود[٥]. وبَرَدَ الحديد: سَحَلَه[٦]. والبَرْد:

(١) وردت في كثير من آيات القرآن الكريم منها الآية رقم ٤٩ من سورة البقرة .

(٢) ينظر: حاشية الصبان على شرح الأشموني ٤/٢٧٩، وما بعدها.

(٣) الصحاح: (أح ح) واللسان: (أح ح) والقاموس: (أح ح) والتاج: (أح ح)

(٤) هو رؤبة بن العجاج يصف رجلاً بخيلاً ينظر اللسان: (أ ح ح)، والتاج: (أ ح ح).

(٥) الصحاح: (ب ر د).

(٦) القاموس: (ب ر د).

سحل الحديد بالمبرد[١].

والفعل المستعمل في اللهجة بالتاء بدلاً من الدال: تقول برت الرجل المسمار، أي:حكه بحجر أو مادة صلبة حتى صار حادًّا ومنه المِبْرد وهو آلة حديدية صلبة وخشنة تُبرد بها السكاكينُ والشفُار والغريب أن اسم الآلة هذا ورد في اللهجة بالدال وليس بالتاء، فحدث التحريف أو التغيير بالإبدال في الفعل وبقي اسم الآلة(مبْرد) مستعملاً في الفصحى وفي اللهجة.

(ج ث ث) جثَّه: قَلَعَهُ، واجتَثَّه: اقتلعه[٢].

وفي اللهجة: جت الشيء بمعنى قطعه بإبدال الثاء تاءً.

(ح ف ر) حفرت الأرض واحتفرتها، والحُفْرة واحدة الحُفْر، والحَفَر بالتحريك: التراب يستخرج من الحفرة[٣].

والحاء مبدلة في اللهجة بالخاء، تقول: خفر خفرةً كبيرة. وإذا مات فلان فقبره مخفور، وخفروا بيراً.

(ح ن ذ) حنذ اللحم إذا شواه على الحجارة المحماة، وشواء حنيذ[٤]. وحنذت الشاة أحنذها حنذا، أي: شويتها وجعلت فوقها حجارة محماة لتنضجها[٥].

(١) المحيط في اللغة، ٢/٣٤٥.

(٢) الصحاح: (ج ث ث).

(٣) الصحاح (ح ف ر) واللسان: (ح ف ر).

(٤) أساس البلاغة، ١/١٠٠

(٥) الصحاح: (ح ن ذ) واللسان: (ح ن ذ) والقاموس: (ح ن ذ) وانظر المحكم، =

ومنه قوله تعالى: ﴿فما لبث أن جاء بعجل حنيذ﴾[١].

والذال المعجمة في الفصيح غير معجمة في اللهجة، تقول: أحند لنا خروفاً أوتيساً، وهذا لحم حنيد، وحند اللحم يحنده حنداً، وهذا الفعل مستعمل في المعنى المجازي أيضاً، يقول الرجل إذا أصابه العرق واشتد عليه الحر في مكان مغلق: انْحَنْدْتُ ويقولون: حَنَدَنَا الحرُّ.

(د غ ر) الدَّغْر: غمز الحلق من الوجع، ودغر الصبّيَّ يْدغرُه دغراً، وهو رَفْعُ وَرَمٍ في الحلق[٢].

قال الأزهري: "وذلك أن الصبي تأخذه العذرة، وهو وجع يهيج في الحلق من الدم، فإذا دفعت المرأة ذلك الموضع بإصبعها قيل: دَغَرت تَدْغرُ دَغْراً"[٣].

والفعل المستعمل في العامية: نغر بإبدال الدال نوناً، تقول: نغره ونغَّره، وإذا غصَّ الطفل قيل لأُمه: نغِّريه.

(د ك س) الدال والكاف والسين أصل يدل على غشيان الشيء بالشيء[٤]. ودكس الشيء: حشاه[٥] ووعاء مدكوس: مملوء[٦]. ودكس

= ٢/٢٨٩.

(١) سورة هود، أية ٦٩.

(٢) المحكم، ٥/٤٦٤

(٣) التهذيب، ٣/٦٣.

(٤) معجم مقاييس اللغة، ٢/٣٩٢.

(٥) المحكم، ٦/٧٠٢

(٦) المحيط، ٢/٢٨.

التراب حشاه، والوعاء حشاه وكبسه[١].

والفعل المستعمل في اللهجة: دفس بإبدال الكاف فاء، يقولون:دفس رأسه في التراب، وادفس بالشيء، أي: أدخله في التراب بشدَّة، وادفس على الشيء أي:اضغط عليه برجلك.

(ر ف س) الرفس: الضَّرْبُ بالرِّجْل، وقد رفسه يرفسه[٢].

والسين مبدلة صاداً في اللهجة تقول، رفصني الحمار فكسر رجلي، وترافص الرجلان ضرب كل منهما الآخر برجله، وأكثر ما يستعمل لغير العاقل فتقول: رفصت الدابة، واستخدامه للعاقل قليل، والسين والصاد متقاربان، ولذلك نظائر كثيرة في اللهجات القديمة.

(ز ع ت) زعته كـــ منعه[٣]: خنقه.

والفعل المستعمل في اللهجة بإعجام العين تقول: زغت فلان فلاناً بمعنى خنقة، كما في الفصيح، ويستخدم في التهديد كثيراً فيقول الرجل مهدداً: والله لأزغتك، أي: أقبض على حنجرتك، وقد يؤشِّر مستخدم الفعل على رقبته عند نطقه بصيغة التهديد.

(ز ك ر) زكر الإناء: ملأه[٤]، وزكرت السقاء تزكيراً إذا ملأته[٥]،

---

(١) المعجم الوسيط: (د ك س)

(٢) الصحاح: رفس والقاموس: (رف س)

(٣) الجمهرة، ١/١٨، والقاموس: (زع ت) والتاج: (زع ت) وتهذيب كتاب الأمثال، ٢/٣٤.

(٤) المحكم، ٦/٧٣٨.

(٥) اللسان: (ز ك ر)

وتزكر بطن الغلام امتلأ[١].

والفعل في اللهجة مستخدم بكثرة مع إبدال الكاف قافاً فتقول: زقرت الجرة، وتقول لصاحبك المعتذر عن مشاركتك الطعام لامتلاء بطنه: زقِّر، ويقولون أيضاً: أزقر القارورة بمعنى: املأها.

(س ل خ) سَلختُ جلد الشاة أسْلَخُها وأسْلخها سَلخاً، والمسلوخ: الشاة سُلخَ عنها جلدُها[٢].

وفي اللهجة بإبدال السين زاياً: تقول: زلَخَ الجزار الشاة زلخاً سريعاً كما يستعمل الفعل مجازاً فتقول للصبي مهدداً: لأن فعلت كذا والله لأزلخك، أي: لأضربنك حتى أسلخ جلدك من الضرب.

(ش ح ف) الشحف: قَشْر الجلد[٣].

وفي اللهجة يقولون: شَخَفَ بإبدال الحاء خاءً تقول: شَخَفْتُ فلاناً بمعنى جَرَحْتُه جرحاً بسيطاً.

(ص ق ع) صَقَعَهُ: ضَرَبَهُ ببسط يديه[٤].

وفي اللهجة يقولون: صَكَعَ بإبدال القاف كافاً، بمعنى: قرع —رجم– ضرب، يقول الشخص لصاحبه: اصكع فلانا على رأسه: اضربه بعصاً، ومنه قول الشاعر:

---

(١) مختار الصحاح: (زك ر)

(٢) الصحاح: (س ل خ)، واللسان: (س ل خ)، والقاموس: (س ل خ).

(٣) اللسان: (ش خ ف).

(٤) تاج العروس: (ص ق ع)

(يشبعون الذيب من صَكْعَ المعابر)[١]

(ل ث ط) اللثط: ضرب الكف للظهر قليلاً[٢].

والفعل المستعمل في اللهجة: لشط بإبدال الثاء شيئاً، لشطت الصبي، أي: ضربته بسوط، وهو خاص بالضرب الخفيف ولا يكون إلاّ بالسوط الصغير.

(ل غ ف) لغفت الأدم إذا لقمته[٣]. ولغف ما في الإناء لغفاً: لعقه[٤]. واللغف: العصيدة، وهو يلغف الأدم[٥].

وفي اللهجة: لخف بإبدال الغين خاء، وهو أَخْذُ الأَدِم بكمية كبيرة يقولون: لخف الأدم، وفلان يتلخَّف، أي: يكبِّر اللقمةَ ويأخذ كمية كبيرة من الأدم مع كل لقمة.

(ن ت ح) النتح: العرق وخروجه من الجلد[٦]، ونتح ينتح نتوحاً، ونتحه الحر وغيره، وقيل: النتح: خروج العرق من الجلد[٧]، والنتح والنتوح: خروج الدسم من النحي، يقال: نتح النّحْى إذا رشح بالسمن، ونتحت

(١) السابق، ص ١٦١.

(٢) العباب الزاخر، ٣٠٩/١، والتهذيب، ٢٩٥/٤، واللسان (ل ث ط).

(٣) الصحاح: (ل غ ف)

(٤) المحكم، ٥٣١/٥.

(٥) المحيط، ٨٣٠/٢.

(٦) القاموس المحيط: (ن ت ح)

(٧) المحكم، ٢٧٥/٢.

المزاوة نتحاً ونتوحاً[١]، ونتح الإناء بما فيه[٢].

والمستعمل في العامية: نَدَح بإبدال التاء دالاً، تقول: فلان يتنادح، أي: يخرج منه العرق بقوة.

(**ن خ ش**) نخش فلان فلاناً إذا حركه، ونَخَشَ البَعير بطرف عصا إذا خرشه وساقه[٣].

وفي اللهجة يقولون: نكش بإبدال الخاء كافاً، يقولون: نكش الرجل الحمارَ إذا ساقه بالعصا.

(**و ج أ**) وجأت عنقه وجأً: ضربته[٤]، والوجء: اللكز[٥]. وجأ فلاناً يجؤه وجأً ووجاء: دفعه بجمع كفه في الصدر أو العنق[٦].

والمستعمل في اللهجة: وجم، بإبدال الهمزة ميماً ويطلق على الضرب باليد مقبوضة: وجمه أي: ضربه بقبضة يده[٧].

وغير ذلك كثير لا تتسع هذه الدراسة الموجزة لذكره.

ومن أمثلة الرباعي والخماسي:

---

(١) التاج: (ن ت ح)

(٢) المعجم الوسيط: (ن ت ج)

(٣) اللسان: (ن خ ش)

(٤) الصحاح : (وج أ)

(٥) المحكم، ٥٧٦/٧.

(٦) المعجم الوسيط: (وج أ)

(٧) أصالة اللهجة منقطة جازان، ص ٤٦٨.

(ح ث ر ف) الحترفة: الخشونة، تحثرف الشيء من يدي: تبدَّد، وحثرفه من موضعه: زعزعه[(١)].

والمستعمل في اللهجة: حشرف بإبدال الثاء شيناً تقول حشرف القماش: أي صار خشناً، وتحشرف الشيء: تكسر، ويطلق الفعل على ما خفّ وزنه كورق الشجر الجاف ونحوه.

(س ل غ د) السلغد: الرخو من الرجال[(٢)]. ورجل سلغد: ليئم[(٣)].

والمستعمل في اللهجة سلغج، وهو الرخو من كل شيء سواء كان حسيّاً أو معنوياً يقولون: سلغج الرجل في مشيته، وبناء هذا المترل مسلغج ورأيك يا فلان مسلغج.

(ذ ا ء ر) ذ اءرت المرأة. إذا نشزت ونفرت من زوجها[(٤)].

والمستعمل في اللهجة: ذاورت بقلب الهمزة واواً. يقولون: ذاورت فلانة، أي: ذهبت إلى بيت أهلها مغاضبة زوجها.

ومن ظواهر الإبدال في اللهجة إبدال أحد الحرفين المثلين في المضعف مثل:

(م ر غ) المرغ الإشباع بالدهن، ومرغته في التراب، ومراغ الإبل

---

(١) اللسان: (ح ث رف).

(٢) المحيط، ٤٢٥/١.

(٣) التاج: (س ل ف د)

(٤) اللسان: (ذ أ ر)، والتاج: (ذ أ ر)، والمعجم الوسيط: (ذ أ ر) .

متمرَّغُها، ورجل مرَّاغه، أي يتمرغ، ومرغ البعير يمرُغ مرغاً[١]، مرغ الدابة تمريغاً قلبها، ومعكها فتمرغت، وتمرغ الإنسان: تقلب وتمعك[٢].

والفعل مستعمل في اللهجة باستبدال الواو بأحد الراءين المدغمين تقول: تمروغ الكلب في التراب، وتمروغت الدابة كذلك، وفلان يتمروغ يتقلب في التراب، وأكثر ما يستعمل في البهائم.

(ع ل ق) عَلِق بالشيء وتعلَّق به.

وفي اللهجة : تعشلق بإبدال اللام الأولى فتقول: تعشلق الصبي على الشجرة ، أو إبدال الثانية نوناً فتقول: تعشنق اللص على الجدار.

(م ل ط) تملّط بمعنى تملس[٣].

وفي اللهجة تَمَلْعَط بإبدال أحد اللامين عيناً، يقولون يد فلان تَملْعِط، وهذا الشيء يِتْمَلْعَط، أي: مملس لا يمسك.

ثانياً: القلب المكاني:

يعني هذا المصطلح في علم الصرف: تقدم بعض حروف الكلمة على بعض، وأكثر ما يكون في المهموز المعتل[٤]. فقد تقدم عين الكلمة على الفاء في كلمة: جاه مقلوب وجه، وأيس مقلوب يئس[٥].

---

(١) الصحاح: (م رغ) واللسان: (م رغ) والقاموس: (م ر غ)

(٢) تاج العروس: (م ر غ)

(٣) القاموس المحيط: (م ل ط)

(٤) معجم القواعد العربية في النحو والصرف، ص٣٤١.

(٥) السابق، ص٣٤١.

والقلب المكاني مظهر من مظاهر الانحراف اللفظي في لهجة جازان وفي الأمثلة التالية ما يؤكد ذلك:

(ج ك ر) أجكر الرجل:لجَّ في البيع(١). والجكيرة تصغير الجكرة، وهي اللجاجة، وقال ابن الأعرابي:" أجكر الرجل إذا ألحَّ في البيع"(٢).

والفعل المستعمل في اللهجة: جاكر. يقال: جاكر فلان صاحبه، أي: جادله مجادلة شديدة، وهي صيغة مفاعلة ولا تكون إلا بين اثنين، فلابد من جدال بين شخصين ليقال: جاكر، كما يستعمل الفعل مجازاً للدلالة على التنافس فإذا تسابق شخصان في اقتناء مركب أو مترل: قيل: تجاكر فلان وفلان، وإذا فعل ذلك أحدهما يقال: فلان مجاكر، أي: متفاخر.

(ج ي أ) المجيء: الإتيان، جاء جيْئاً ومجيئاً(٣).

والمستعمل في لهجة جازان: أجا، بتقديم الهمزة وتأخير الآلف، فيقولون: محمد أجا من السوق.

(ح ف ت) حفته: أهلكه، ودق عنقه(٤)، وحفته الله حفتاً أهلكه(٥).

والمستعمل في اللهجة: حتف بتقديم لام الكلمة إلى عينها وتأخير عينها إلى لامها: يقولون: حتفه إذا رماه فأصاب رقبته، واحتِفِ الشيء أي: ارجمه واقض عليه.

---

(١) تهذيب اللغة،٣١٢/٧

(٢) اللسان: (ج ك ر) والتاج: (ج ك ر).

(٣) اللسان: (ج ي أ).

(٤) القاموس المحيط: (هـــ ت ف) والتاج: (ح ت ف).

(٥) المحكم، ٨٢/٢.

(س ل خ) السّلْخُ معروفُ وهو الكشطُ ونزع جلد الشاة عنها[١].

واللهجة تستخدم الفعل مقلوب الحروف فيقولون: خَلَسَ بالمعنى نفسه.

(ع ث ن) عثنت النار تعثنُ بالضم، إذا دخنت[٢]. والعثان: الدخان، وعثنت النار تعثن عثاناً وعثونا[٣]، وعثن الثوب عثنا: عبق بدخان الطيب فهو عَثِن[٤].

والمستعمل في اللهجة بتقديم عين الكلمة على فائها فيقولون: ثعَّنت النار، أي: علاها الدخان، والعثان: الدخان، يوازيه في اللهجة: الثُّعَانُ والثَّاعِنُ، ويستعمل الفعل مجازا، فيقول الذي اشتد غضبه: ثَعَّنْتُ، أي: اشتعلت نار نفسي فخرج مني الدخان.

(غ د ف) غدف له في العطاء: أكثر[٥].

أمّا في اللهجة فهناك إبدال لحرف الدال إلى الجيم ثم قلب لحروف الكلمة فيقولون: جغف بمعنى أعطى عطاء كثيراً.

(غ م ج) غَمجَ الماء كضرب وفَرح: جَرعه، والغَمجَة ويضم: الجُرعة[٦]. وغمج الماء يَغمجه غمجاً شديداً، إذا جرعه جرعاً متتابعاً[٧].

---

(١) القاموس المحيط: (س ل خ).

(٢) الصحاح: (ع ث ن)، واللسان: (ع ث ن).

(٣) المحكم، ٩٢/٢.

(٤) اللسان: (ع ث ن)

(٥) القاموس المحيط: (غ د ف).

(٦) القاموس المحيط: (غ م ج)

(٧) الجمهرة، ٢٤٢/١.

والفعل المستعمل في اللهجة: جغم، يقولون فلان يتجغَّم أي يكثر من شرب اللبن، وأعطيتهُ جْغماً أي ماءً كناية عن قلة ما أعطيته وكأنه بمثابة ملء فيه مرَّة واحدة، وأكثر ما يستعمل في شرب اللبن، وفي الفعل تقديم للام الكلمة عن فائها وعينها.

(ن ص ت) نصت وأنصت وانتصت: سكت، وأنصته، وله: سكت له واستمع لحديثه، واستنصته: طلب أن ينصت[١]. ومنه قوله تعالى:(**فاستمعوا له وأنصتوا**)[٢].

والمستعمل في اللهجة بتقديم عين الكلمة على فائها تقول: لا تتصنَّتْ على جارك، وتصنَّت فلان على حديثنا. وتعني الكلمة: تَعمّد الاستماع إلى الحديث دون إذن صاحبه أو رغبته، أما الإنصات فيعني السكوت.

ومن أمثلة الرباعي:

(ب ر ش ق) ابرنشق الشجر إذا أزهر، والمبْرنشق: الفرح والسرور[٣]والنور: تفتق[٤].

والفعل المستعمل في اللهجة: بشرق: يقولون: بشرق الزرع إذا اخضر بفعل المطر، بشرق الرجل إذا برأ من مرضه، وبشرق الجو، إذا صفى بعد أن كان مغيراً. وقد حدث في الكلمة قلب لحرف الشين الذي انتقل من وسط الكلمة إلى أولها.

---

(١) المحكم، ٢٩٦/٨، واللسان: (ن ص ت) والقاموس: (ن ص ت)

(٢) سورة الأعراف، آية: ٢٠٤.

(٣) الصحاح: (ب ر ش ق) واللسان: (ب ر ش ق)

(٤) القاموس المحيط: (ن ص ت)

(ح م ل ج) حَمْلَج الحبلَ، أي: فتله فتْلاً شديداً(١). قال الخليل:" والمحْدرج المحملج المفتول(٢). والحملاج: الحبل المحملج(٣).

والمستعمل في اللهجة: حَلْمَج، بتقديم اللام على الميم يقولون: فلان محلمج الحبل، أي: يجيد فتله، وحلمج الحبل، أي: فتله فتلاً قوياً محكماً.

(ع ج ر م) المعجرم: القضيب الكثير العقد، وسنام البعير، وكلُّ مُعَقَّد(٤).

والفعل مستعمل في اللهجة بتقديم الراء على الجيم، تقول: عرجم رأس الصبي، أي حصل في أجزائه انتفاخ وتكور، والعراجم تكورات في رقبة الإنسان ورأسه، وإذا ضرب الإنسان على رأسه فنتأ، قيل: عرجم.

ثالثاً: الزيادة:

هي إضافة حرف أو أكثر على أصل الفعل. والأصل في الزيادة: حروف المد، وهي الواو والياء والألف(٥). وتقام الهمزة لأنها قريبة من الألف(٦). والزيادة نوعان(٧):

أحدهما: زيادة بتكرير حرف من أصول الكلمة، نحو: قطَّع في قطع،

---

(١) الصحاح: (ج م ل ج) والقاموس: (ح م ل ج).

(٢) العين، ٢/٣٢٨.

(٣) اللسان (ح م ل ج).

(٤) القاموس المحيط: (ع ر ج م)

(٥) أسرار العربية، ١/١٢٠.

(٦) السابق، ١/١٢١.

(٧) ينظر: توضيح المقاصد ٣/١٥٢٦.

علّم في علم.

والثاني: زيادة حرف أو أكثر من حروف سألتمونيها على أصول الكلمة، وهذا النوع تزاد فيه حروف المد أكثر من زيادة غيرها.

والزيادة في لهجة جازان لا تسير على قياس معين أو تتقيد بأصل معين فمن ذلك مثلاً:

(ح ت ت) حتَّ الشيءَّ حتًّا، والحت: حَتُّك الورق من الغصن، والمني من الثوب ونحوه[١].

والمستعمل في اللهجة: حتحت، بزيادة حاء بين التاءين يقولون: حتحت الرفَّ، أي: نظفه من التراب، وحتحت جيبه أي: أخرج منه جميع النقود، ويستعمل هذا الفعل مجازاً فيقولون: حتحت الناس جيبي، أي: أكثروا الاقتراض مني حتى نفد ما في جيبي.

ومثل ذلك في: قمَّ: قمقم وفي: فت: فتفت وفي خش: خشخش

(ج ر ع) جَرَعَ الماءَ وجَرِعَهُ يَجْرعُه جَرْعاً واجترع وتجرّعه: بلعة، والاسم: الجَرْعَة[٢]، وفي اللسان الاسم الجُرْعة والجَرْعة. وقيل: الجَرْعة المرة الواحدة[٣].

والمستعمل في اللهجة: جرجع، بإضافة جيم بعد عين الكلمة يقولون: جرجع فلان الماء، بمعنى شربه كله، وجرجعت الماء، أي: شربته بنهم.

---

(١) الجمهرة، ٢٤٩/٢، والصحاح: (ح ت ت)، واللسان: (ج ت ت).

(٢) المحكم ٣١٦/١، والصحاح: (ج رع).

(٣) اللسان: (ج ر ع)

(ز ب ع) الزَّبْع أصل بناء التزبُّع والمتزبِّع الذي يؤذي الناس ويشارهم[١]. قال متمم[٢].

وإن تلقه في الشرب لا تلق فاحشاً *** لدى الكأس ذا قاذورة متزبعاً

وقال أبو عبيد:" التـــزبع هو التغيظ، وكلٌّ فاحش سيِّئ الخلق متزبع"[٣].

والمستعمل في اللهجة: متزنبع بزيادة نون يقول: تزنبع فلان، أي: كثرت حركته وساء خلقه وهو متزنبع كذلك وأكثر ما يطلق على الأنثى، فيقولون تزنبعت ومتزنبعة.

(هـــ ذ ر) هَذِر كلامه كفرح: كثر في الخطأ والباطل[٤]، وهذر في منطقه يهذِر ويهذُر هذرً أو تهذاراً، وأهذر: هَذَا[٥].

والمستعمل في اللهجة: هذرب، بزيادة باء في آخر الكلمة يقول:" هذرب فلان، إذا ساء حاله، وتبدلت عيشته من حسن إلى سيء، وفلان مهذرب أي: سيء الحال".

رابعاً: الحذف:

من مظاهر الانحراف اللفظي في لهجة جازان حذف بعض أحرف

---

(١) التهذيب، ٢٠٢/١، والصحاح، (ز ب ع).

(٢) هو متمم بن نويرة يرثي أخاه مالكاً وهو من شواهد العين ٣٦٢/١، والجمهرة ١٥٠/١، واللسان:(ق ذ ر)

(٣) التهذيب، ٢٠٢/١

(٤) القاموس المحيط، (هـــ ذ ر)

(٥) السابق: (هـــ ذ ر)

الكلمة ومن ذلك.

(أ خ ذ) أخْذُ الشيء معروف، والفعل مستعمل في اللهجة لكن بحذف الهمزة وكسر الخاء تقول: خِذْت لي سيارة، وخِذْت لصديقي هدية.

(أ ك ل) الأكل استعمال فصيح، واللهجة تستعمل الفعل مع حذف الهمزة وكسر الكاف، تقول: كِلْتُ حتى شبعت، ومحمد كِلْ حتى امتلأت بطنه.

(ج هــ ف) اجتهف الشيء اجتهافاً: أخذه أخذاً كثيراً[١].

والمستعمل في اللهجة: جهَّف بحذف الهمزة والتاء في أول الكلمة يقولون: جهّف فلان شعره، أي: طوله وكثره، وفلان مجهِّف كذلك.

(ز ح ف) ازلحفَّ كاسبكرَّ وتزلحف: تنحى وتأخرَّ[٢]. ومنه حديث سعيد بن جبير: "ما ازلحفّ ناكح الأمة عن الزنا إلا قليلاً"[٣].

والفعل في اللهجة بحذف الهمزة أول الكلمة يقولون: زلحف فلان أي: تحرك من مكانه ويقولون: زلْحف، أي أفسح في المجلس على جوارك، ويقولون في الأراضي المتجاورة: فلان يزلحف الحد. والفعل يدل على الحركة ببطء.

(ف ل ت) أفلتني الشيء وتفلَّت مني، وأَفلت الشيء وانفلت: بمعنى واحد[٤]، وأفلت منه: نجا وتخلص، والشيءَ: خلَّصه، ويقال: أفلتني الشيء: تفلت مني.

والفعل المستعمل في اللهجة: فلت بحذف الهمزة: يقولون فلّت فلان

(١) نقله ابن فارس في العباب، ينظر التاج: (ج هــ ف)

(٢) المغرب في ترتيب المغرب، ٣٦٢/١، والتاج: (زح ف).

(٣) أخرجه أبو بكر بن أبي شيبة في مصنفه ٤٦٦/٣.

(٤) المعجم الوسيط: (ف ل ت)

غنمه في زرع فلان، وأكثر ما يستعمل بمعنى السقوط يقولون: فلت الطفل في البحر، وفلت الرجل من فوق الغرفة.

(وهــ ب) وهب الرجل الشيء لصحابه وهْباً ووهَباً: أعطاه بلا مقابل[1].

الفعل وهب مستعمل في اللهجة مع حذف الواو وكسر الهاء، تقول: هَبْتُولي مزرعة، وهَبْتُولك سيارة، وهَبْت لمحمد هدية وهو من باب إشباع الحركة، أعني حركة الضمة في ضمير المتكلم فتولدت الواو عن إشباع ضمة التاء كما قالوا في أنظر: أنظور. قال الشاعر:

وأنني حيث ما يشري الهوى بصري *** من حيث ما سلكوا أدنو فأنظور[2]

---

(١) الصحاح (وهــ ب).

(٢) ينظر: سر صناعة الإعراب ١/٣٣٨.

المبحث الثالث

التحريف المعنوي في لهجة جازان

رأينا في المبحث الأول من هذه الدراسة أن ثَمّةَ أفعالاً في لهجة جازان استعملت استعمالاً فصيحاً كما أثبتتها المعاجم العربية في لغة العرب الأوائل.

كما رأينا في المبحث الثاني أن ثمة أفعالاً أخرى استعملت في المعاني التي أثبتتها المعاجم بيد أن تحريفاً لفظياًّ قد لحقها ولا غرابة في ذلك فبعض التحريف اللفظي من سنن العرب كما ورد سابقاً.

لكن الغريب أننا سنلحظ في هذا المبحث أن طائفة أخرى من الأفعال الفصيحة التي أثبتتها المعاجم مستعملة في لهجة جازان، بيد أن ذلك الاستعمال لم تسجله المعاجم – على حد علم الباحث - بل استعملتها اللهجة في معانٍ أخرى انحرفت عن المعاني المثبتة وستسلك الدراسة المنهج نفسه في الاختيار لإثبات الظاهرة دون استقصاء كما فصلنا سابقاً:

(ج ف ر) جفرَ الفحل عن الضراب يجْفُر بالضم جفوراً، وذلك إذا أكثر من الضراب حتى حسر وانقطع وعدل عنه[1]، ويقال: أجفرت ما كنت فيه أي: تركته، وأجفرت فلاناً: قطعته وتركت زيارته[2].

وجفر الصبي إذا انتفخ لحمه من الأكل[3]، وجفر الرجل عن المرأة

---

(١) الصحاح: (ج ف ر)

(٢) السابق: (ج ف ر)

(٣) القاموس المحيط: (ج ف ر)

انقطع، وجفره الأمر عنها قطعه[١]، وجفر من المرض خرج وبرأ[٢]، وتجفرت العناق واستجفرت: عظمت وسمنت[٣].

والفعل مستعمل في لهجة جازان بمعنى الضرب بقبضة اليد تقول: جفرته جفرتين، وتجافر الرجلان: ضرب كل منهما الآخر بقبضة يده.

والفرق بين الاستعمال الفصيح والمحرف أن الفعل في الفصيح لازم أمَّا في المحرف فمتعدٍّ.

(خ ف ع) خفع الرجل، أي: دير به فسقط من جوع وغيره، وخفَعَت كبده: استرخت من الجوع ورقَّت[٤]،وخفعه بالسيف: ضربه به[٥]، وخفع يخفع خفْعاً، وخفوعاً: ضعف من جوع ومرض[٦]. قال جرير[٧].

يمشون قد نفخ الخزير بطونهم وغدوا وضيف بني عقال يخفع

وانخفعت النخلة: انقلعت من أصولها[٨]، وانخفعت رئته، إذا انشقت من داء يقال له: الخفاع[٩].

والفعل خفع في لهجة جازان خاص بالعين، تقول: أضربته على وجهه

(١) المحكم: ٣٩٢/٧.
(٢) المعجم الوسيط: (ج ف ر)
(٣) تهذيب اللغة: ٤٩٩/٣
(٤) الصحاح: (خ ف ع)
(٥) القاموس المحيط: (خ ف ع)
(٦) المحكم ، ١٤٢/١
(٧) ديوان جرير ٣٥٠/١، وهو من شواهد اللسان: (خ ف ع) والعباب الزاخر، ٣٣٧/١.
(٨) تهذيب اللغة: ٢٩/١.
(٩) الصحح: (ب ر ق ط)

فخفعت عينه، وانخفعت عينه أي: خرجت، وهو على هذا متعدٍّ بنفسه، تارة ولازم تارة أخرى على حين أن استعماله في الفصيح لازم.

(د خ ش) دَخش: امتلأ لحماً وكأنه أخذ منه[١].والدَّخش: فعل ممات دَخِش يدخش دَخشاً[٢]. وذهب ابن فارس إلى أن الدال والخاء والشين ليس بشيء[٣]. وأهمله الجوهري:

ومنه اشتق دخشم اسم رجل[٤].

والفعل مستخدم في لهجة جازان بالفتح: دَخش يدخُش دخشاً، بمعنى: دخل في مكان ضيق، تقول: دخش الفأر في جحره، وتقول لمن يقف أمام كوة صغيرة: ادخش، بمعنى ادخل من هذا المكان الضيق. وهو لازم في الاستخدام الفصيح، متعدٍّ بالحرف في اللهجة.

(هـ ز ر) استعملت مادة (هزر) للدلالة على معانٍ عدَّة:

هزره بالعصا هزرات، أي: ضربه[٥]، وهزره، أي: غمزه[٦]، ومنه قول الشاعر[٧]:

ألا تدع هزرات لست تاركها تُخْلع ثيابُك لاضأنٌ ولا إبلُ

(١) المحكم، ٢٠/٥، المخصص، ١٩١/١، والتاج: (دخ ش)، والقاموس: (دخ ش).

(٢) الجمهرة، ٣٠١/١.

(٣) معجم مقاييس اللغة، ٣٣٤/٢.

(٤) الجمهرة ٣٠١/١، واللسان: (دخ ش).

(٥) الصحاح: (هـ ز ر)

(٦) السابق: (هـ ز ر)

(٧) لم أقف على اسم الشاعر وهو من شواهد التهذيب ٢٨٩/٢، والمخصص ٤٣٣/٣.

والهزر: شدَّة الضرب بالخشب، هزره يهزره هزراً[١]. والهزر: الإكثار في العطاء، هزرلي[٢]. وهزر الرجل هزراً: ضحك[٣]. وهزر هْزراً: طرد ونفي، فهو مهزور وهزير[٤]. والهزر في البيع: التفحُّم فيه والإغلاء، وقد هزرت له في بيعه هزراً: أغليت له، والهازر: المشتري[٥].

واللهجة تستعمل الفعل هزر في معنى لم يرد له في المعاجم فمعناه في اللهجة: جذب، وسحب، تقول: هزرت السيف من غمده، وهزرت السَّمَكة من الماء، وأغلب ما يستعمل في الجذب بقوة، يقال: تجاذب الرجلان فهزر كلٌّ منهما ثياب الآخر. وأكثر ما يميز بين الاستعمال الفصيح والمحرّف أن الاستعمال الفصيح يعدّى الفعل هزر بالحرف في الغالب، أمَّا المحرف فهو متعدٍّ بغير حرف.

(هـ ف ت) الهفات: بتاء أصلية: مصدر، هفت الشيء: تطاير لخفته[٦]. وكل شيء انخفض واتضع فقد هفت وانهفت[٧]. وهفَتَ يْهفت هفْتاً وهفتاناً: تكلم كثيراً بلا رويّة[٨].

---

(١) المحيط في اللغة، ٢٩٤/١.

(٢) المعجم الوسيط (هـ ز ر)

(٣) تاج العروس: (هـ ز ر)

(٤) السابق: (هـ ز ر)

(٥) اللسان: (هـ ز ر).

(٦) أساس البلاغة، ٣/٢، والصحاح: (هـ ف ت) والقاموس: (هـ ف ت).

(٧) إكمال الإعلام بتثليث الكلام، ٧٢٩/٢.

(٨) القاموس: (هـ ف ت).

وهفت يَهْفِت هفْتاً: دق[١].

والهفت: تساقط الشيء قطعة قطعة كالثلج والرذاذ ونحوهما وتهافت الثوب: تساقط بلى، وتهافت الفراش في النار كذلك[٢].

أما في اللهجة فالفعل يأخذ منحىً آخر حيث يستعمل متعدِّياً بالحرف وليس لازماً كما في الاستعمال الفصيح، ويدل على غمس الخبز في الأدم تقول: هفت فلان هفتةً كبيرة بمعنى غمس لقمة الخبز فيه ثم تناولها، وتهفَّت الرجل أكثر من تكرار غمس اللُّقَم.

(ن ش ش) نشّ الغدير يَنشُّ نُشيشاً، أي: أخذ ماؤه في النضوب[٣].

ونشَّ اللحم ينشُّ نشًّا ونشيشاً، إذ سمعت صوته على مَقْلى أو في قدر، وكذلك كل ما سمعت له كتيتاً كالنبيذ وما أشبهه[٤]. ونَشَّت الخمر. تنشّ إذا أخذت في الغليان[٥].

والمعنى المستعمل في اللهجة يدل على الطرد والإبعاد، وخاصة في طرد الحشرات تقول: نشَّ الغلام البعوض عن الإناء بمعنى طرده، كما يستعمل لردّ الحيوانات عن الحقل، تقول للراعي: نشّ الغنم عن الزرع، أي: اردعه عن دخول الحقل.

والفعل في اللهجة والحالة هذه متعدٍّ بنفسه على حين أنه لازم في الاستعمال الفصيح.

---

(١) المحكم، ٤/٢٨٠.

(٢) السابق، ٤/٢٨٠.

(٣) الصحاح: (ن ش ش)

(٤) الجمهرة، ١/٤٨.

(٥) اللسان: (ن ش ش).

ومن أمثلة الرباعي:

(ب ر ق ط) برقط الرجل إذا ولى متلفتاً[١].

والبرقطة: أن يبرقط الكلام هاهنا وهاهنا، أي: يطرحه ولايسدُّه[٢]، وبرقط: خطا خطواً متقارباً[٣]. وبرقط الشيء: فرَّقه قل أو كثر، والكلام: طرحه بلا نظام[٤]. وتبرقط وقع على قفاه، وتبرقطت الإبل: اختلطت في الرعي[٥]، وبرقط الرجل، إذا فرَّ هارباً[٦]. وبرقط في الجبل: صعد فيه[٧].

والفعل في لهجة جازان خاص بفعل المرأة في صنع الطعام، ويعنون به صنع الطعام على عجل ودون تروٍّ، كأن تعرض المرأة على زوجها صنع الطعام وهو على عجلة من أمره فتقول له: أبرقط لك برقيطة، أي: أصنع لك خبزاً مستعجلاً.

لكن جاء في القاموس:" المبرقط: طعام يفرق فيه الزيت الكثير" [٨]

والفعل مستعمل في اللهجة لازماً ومتعدياً على حدٍّ سواء. حسب السياق الذي يرد فيه. أما في الفصيح فهو لازم بحسب الأمثلة الواردة آنفاً.

---

(١) الصحاح: (ب رق ط).

(٢) العباب الزاخر، ٢٢٢/٩.

(٣) القاموس المحيط: (ب رق ط).

(٤) السابق: (ب رق ط).

(٥) السابق: (ب رق ط)

(٦) اللسان: (ب رق ط)

(٧) تاج العروس: (ب رق ط)

(٨) القاموس المحيط: (ب ر ق ط)

المبحث الرابع

العامي الذي لا أصل له في معاجم العربية

هذا وهناك طائفة أخرى من الأفعال المستعملة في لهجة منطقة جازان تسير على أوزان العربية وتصاريفها واشتقاقها بيد أنها لم ترد في معاجم العربية وليس بوسع أحد التكهن بفصاحتها وفي الوقت نفسه ليس بمقدور أحد نفي فصاحتها أو ادّعاء خطئها أو الجزم بعاميتها؛ ذلك أن المعاجم العربية على وفرة ما ورد فيها من كلام العرب إلا أنها لم تستقص جـــمـــيع ما نطق به العرب، وقد قيل: إن ما فُقد من كلام العرب أكثر مما سُجّل وعلى ذلك عنونت المبحث بالعامي الذي لا أصل له في معاجم العربية و لم أقل: في اللغة العربية.

وسأعرض نماذج عشوائية من تلك الأفعال ومعانيها في اللغة معتمداً على معجم اللهجة المحلِّيَّة لمنطقة جازان للعقيلي رحمه الله.

(ج ع ط) جعط: بفتح الجيم والعين المهملة وآخره طاء، جَعَطَ يجْعَطُ جعْطاً: صاح، وغالباً ما يطلق على الرضيع عندما يصرخ بشدّة وعليه قول الشاعر الشعبي: [(١)].

(تسمع الهاذي وجهلتنا جعاطه)

والمعني بالجهَلة: الأطفال.

(د ب ع) دبَّعَ الرجلُ رأسهُ بمعنى حلقه، والمدبَّع محلوق الرأس،

---

(١) معجم اللهجة المحلية لمنطقة جازان، ص٥٢.

والدِّبَعَةُ: مؤخرةُ الرأس المحلوقة.

(د ف خ) دفخ بفتح الدال والفاء وآخره خاء: فشر – ادعى بما ليس فيه، والاسم منه: دفّاخ[١].

(ر د ش) ردش بفتح الراء والدال المهملتين وآخره شين معجمة: ضرب[٢].يقال: ردشه واردش هذا الثعبان ويطلق مجازاً على من سقط من عل: يقال ردش فلان من فوق السقف.

(ز ب ت) زبت الحصى بمعنى نقره بطرف أصبعه فانزاح من مكانه.

(زب ط) زبط بمعنى رفس، تقول زبط الغلام الكرة بقوة، وزبط فلان فلاناً في بطنه بمعنى رفسه.

(ز ح ط) زَحِطَ بالتحريك: زلق[٣]. تقول: زحط علي فوقع على الأرض.

(ل ج غ) لجغ يلجغ لجغاً فهو لَجِغ. ممقوت القول، سمج، مهذار[٤].

(ل و س) لاست المرأة الدقيق بمعنى عجنته، واللوس والعجين.

ومن أمثلة الرباعي:

(ب ع ت ش) بعتش الشيء بمعنى قلبه ونثره، وأثاث مبعتش: مفرق غير مرتب.

---

(١) السابق، ص٩٤.

(٢) السابق، ص ١٠٧.

(٣) السابق، ص ١١٥.

(٤) السابق، ص ٢٢٥.

ويبقى السؤال: هل نستطيع أن نردَّ تلك الأفعال وما شابهها بحجة أنها لم ترد في المعجم العربي؟ وهل نستطيع أن نضمنها خطاباتنا ومقالاتنا دون دليل على فصاحتها؟

أقول: صحيح أننا لا نستطيع أن نجزم بإخراج هذه الأفعال من فصيح كلام العرب بالقدر الذي لا نستطيع معه أن نجزم بفصاحتها لكن علينا أن نتحاشاها في كتاباتنا الرسمية والإبداعية، وأن نقتصر على ما حفظته معاجم العربية؛ لأن ذلك المحفوظ هو المجمع عليه الذي يعرفه المغربي والمشرقي والشمالي والجنوبي ممن نطق بلغة الضاد، وإذا لم يهتد إلى معنى لفظه من ذاكرته اهتدى إليها في معجم من معاجم العربية، أما لو فتح الباب لكل لهجة ليكتب بها أصحابها فسينفرط عقد العربية، على الرغم من أن ما يُكتب باللهجة قد يكون عربي الأصل إلاّ انه لم يحفظ و لم يدون في بطون المعاجم.

النتائــج

أفضت هذه الجولة السريعة في لهجة جازان من خلال دراسة الفعل فيها إلى نتائج يمكن إجمالها فيما يلي:

١- ما زالت صلة لهجة جازان باللغة الفصحى صلة وثيقة، يتجلى ذلك في استعمال أبناء المنطقة لأفعال فصيحة وإن كان بعض المستعملين لا يعرف أنها فصيحة الأصل.

٢- ثمة أفعال في لهجة جازان حرِّفت تحريفاً لفظياً عن وضعها في الفصحى إمَّا بإبدال حرف مكان حرف أو تقديم حرف على حرف أو حذف حرف أو زيادة حرف... إلخ.

٣- من الغريب استعمال اللهجة لأفعال فصيحة في معانٍ لم تستعملها فيها اللغة الفصحى، أو لم تسجلها معاجم اللغة.

٤- تضم لهجة جازان أفعالاً كثيرة تسير على تصاريف العربية واشتقاقها، إلاّ أن المعاجم لم تسجلها.

٥- دراسة اللهجات يفتح الباب لربطها باللغة الفصحى وردّ العامي للفصيح، لكن استعمالها يفرق أبناء اللغة ولا يجمعهم من وجهة نظر الباحث.

ثبت مصادر الدراسة

١- أساس البلاغة، دار الكتب العلمية، بيروت، د.ت.

٢- أسرار العربية، تحقيق: محمد بهجت البيطار، المجمع العلمي السوري، دمشق (د.ت).

٣- أصالة لهجة منطقة جازان (تهامة-وادي جازان وما جاورها)، لمحمد شامي، ط١، دار المعراج الدولية للنشر، ١٤٢٣هـ، ٢٠٠٢م.

٤- إكمال الإعلام بتثليث الكلام، لابن مالك، تحقيق: سعد الغامدي، ط١، مطبوعات جامعة أم القرى، مكة المكرمة، ١٤٠٤هـ-١٩٩٤م.

٥- تاج العروس من جواهر القاموس، للزبيدي، تحقيق: علي شيري، دار الفكر، بيروت، ١٤٠٤هـ-١٩٩٤م.

٦- التعريفات، للجرجاني، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٠٨هـ-١٩٦٧م.

٧- تهذيب كتاب الأفعال، لابن القوطية، ط١، عالم الكتب، بيروت، ١٤٠٣هـ/١٩٨٣م.

٨- تهذيب اللغة، للأزهري، تحقيق: عبد السلام هارون، و"آخرون"، الدار المصرية للتأليف والترجمة، ١٣٨٧هـ-١٩٦٧م.

٩- جمهرة اللغة، لابن دريد، ط١، دار صادر، بيروت، ١٣٤٥هـ.

١٠- حاشية الصبان على شرح الأشموني، طبعة الحلبي، مصر، د.ت.

١١- الخصائص، لابن جني، تحقيق: محمد علي النجار، دار الكتب المصرية، د. ت

١٢- ديوان جرير، طبعة المكتبة الشاملة الالكترونية.
١٣- سر صناعة الإعراب لابن جني، تحقيق: حسن هنداوي،ط١، دار القلم، دمشق، ١٤٠٥هـ، ١٩٨٥م.
١٤- الشافية، لابن الحاجب، طبعة المكتبة الشاملة الالكترونية.
١٥- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، لابن عقيل، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، القاهرة، ١٣٥٥هـ.
١٦- الشوارد في اللغة، للصاغاني، تحقيق: مصطفى حجازي، ط١، الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية، القاهرة، ١٤٠٣هـ-١٩٨٣م.
١٧- الصاحبي في فقه اللغة وسنن العرب في كلامهم، لابن فارس، المكتبة السلفية، القاهرة، ١٣٢٨هـ/ ١٩١٠م.
١٨- صحيح البخاري، تحقيق: مصطفى ديب البغا، دار ابن كثير اليمامة، بيروت، د.ت.
١٩- العباب الزاهر، طبعة المكتبة الشاملة الالكترونية.
٢٠- العين، للخليل بن أحمد، تحقيق: مهدي المخزومي وإبراهيم السامرائي، دار مكتبة الهلال،د.ت.
٢١- في اللهجات العربية، لإبراهيم أنيس، ط٦، مكتبة الأنجلو المصرية.
٢٢- قاموس رد العامي إلى الفصيح للشيخ أحمد رضا، دار الرائد العربي، بيروت، ١٩٨١م.
٢٣- القاموس المحيط، للفيروز أبادي، ط٢، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٤٠٧هـ-١٩٨٧م.

٢٤- اللهجات العربية في التراث (القسم الأول في النظامين الصوتي والصرفي) لأحمد علم الدين الجندي، الدار العربية للكتاب، ١٩٨٣م.
٢٥- اللهجات العربية في كتاب سيبويه، عبد الله عبد الرحمن العيّاف، رسالة دكتوراة، جامعة أم القرى، ١٤٢٣هـ.
٢٦- اللهجات العربية-نشأةً وتطوراً، عبد الغفار حامد هلال، ط٢.
٢٧- اللهجات العربية في القراءات القرآنية، لعبده الراجحي، دار المعرفة الجامعية، د. ت.
٢٨- اللهجات في الكتاب لسيبويه، لصالحة راشد الغنيم، أصواتاً وبناءً، رسالة ماجستير، جامعة أم القرى، ١٤٠٣هـ.
٢٩- المحكم والمحيط الأعظم، لابن سيده، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ١٤١٧هـ-١٩٩٦م.
٣٠- المحيط، في اللغة، للصاحب بن عباد، طبعة المكتبة الشاملة الالكترونية.
٣١- مختار الصحاح، للرازي، تحقيق: محمود خاطر، مكتبة لبنان- ناشرون، بيروت، ١٤١٥هـ-١٩٩٥م.
٣٢- المخصص، لابن سيده، تحقيق: خليل إبراهيم جفال، دار إحياء التراث، بيروت، ١٤١٧هـ -١٩٩٦م.
٣٣- المزهر في علوم اللغة وأنواعها، للسيوطي، تحقيق: فؤاد علي منصور، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٨١م.
٣٤- مسند الإمام أحمد، مؤسسة قرطبة، القاهرة، د. ت.

٣٥- مصنف أبي بكر بن أبي شيبة، تحقيق: كمال يوسف الحوت، مكتبة الرشد، الرياض، ١٤٠٩هـ.

٣٦- معجم فصاح اللغة، هشام النحاس، مكتبة لبنان، ١٩٩٧م.

٣٧- معجم اللهجات المحلية لمنطقة جازان، للعقيلي، ط٢، مطابع جازان، ١٤١٠هـ- ١٩٩٠م.

٣٨- معجم مقاييس اللغة، لابن فارس، تحقيق: عبد السلام هارون، دار الفكر، ١٣٩٩هـ-١٩٧٩م.

٣٩- المعجم الوسيط، لإبراهيم مصطفى وآخرون، تحقيق: مجمع اللغة العربية، دار الدعوة، د.ت.

٤٠- المغرب في ترتيب المعرب، للمطرزي، ط١، مكتبة دار الاستقامة، حلب، ١٣٩٩هـ-١٣٩٩م.

فهرس المحتويات

نظرية اللغة الثالثة التنظير والتطبيق من خلال كتاب الدكتور معتوق «نظرية اللغة الثالثة منهجاً وتطبيقاً»

إعداد

د . يس أبو الهيجاء

كلية اللغة العربية. جامعة أم القرى .

بسم الله الرحمن الرحيم

توطئة:

هذا البحثُ قِراءةٌ نَقدِيّةٌ في مَذهب، وليسَ قِراءةً في كتابٍ، فهو يناقش نظرية اللغة الثالثة من خلال أحد منظّريها وهو الدكتور أحمد المعتوق في كتابه"نظرية اللغة الثالثة "، "دراسة في قضية اللغة العربية الوسطى". وهو يعرض إلى أسس هذه النظرية؛ كما انتهت إلى الدكتور المعتوق الذي يُعدّ أكثر المنظّرين لها تفصيلاً وتناولاً للقضايا المتعلقة بها. فهو يتناول من خلال كتابه جلَّ القضايا والمسائل التي عرض لها أصحاب هذه النظرية. والبحث يناقش طائفة كبيرة من الأفكار، والانتقادات التي تنال من العربية الفصيحة، والتي نراها تتكاثر يومًا إثْر يوم.

فدراسة الدكتور المعتوق –كما المذهب الذي ينتمي إليه– تتناول قضية شغلت كثيرًا من الباحثين، وهي أن العربية الفصيحة انتهت من جل حياة العرب في العصر الحديث أو كادت؛ لأنها قصَّرت عمّا يناط بها، ويجب أن نبحث عن بديل مناسب لها جزئيّ أو كليّ. وهم بعد ذلك منازل، فمنهم من دعا إلى العامية صراحة؛ أمثال صروف وسبيتا وفولرس وولمور وولكوكس وسلامة موسى وغيرهم[1]. ومنهم من رأى أن نحافظ على العربيَّة الفصيحة، ولا نتجاهل العامية، فتمخّض فكرهم عن لغة أسموها ثالثةً أو وسطى أو وسيطة أو مخفّفة[2]، تكون في متناول عامة الناس وخاصتهم.

١ ينظر: تاريخ الدعوة إلى العامية، نفوسة.

٢ ينظر: اللغة العربية، تاريخها، ومستويات تأثيرها، كيس فرستيغ، ترجمة محمد =

ليست عامية خالصة، ويُتسَمّح فيها ما لا يُتسمح في الفصيحة، وتأخذ من كلٍّ بطرف. وهي بهذا تفارق من دعا إلى العامية صراحة. ومن دُعاة هذه اللغة أنيس فريحة في جانب من طروحاته[1]، وإن كان بعامّة ملحقًا بدعاة العامية، وساطع الحصري[2]، ومحمد كامل حسين[3]، وقد انتهت إلى الدكتور المعتوق. على أنّ المعتوق سيتناول دعوتهم ويظهر قصورها عن تحقيق الغاية المنشودة. فهو ينهج نهجًا مختلفًا، ويرى أن دعوته فريدة، وعلى المعنيين المسارعة إلى الأخذ بها قبل أن يُفْلِت زمام الأمور من أيديهم.

(١:١) بناء الدراسة:

تقع دراسة المعتوق في ثلاثة فصول، وسَم الأولَ بـــ "البحث عن وسيط بين اللغة العربيةِ واللغة الأجنبية"، والثاني بـــ" الوسيط بين العربية الفصحى والعامية"، والثالث بـــ" اللغة الثالثة ودَور أجهزة الإعلام المسموعة والمرئية". وكما نرى فالدراسة منقسمة على الجملة قسمين، قسم يبحث عن وسيط بين العربية (الفصحى) – على حدّ تعبير الدارس- من جهة، والأجنبية والعامية من جهة أخرى، وقسم يبحث في الكلام على دور أجهزة الأعلام في التنظير لهذه اللغة.

= الشرقاوي، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، ط١، ٢٠٠٣م: ١٣٠.

١ ينظر كتب فريحة: "اللهجات وأسلوب دراستها"، و"نحو عربية ميسرة"، و"نظريات في اللغة": ١١١.

٢ ينظر مقدمته لكتاب أنيس فريحة "اللهجات وأسلوب دراستها". وينظر: اللغة الثالثة: ١١٧.

٣ ينظر كتابه " اللغة العربية المعاصرة"، دار المعارف، مصر.

وسأتناول في هذا البحث اللغة الثالثة من خلال دِعامتين قامت عليهما نظرية المؤلف، وهما المنهج النظري، والجانب التطبيقي، الذي لا يمثّل ثمرة دراسة المؤلف وحسب، بل ثمرة كلّ من يدعو إلى هذه اللغة، وما انتهوا إليه من هذه النظرية، تصريحًا بذلك أم تعريضًا، وسيندرج تحت كلٍّ منهما عنوانات تجلّي فلسفة هذه النظرية.

(١: ٢) دواعي اللغة الثالثة:

يبدو المؤلف معنيًّا بالتحديات التي تواجهها العربية، وعما يمكن أن يقيها صامدة أمام تلك التحديات، ويمهد لارتقائها أو يذلل العقبات التي تحول دون التمكن منها، وجعلها لغة حية مرنة متطورة معبرة عن مستجدات العصر ومستلزمات التطور. وهو يذكر في هذا الإطار تساؤلاً مستمرًا عن إمكانية إيجاد "لغة ثالثة" محكيّة، تعني في واقعها مستوى لغويًا يقف وسطًا بين الفصحى لغة الأدب، وبين العامية ولهجاتها المحلية المختلفة، وتكون بمنزلة لغة مشتركة سليمة معافاة سائغة، يجيدها الخاصة ولا يعجز عنها العامة. وهو يفضي إلى أن هذه اللغة تسهم في تحقيق المزيد من ديمقراطية العلم والمعرفة في المجتمع العربي، وفي تضييق الفجوات الثقافية بين طبقات المجتمع.

وقضية إسهام اللغة الثالثة في تحقيق ديمقراطية العلم والمعرفة وحريتهما ونمو الفكر" يكررها الدكتور المعتوق غير مرة في دراسته، وقد نادى بها دعاة العامية من قبل، كما سنرى. وهي تنهض في قدر كبير منها على وهم من أكبر الأوهام التي بنيت عليها نظرية هذه اللغة عند المعتوق وغيره، وهو أن تعلّم هذه اللغة وإتقانها أقل كلفة، وأيسر سبلاً من تعلم العربية الفصيحة.

وعلى الرغم من ذلك فهذه المصطلحات يكتنفها الكثير من الغموض في استخدام المؤلف، فهو يذكرها ولا يعقّب. ولا يدري القارئ كيف حالت اللغة العربية الفصيحة دون تحقق هذه المفهومات، وستقوم "اللغة الثالثة" بما عجزت دونه الفصيحة؟! وسأتناول هذه القضية لاحقًا.

إنّ من بين البواعث الأساسية للتساؤل عن "اللغة الثالثة" أو الدعوة إليها — كما يرى المؤلف – الظنَّ بأن العامية غير مقبولة بوصفها لغة كتابة، ويكثر الاعتراض على استعمالها في كثير من مجالات التعليم والإعلام والتثقيف. كما أن معرفة الفصحى الراقية من جانب آخر غير متيسرة للكثيرين من أبناء الشعب العربي، ويصعب التمكن منها نحوًا وصرفًا ومفرداتٍ وأصولاً، ولاسيما في ظل التحولات والتغيرات الاجتماعية والحضارية والظروف الثقافية واللغوية الراهنة. وبناء على كل هذا فـــ"اللغة الثالثة" المحكية التي يدعو إليها، يمكن أن تكون الحل الأمثل للأزمة التي تواجهها اللغة العربية الفصيحة، أو العرب مع لغتهم في العصر الحاضر؛ فتصبح هذه اللغة الوسيط أو الجسر الواصل بينهما، والقاسم المشترك الذي يلتقي عنده أفراد المجتمع العربي. وهو يرى أنّ هذا الاقتراح يجب أن يوضع موضع التنفيذ في أسرع ما يمكن، أخذًا بالنتائج الخطيرة التي تترتب على الوضع اللغوي القائم في كل أنحاء العالم العربي؛ إذ يزداد استخدام العامية في فصول الدراسة في المدارس والجامعات، وفي وسائل الإعلام المسموعة والمرئية، فضلاً عن عامة المثقفين.

والمؤلف يكرر "اللغة الفصحى" في كلامه على ما يمكننا أن نسميه العربية

السليمة، وهو نعت نراه عند الكثير ممن يعالجون قضايا اللغة العربية. وأُصِرّ على مسمّى "الفصيحة"، ولا وجود للفصحى الآن، فهي اللغة العليا، التي لم يعد لها من نماذج بعد عصر الاستشهاد إلا طائفة من الكتاب والشعراء من أمثال عبد الحميد الكاتب وابن المقفع والجاحظ والجرجاني، وبشّار وأبي تمام والمتنبي وأضرابهم. فيجب أن نقرّ بأن مطلب الفصحى على هذا المعنى عسير، وأربابها في كل زمان قلة، فكيف بنا وقد وصلت حالنا إلى ما وصلت إليه؟!

واللغة الثالثة المحكية كما يراها ويبحث في أسسها وقواعد إرسائها وعوامل تنميتها لا تكمن أهميتها فقط في كونها لغة مشتركة تضمن جانبًا مهمًا من الوحدة على الصعيد القطري والقومي، وتسهم في تحقيق المزيد من الوعي ونمو الفكر في مجتمعنا العربي، بل إن من شأنها على حدّ قوله أن تهيئ للكثير من قطاعات المجتمع المزيد من فرص التفاعل مع معطيات فصحى التراث العربي، ومع نصوصها البليغة وأساليبها البيانية الرفيعة. حيث يُعبّد الطريق وتعوّد الأسماع وتردم الفجوات أمام التواصل مع هذه الفصحى العالية. فقضية اللغة الثالثة التي تتناولها الدراسة هي قضية البحث فيما يؤدي إلى استمرارية فهم القرآن وعلومه، ليس من قبل فئة أو فئات معينة من المتخصصين، وإنما من قبل جمهور المتعلمين وجماهير المثقفين في نطاقهم الواسع.

وكما نرى فإن المؤلف يقرر أن أمل الأمة معقود بنواصي هذه اللغة الثالثة التي اتصفت، كما يقرر قيمتها في توحيد الأمة، وتحقيق المزيد من الوعي ونمو الفكر في المجتمع العربي، وانفتاحها على الحرية والديمقراطية، فضلاً عن ردمها الفجوات بين المجتمع ولغته الفصيحة، وتهيئتها لهذا المجتمع

للتفاعل مع فصحى التراث العربي. وهذه عبارات يلبسها المؤلف لبوس الواقع الذي يكاد يلمسه.

(١: ٣) حدود اللغة الثالثة:

"ما حدود هذه اللغة الثالثة"؟ وهل يمكن أن تسمّى لغة بالفعل، وهل يمكن أن تحل محلّ الفصحى في التواصل مع التراث ومع نتاجات الفكر المعاصر بكل أشكاله ومعطياته؟... ومن جانب آخر لماذا لا نسعى بدلاً من البحث عن لغة ثالثة إلى إحلال العربية الفصحى الراقية بدلاً منها؟ هذه أسئلة يطرحها المؤلف، في سبيل تحديد معالم هذه اللغة. وهو يُقرّ أنّ دراسته المختصرة لا تتسع للرد على هذه الأسئلة ومناقشتها كلها، وإنما تسعى إلى طرح ما يمكن أن يمهد للتوسع في بحثها، و مدى إمكانية تطوير نظرية "اللغة الثالثة" المحكية التي تصلح للتعليم في كلّ مجالاته، وللتثقيف والإعلام بشكل عام.

فهذه الدراسة -كما يقول المؤلف- هي إسهام في تطوير نظرية ما سمي بـــ"اللغة الثالثة"؛ لأن هذه النظرية طُرحت من قبْل، في أُطُر فكرية مقترحة، وفي صور متباينة، وبعنوانات أو تسميات مختلفة. وهي تطرح رؤية نقدية جديدة مبسّطة لبعض مواصفات هذه اللغة، باعتبارها مستوى لغويًا داخل اللغة، وليست لغة مميزة قائمة بذاتها[١].

إن المؤلف يستحوذ عليه هاجس اللغة الثالثة. وقد كرر "اللغة الثالثة" في المقدمة التي بلغت ست صفحات (٢٨) مرة. ولو حسبنا كل الإشارات

---

١ نظرية اللغة الثالثة: ٧-١٣.

إليها لكان العدد أكثر من هذا. وهو - كما يُظهر- أحكم القبض على زمامها، وحدد أطرها والسير في منهجها. وقيمة دراسته —كما يرى- أنها لم تقف عند الجانب النظري، بل تميّزت في المجال التطبيقي العملي الميداني.

ولننظر إليه يزيد وصفها وضوحًا؛ إذ يقول:" هو ذلك المستوى اللغوي المنطوق الذي يستمد عناصره ومكوناته الأساسية الأولى من فصحى العصر بمختلف درجاتها ونماذجها، وروافدها الداخلية والخارجية، وتُكيَّف فيه عناصر أخرى من العامية بمختلف أنماطها ودرجاتها التي لا تبتعد عن أصول الفصحى، ومقاييسها وقاعدتها الأساسية. لتتكون أو تتطور من خلاله ومن خلال توفيقه وجمعه بين هذه العناصر، لغة عربية محكية مشتركة وسيطة عفوية أصيلة مبسطة ...لا يجد المدرس ولا تلميذه ولا المذيع ولا مستمعه أية صعوبة أو كلفة في مواصلة استعمالها...لغة لا تعوض عن الفصحى الأصيلة الصافية النقية العالية، ولا تكون بديلة عنها، وإنما تكون إلى جانبها متطلعة صاعدة دائمًا نحوها، مهيئة لانتشارها وزيادة نفوذها وتعزيز مكانتها "[١].

وكما نرى فإن هذه الدفقات الرومانسية - إذا جاز لنا التعبير- تصف لغة متخيلة مفترضة، بأوصاف لو وجدناها عند كاتب في العصر العباسي للعربية الفصحى لكان فيها الكثير من المبالغة. ونتوقّف ههنا أيضا على مصطلح "فصحى العصر"، فمصطلح الفصاحة يحمل إشكالية كبيرة عند القدماء والمحدثين، والزج به في هذا السياق لا يخدم قضية البحث الشائكة أصلاً.

---

١ نظرية اللغة الثالثة: ٩٨-٩٩.

(٤:١) واقع العربية الفصيحة:

يتناول في توطئته لفصله الأول صراع العربية في بلدان العالم العربي مع لغات القوميات التي تعيش في تلك البلدان، فضلاً عن صراعها مع لغات المستعمرين. ويذكر إعراض المدرسين عن استعمال العربية، وممّا يذكر من عباراتهم المهجنة:"هذه لغتنا الأصيلة الحلوة يا أولاد، لازم ندردش بيها، ونتكلم ونتعامل دغري بيها، ما في حدا يا أولاد بدّه يتعلم منيح بسبب اللغة تبعه"[١]. بل يتناول حديثًا لأساتذة بارزين متخصصين في تدريس العربية في مؤتمر عن العربية والتعريب ومشكلاته وهمومه، وتجلجل ألسنتهم بكلمات وتراكيب محلية مثل: لسه، وعاوزين، بتعاتنا وبتوعهم، ومايعرفوش، وشويّة كلام حلوين..."[٢]

وهو يتكلم على حال مدرسي العربية في الجامعة التي يدرس فيها "جامعة الملك فهد للبترول والمعادن" التي تنصّ قوانينها على تدريس المقررات الدراسية العلمية باللغة الأجنبية،"وكيف يتراطن أساتذها – على حد قوله– بالإنجليزية مع استخفاف بلغتهم الأم. وهو يسجّل حوارين مهجّنين تَختلط فيهما الفصيحة والعامية والإنجليزية؛ واحدًا بين أستاذين في تلك الجامعة، وآخر من برنامج تلفزيوني بين مذيعة تلفزيونية ودكتوره متخصصة في التسويق والعلاقات العامة، تدرّس في جامعة أجنبية في قطر، وسأتناول هذين النموذجين لاحقًا؛ لأنه يتخذهما نموذجين بعد إعادة صياغتهما للغة الثالثة. ويطيل في تسجيل هذا النمط من الحديث، وينتهي إلى

---

١ نفسه: ١٦.

٢ نظرية اللغة الثالثة: ١٦.

قوله: هذا كلام يشكّل محاولة غير ناجحة للمصاهرة بين العربية والإنجليزية، إنه في الحقيقة تهويش وخلط، ليس بين لغتين ثابتتين أو بين مستويين من لغة واحدة فحسب، وإنما بين العامية المحلية والأجنبية الدخيلة غير المفهومة أيضًا. وهذا يفضي حتمًا على المدى البعيد إلى مزيد من الضعف في اللغة القومية، ثم إلى المزيد من اهتزاز مكانة اللغة بين أهلها وذويها. وهو يستشهد على ما يذهب إليه بما ذكره بعض الباحثين من حشو الكثير من المتكلمين في حواضر المغرب العربي لغتهم العربية بالألفاظ الفرنسية[١].

(١: ٥) إشكالية المستغربين:

إنّ الإشكالية عند الكثيرين ممن يَحشُون لغتهم بالألفاظ والتراكيب الأجنبية – كما يرى – أنهم لا يتقنون هذه اللغة؛ لذلك يبقى استعمالهم لألفاظها واصطلاحاتها في أثناء تخاطبهم بلغتهم جامدًا، فلا يقدرون على استعمال اللفظ الواحد خارج السياق الذي ألِفوا استعماله فيه. وقد يؤدي الإفراط في استخدام هذا الأسلوب – على ما يقول – إلى مسخ اللغة، وتحويلها إلى لغة هامشية معرضة للانزواء والانكماش. ويفضي إلى سؤاله عن الطريق إلى جعل التزاوج إراديًا مشروعًا، لكي يحفظ ماء الوجه، ويحفظ لشخصية اللغة كيانها وإرادتها وتحررها، من دون أن تحيد عن سنة التطور الذي تقتضيه مدنية العصر، وأن تبتعد عن واقع الحياة وتبقى معزولة أو محصورة في زوايا التاريخ[٢].

---

١ نفسه: ٢١

٢ نفسه: ٢٢.

ومن عجبٍ قولُه: إنّ الإفراط في استخدام هذا الأسلوب قد يؤدي إلى مسخ اللغة، وكأن هذه الأسلوب على هذه الشاكلة التي سجلها ينقصه المسخ. والكلام الخطير أن يجعل المؤلف هذه النماذج الممسوخة دافعًا لابتداع لغة ثالثة، والأشد خطرًا بل عجبًا، أنه يجعل اللغة بين طريقين، إما أن نجعل هذا التزاوج – من الأمثلة التي ذكرها – مشروعًا، ومشروعيته في طرح المؤلف إيجاد لغة ثالثة، وإمّا أن تريق اللغة ماء وجهها وشخصيتها وكيانها وتحررها. ولسنا ندري كيف يتبسّط المؤلف في صياغة هذه الموازنة التي لا وجه لها؟ فاللغة الثالثة – التي لا واقع لها ولا حيز لوجودها- ستحفظ ماء وجه اللغة العربية الفصيحة، التي صمدت في وجه كل محاولات إقصائها وتهميشها، وستعيد إليها الأمل في اللحاق بركب الحضارة!

وهو يُقر بأن الكلام على اللغة الثالثة بمفهومها وطابعها المشار إليه يفترض أن يأتي في الواقع كمرحلة تالية لمرحلة تحقيق استقلال الهوية اللغوية العامة وتحديد ملامحها، ورسم حدودها وتحديد استراتيجية الدفاع عنها، وحمايتها من الغزو الخارجي. إلا أن تزامن الصراع وتشابكه واتصاله يقود إلى التفكير في بحث المرحلتين بنحو متزامن وفي سياق واحد[١].

فالصراع -كما يرى- ينبغي أن يكون على جبهتين؛ جبهة تحقيق استقلال الهوية اللغوية العامة وتحديد ملامحها وحمايتها من الغزو الخارجي، وجبهة البحث عن اللغة الثالثة. وهذه المصطلحات يلقيها المؤلف وكأننا باللغويين قد اتفقوا عليها، وحددوا مفاهيمها، والسير في تحقيقها. ولسنا

---

١ نفسه: ٢٤.

ندري كيف سيُحدد تحقيق استقلال الهوية اللغوية على هذا المفهوم، ورسم حدودها وتحديد استراتيجية الدفاع عنها؟!

ومنهج المؤلف في طرح نظريته يظهر ما يرجوه من اللغة الثالثة التي يسعى إلى إنشائها والتنظير لها، ولئن كان محمودًا من المؤلف أن يعرض الإطار العام للنتائج المرجوة من بحثه، قبل شروعه فيه، فإن الإسهاب في تحديد النتائج والتعامل معها كأنها حقيقة واقعة، يجعله بلا شك في حيِّز يؤثر في حرية البحث وسبل الوصول إلى تلك النتائج، ويجعل كل خطوطه مشدودة إلى نتائجه التي قررها وحدد معالمها، بينما ينبغي لمنهج البحث وسبله أن تؤدي إلى تلك النتائج وتؤكدها، ولعلّ ذلك من مقاتل دراسة المعتوق.

(٢: ١) البحث عن وسيط بين العربية الفصيحة والأجنبية:

البحث عن وسيط بين اللغة العربية والأجنبية"، أول قضية يطرحها المؤلّف، ويستهل – على منهجه المعتاد – بالأسئلة: هل ستكون اللغة الأجنبية في النهاية لغة العلوم والثقافة، وتُجلى العربية عن هذه المواقع لتكتمل سنة التطور والتحضر التي يريدها البعض.. أم هل سنبقى على ظهر البغلة تسير بنا حيث شاءت[١]؟

وهو يتحدث عن مواقف بعض الكتاب أو المثقفين، وانبهارهم باللغة الإنجليزية، وأنها ستكون "الإسبرانتو"، وستغدو يومًا ما لسان العالم كله، فيزجرهم، ويَعُدّ هذه المواقف استسلامية، وينعى عليهم محدودية وعيهم بالواقع

١ نفسه: ٢٨.

القومي والاجتماعي والحضاري العربي المرتبط بلغات أجنبية عالمية غير الإنجليزية، ويدعو إلى معالجة الواقع اللغوي الحالي بكل الطرق، والتي منها تطوير لغة محكية يُزاوَج فيها بين القديم والحديث، بين الأصيل والمولّد الجديد[١].

وهنا ينبغي أن نشير إلى حقيقة لا يخطئها كل من يقرأ دراسة الدكتور المعتوق، فهو فيها كراكب الحبل، يجمع خوف السقوط – فيما سقط غيره فيه ممن دعا إلى العامية الخالصة – إلى عسر المسير، لذلك نجده يشفع كل فكرة في سبيل " اللغة الثالثة " بعبارات تدل على قيمة العربية الفصيحة في بنية هذه اللغة، والتقارض الذي ينبغي أن يتم بينهما، مؤكدًا أن لا بديل عن اللغة الفصيحة الراقية. وهو في كل هذا يسعى إلى إثبات ميزة دعوته من غيره، ممن دعا إلى لغة ثالثة أو وسطى أو مخففة، متجاهلاً اللغة الفصيحة، أو داعيًا إلى إحلال العامية محلها. وهو على حرصه ذلك لم يفلح — فيما أرى – في إيجاد قاسم مشترك بين "اللغة الثالثة" والعربية الفصيحة، ونقاط التقائهما، ومواطن تفارقهما؛ ذلك أن سبيل هذه —كما سنرى– غير سبيل تلك.

وهو يقف على ضرورة التخطيط اللغوي، وينتقد الرأي المتأثر بمناهج البنيوية "دع اللغة وشأنها، تسير حيث شاءت لها الظروف والمصادفات"، ويرى أن التسليم بهذا الرأي يقضي بأن يقف كل أناس من لغتهم موقف المتفرجين أو المؤرخين أو الواصفين لها فقط، بينما يتعارض هذا مع المفهوم النظري الذي تتبناه الغالبية العظمى من علماء اللغة وخبرائها؛ إذ يرَون أن من الواجب التدخل المنظم في مجرى اللغة واستعمالاتها في المجتمع، وَفقًا لما

١ نفسه: ٢٨.

تقضيه مصلحة الأمة أو حاجاتها أو طموحاتها. إلا أن هذا التدخل ينبغي أن يقوم في اعتبارهم على أساس هندسة فنية محكمة ووفق تنسيق دقيق منظم يرتكز على ما أصبح يعرف في عصرنا الحديث، وفي الدراسات المتطورة بالتخطيط اللغوي. وهو يمثّل للتطور النظري والعملي بالإنجليزية، فما كانت هذه اللغة لتنتشر انتشارها لولا الجهود الحثيثة التي بذلت في التخطيط لها، وفي رسم السياسات التي تعمل على رعايتها ونشرها والارتقاء بها[١].

وما يذكره المؤلف في هذا الصدد لم يتنكّب الجادة، غير أن انتشار اللغة تَبعٌ للقوة الاقتصادية والعسكرية بالدرجة الأولى، ويزيد في هذا الانتشار أو يحدّ منه اهتمام الدول المتفوقة في هذين المجالين بلغتها ووسائل انتشارها، ومنها التخطيط اللغوي. فالمسألة ليست مسألة تخطيط وحسب، فالفرنسيون – على سبيل المثال – يبذلون قصارى جهودهم في سبيل نشر الفرنسية، في إفريقيا بوجه خاص، ومع هذا فالفرنسية لم تنل حُظوة الإنجليزية وانتشارها.

(٢: ٢) تجربة العربية في الصراع مع اللغات الأجنبية:

وقد وقفَ المؤلف على ما ذكره يُوهان فك"[٢]؛ إذ يسجّل ظهور لغة مهجنة تبدت على لسان أبي الجهير الخراساني النخّاس الذي استنطقه

---

١ اللغة الثالثة: ٣٠.

٢ العربية، دراسات في اللغة واللهجات والأساليب، يوهان فك:١٨، وما بعدها.

الحجاج: "شريكاتنا في هوازها وشريكاتنا في مداينها، وكما تجيء تكون [١]".

ويذكر أن هذه اللغة ما لبثت أن اتسعت واتسع قاموسها من الألفاظ والصيغ والتراكيب الأجنبية؛ مما أدى إلى ظهور ما يشبه اللغة الثالثة، شكلت ظاهرة مميزة، وقد كانت تقف موقف الوسيط أو الرابط بين العربية ولغات أجنبية من أعراق وأصول مختلفة، وقد نشأت هذه اللغة إلى جانب اللغة العامية الدارجة، التي اختلفت عنها في مدى التأثر باللغات الأجنبية والتحرر من قيود الأصل. كما اختلفت في جغرافية الكلمات والأوزان والتراكيب العربية بحسب المواقع الإقليمية في المجتمع العربي الإسلامي.

ومسألة اللغة الثالثة التي يستنتجها المؤلف من كلام "يوهان فك" تستدعي الوقوف، فقضية فساد اللسان، على التعميم – بقطع النظر عن أي لغة مخصوصة– ظاهرةٌ لا يمكن أن تسلم منها أي جماعة على وجه هذه البسيطة، ونحن –ولا غيرنا – لا يمكن أن نسلّم أن العرب في العصر الجاهلي لم يوجد بين ظهرانَيهم من لا تَعتَرِضُ لِسَانَه لُكْنةٌ ولا يَتَحَيَّفُ بَيَانَهُ عُجْمَةٌ أمثال تاجر الدواب ومولى زياد، ومن قبلُ سُحَيم عبد بني الحسحاس وغيرهم؛ لأنهم لم يكونوا منبتّين عن العالم، وكان من بينهم العبد الحبشي، والتاجر الفارسي و الشامي و الرومي. ولولا هذه الحقيقة ما قال الجاحظ:" وزعم أصحابنا البصريون عن أبي عمرو بن العلاء أنه قال: لم أرَ قَرويين أفصح من الحسن والحجاج[٢]". بل أين هذا كله من قوله تعالى: "لسان الذي

---

١ البيان والتبيين: ١/٩٨.

٢ البيان والتبيين: ١/٩٩.

يلحدون إليه أعجمي"[١]؟!

وما أظن أن هذا كله يغيب عن المؤلف، فهذه قضية طبيعية لا تحتاج إلى إثبات. على أننا لا ننكر أن هذه الظاهرة استفحلت مع اختلاط العرب بغيرهم في ظل الإسلام، ذكر ذلك يوهان فك أم جعله دَبْرَ أذنه، ولا شك في أن كلّ مجتمع كان فيه أمثال هؤلاء، بحسب تأثرهم وتعاملهم ،فقد تبّدت هذه الظاهرة بحسب البيئة التي وجدت فيها. أمّا أن نَسِمَها باللغة الثالثة، فهذه تسمية لغير مسمّى، إلا إن كان المؤلف يرى أن نجمع كل هذه الخروقات اللغوية – إن جاز التعبير– من شتى الاتجاهات، ونَصُبّها في بوتقة واحدة نسميها اللغة الثالثة، وما هذا بالمنطق البحثي ولا العلمي؛ ذلك أن معطياته مختلفة، ونتائجه متباينة. فمصطلح اللغة لهذه التشوهات اللغوية إشكالية كبيرة، فاللغة نظام، له أركانه وأسسه، وهذا الذي ينطق به هؤلاء فوضى لا سراة لها، فكيف ننعتها باللغة؟!

(٢: ٣) مسألة الاحتجاج في اللغة:

في مسألة الاحتجاج يلقي المؤلف برأي غاية في الخطورة؛ إذ يقول: نعم لقد كان هناك تحفظ وتشدد في الحفاظ على نقاء اللغة وصفائها في أول الأمر، وصل إلى درجة أن يتحاشى علماء اللغة الأوائل الاستشهاد بالمروي عن شعراء القبائل التي خالطت الأمم الأخرى؛ لاحتمال فساد لغتهم بالمخالطة. ولكنهم بعد تطور عصر التدوين عادوا ليحتفُوا بأولئك

١ النحل: ١٠٣

الشعراء، ويستشهدوا بشعرهم من دون تهوين ولا تجريح، وعادوا ليصرحوا على لسان ابن جني: "بأن اللغات على اختلافها كلها حجة، أي لغات العرب ولهجاتها؛ وما ذلك إلا لأنهم أدركوا أن المخالطة وتداخل اللغات والتأثر بها واقع لا مفرّ منه، ولا بد من الاعتراف به ما دام هناك تمازج وتبادل حضاري فاعل مستمر[١]. وهو يذكر أنّ العلماء استقروا على الاستشهاد بشعر المولّدين حتى بلغ المستشهد بشعره منهم أربعين شاعرًا، وقد استشهد ستة عشر من أئمة اللغة بشعرهم في متن اللغة، وستة وعشرون في النحو. ويخلص المؤلف من هذه الآراء إلى أن علماء العرب أدركوا آنذاك أن الأمة أصبحت تشهد عمليات تلاقح وتصاهر فكري واسع النطاق، لا يمكنها معه أن تكتفي برصيدها اللغوي الموروث، فمن الصعب التوقف برصيد اللغة عند الخُلّص من عرب البادية[٢].

وهذه عبارات حافلة بالتلفيق – بمعناه اللغوي – والخلط. و المؤلف ههنا يلقي بآراء وتفسيرات كأنها مسلم بها، وهذا كله تمهيد لتسويغ ما سيأتي به في نظرية اللغة الثالثة، وهي آراء ليست مُلبِسة فحسب بل غاية في الخطورة، لأنها تخالف الواقع، فابن جنّي لا يمكن أن يكون مقصده ما ذهب إليه المؤلِّف، ويتجاوز ما رسّخ له اللغويون في مسألة الاستشهاد، بل ما بَنى عليه جلّ ما جاء في كتبه، ولا يمكن أن يتسع كلامه حتى يضم المولدين. فالمؤلف انتزع هذا الباب من سياقه انتزاعًا، وفسره بما يوافق رأيه.

---

١ نفسه: ٤٦-٤٧.

٢ نفسه: ٤٧

وأمّا ما اقتطعه من نصّ ابن جنّي فآخره ما يأتي:" فالناطق على قياس لغةٍ من لغات العرب مصِيب غير مخطئ، وإن كان غير ما جاء بهِ خيرًا منه". ولعل المؤلف أعلم مني بلغات العرب، فابن جني يعني التميميين والحجازيين وأمثالهم. ولينظر باب تعارض السماع والقياس في "الخصائص" إذ يقول: " إذا تعارضا نطقْتَ بالمسموع على ما جاء عليه و لم تَقِسْه في غيره... لأنك إنما تنطق بلغتهم وتحتذِى في جميع ذلك أمثلتهم، ثم إنك من بعد لا تقيس عليه غيره"[١]. ولينظر بعد ذلك "باب إجماع أهل العربية متى يكون حجة، إذ يقول:" اعلم أن إجماع أهل البلدين إنما يكون حُجّة إذا أعطاك خصمُك يدَه ألاّ يخالف المنصوص، والمقيس على المنصوص، فأمَّا إن لم يعط يده بذلك فلا يكون إجماعهم حجّة عليه[٢]". وليتدبّر رأي الأخفش الذي ساقه ابن جني في شيء من اختلاف اللغات، وعلّته؛ إذ يقول:" وذهب إلى أن اختلاف لغات العرب إنما أتاها من قبل أن أول ما وضع منها وضع على خلاف، وإن كان كله مَسوقا على صحة وقياس، ثم أحدثوا من بعد أشياء كثيرة للحاجة إليها، غير أنها على قياس ما كان وضع في الأصل مختلفًا، وإن كان كلّ واحد آخذًا من صحة القياس حظًا[٣]". وليقف على تفصيل ابن فارس لهذا الاختلاف في " باب القول في اختلاف لغات العرب" وأوجهه[٤]. وإذا كان

---

١ الخصائص: ١/١١٧.

٢ نفسه/١/١٨٩.

٣ الخصائص: ٢/٢٩.

٤ الصاحبي في فقه اللغة: ٢٨.

حال هؤلاءِ كذلك فما حال من بعدهم عند ابن جنّي؟!

وسأُورد حكاية ذكرها البرقوقي عن الواحدي لا تظهر مغالاة ابن جنّي وحسب، على خلاف ما صوّره المؤلف، بل تشدّد اللغويين المتأخرين وتمحيصهم لما يُستخدم من الألفاظ. ففي القصيدة الأولى التي امتدح بها المتنبي سيف الدولة جاء فيها هذا البيت:

وقد يتزيّا بالهوى غيرُ أهلهِ ... ويَسْتَصْحبُ الإنسانُ مَن لا يلائمُه

قال ابن جنّي صديق المتنبي وراوية شعره: سألتُه؛ أيْ المتنبي، عن قوله "يتزيّا" هل تعرفه في اللغة أو في كتاب قديم؟ قال: لا. قلت: فكيف تُقْدِم عليه؟ قال:جرت به عادة الاستعمال. قلت: أترضى بشيءٍ تورده العامة؟ قال: ما عندك فيه؟ قلت: قياسه " يَتَزَوَّى ". قال: من أين لك؟ قلت لأنه من " الزيّ "، وعينه " واو "، وأصله " زَوَى "، فانقلبت الواو ياءً لسكونها وانكسار ما قبلها"[١]. وقد غاب عن ابن جنّي والمتنبي معًا أنها ليست من كلام العامة، وأن علمين من أعلام الفصاحة والبلاغة قد أساغاها واستخدماها، وأعني الجاحظ في " البيان "[٢]، وابن قتيبة في " عيون الأخبار "[٣].

ومع هذا رأينا تَنَطُّسَ ابن جنّي واستخذاء المتنبي. وهذه صورة جليّة عن تشدد اللغويين المتأخرين. ولعلّ ما دار بين اللغويين في شعر المتنبي بوجه خاص، على النمط الذي جاء عن ابن جني آنفًا يظهر هذا التشدّد؛ لأن الشعر أدْوَر وأسْيَر بين الناس.

---

١ ديوان المتنبي، شرح عبد الرحمن البرقوقي: ٤/٤٥.

٢ البيان والتبيين: ٤٤٣، "رجع الكلام إلى القول في العصا".

٣ عيون الأخبار: ٢/٤٩. " باب الحُمق ".

أمّا كلامه على الاستشهاد بكلام المولدين فأقل ما يقال فيه بأنه مخالفة للواقع، وتبسيط مسألة من أشد مسائل العربية تعقيدًا. وقول المؤلف بأن العلماء استقروا على الاستشهاد بشعر المولّدين فيه من تجاوز الحقائق والانتقاء ما فيه، وليرجع المؤلف إلى اللذين ألفوا في الاستشهاد اللغوي والنحوي ليتعرّف حقيقة ما يقول، ولينظر في كتاب الاقتراح للسيوطي(ت٩١١هـ) في باب " أجمعوا على أنه لا يُحتج بكلام المولدين والمحدثين "وفي شرحه لمحمد بن الطيب الفاسي(ت١١٧٠هـ) في الفرع الثامن من فصل "حكم الاحتجاج بكلام العرب": وأنه لا يحتج بكلام المولدين والمحدثين"[١]، وهما من المتأخرين، ويمثلان هذه القضية بأجلى وجوهها، وليوازن بين ما قالاه وما جاء به. وليقف على ما جاء به البغدادي في مقدمة "الخزانة"[٢]. وليتدبّر أيضًا ما جاء في كتاب "الرواية والاستشهاد باللغة" لمحمد عيد، وعلى الأخص الفصل الثاني "الاستشهاد والاحتجاج"[٣]، و" الشواهد والاستشهاد في النحو"[٤] ليتعرف موقف اللغويين والنحويين، فضلا عما

---

١ فيض نشر الانشراح من روض طي الاقتراح: ٦١١.

٢ خزانة الأدب، "في الكلام الذي يصح الاستشهاد به في اللغة والنحو والصرف" :١/٥، وما بعدها.

٣ الرواية والاستشهاد باللغة، محمد عيد: ٩٩، وما بعدها.

٤ الشواهد والاستشهاد في النحو، لعبد الجبار النايلة.

جاء عند غير هؤلاء من المحدثين[١]. فالاستشهاد أو التمثل ببيت أو بعض بيت للمولدين أو المحدثين عند اللغويين أو النحويين لا يعني أنهم استقروا على الاستشهاد بما قالوا، وتشدد النحويين واللغويين في هذا – ولا نوافقهم – ظاهر، لا يخطئه إلى إلا من عقد النية على هذا.

(٢:٤) المصطلح الأجنبيّ:

وفي مواجهة المصطلح الأجنبي يرى المؤلّف أنه ليس ثمة مسوّغ للطبيب على سبيل المثال استخدام المصطلحات الأجنبية في مجال العلوم الصحية، مثل:infection, hepatitis, diet ... في مقابل: إصابة، حِمية، التهاب كبد،... وهو يرى أن الخطورة ليس في استعمال هذه المصطلحات، أو العناصر اللغوية الأجنبية فحسب بل ما قد يرتبط بها من أدوات وكلمات أجنبية، ممّا يزيد من نسبة الإدخال والخلط، ومن ثم يفضي إلى زعزعة النظام التركيبي والنحوي للغتين معًا. وهو يذكر أمثلة على غرار الأمثلة التي سجّلها سابقًا في حديث الأساتذة[٢].

والظاهر أن ما ينطق به الأطباء على هذه الشاكلة لا علاقة لجُلّه – إن لم يكن كله – بالمصطلحات ولا بالتعريب، ومن ثم الكلام على إشكالية تحتاج العلاج لا وجه له. ولا نتجاهل ولا ننكر الإشكالية الكبرى التي

---

١ ينظر على سبيل المثال: اللغة والنحو لعباس حسن: ٧٤ وما بعدها، و"المولد والاحتجاج": ١٩٥.

٢ نظرية اللغة الثالثة: ٥٨، وما بعدها.

نعانيها في مجال المصطلحات العلمية، والطبية على وجه الخصوص، ولكن هذه القضية تختلف اختلافًا كبيرًا عن هذا العبث واللامبالاة الذي ينقله المؤلف على ألسنة الأساتذة، ويسيطر عليه نماذج ممن حوله منهم.

(٢: ٥)الألفاظ الأجنبية والوسيط اللغوي:

قضية التعريب من القضايا التي حاول المؤلّف تسخيرها لخدمة نظريته في سبيل اللغة الثالثة؛ إذ يعرض لجهود العرب في هذه القضية كالجواليقي، ويتكلم على إدخال العرب في العصر الحديث الكثير من الألفاظ والصيغ الأجنبية، وينقل عن مجمع اللغة العربية في القاهرة إجازته استعمال بعض الألفاظ الأعجمية عند الضرورة على طريقة العرب في تعريبهم[١]"، فلا مُشاحّة إذن في إدخال ألفاظ وتراكيب أعجمية جديدة واستعمالها في اللغة العلمية والتجارية، بل في اللغة المكتوبة والمنطوقة بقدر ما تدعو إليه الضرورة...وإنما المشاحة في التسرع والمبالغة في الاقتراض من غير مبرر، وفي الخلط اللغوي العشوائي الجاري الناتج عن صرعة التقليد والانبهار[٢]. ويعقّب قائلاً:"وإذن فنحن إذ نجيز لأنفسنا إدخال الكلمات والتعبيرات الأجنبية الدخيلة في إطار تفكيرنا في "لغة ثالثة" أو"وسطى" محكية توفّق بين الأصيل والدخيل في تزاوج تحتفظ فيه اللغة بهويتها وطابعها الخاص، إنما نسير في نفس الطريق الذي سلكه أسلافنا في محاولة الخلاص بهذه اللغة من بين تيار

---

١ نفسه:٦٧.

٢ نفسه:٦٨.

الثورة الجارفة التي تريد أن تفتح الباب على مصراعيه للدخيل"[١].

وثَم إشكالية كبيرة في كلام المؤلف تتبدّى في تحديد الـــ" نحن" هذه، في قوله :"فنحن نجيز لأنفسنا"، والإشكالية الأخرى في تحديد الألفاظ والمصطلحات والتراكيب التي ينبغي أن يدخلها المعنيّون تحت باب الضرورة، وما حدّ هذه الضرورة في اللغة الثالثة التي يدعو إليها، ومن يقررها؟ وقوله " وإنما المشاحة في التسرع والمبالغة في الاقتراض من غير مبرر"، فمتى يكون هذا الإدخال تسرعًا، ومتى يكون أناة وتدبرًا؟ وأنا أزعم أن اطلاعي على جهود المجامع، ومجمع القاهرة بوجه خاص لا بأس به. ولو اطلع الدكتور المعتوق على الكم الكبير الذي أنجزه مجمع القاهرة اللغوي[٢]، ودعك من جهود المجامع الأخرى كمجمع دمشق والمجمع الأردني والمؤسسات الرسمية والخاصة كمكتب تنسيق التعريب وغيره، لو اطلع عليها لَعَرَف ليس الجهود الشاقة التي تمخضت عن إقرار المصطلحات والتراكيب المعربة والمترجمة وحسب، بل مصير جلّ تلك الجهود من النكران والجحود بعد كل هذا العناء الممضّ. فإذا كانت تلك المجامع اللغوية والمؤسسات على نتاجها هذا في خدمة العربية الفصيحة، وما فيها من تنظيم وتحديد وحوارات، يقيمها علماء كبار هذا حالها، فكيف بجهود تتناول لغة لا حدّ لها، ولا اتفاق عليها، لأناس لا تحديد لهويتهم، ولا لمدى لقبولهم لمثل هذه اللغة؟

ومما يذكره مثلاً للتهجين حديث مشرف أكاديمي إلى طالب جامعي، وهو

---

١ نفسه: ٦٨.

٢ ينظر أعمال مجمع اللغة العربية بالقاهرة لرشاد الحمزاوي.

النمط الذي يستهوي المؤلف:"يا أخي هدي نفسك take it easy، روح بكرة للــ clinic... ولا تقلق كثير على الــ major أنت أخذت في الــ midterm زي ما أتذكر good rade. وهو يذكر خطورة هذا النهج، وما يفضي إليه من خلط في الصيغ والتراكيب والأدوات. كما يذكر التعبيرات السائدة بين طلبة "جامعة الملك فهد للبترول والمعادن"، والمتضمنة خرق القاعدة اللغوية، "معي زميلين في الغرفة"(معيtow roommates)، أو يقول معي روميتين، أو يقول:(معي اثنين roommate) يقدم العدد على المعدود متأثرًا باللغة المأخوذ منها. ويستطرد في تحليل هذا المثال، وما يفضي إليه من الخلط في إعراب العدد وتثنيته. ثم يستأنف في سرد الأمثلة من هذا النمط.

وهو يرى أن الإجراء القويم للحَدّ من هذه الاختلالات السعيُ إلى تطوير لغة ثالثة للتعليم والتثقيف العام، تقوم من حيث المادة والتكوين الأساس على الألفاظ والتراكيب والصيغ العربية الفصيحة، ثم على ما تقتضيه المواقف الخاصة. ويؤدي بالفعل إلى التوسع اللغوي المقبول من الألفاظ والتراكيب الأجنبية، متقيدة بشرط الضرورة أو العوز الحقيقي في استعمال هذه الألفاظ والتراكيب[١].

(٢: ٦) نماذج تطبيقيّة:

إنّ الجانب التطبيقي هو المعيار الحاسم لقياس أيّ نظرية، فهو الثمرة التي ينعقد فيها التنظير منهجًا عمليًا يمكّن من الحكم عليها وقياس فعاليتها، ففي الجانب التطبيقي من هذه الدراسة، وفي إطار السعي إلى تطبيق "اللغة

---

١ نفسه ٧٦

الثالثة" يذكر المؤلّف نصين بصورهما المهجنة. وينبغي تسجيل النصين للوقوف على معالم اللغة التي يدعو إليها المؤلّف. والأول حوار بين أستاذين عربيين في "جامعة الملك فهد للبترول والمعادن" بشأن أحد طلابهما. وهو يذكر النص، ثم يصوغه بالصورة السليمة المبسطة التي يدعو إليها.

*** النص الأصلي[1]:**

-على فكرة إيش سويت مع...الطالب did you speak with him.

-الحقيقة I did يا أخي he is a very hard worker and polite student. بس المشكلة غيابات كثيرة وهذا الـــ absence حا يؤثر على مستواه وأخيرًا ال(G.P.A) حكته حيترل، إحنا حانديله warning and let his adivsor speak with him وبعدين نشوف، ربنا يسهل، by the way، إيش الـــ office hour حكتك... I will ask him to meet you بكره... .

*** النص بصياغته الجديدة:**

وهو يعمد إلى صياغة هذا النص بصورته السليمة المبسّطة على النحو الآتي:

"على فكرة إيش سوّيت مع الطالب هل تكلمت معه؟ أنا تكلمت معه في الحقيقة . إنه يا أخي طالب مجتهد ومؤدب، ولكنّ المشكلة أنّ غياباته كثيرة، وهذه الغيابات ستؤثر على مستواه الدراسي، وأخيرًا سوف تهبط بمعدله العام. سنوجه إليه إنذارًا، ونطلب من مرشده الأكاديمي أن يتكلم معه، وسنرى. ربنا يسهل. على فكرة، ما هي أوقات تواجدك في

١ نظرية اللغة الثالثة: ٧٩.

المكتب؟... سأطلب منه مقابلتك غدًا".

ويستأنف معلقًا: "هذه بطبيعة الحال صورة من الصور المقبولة من حيث الصحة اللغوية والتعبيرية، يمكن للقارئ الكريم أن يلحظ أنه لم يكن من الصعب صياغة الفقرة التي نقلناها بهذه الصورة المبسطة المستغنية عن الألفاظ والتراكيب الأجنبية التي أقحمت في سابقتها من دون ضرورة... ليس فيها تلك القوة التعبيرية، وذلك التأنق الجمالي في الصياغة والتركيب اللفظي... ولكنها من جانب آخر لا تتضمن ما يمكن أن يتعارض مع مقاييس التعبير الفصيح وقواعده الأساسية". وينتهي من هذا النص إلى القول: وهكذا أمكننا أن نخرج من هذا النص بنموذج للغة وسطى مبسّطة سهلة ميسرة، أو بمعنى آخر نموذج لما سمي "باللغة الثالثة" التي نحن بصددها[١].

ههنا نقبض على زمام من أزمّة اللغة الثالثة التي تكلم عليها المؤلف من الناحية التطبيقية طيلة الصفحات الماضية. وإذا حلّلنا النص السليم البديل، كما جاء به المؤلف؛ لنتعرّف على شيء من حدود اللغة الثالثة التي يدعو إليها، بصفته نموذجا لهذه اللغة نجد أنه صاغ نصًا — بصورة عامة – صياغة لغوية متداولة، مما نقع عليه في الصحف وأمثالها. وقد عمد إلى الألفاظ الأجنبية فأماطها من النص، وإلى هنا واللغة الثالثة لّما تظهر، فأين تجلياتها في هذا النص النموذج؟

إن تجلياتها تبدو في إبقاء المؤلف على بعض التعبيرات مثل "على فكرة"؛ لأنها –كما يقول– مفهومة ومتداولة، لا تمس بفصاحة الكلمتين

---

١ نفسه: ٨٠.

اللتين تتركب منهما، وهي مسبوكة بما ينبئ أنها مترجمة حرفيًا، وقد نجد لها – على ركاكتها – متسعًا من العربية،كما أبقى على "أيش" فهي متداولة بين العامة، ولها أصل في الفصحى. أمّا "سوّيت" فهي لفظة عاميّة الدلالة، ولا موجب لها، وكان يمكن أن يستخدم بدلاً منها "عمِلت"، أو "صنعت".

ولسنا ندري أي شيء يدعو المؤلف ليظن أن هذا المتحدث بالنص الذي أورده يعنيه أن يجد لألفاظه بديلاً، ويقلقه ويعكّر صفوه ألا يعثر على مرادف فصيح لكلماته وتعبيراته. على أنه يمكننا قبول النص المعالج مع تعديلات طفيفة، ولكن ما الحدّ الذي ستتسامح فيه اللغة مع هؤلاء؟ ومن الذي سيتفرغ لأمثالهم ليجد البدائل المناسبة من اللغة الثالثة المتخيلة لما يُلقون به من أفواههم، ومن سيفهرسه وينسق له المعجمات، ويفصل له الأبواب، ويدرجه تحت المعاني التي ينتمي إليها، ثم مِن بعد ذلك مَن الذي سيعرض هذه البضاعة الكاسدة عليهم بغلاف براق، أو صورة محببة أنيقة، ويبث بينهم الجوائز والأعطيات ليحثهم على استخدام ما في معجمات اللغة الثالثة؟ وإذا دققنا في النص الذي صاغه المؤلف، وجدنا أنه استخدم "تواجد" وهي من الأخطاء اللغوية الشائعة؛ لأن التواجد "؛ وهو إظهار الحب أو الحزن، غير الوجود، المعني به السياق، وعلى هذا ففي النص لغة رابعة أيضًا!

ثم يأتي بالنموذج التطبيقي الآخر، يسرد فيه كلامًا لدكتوره في إحدى الفضائيات، وهي أستاذ في جامعة فرجينيا كومين ويلث بـــ "قطر"، متخصصة في التسويق والعلاقات العامة، وموضوعها المسابقة التي تجريها الجامعة المذكورة للطالبات في الأعمال الفنية.

*** النص الأصلي[١]:**

-الطالبة ممكن تعمل أكثر من عمل فني- مسموح إلها أن تبعت إلنا فقط واحد يكون إمّا drawing (رسمة)،ممكن يكون sketch، ممكن يكون storyboard، أو ممكن يكون sketch form model.

-متى ما انتهوا بيكون هذا الـــ"form" عبتو بالمعلومات الشخصية، هون بتعمل explanation of the idea باللغة الإنجليزية عن إيش فكرتها كانت، شو إللي ارتأتوا وليش ok، هذا الـــ"form" بدو يدخل بـــ a٤ envelope، وتحط فيه اسمها واسم مدرستها كله closed وعلى backside of the project، ما بيصحش ولا إيشي يكون على الـــ front side of the project إلا اسم المشروع، هي بدها تعطي المشروع title. معلوماتها الـــ personal وال form طبعًا بيكون على الـــ back of the project.

-إحنا إذا عمالنا بنحكي أن launching تبع الـــ competition بدو يخلص بحوالي ١٨ نوفمبر الـــdeadline لتسليم المشروع لدخوله للجامعة حيكون١/١٥.

متى ما وصلتنا المشاريع في إحنا عدنا هناك لجنة متخصصة، طبعًا لأنو إحنا عدنا كل الـــ teachers اللي موجودين هم أصلاً من جامعة فيرجينيا كومن ولث university، خبرتهم كلها بمجال المعارض والـــcompetitions يعني الـــ art shows زي ما بنقول.

---

١ نظرية اللغة الثالثة: ٨١.

*** النص بصياغته الجديدة:**

-ربما تعمل الطالبة أكثر من عمل فني، إلا أنه لا يحق لها أن تبعث إلا بعمل فني واحد، يمكن أن يكون هذا العمل رسمة، مخططًا قصة مجسمة، أو مجسمًا..(يمكن التسكين في الكلمات الأخيرة).

– عندما تنتهي الطالبة من مشروعها تقوم بتعبئة النموذج بمعلوماتها الشخصية، وتشرح فكرتها باللغة الإنجليزية مع ذكر الهدف منها .. بعد انتهاء الطالبة من تعبئة النموذج تقوم بكتابة اسمها واسم مدرستها على الجهة الخلفية من ورقة العمل المغلفة، ثم ترسلها في ظرف مناسب تكتب عليه اسم المشروع.

– سوف تبدأ المسابقة قبل ١٨ نوفمبر، وآخر موعد لتسليم المشروع ودخوله الجامعة للتقييم هو ١٥ يناير... عندما تصل هذه المشاريع نبعثها إلى لجنة متخصصة مكونة من مدرّسي "جامعة فيرجينيا كومن ولث" الذين لديهم خبرة في مجال المعارض والمسابقات والعُروض الفنية".

ويعلق المؤلف قائلاً: من الملاحظ أنه لم تكن هناك حاجة لاستعمال أي لفظ من الألفاظ الأجنبية التي استُعملت في النص الأصلي، وربما أمكن التجاوز في استعمال الكلمات form, sketch, model في إطار التبسيط والتسهيل الذي تسمح به اللغة الثالثة أحيانًا عند الحاجة، أو بقصد التقريب أو القرب من لغة الجمهور العام ...والحقيقة أن لا داعي إلى استعمالها ولها بدائل قريبة سهلة التناول والتداول.

أمّا بالنسبة للألفاظ والصيغ اللغوية العامية ومن أمثلتها:

-إلها/إلنا/هون = لنا/لها/هنا.

-بيكون /بيصير/بتعمل /بنقول /بنحكي /بيقدروا = يكون /يصير/ تعمل... وكلها لا تقتضي سوى حذف الباء.

-حيكون/حيطلب/حينطلب = سيكون/سيطلب/سوف يطلب.

-لأنو/إحنا/عدنا/شوي/عبّته = لأنه /نحن /عندنا /قليلاً /ملأته.

-عن إيش/بدو يدخل/ما بيصحش /زي ما /يبعتولنا /إللي ارتأتوا = عن أي شيء /سيدخل /لا يصح /مثلما /يبعثوا لنا /الذي ارتأته.

فيعلق عليها قائلاً: "هذه الألفاظ والعبارات التي أشير إلى أصولها أو تراكيبها السليمة قد تكون مفهومة ويمكن احتمالها، وقبولها بوصفها مفردات في منطق التسامح العام في اللغة الثالثة التي نحن بصددها. ونحن نحيل ههنا إلى تسامح مماثل من أنيس فريحة في عربيّته الميسرة فيما يخص الضمائر[١].

بهذين النموذجين يكون المؤلف قد أتمّ الجانب التطبيقي في الفصل الأول من دراسته. وهذه هي بعض المعالم التطبيقية للغة الثالثة التي يدعو إليها. والحقيقة أن هذه الألفاظ التي يتسامح فيها المؤلف لا تتسامح فيها اللغة، لا تشددًا ولا تزمتًا، ولكن حِفاظًا، فلو تسامحت في هذا فأي شيء يمتنع من تسامحها؟ فهذه ألفاظ عامية، ولا موجب لإجازتها ولا إلباسها لبوسًا غير لبوسها. وأين كلام المؤلف على دور هذه اللغة في تقوية صلة الناشئين بالعربية، وتهيئة المجتمع لمزيد من فرص التفاعل مع فصحى التراث، ومع أساليبها البيانية الرفيعة؟ أين اللغة التي تردم الفجوات أمام التواصل مع الفصحى العالية؟ أين هذه اللغة من توحيد الناطقين على الصعيد القطري

---

١ نحو عربية ميسرة: ١٢٨، ١٣٠، ١٨٥.

والقومي- على حد كلام المؤلف - بترسيخ هذه الصيغ العامية؟ ولا يَقلّ عنها إدخال الألفاظ الأعجمية التي أشار إليها، فلا موجب لها ولا داعي لتجشمها- وقد صرح هو بذلك - وفتْح باب موارب لا يمكن سدّه.

وهنا نشير إلى أن هذه الظاهرة التهجينية التي يمثل لها المؤلف يُطلق عليها في المغرب "الفرانكو أراب"، يمزج فيه المتحدث العاميةَ المغربية بعبارات وكلمات فرنسية، والنساء يملن أكثر من الرجال إلى استخدام هذه الظاهرة، ويطلق محمود الذوادي على هذه الحالة عند النساء "التحقير المزدوج"؛ شعور بالدونية أمام المستعمر الفرنسي، وهذا يشترك فيه الرجال والنساء من هذه الفئة، وتزيد المرأة — كما يقول - عقدة عقليةِ المجتمع وتقاليده في النظر إليها[١]. وممن رصد هذه الظاهرة مبكرا في العصر الحديث "الرافعي"، وأطلق عليها "اللسان المرقّع"[٢].

والنماذج التي يطرحها المؤلف، بعدُ، لهؤلاء الذين يخلطون كلامهم العربي بالإنجليزية على وجه الخصوص، هم على الجملة متصنعون ويريدون أن يضعهم السامع في إطار فكري أو ثقافي محدد، تمامًا كما أن الذي يخاطب الآخرين بلهجته يوصل إليهم انتماءه الجغرافي والاجتماعي، مع الفارق أنّ الثاني يتكلم على طبيعته، والآخر يزور الكلام ليصل إلى مبتغاه. وهذا حكم مبنيّ على الألفاظ والتراكيب العربية التي يستخدمها هؤلاء، وأن لجوءهم إلى هذا النمط من الحديث، لا ينمّ عن ضعف في العربية، وهم على ذلك لا يصلحون شاهدًا ولا مثالاً.

١ اللغة العربية في العصر الحديث:١٥٤.

٢ "وحي القلم":٢/٢٧٩.

والذي يستدعي الوقوف أن المؤلف نفسه يسقط هذه اللغة، ويصوغها وقلمه يرتعش، ويستشعر هشاشتها حينما يعقّب على النص الجديد الذي صاغه؛ فالألفاظ الأجنبية التي يتسمّح فيها يرى أن لا داعي لاستخدامها ما دام ثمة بدائل سهلة التداول والتناول. وما تسمّح فيه من ألفاظ وعبارات عامية، صرح بالتوائها وبعدها عن النظام العربي السويّ؛ إذ"يستدرك قائلاً:"لكن من شأنها أن تزيد التعبير غموضًا والتواءً، وبعدًا عن النظام العربي السويّ السليم، عند اتصالها بالألفاظ والعبارات الأجنبية[١]. على أن الناظر لا يرى فيها غموضًا، غير أنها مخلوطة بالعامية خلطًا أفسدها. فإذا كانت هذه حال اللغة مع من ينظّر لها فكيف نقنع غيره باستخدامها؟!

(٢: ٧)الثنائية اللغوية

إنّ تعلّم اللغة الأجنبية ضرورة حضارية، على ألاّ يكون ذلك على حساب إضعاف اللغة الأم، و لم يتنكّب المؤلّف الجادّة في هذا. وهو يذكر أن كثرة استخدام المفردات الأجنبية يخلق ثنائية لغوية غير متكافئة تؤدي إلى إضعاف اللغتين لدى الفرد. كما أن هذه الثنائية تجعل الوظائف التعليمية والإعلامية والتثقيفية التي تؤدى باللغة القومية قاصرة. وعلى ذلك فإن التطلع إلى إنجاح العمليات أو الوظائف التعليمية والإعلامية يقضي باستعمال الحد الأدنى من المفردات الأجنبية ومصطلحاتها، ويهيئ لتطوير لغة ثالثة عربية محكية، توازن بين ضرورة الانفتاح والعمل على تنمية اللغة، وبين ضرورة

---

١ نفسه:٨٣.

الاعتزاز باللغة والعمل على صيانتها[١].

وخطورة الثنائية القائمة على الخلط والتهجين وآثارها اللغوية والاجتماعية لا يجادل فيها أحد، على أنها – في رأيي – لا تمت بصلة إلى ما يَضرب له الأمثلة، وهذه الحوارات التي يسجلها ليست من الثنائية في شيء؛ ذلك أن الثنائية ههنا تعني قصور الفرد متكلمًا أو باحثًا أو غير ذلك في لغته، بحكم الدراسة أو المعيشة في بلد أجنبيّ، فيعمد إلى سدّ نقصه في لغته؛ في الكتابة أو التدريس أو التعبير، باللغة التي درسها أو عايشها. ومن البيّن أن هذا المفهوم أو ما يفضي إليه لا ينطبق على النماذج التي مثل لها المؤلف، وأسلوب المتحدثين في استخدامهم العربية ينبئ بهذه الحقيقة. والأمثلة التي يطرحها بعد ذلك فردية ومعزولة، فلا يجوز له أن يتخذها نموذجًا، اللهم إلا إذا أراد أن يَدْرُس مجتمعًا مخصوصًا أو فئة محدودة، كأساتذة جامعة الملك فهد للبترول والمعادن وطلابها مثلاً. أمّا أن يجعل منها قضية تؤرق اللغة، وتهدد وجودها فلا. على الرغم من أن كثيرًا من القضايا الفرعية التي عرض لها المؤلف جديرة بأن تأخذ سمة القضايا التي تهدد العربية في صميمها، وعلى الأخص المصطلحات، ولكن في غير السياق الذي عرضه.

(٣: ١) الوسيط بين العربية الفصحى والعامية:

لا يمكن الكلام هنا على لغة ثالثة مستقلة تتوسط بين لغتين مختلفتين، وإنما الحديث، عن الوسيط أو "المستوى اللغوي الثالث" الذي يقف بين

١ نفسه: ٨٦.

مستويين رئيسين للغة قومية واحدة"[١]، كذا يقول المؤلِّف. فهو لا يؤمن بأن العامية لغة مستقلة، كما يذهب إلى ذلك بعض الباحثين؛ إذ يقول:"وإنما نعتقد بأنها منحدرة من الفصحى متطورة عنها، مرتبطة بها ارتباطًا كبيرًا"[٢]. ويعرض لبعض الدارسين المصريين الذين ذهبوا إلى استقلال العامية المصرية على اختلاف مستوياتها استقلالاً تامًا[٣]، فيجعل هذا يخص اللهجة المصرية وحدها، فلا ينسحب على غيرها كاللهجات الخليجية والعربية الأخرى؛ إذ فيها – على حد قوله – تراكيب لغوية غريبة على الفصحى. ويستشهد بما انتهى إليه المستشرق ت.م جونستون في كتابه" دراسات في لهجات شرقي الجزيرة العربية"؛ إذ يقول:"إن ثقافة الجزيرة العربية في مجملها ثقافة منحدرة من أصول عربية قديمة، لم يؤثر فيها الدخيل الوافد إلا بقدر ضئيل جدًا". وينتهي إلى أن العاميات العربية بالنسبة إلى اللغة العربية الأولى الفصيحة ما هي في الواقع إلا بمثابة أوعية مختلفة الأحجام والأشكال، أُفرغ فيها من مصب أو معين واحد، فاتخذ ما صب فيها أحجامًا كأحجامها وأشكالاً كأشكالها، فالمادة هي نفسها المادة الأصل"[٤].

---

١ اللغة الثالثة: ٨٩.

٢ اللغة الثالثة: ٩٠.

٣ ينظر: مستويات العربية المعاصرة في مصرللسعيد محمد بدوي، و" موقف اللغة العربية العامية من اللغة الفصحى"، مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة ٢٠٥ الجزء السابع. وينظر اللغة الثالثة: ٩٠.

٤ اللغة الثالثة: ٩٤.

وهذا الذي يذكره المؤلف تبسيط شديد جديد، بل تسطيح لمسألة غاية في التعقيد، فبادئًا نحن نؤيده أن العاميات العربية ليست لغات، بل هي خليط من المفردات والتراكيب، لا تنتمي إلى نظام مستقل ينهض بها لأن تكون لغة مستقلة. على أن هذا التسطيح الذي يذكره من أن العاميات العربية بالنسبة إلى اللغة العربية الأولى الفصيحة "ما هي في الواقع إلا بمنزلة أوعية مختلفة الأحجام والأشكال، أفرغ فيها من مصب أو معين واحد" لا يمكن الأخذ به، في وطن مترامي الأطراف، منتهك السيادة، نقطة التقاء بين الآفاق، ومحطة للعبور إلى شتى الاتجاهات. والتسليم بأن العاميات منحدرة في جلها من العربية الفصيحة رأي ذو خطر كبير، وسنجد المؤلف يتبنّى هذا المذهب ليبني عليه حكمًا أشد خطورة.

فلا يمكن أن تكون لهجات المغرب العربي على بعدها ووثاقة اتصالها بأوروبا، وما يخالطها من فرنسية وإيطالية وأسبانية فضلاً عن الأمازيغية أحسن حالاً من اللهجة المصرية. وذهاب المؤلِّف إلى إمكانية إخراج العامية المصرية من حكمه على العاميات العربية؛ لأن فيها تراكيب غريبة عن الفصحى —إذ فيها رواسب من اللغة الفرعونية على حد قوله، وبعض اللغات الأخرى - يشي بأن سائر العاميات العربية لا تحمل هذه السمة. ووقفة بسيطة على أية عامية عربية تنبئ بأن هذا يخالف الواقع، فضلا عن أن دقة الحكم تفتقر إلى دراسات معمقة، وليس إلى حكم انطباعي لمعرفة قرب العاميات أو بعدها من العربية الأم، وإلا فقد جعل عبد الواحد وافي أقرب اللهجات إلى الفصيحة الحجازيةَ والمصريةَ[1]. واعترض أحمد المبارك وجعل لهجة في

١ اللغة العربية في العصر الحديث "قيم الثبوت وقوى التحول"، نهاد الموسى: ١٤٢.

أواسط السودان أدنى اللهجات إلى العربية الفصحى[١]. ومارون عبود ينقل عن أحمد فارس الشدياق أن اللهجة اللبنانية أقرب اللهجات إلى الفصحى. وذهب إبراهيم حركات إلى أن الدارجة المغربية أدنى اللهجات إلى الفصحى[٢]. بل المالطية –كما يقول أحد الباحثين –قد انشعبت عن العربية بكل تأكيد"[٣].

أمّا الذي يَستشهد به المؤلف مما ذكره جونستون – لو سلمنا به – فقد كان في بيئة ما قبل الثورة النفطية، وهو في مقدمته يحدد الزمن بمنتصف القرن الماضي[٤]، قبل أن يتدفق عشرات الملايين – وجلّهم من غير العرب – إلى الجزيرة العربية، ويتغلغلوا في نسيجها الاجتماعي من الحاضنة حتى حفار القبور، ويغيروا طبيعتها السكانية ومن ثم اللهجية. على أن المؤلف ينحى هذا المنحى ليسوّغ ما يذهب إليه من اللغة الثالثة كما سنرى.

والدافع للبحث عن وسيط بين العربية الفصيحة والعامية على حدّ قول المؤلف – تخفيف حدة الصراع حول فصحى العربية وعاميتها، لتكون وسطًا بين الفصحى التي يزعم البعض بُعدها عن الحياة الفعلية العامة، أو الصعوبة في إتقانها أو استحالة التمكن منها ومن قواعدها، وبين العامية التي يُزعم بعض آخر أن فيها من الحيوية والفاعلية والقرب من الواقع العام ما يعزز مكانتها، ويقضي بتفوقها على الفصحى. ويكون هذا الوسيط مستوى لغويًا

١ نفسه: ١٤٢.

٢ اللغة العربية في العصر الحديث:١٤٢.

٣ اللغة المالطية وأصولها العربية: ٣٠٥.

٤ دراسات في لهجات شرقي الجزيرة العربية، ت.م. جونستون،: ٢٩

جديدًا متطورًا يقف موقف الرابط الموفق بينهما، بمترلة جسر صاعد إلى الفصحى الخالصة المرنة[١].

(٣: ٢) سمات تجلّي هذه اللغة:

بعد عرض المؤلف الكثير من جوانب نظريته، يُحدِّد عشر سمات تجلّي هذه اللغة، وتلخيصها: أنها لغة عربية محكية، فصيحة سليمة في تكوينها العام، ولكنها لا تصل إلى مستوى اللغة الأدبية في الانتقاء والغربلة واكتمال الاستقامة في النحو الإعراب. وأن تكون لغة التعليم في جميع مراحله، ولغة الإعلام الجماهيري في معظم أشكاله، ولغة للثقافة والتثقيف المحكي عامة، وقابلة لأن تصبح مشتركة بين أفراد المجتمع العربي بمختلف طبقاته. وهي تسير وفق العربية الفصحى، إلا أنها تظل بعيدة عن كل ما يضع العراقيل أمام انسيابها سائغة ميسرة. ولها من الألفاظ الأجنبية المعربة والدخيلة نصيب وافٍ، ولكنها خالصة في متنها وبناء مفرداتها مما يقلل ارتباطها بأصلها. وهي منسجمة مع مستجدات العصر، وظروفه المتطورة، ومع طباع الناس وذوقهم ومع مستوياتهم الذهنية والفكرية والاجتماعية والثقافية، حيوية مرنة منفتحة على العصر تنمو بنموه، وتتسع مع اتساعه. وهي متخففة من كل ما يمنع من ديمقراطيتها وديمقراطية الأدب والفكر الذي يتم إيصاله ونشره بها، بعيدة عن كل ما يقضي بالتفريط في أي جانب من عناصر اللغة القومية الأولى. وهي مترفّعة عن كل ما ينأى بالجيل أو يفصله على المدى القريب أو البعيد

---

١ اللغة الثالثة:٩٦-٩٨.

عن نصوص وعناصر تراثه الفكري والأدبي. وأخيرًا فهي سهلة الاكتساب، ببساطتها وكثرة تداولها[١].

وهذه ألغاز أو قريبة من الألغاز، ولا ندري كيف سيبسُط المؤلف هذه العبارات، ويصِل مقطوعها ويظهر مستورها. فاللغة الثالثة تسير وفق اللغة "الفصحى"، إلا أنها بعيدة عن العراقيل مما يحول دون انسيابها سائغة ميسرة، ولو تفضل وفصّل لنا طبيعة العراقيل التي سوف تجوزها هذه اللغة، والتي خارت الفصيحة دونها، ثم يحدد لنا بعد ذلك علاقة هذه العراقيل لا نقول بفصاحة اللغة، بل بالعربية السليمة وأين هي منها؟ والإشكاليات التي تواجه العربية الفصيحة في كل المؤتمرات، واللقاءات والندوات، يحلها المؤلف بعبارات يسيرة؛ إذ هذه اللغة التي يطرحها "لها من الألفاظ الأجنبية المعربة والدخيلة نصيب وافٍ، ولكنها خالصة في متنها وبناء مفرداتها، مما يقلل ارتباطها بأصلها. وهي منسجمة مع مستجدات العصر، وظروفه المتطورة، ومع طباع الناس وذوقهم ومع مستوياتهم الذهنية والفكرية والاجتماعية والثقافية". ما هذا؟! إن العربية بفصحاها وفصيحها وسليمها، لم تحقق هذه المعادلة، ولا نحسب أن لغة من لغات أهل الأرض يمكن أن تتمتع بهذه السمة، لأن طبيعة اللغة لا يمكن إخضاعها لهذه المفاهيم. وهذه حقيقة لا تغيب عن كل معنيّ بشأن اللغة. فغاية المشتغلين باللغة –أي لغة– والحريصين على نقائها أدنى من ذلك، وكثيرًا ما يعجزون عنها.

---

١ نفسه: ٩٩-١٠١.

(٣: ٣) ديمقراطية اللغة:

إنّ مسألة تخفف اللغة الثالثة من كل ما يمنع من ديمقراطيتها وديمقراطية الأدب والفكر الذي يتم إيصاله ونشره بها – وقد كررها المؤلّف - تحتاج الصفحات الطوال لبسطها، وإطلاعنا على التزمت والانغلاق والتجاهل الذي تمارسه الفصحى، واستطاعت أن تتغلب عليه هذه اللغة الجديدة، وهذا لا جرم طعن في العربية الفصيحة أكثر مما هو مناداة بلغة ثالثة؛ لأنه يتجاهل هذا التاريخ العريق والمشرف لهذه اللغة في انفتاحها على كل ثقافات البشر، استيعابًا وأداءً. وهذا الكلام ضمنًا يعني عجزًا في العربية الفصيحة لا في أهلها. وتصريح المؤلف بديمقراطية هذه اللغة – أيًّا كان فهمه لها- تحصيل حاصل لصفات مناقضة تتضمنها الفصيحة. وإن كانت بعض هذه المصطلحات – كما ذكرت آنفًا – تقوم عند المؤلف على وهم مفاده أن تعلم اللغة الثالثة أيسر وأقل كلفة من تعلم الفصيحة، كما وهم غيره. وسنرى جذور هذه المصطلحات عند دعاة العامية.

وثمة سمة لهذه اللغة تزيد الحَيرة في أمرها، وهي أن اللغة الثالثة قد تختلف من حيث العناصر المكونة لمتنها وطبيعة تركيبها اللغوي بحسب القطر، والعوامل التاريخية والجغرافية والحضارية المؤثرة فيه، فيكون لها طابع محلي أو إقليمي مميز. ونتيجة هذا الاختلاف يحصل بعض الخصوصية لها في مجتمع عربي دون آخر. على أن هذه الخصوصيات والفروقات الجانبية من المفترض أن تتضاءل وتتلاشى مع مرور الزمن، والتركيز على استعمال العناصر اللغوية الفصيحة المشتركة. ثم نتيجة شيوع اللغة الثالثة لدى كافة دوائر التعليم والإعلام وكافة الهيئات الثقافية والتثقيفية في الوطن العربي،

حيث تتكرر اللقاءات وتتلاقى الأصوات والأفكار.

وهذه امتدادات للدفقات الرومانسية، التي تتنكّب سبيل البحث العلمي النظري والتطبيقي معًا، فاللغة الثالثة المحكية يريد لها المؤلف أن تكون لغة التعليم في جميع مراحله، ولغة الإعلام الجماهيري، ولغة الثقافة والتثقيف المحكي عامة، وهو يريد لها أن تكون ذا خصوصية من حيث العناصر المكونة لمتنها وطبيعة تركيبها اللغوي بحسب القطر والعوامل المؤثرة فيه، فيكون لها طابع محلي أو إقليمي مميز. أي أنها ستغدو مثل "قوس قزح"، يمنحها كلّ قطر لونًا. و لم يقل لنا المؤلف مدى هذا التميز وتلك الخصوصية، ومن الذي يقرر أسسها في كل قطر ويعمل على اختيار سماتها، والحد الذي يُكتفى به منها؟ والإشكالية الكبيرة التي يلقيها المؤلف بكل سلاسة قوله:" أن هذه الخصوصيات والفروقات الجانبية من المفترض أن تتضاءل وتتلاشى مع مرور الزمن". وهو إشكال على إشكال، وتلبيس فوق تلبيس.

فلو أجبنا عن كل الأسئلة آنفة الذكر فكيف سيجعل المؤلف الفروقات التي يؤسس لها تتضاءل وتتلاشى، وكيف سيجعل هؤلاء أو أولئك الناطقين بهذه اللغة يتنازلون عن هذه المكتسبات التي أضفى عليها المؤلف شرعية بيّنة؟ إنه الإسفين الذي يدعو إلى التئام الخشبة التي شرخها! ثم هو يقرّ من غير لفظ بأن هذه اللغة التي يدعو إليها ويبني الآمال عليها لغة آنية، وليس كما يأمل. لأن سمة الخصوصية التي يبني عليها هذه اللغة لن تبقى ثابتة، ومن ثم ما بناه عليها سيُنقَضُ.

(٣: ٤) تاريخ اللغة الثالثة:

إنّ الكلام على اللغة الثالثة ليس بِدعًا من القول كما يذكر المؤلِّف، وهو يضرب مثلاً أحمد بن فارس؛ إذ يعرض لقوله في كتابه "متخيَّر الألفاظ": الكلام على ثلاثة أَضرُب: ضرب يشترك فيه العِلية والدون، وذلك أدنى منازل القول، وضرب هو الوحشيّ، كان طباع قوم فذهب بذهابهم. وبين هذين ضرب لم يترل نزول الأول، ولا ارتفع ارتفاع الثاني، وهو أحسن الثلاثة في السماع وألذّها في الأفواه، وأزينها في الخطابة وأعذبها في القريض وأدلها على معرفة من يختارها". ويعلق قائلاً: هذه هي اللغة الوسطى أو الثالثة التي قصد إليها ابن فارس، وذلك مفهوم من صريح قوله:"وليعلم أن أول ما يجب على المؤلف والشاعر اجتباء السهل من الخطاب واجتناب الوعر منه"، ويعلق قائلاً:" ولا شك أن في ذلك تأييدًا لما ذهبنا إليه من أن الألفاظ هي صلب اللغة ومحورها الرئيس... ولقد ساق ابن فارس في كتابه من متخير الألفاظ والصيغ والتراكيب العربية المأثورة ما يمكن أن نتخذه نماذج وصورًا من اللغة الثالثة[١]".

والمؤلف يكيّف كلام ابن فارس على الوجهة التي يحب، كما صنع بكلام ابن جنّي آنفا. فقد أغار على عباراته، فانتزعها من مضمونها. فأي لغة ثالثة هذه التي استنتجها المؤلف من كلام ابن فارس؟! ولننظر في مقدمة كتاب ابن فارس "مُتَخيَّر الألفاظ"؛ إذ يقول في الألفاظ التي تخيّرها، وجعلها

---

١ اللغة الثالثة: ١١١.

المؤلف نموذجًا للغته الثالثة:"وعوّلتُ في أكثره على ألفاظ الشعراءِ بعد التنقير عن أشعارهم والتأمل لدواوينهم، فليعلم قارئه أنه كتاب يصلح لمن يرغب في جزل الكلام وحَسَنه، ولمن يجود تمييزه واختياره"[١]. فأين التنقير والتأمل وجزل الكلام وحسنه من اللغة الثالثة عند المؤلف التي أجاز فيها: إلنا، وهون، وحيكون وحيصير...؟ ومن يتأمّل كلام ابن فارس، يعرف مقصوده بهذه الألفاظ. والكلام الذاهب بذهاب أهله هو الكلام النادر، حتى لا يكاد يستخدم. ولو نظر المؤلف أيضًا في كتاب ابن فارس "الصاحبي" عند كلامه على هذا الكلام الذي ذهب بذهاب أهله، في باب "القول على أن لغة العرب لم تنته إلينا بكليتها[٢] لازداد معرفة بماهيّته، وطبيعته.

ولو تتبعنا الكتّاب لوجدنا كثيرًا منهم يسجلون الاختلافات اللغوية في عصرهم مما لم يوجد عند من سبقهم، وقد كان حريًّا بالمؤلف –إن كان ثمة لغة ثالثة– أن يجعل ابن خلدون رائدا في الكلام على اللغة الثالثة وليس ابن فارس، ولننظر إليه يصرّح في مقدمته في الفصل الثامن والثلاثين" إن لغة العرب لهذا العهد مستقلة مغايرة للغة مُضر وحِمير:" وذلك أنا نجدها في بيان المقاصد والوفاء بالدلالة على سنن اللسان المضريّ ولم يفقد منها إلا دلالة الحركات على تعين الفاعل من المفعول فاعتاضوا منها بالتقديم والتأخير وبقرائن تدل على خصوصيات المقاصد[٣] " وهذا تسجيل بيّن من ابن خلدون

١ متخيَّر الألفاظ: ٤٤.

٢ الصاحبي في فقه اللغة: ٤٤.

٣ مقدمة ابن خلدون: ٥٥٥

لا يحتاج إلى تأويل، بل يتفق في بعض جوانبه مع اللغة التي يدعو إليها المؤلف، فلو سمّينا تجوّزًا اللغة التي يتكلم عليها ابن خلدون في القرن التاسع الثالثة فأي عدد سنرمز به إلى اللغة التي يدعو إليها المؤلف؟!

(٣: ٥) محاولات المحدثين في سبيل اللغة الثالثة:

يتناول المؤلف دعوات المحدثين في هذا الصدد، ويرى أنها تخالف مذهبه، فمذهبه أبْيَن وأظهر، وأجدى من هذه الدعوات، فنحن نناقشه على هذا، ولا نخوض في تفصيلاتها.

وهو يذكر توفيق الحكيم وريادته في إيجاد فكرة هذه اللغة، كما بدت في مسرحية "الصفقة"، في إطار البحث عن لغة عربية معاصرة للمسرح العربي؛ إذ يرى الحكيم أن استخدام الفصحى وحدها أو العامية وحدها لغةً للمسرح أمر غير مقبول؛ لأن للمسرح دورًا مشتركًا بين الخاصة والعامة، فرأى أن يخوض تجربة لغة لا تجافي قواعد الفصحى، وهي في الوقت نفسه مما يمكن أن ينطق به الأشخاص، ولا ينافي طبائعهم ولا جوّ حياتهم[١].

على أن المؤلف يَرُدّ أن تكون هذه اللغة التي دعا إليها الحكيم مثالاً للغة وسطى أو ثالثة نتيجة لاختلاف شخصيات المسرحية التي طبق فيها هذه اللغة؛ إذ لم تكن في مستوى واحد مطرد ومتوازن، وإنما هي انعكاس للغة عامة المثقفين المحكية، إضافة إلى أن محاولة المؤلف في تبسيط لغة المسرحية، وتسهيل عملية الانتقال فيها من مستوى ثقافي إلى آخر جعلها تتحرر من

---

١ ينظر مسرحية "الصفقة": ١٥٦، وما بعدها.

كثير من الضوابط، وتبدو متكلفة وأشبه بالمرقّعة.

ولا يُرَد على الحكيم برد المؤلف؛ لأن الحكيم لم يُرِدْ إلى ما أراد، وإنما تكلم على لغة محدودة لنصوص معينة، وجماهير مخصوصة. ومن ثم فهو لم ينظّر للغة شاملة كاملة ترث الفصيحة، أو على الأقل تجعل الفصيحة تسير في ركابها، فتحملها حيث تشاء، وتلقيها حينما تريد كحال شاهد الزور[١]. وقد عدل عن هذا المذهب[٢]، وختم الحكيم مسرحية أخرى له تلت "الصفقة" وهي " الورطة " ببيان أعلن فيه أن العامية مقضي غليها بالزوال[٣]. بل نراه في هذا البيان يعلن أنه "إذا ستمرّ كتاب الحوار يبالغون في تصيد الهابط من الألفاظ بغرض إضحاك الناس أو بحجة تصوير واقعنا فإننا سنظل نعيش في مجتمع غارق أكثره في السوقية والابتذال"[٤].

ويذكر المؤلف دعوة السعيد محمد بدوي إلى إيجاد لغة ثالثة بين العامية والفصيحة، إلا أنه يأخذ عليه اكتفاءه بالحديث الوصفي عن المستويات اللغوية السائدة في مصر، وأنه لم يضع اللغة التي عرض فكرتها في إطار تحليلي أو تطبيقي عملي يبرز خصائصها[٥]. ثم يعرض لمذهب ساطع الحُصري في

---

١ ينظر كلام شوقي ضيف على لغة المسرح عند توفيق الحكيم في " التراث والشعر واللغة":٢٤٥، ما بعدها.

٢ ينظر: تاريخ الدعوة إلى العامية: ٤٥٤، وما بعدها.

٣ مسرحية "الورطة":١٩٩.

٤ مسرحية الورطة: ١٩٤.

٥ اللغة الثالثة:١١٧.

تقديمه لكتاب أنيس فريحة " اللهجات وأسلوب دراستها "؛ إذ يرى الحصري أن لا طريق للخلاص من هذه البلبلة اللغوية إلا بسبل ثلاث: السعي وراء تعميم لهجة على البلاد العربية، والثانية السعي لنشر الفصحى في كل قطر من أقطار العربية، والثالثة السير على طريقة متوسطة بين الأولى والثانية. ووجَد الحل الأمثل في السبيل الثالثة، والحُصري نفسه مع هذا يقر بصعوبة تبني هذه السبيل والعقبات التي تنهض في سبيل تحقيقها[١].

أمّا فريحة الذي قدم له الحصري فهو يؤكد ضرورة وجود لغة عربية محكية بين العامية والفصحى، وإن لم تكن أفكار فريحة صريحة صراحة ما جاء به الحصري، وكلا الكاتبين – كما يرى المؤلف – لم يبنِ فكره على نظرية ثابتة تتوضح من خلالها الحدود الفاصلة لهذه اللغة، وتتبيّن على نحو جليّ الفروق المميزة لها من حيث القواعد والأصول والمفردات والتراكيب والأساليب بين كل من الفصحى والعامية، فهي عند الاثنين أشبه بأمنية متبوعة بمقترحات لبعض المواصفات أو المبادئ النظرية العامة، جاءت ضمن الدعوة العامة إلى تيسير اللغة وإصلاح مناهجها النحوية التقليدية.

وهو يستعرض أفكار أنيس فريحة التي يعالج فيها قضية اللغة الوسطى، وينتهي إلى نبذها؛ لأن أفكاره كما يقول"مدعاة لإضعاف هذه اللغة وإحداث المزيد من البلبلة والاضطراب والانفصام فيها والانفصال عنها، وإن كانت مبطّنة بثوب الإصلاح والارتقاء والتيسير". وليس للمؤلف –على منهجه - إلا أن ينبذ فكر فريحة؛ لأن موقفه من الفصيحة معروف، وهو لا يريد أن يكون في عداده.

---

١ ينظر مقدمة " اللهجات وأسلوب دراستها ":٦.

وفي الختام يعرض لمذهب محمد كامل حسين في كتابه "اللغة العربية المعاصرة" ودعوته إلى "اللغة المخفّفة"، وينتهي إلى أنها نظرية تقدمية متطورة قياسًا لما طَرح سابقوه، غير أنها - كما يرى - عرضة لعدد من المؤاخذات، منها أنها تدعو إلى تجاهل الإعراب، ومخالفة القياس وقواعد التركيب وأصول المطابقة بين الفعل والفاعل في التثنية أو التذكير والتأنيث، وغير ذلك مما سمح المؤلف بالتجاوز عنه والتسامح فيه، وهذا يُعدّ من التبني للأخطاء الشائعة، ومن شأنه أن يخلق فرقًا بين اللغة المحكية واللغة المكتوبة. وإذا كتبت هذه اللغة —كما افترض المؤلف — أصبح لدينا نوعان من اللغة المكتوبة، الفصحى والمخففة التي تخالفها في عدد من نواحي البناء والتركيب والتصريف، وهكذا تصبح لدينا ازدواجية من نوع جديد. كما أن الإعراب الذي يرى كامل حسين أن نغفله ونلغي الحرص عليه ونقلل الاهتمام به ليس هو العقبة الوحيدة أمام الجاهلين باللغة العربية المعرضين عنها، إضافة إلى أن تجاهل الإعراب واللجوء إلى العشوائية في بناء الجمل وتركيب العبارات يفقد اللغة نظامها وهويتها المميزة[١]. ومن عجب أن المؤلف يأخذ على محمد كامل ازدواجية اللغة التي يدعو إليها؛ لأنه افترض كتابتها. وهو يسير على النهج نفسه، فهو "يرجو للغته التي يدعو إليها أن تكون لغة كتابة مستقبلاً"[٢].

وبصورة عامة فإنه يرى أن أيًّا من الباحثين الذين استعرض آراءهم فيما يخص اللغة الوسطى أو المخففة لم يطرح مفهومًا متكاملاً واضح الحدود

١ ينظر اللغة العربية المعاصرة، في الفصحى المخففة: ٨٨ وما بعدها.

٢ ينظر اللغة الثالثة: ١٠٤.

للمستوى اللغوي الذي سماه اللغة الثالثة، أو استوفى الخصائص العامة التي وضعها لهذا المستوى، أو جسد هذه الخصائص على المستوى التطبيقي العملي. ومعظم هؤلاء الباحثين عَنى بما تكلم عليه اللغة العربية في نطاقها المكتوب، وليس المحكي أو المنطوق الذي قصده المؤلف. وطروحات هؤلاء الباحثين وإن تلاقت مع بعض مضامين نظرية المؤلف لا توازي ما وضعه من تصور لهذه اللغة، وهو يتميّز منهم بكثرة القضايا التي عرض لها.

(٣: ٦) الأسس والمقومات التي تشكّل منطلقات اللغة الثالثة:

وقد جعل المؤلّف هذه الأسس ضمن إطارين: إطار المعجم اللفظي الذي يفترض أن تقوم عليه اللغة الثالثة، ثم إطار النظام الإعرابي الذي يصلح أن تعتمده. وينبغي الوقوف على هذين الإطارين وتحليل مضمونهما؛ للتعرّف إلى إمكانية قيام هذه النظريّة، وحقيقة الدعامات التي تقوم عليها.

أمّا الأول فقد تناول فيه تحت عنوان "معجم اللغة الثالثة والمصادر الأساسية" أربعةَ موضوعات:

أولها: الاستناد إلى الفصحى:

إنّ أول ما يفترض أن تقوم عليه اللغة الثالثة في بنائها وتكوين متنها الأساسي – على قول المؤلّف- هو ما ناسب الحياة الحاضرة واستأنست به النفوس والألسن والأذواق من متن الفصحى الموروث، ورصيدها الجديد المولد من الألفاظ والصيغ والتراكيب الذي تشتمل عليه معجماتها المدونة؛ لتتمكن من التمهيد للارتقاء إلى اللغة العالية، فمعجمات اللغة تستند إلى

ذخيرة هائلة من الألفاظ والتراكيب والاصطلاحات العامة العصرية، إضافة إلى كل ما يُستحدث أو يطور من العناصر اللفظية العربية الفصيحة بطرق التنمية اللغوية. كما ينتظر من اللغة الثالثة أن تعكس ولو بنحو تدريجي بعض جماليات العربية الفصحى العالية، وروعة فنون التعبير في التراث الأدبي، ونماذجه الراقية غير البعيدة عن ذوق العصر.

وقضية الاستناد إلى الفصحى في معجم اللغة الثالثة غامضة، والنموذجان اللذان ساقهما المؤلف على هذه اللغة في الفصلين الأول والثاني يؤكدان أن اللغة الفصيحة لا مكان لها في "اللغة الثالثة"، يحفظ هيبتها وقيمتها الدلالية والتراثية؛ لأن هذه اللغة ستبدو مثل مرقّعات "البهاليل"(بمعناها الشعبي)، قطعة جديدة صارخة تلاصق أخرى بالية، وهذا يُزري بالفصيحة، فهي نظام مستقل لا يمكن أن يخلط بغيره ويفضي إلى نتيجة محمودة، فكيف باللغة الثالثة في ظل هذه المعادلة ستعكس جماليات الفصيحة؟ إن هذا لا يكون بحال. ودعك من مسألة اختيار الألفاظ الفصيحة التي تناسب الحياة العصرية وطبيعته ومن يحدده، وكل ما يفضي إليه ذلك من الإشكالات.

وثانيها: الاسترفاد من العامية:

ويستهل المؤلِّف كلامَه بتعريف حسن ظاظا للعامي بأنه:"تحريف سوقي لألفاظ كانت من قبل عربية صحيحة[١]"، ولا يوافقه؛ لأنه فهم أضيق مما يقصده. وهو يعرفه بأنه "كل ما نطق أو تكلم به عامة الناس وتصرفوا في أحاديثهم ومخاطباتهم، بكل ما جمعت هذه الأحاديث والمخاطبات من عناصر لفظية فصيحة وغير وفصيحة محرفة أو مغيرة أو مطورة، منقولة من العربية أو غيرها". وكلام المؤلف صائب إلى حدٍّ بعيد، فتعريف ظاظا يفترض البيئة العربية النقية، ولذلك هو ضيق، ولا يعطي لهذا المصطلح مفهومه الذي يليق به، وتعريف المؤلف بيّن سليم يحيط بالمصطلح إلى حدّ كبير. على أننا يجب نقف على هذا التعريف، فهو لا يردّ فيه على ظاظا وحسب، بل على نفسه أيضًا؛ إذ يخالف ما ذكره آنفًا من أن العامية "أوعية مختلفة الأحجام والأشكال، أفرغ فيها من مصب أو معين واحد".

ومذهبه في العامية أن فيها إضافة إلى الكلمات والتراكيب الفصيحة، والأخرى المحورة المنحدرة من أصول فصيحة كلماتٍ وصيغًا وتعبيرات كانت غريبة أو مجهولة الأصل، ولكنها عاشت مع الناس واكتسبت مع مرور الزمن ودوام الاستعمال مدلولات خاصة، وأصبحت لها معانيها المميزة ووقعها الصوتي المؤثر والمحبب إلى النفوس، بل إن في هذه العامية ما ليس له بديل أو مثيل حيّ في الفصحى، وإذا كنا لا نتورع من استعمال المصطلحات والصيغ

---

١ ينظر: كلام العرب: ٨٠.

والألفاظ والتراكيب الأجنبية الدخيلة في التعليم والإعلام والتثقيف المدون فلماذا نتحرج من استعمال ألفاظ دارجة نابعة من حياة مجتمعنا نفسه. وكلام الدكتور المعتوق يذكرنا بقول أنيس فريحة:"للغة حياة، وهذه الحياة هو العنصر الإنساني. إن الفصحى ليست لغة الكلام، فلا يرجى منها أن تعبر عن الحياة بحلاوتها ومرارتها...كما تستطيعه العامية"[١].

ويستشهد بجهود مجمع اللغة العربية بالقاهرة وتنويهه بدور العامية في إغناء الفصحى، ويأتي بعدد من الأمثلة ممّا أجازه المجمع في هذا الخصوص، نحو:(الريحة: الرائحة، السفرة: والمائدة، الصيغة: المصوغات، الضَنا: الولد والنسل. والمراجيح: والأرجيح. وحوّش: جمع. وحرّج: حرّم وضيّق. وهجّ:شرد...). وهو يستخدم – على ما يقول– بعض الألفاظ العامية في قصائده، ممّا له أصل في الفصحى وأُشرب معنى جديدًا، ومنها "زهَفَ"، التي وردت في لسان العرب بمعنى:ذَلّ، كذب، تزيّد، هلك، دنا)، واستخدمت في العامية بمعنى تشوّق وتلهف، ورفرف كالحمامة. كما استخدم أيضًا "سنبوك" وهو نوع من القوارب البحرية التي تستخدم في صيد الأسماك، و جَني اللؤلؤ.

ويعرض لابن الأثير في تقسيمه ألفاظ العامة إلى مستويات، فمنها ما هو مبتذل؛لأنه سخيف وضعيف، نحو:الخازباز، والبرسام، والمندّف، والشاطر، وأشباهها. ومع هذا فقد ذكر أن هذه الألفاظ الضعيفة المبتذلة، لا يكاد يخلو منها شعر شاعر، ولكن منهم المقلّ ومنهم المكثِر. ويعلّق المؤلف على كلام ابن الأثير:"وإذا كان شعراء كبار قدامى، قريبون من عهود صفاء اللغة ونقائها قد

---

١ نحو عربية ميسرة: ١٣٣.

جوزوا لأنفسهم استعمال هذه الألفاظ العامية السخيفة في أشعارهم فأولى أن يجوزه غيرهم، ولا سيما إذا كانوا من الكتّاب والشعراء المعاصرين". ويضرب مثلاً بعض الكتاب في استخدامهم بعض الألفاظ العامية.

وكأننا بالمؤلف يتصيّد كل لحظة ضعف أو تخاذل في تاريخ العربية، ليستخدمها في خدمة اللغة الثالثة"، فأيُّ لغة هذه التي سَداها ولُحمتها الوَهن والضعف والخَور؟ وفي كلام المؤلف خلط ينبغي التوقف عنده. فالكاتب أوالمبدع قد يجد نفسه مضطرًا في بعض تآليفه أن يعرض للعامية؛ لأنه يوظفها لغرض معيّن ومحدود، وقد يصل به الأمر إلى تسجيل ألفاظ أو تراكيب عامية كما هي. ولننظر الجاحظ يقول في مقدمة "البخلاء": وإن وجدتم في هذا الكتاب لحنًا أو كلامًا غير مُعْرَب، ولفظًا معدولاً عن جهته فاعلموا أنّا إنما تركنا ذلك لأن الإعراب يبغض هذا الباب ويخرجه من حده"[1]. بل نراه في البيان يحذّر من الإعراب فيها؛ إذ يقول:" إذا سمِعتَ بنادرةٍ من نوادر العوامّ، ومُلْحة من مُلَح الحُشوَة والطَّغام، فإيَّاكَ وأن تستعمِلَ فيها الإعراب، أو تتخيَّرَ لها لفظًا حسنًا، أو تجعل لها مِن فيك مخرجًا سَرِيًّا؛ فإنّ ذلك يفسد الإمتاع بها، ويُخرجها من صورتها، ومِن الذي أُرِيدَت له، ويُذهب استطابَتهم إياها واستملاحَهم لها[2]".ولم نجد أحدًا يُذكَر عدّ هذا من المآخذ على الجاحظ.

أمّا الشاعر فقد يلجأ إلى العامية لخدمة تعبير أو صورة ما، لا يمكن إلا

---

١ البخلاء: ١/٧٨.

٢ البيان والتبيين: ١/٩١.

أن تكون على هذا الوجه، وهذا لم يسلم منه كثيرٌ من الشعراء. وقد يُبَالغ فيه ما بالغ ابن الحجاج(ت٣٩١) من السخف والمجون، ومعارضته المقصودة للشعر الرفيع، باستخدامه المبتذل والألفاظ الفارسية بلا وجه[١]. فالشعر قد يوظف لفظة عامية أو رمزًا تراثيًّا شعبيًا أو شيئًا من ذلك؛ لأنه يعلم أن الصورة الشعرية مفتقرة إليه، لتكتمل دلالتها. ولكن الكلام على الشعر، أو الأدب بعامة في هذه الحالات الخاصة شيء، والكلام على لغة ونظام شيء آخر تمامًا. أمّا أن نبحث عن تاريخ الإسفاف اللغوي لنتخذه ذريعة لإسفاف أشد منه فهذا هبوط باللغة الفصيحة، ينبغي أن يترفع عنه كل من يبغي خيرها وخدمتها. ولكن المؤلف يريد أن يأخذ هذه الأمثلة في الشعر ليعمم حكمها، ويسيغه في الكلام العادي.

وهو يعرض لنمط من التعبيرات العربية الفصيحة التي استخدمت على غير وجهها، والتي يمكن السماح لها في الانضمام إلى اللغة الثالثة المحكية، فضلاً عن استخدامها في لغة التأليف العلمي والصحافة والإعلام، نحو(أثناء: في أثناء. بينما: في حين. بالتالي: في النهاية. أمر هام: مهم. رغم كذا: على الرغم من كذا..). ويستدرك قائلاً: "ولا يمنع أن ما سبق قوله أو اقتراحه لا يعنى بأي حال من الأحوال إطلاق الحبل على الغارب، والتمادي في تجويز استعمال الألفاظ العامية، أو العربية المحرفة عن أصولها.. من دون قيد أو شرط. إن العربية سواء الفصحى أو اللغة الثالثة، التي نحن بصددها في غنى عمّا يخالف

١ ينظر، العربية "دراسة في اللغة واللهجات والأساليب: ١٨٩.

الذوق العربي، أو يخرق مقاييس اللغة الموضوعة أو يتعارض مع سلامتها"[١].

وههنا أيضا خلط من نمط آخر، فالتراكيب العربية التي ذكرها والمحرفة عن أصولها استخدمها كثير من الكتّاب وشاعت على ألسنتهم وأقلامهم، وفيها الكثير مما يمكن تسويغه وقبوله، بل يتبيّن عند البحث أن قسمًا منه موجود عند فصحاء الكتاب في العصور الأولى فضلا عن عامتهم، وآخر دفعت به الترجمة. وقد أبلى مجمع القاهرة اللغوي في هذا الجانب بلاء محمودًا، وأقرت لجان الألفاظ والأساليب كثيرًا من هذه التراكيب بعد حوارات وأبحاث كثيرة. والمطلع على محاضر جلسات المجمع ومؤتمراته يعرف الكثير في هذه المسألة.

وأما الألفاظ العامية التي لها أصل في الفصيحة فينبغي الحذر عند الخوض فيها. و لم تُفهم جهود مجمع القاهرة - فيما أرى - حينما أقرّ الكثير من هذه الألفاظ في المنشورات الأخيرة الصادرة عنه فهمها الحقيقي وغرضها الرئيس، وعلى الأخص في الجزء الثالث من كتاب الألفاظ والأساليب[٢]. فتلك الألفاظ لم يرد بها البحث عن تسويغ كلام العامة، الذين لا يأبهون على أي شيء كان نطقهم، ولكن تسويغ حاجة الكتاب إذا عرضوا لهذه الألفاظ في شيء من أعمالهم، وبعض الأعمال الفنية بشكل خاص كالمسرح والرواية وغيرهما. أمّا أن تُستخدم هذه الألفاظ التي تمرّغت في العامية في لغة

---

١ نظرية اللغة الثالثة: ١٥٧.

٢ ينظر كتاب الألفاظ والأساليب الجزء الثالث، الصادر عن المجمع اللغوي في القاهرة ٢٠٠٠م.

الكتابة والبحث أو الحديث، تمسكًا بأن لها أصلاً في الفصحى فهو ابتذال، يترفع عنه كل من تحرّى المنطق السليم. ولقد بالغ محمد خليفة التونسي(ت١٩٨٨م) حينما أغرق في تأصيل كثير من الألفاظ العامية، ونَظّرَ لاستخدامها دون مسوغ[١]. ولذلك نجد غالبًا أن اللغويين والباحثين أبرّ بالألفاظ العامية من الكتّاب، لأنهم يدرسونها لخدمة البحث اللغوي، وأما الكتاب – الذين يُعنون بسلامة منطقهم – فيتحرون الفصاحة، أو العلو عن لغة العامة على الأقل.

وثالثها: اعتماد المفردات المولدة والمحدثة:

بادئًا لا يقبل المؤلف المعنى الاصطلاحي القديم للمولّد، وهو:"اللفظ الذي استعمله الناس قديمًا بعد عصر الرواية، كما يردّ ما جاء به حسن ظاظا بأنه"اللفظ العربي البناء الذي أعطي في اللغة الحديثة معنى مختلفًا عمّا كان العرب يعرفونه، مثل الجريدة، المجلة، السيارة، الطيارة[٢]". بل يأخذ بمصطلح التوليد بمعناه الواسع، الذي يعني الابتكار والإحداث، وإيجاد ما لم يسبق وجوده في اللغة من الألفاظ والمعاني قديمًا أو حديثًا"، ووَفْقًا لهذا التعريف الذي ارتضاه يصبح المولد من المفردات شاملاً للمولد القديم وللمحدث الجديد، وللمولد اللفظي، وهو اللفظ العربي المبتكر والمحدث الجديد بصيغته ومعناه، مثل: المتشرّد والحرامي، الشهرية، والعسكري، الملزمة..."، كما

---

١ وذلك في زاوية جمال العربية في مجلة العربي، قد جُمعت هذه البحوث وصدرت عن مجلة العربي تحت عنوان "أضواء على لغتنا السمحة" الكتاب التاسع.

٢ كلام العرب: ٧٩.

يشمل المولد المعنوي، وهو اللفظ الذي أعطي في اللغة الحديثة معنى يختلف عما كان العرب يعرفونه، مثل: المطعم، والجريدة، والصحيفة، المجلة، والسيارة...". كما لا يكتفي بما استحدثه العلماء المتخصصون، فرادى أو جماعات، ولا ما ابتدعه رجال الثقافة والإعلام والصحة والتعليم، في مختلف مرافقه، بل ما اخترعه ويخترعه عامة الناس وجرى أو يجري على ألسنتهم ويشيع في كلامهم، حتى يصبح مقبولاً عند أهل اللغة وخبرائها[١].

أمّا المولد فالعلماء لم يوفّقوا في صياغة مفهوم دقيق يحد من الإشكال فيه، ويظهر حدوده بشكل بيّن[٢]. ونحن نؤيد المؤلف فيما يرى من قصور تعريف ظاظا، على أن ما ارتضاه هو من التعريف رَحْب التُخوم، منبسط الحاشية، ولا يكاد يكون له ضابط، بل لا نبالغ إذا قلنا أنه يجوز حدّ الفوضى. والعبارة التي أتم بها تعريفه "حتى يصبح مقبولاً عند أهل اللغة وخبرائها" لن نقول باستحالتها بل بصعوبتها الجمة في ضوء تجربة المجامع اللغوية العربية، ومجمع القاهرة على الأخص، وكل من اطلع على جهود مجمع القاهرة، وهو الذي يتبوأ الصدارة في هذا الصدد، يعرف صدق هذا الكلام. إلا إن ابتدعنا عصرًا جديدًا للاستشهاد للغة الثالثة التي يدعو إليها المؤلف!.

رابعًا، وأخيرًا: الاقتراض من اللغة الأجنبية:

إنّ الدعوة إلى فتح باب الاقتراض أمام اللغة العربية بكل مستوياتها لا تعني القبول بأن يكون نصف هذه اللغة مستعارًا مقترضًا، كما كان عليه الحال في

---

١ نظرية اللغة الثالثة: ١٥٩.

٢ ينظر المولد "دراسة في نمو وتطور اللغة العربية بعد الإسلام": ١٥٧، وما بعدها.

الفارسية والتركية، كما يذكر المؤلِّف، وإنما تعني أن يفتح أمام الألفاظ والتراكيب والتعبيرات الاصطلاحية الأجنبية أن تدخل في اللغة العربية كما هي، أو بعد تغيرات طفيفة في نطقها وتركيب أصواتها، وَفق الحدود التي يضعها خبراء اللغة، ويقضي بها الذوق العام. وربما احتيج لتوسيع هذا الباب أكثر أمام اللغة الثالثة التي نحن بصددها، لتستوعب ما تسرب إلى العامية من عناصر لغوية أجنبية واندمج وانصهر فيها مع مرور الزمن. ويضيف "ويمكن أن تقترض اللغة الثالثة من اللغات الأجنبية التي غلب التأثر بها ما تدعو الضرورة إليه في عزّة وتعفف واعتدال، شأنها في ذلك شأن الفصحى الراقية، بل يمكن أن تكون أكثر منها انفتاحًا على اللغات الأجنبية، وأكثر مرونة، لما يراد لها من الوساطة الفاعلة بين الفصحى الراقية والعامية الدارجة"[١].

وسأقتطع نصًا عمليًّا على مدى قبول اللغة الثالثة للمولد عند المؤلّف؛ إذ يقول:"إن اللفظ المولد داخل نطاق اللغة القومية أقرب إلى طبيعة هذه اللغة وأنسب استعمالاً، وأكثر مرونة من اللفظ الأجنبي... وبذلك فإن قولنا ركبت الحافلة أو سيارة الأجرة أو الطائرة وأكلت في المقصف...أفضل وأبقى من قولنا: ركبت الأوتوبيس أو الباص أو .. الإيربلين، وأكلت في الريستورانت(المطعم).. وأخذ المجرم إلى الجلوتين(المقصلة) وأخذت المريض من "الكلينك" إلى "هوسبيتول"، وعمل له الدكتور جيكب(فحص). وهو على تفضيله ذاك يردف قائلاً: وإن كان ذلك لا يعني رفض هذه الكلمات كلها في منطق التسامح الذي تتميز به اللغة الثالثة، حيث من الجائز استعمال

---

١ نظرية اللغة الثالثة: ١٦٧.

ما شاع وانتشر استعماله وخف على الألسن منها"[١].

أقول بادئا إن مجمع القاهرة اللغوي مع عدم اعترافه بالكثير من الأساليب المعربة التي تناولها بأنها مترجمة من اللغات الأجنبية– بل رأى كثير من أعضاء المجمع أنها نقيصة ينبغي التبرؤ منها[٢] – كان وراء غرابتها وبعدها من الأساليب الفصيحة ترجمة رابط أو لفظة على غير وجه. وقد حفلت محاضر الجلسات بالحوارات الحادة لإقرار هذه الأساليب. والمؤلف يرى أن نتجاوز هذا لنُدخل تراكيب وتعبيرات اصطلاحية أجنبية بعد تغيرات طفيفة في نطقها، ولا ندري أي عربية هذه التي ستسلك بناطقها إلى درجات السمو إلى الفصحى، وليس إلى دركات الإسفاف والابتذال؟ وأمّا النمط الجديد الذي ذكره المؤلف في الاقتراض وهو الاقتراض في " عزة وتعفف واعتدال[٣] "، فلسنا ندري بعد قبوله ضمنًا للكلينك، والهوسبتول والريستورانت والجلوكين والجيكب.. متى يكون الاقتراض على هذه الصفة، ومتى يكون في ذلة ودناءة وغلو؟ وكيف سيحدّ البحث العلمي هذه المصطلحات؟

وأمّا الأساس الثاني فهو: اللغة الثالثة والإعراب:

يعدّ المؤلِّف علامات الإعراب ذات قيم دلالية وأسلوبية، وهو يَردّ مقولات إلغاء الإعراب لما لها من خطورة على اللغة وتراثها؛ إذ هي توسع

---

١ نظرية اللغة الثالثة: ١٧١– ١٧٢.

٢ ينظر على سبيل المثال: في أصول اللغة: ١٨٣/٣، في بحث أعضاء المجمع بعض الأساليب المترجمة، نحو "أنا كباحث". كما ينظر: في كتاب "الألفاظ والأساليب": ٢٣٨/٢، عند مناقشة أسلوب "حتى أنت".

٣ نظرية اللغة الثالثة: ١٦٧. السطر الثاني.

الشقة بين اللغة المكتوبة واللغة المحكية، ومن ثمّ تحرم الجيل الناشئ من تحقيق التواصل والتفاعل المطلوب مع مصدر رئيس أساسي لصقل الوجدان، وتنمية الفكر وروح الأصالة والانتماء. وعلى هذا فإن اللغة الثالثة يمكن أن تخضع إلى هذا المنهج المبسط والمتوازن في التزام الإعراب، وقانون صرفيّ مَرِن، بكل ما تقترضه أو تأخذه. دون أن يلتزم التزامًا صارمًا بكل تفاصيله، ومن دون أن يكون التبيسط عشوائيًا وبجهود فردية تتنازع فيها الأهواء وتتوزعها الاجتهادات، وتتصارع بينها المصالح.

ويزيد على ذلك "والمؤهل لوضع القوانين النحوية والصرفية المشار إليها مجامعُ اللغة ومؤسساتها العلمية والثقافية المعنية، تعد لها من خبرائها هيئات ولجانًا تتوزع المهام وتتقاسم المسؤوليات، وتسير وفق تخطيط دقيق مدروس، ومنهج متتبع محكم، تتابع من خلاله التنقيح والتهذيب والإصلاح، وتسعى إلى تحقيق ما تتطلبه الحياة ويفرضه واقع العصر، ويحتاج إليه الناشئة وأصحاب اللغة عامة"[١].

وما يزال المؤلف يستخدم لغة هائمة لا يمكن السيطرة عليها أو توجيهها، فهو يتكلم على القوانين الصرفية ومرونتها والإعراب وقيمته، ثم يتكلم على عدم الالتزام الصارم بالتفاصيل، غير أنه لا يحدد مفهوم "الصارم" " واللّين"، ومتى يتجنب الحاكي هذا ومتى يلجأ إلى ذلك؟ ومتى يكون التبسيط بجهود جماعية لا تتنازعها الأهواء، وتجمعها الاجتهادات، وتتآلف بينها المصالح؟ ثم نراه يتبسّط في الكلام على اللجان والهيئات التي ستتوزع المهام في وضع القواعد النحوية

١ نظرية اللغة الثالثة: ١٧٢ ومابعدها.

والصرفية المبسّطة "وتسير وفق تخطيط دقيق مدروس، ومنهج متتبع محكم، وتسعى إلى التنقيح والتهذيب... " تبسّطَ السلطان الذي يَأمر فيطاع، ويُنادِي فيلبّى نداؤه.

ومن أكبر إشكاليات المؤلف أنه لم يستفد درسا من جهود الهيئات التي خاضت هذه التجارب قبله على لغة واضحة المعالم بعلماء امتلك الكثير منهم ناصية الفصاحة، وأعني أعضاء المجامع، ومجمع القاهرة بوجه خاص. وليتناول المشروع الذي قدمته وزارة المعارف المصرية عام ١٩٣٩م، لتيسير النحو والصرف[١]، ومن أقطابه طه حسين وأحمد أمين وعلي الجارم وإبراهيم مصطفى وغيرهم من الأعلام. ومع الحوارات التي خاضها أعضاء المجمع لإقرار بنود التيسير فقد أخفق إخفاقا بيّنا. ثم خلفه مشروع لشوقي ضيف ١٩٤٥م ينهض فيه بما قصر دونه مشروع وزارة المعارف[٢]، وقد نوقشت بنوده بندًا بندًا على جلسات كثيرة، وما لبث أن أُقرّ[٣]. وقد أخفق أيضا كما أخفق سابقه. ولينظر المؤلف في أسباب إخفاق هذه المشروعات، ثم ليخرج علينا بفكر يجعل المؤسسات والمؤتمرات واللجان التي يتكلم عليها تتنكّب عوامل الإخفاق هذه في سبيل صياغة اللغة الثالثة.

---

١ ينظر: مجمع اللغة العربية في ثلاثين عاما:٧٧.

٢ ينظر: في أصول اللغة: ٣/ ٢١٠.

٣ ينظر مجموعة القرارت العلمية في خمسين عاماً: ٢٦٧، وما بعدها.

(٣: ٧) النحو وإشكالية التعلّم:

والمؤلف يحمل على مناهج تعليم اللغة العربية ومقرراتها في المجتمع العربي بنحو عام، إذ هي كما يقول" لا تشدّ الناشئة إلى ما ينمي ملكاتهم اللغوية بالقدر الكافي، ولا تربي فيهم الإحساس بثراء لغتهم الفصحى وجمالها، أو تشجعهم على الانجذاب الطوعي لما يمكن أن يرتقي بسليقتهم وحسهم اللغوي، بل إنها في الواقع تنفرهم من لغتهم، وتزهدهم فيها، لما تسلكه من طرق تقليدية في تدريسها"[١]. كما يعيب على المناهج وقوفها عند الجانب النظري.

وهو يستطرد ويطيل في التركيز على هذا الجانب، ويصف المناهج الدراسية على ما فيها من تطوير بالتخلف والقصور. ويصوغ الكثير من العبارات الإنشائية في كيفية تهذيب الألسنة وتطبيع السلائق، وتذوق النصوص. والمؤلف يعقّب على سبب هذا التخلف،" فليست هذه الجهود كلها خائبة فاشلة، ولكن هناك تنازع واختلاف في الأفكار، وتضارب في الآراء، وتناقض في التوجهات، وتباين في المسالك، أدى بلا شك إلى خلق نوع من التردد والتذبذب في المحصلات والنتائج[٢]".

وإن القارئ ليعجب من تدفق هذه العبارات الفضفاضة، والتي تهيم مضامينها في عوالم الأحلام، لا على صعيد الواقع. ولا ندري وقد وقع على إكسير الخلاف عند السالفين، كيف سيأتي بثلة جديدة على سرر متقابلين، يتّسمون بـــ: توافق في الأفكار، وتعانق في الآراء، وتآلف في التوجهات،

---

١ اللغة الثالثة: ١٧٨.

٢ نفسه: ١٨٥.

واتحاد في المسالك، يؤدي بلا شك إلى نوع من التصميم، والثبات في المحصلات والنتائج؟! ولا ندري كيف يلقي الدكتور المؤلف هذه العبارات وكأنه أحد دعاة جمهورية أفلاطون لا قضية من أعقد وأشد المسالك خلافا واضطرابًا؟ وليت هذا كله يكون في لغة عُرف شكلُها ومضمونها، بل لغة هلامية لم تظهر إلى الوجود.

وأما الهجوم على المناهج فقد أمسى توطئة محمودة، يستهلّ بها كل من يتناول قضية تيسير التعليم، أو البحث عن لغة جديدة، ولقد اتهم أنيس فريحة من قبل واضعي المناهج بالمتاجرين والمرتزقة[1]. ولكنّ الإشكالية ليست في المناهج وحسب – ونحن لا نبرئها بعامة – فكثير من المناهج الدراسية للغة العربية، يقوم على بنائها وصياغتها واختيار نصوصها علماء أفاضل، يجتهدون في خدمة الناشئة، وتقديم اللغة إليهم بأبهى حللها. إن الإشكالية الكبرى هي في توجيه السياسات العامة للناشئة، ولا يفوت المطلع على السياسات التعليمية العربية الجديدة أن يصدر عنها وهو متيقّن أن العربية في كثير من مدارسنا وجامعاتنا أصبحت لغة ثانية، بل دون ذلك. حتى بلغ ببعض المدارس والجامعات العربية أنها ترسل كل مخاطباتها لأعضائها باللغة الإنجليزية. وهذه مسألة يطول الحديث فيها، ولعل الدكتور المعتوق مطلع على الكثير من جوانبها. فالمسألة ليست مسألة منهج قاصر وحسب، بل قضية معقدة ينهض فيها كلٌّ بطرف، والجهات الرسمية تستقلّ بالطرف

١ نحو عربية ميسرة: ١٥١. وينظر : نظريات في اللغة: ١٦١ وما بعدها.

الأكبر، و لم يتنكّب الضبيب جادة الصواب؛ إذ قال[١]: "إنّ البعد الاستراتيجي للغة العربية لم يكن أبدًا ضمن اهتمامات السياسيين أو المخططين العرب".

وعلى الرغم من كل ما قاله عن أهمية الإعراب وقيمته نجده يركز على مسألة أن الإعراب عَرَض. مستشهدًا بقول بعض النحاة والبلاغيين، فالكلام سابقُهُ في المرتبة؛ وعلى هذا فالمقياس الأول في تقدير صحة اللغة أو اعتبارها ليس الإعراب وحده، وإنما هو الكلام بألفاظه والسياقات التي توضع وتركب فيها هذه الألفاظ والمعاني التي تدل عليها. وإذا حصل المعنى تحقق الهدف من الكلام حتى ولو لم يتحقق الإعراب[٢]. وهو ينقل عن إبراهيم مدكور قول أبي العلاء: "لا يسخط عليك الله ولا المَلَكان[٣] إذا لم تدرِ لم ضُمّتْ تاءُ المتكلم وفُتِحتْ تاءُ الخطاب[٤]". فهو يدعو إلى البساطة، وعدمُ المبالغة -كما يقول- في التدقيق والتنقير والملاحقة في اللغة المحكية أو المنطوقة يمكن أن تخلق لنا لغة ميسرة محببة للنفوس[٥]".

وهذا – فيما أرى – جريٌ في غير ميدان، ومقدمة للتفلّت من مسألة الإعراب. ولننظر إلى أنيس فريحة يقول: "والإعراب لا يتلاءم والحضارة، ونحن نرى في الإعراب في أية لغة بقية من البداوة، قد يساعد على الفهم ومنع

---

١ اللغة العربية في عصر العولمة: ١٧١.

٢ نظرية اللغة الثالثة: ١٨٨.

٣ كما في الأصل، والذي جاء في نظرية اللغة الثالثة "المكان".

٤ ينظر كتاب"الفصول والغايات في تمجيد الله والمواعظ" لأبي العلاء المعري: ٧٣/١.

٥ نظرية اللغة الثالثة: ١٨٨.

الالتباس...ولكن حكمه في ذلك حكم أي قرينة أخرى تساعد على الفهم"[١].

والمؤلف ينقل نصًّا عن السيوطي من "الإتقان"، في معرض كلامه على شروط المفسِّر ومناقشته ضمنًا لمسألة الإعراب:"قد يتجاذب المعنى والإعراب الشيء الواحد، بأن يوجد في الكلام أن المعنى يدعو إلى أمر والإعراب يمنع منه، والمستَمسَك[٢] به صحة المعنى، ويؤول إلى صحة الإعراب"[٣].

ومع ذلك نرى المؤلف يقول: "إن ما سبق ذكره لا يعني كما هو واضح التقليل من أهمية الإعراب أو الدعوة إلى التغاضي عن الخطأ فيه... إن ما نريد الوصول إليه هو أنّ لا يكون الإعراب الهم الشاغل والأساس الجوهري في قياس صحة الكلام وسلامة القول أو فصاحته". وهو يرى أنه يمكن التسامح أيضًا في قواعد النحو الأخرى وأصول التعبير للجملة العربية في اللغة الثالثة. فلا مانع أن يقدم المفعول على فعله، والمعمول على عامله، وفي قواعد اللغة ما يسمح بالمرونة والتصرف في أساليب القول، مثل الحذف والاختصار والإدغام وجوازات التقديم والتأخير والتأنيث والتذكير، وأساليب الحصر والقصر... ونجعلها أكثر تيسيرًا من لغة الكتابة العربية الفصيحة[٤].

والمتتبع لآراء المؤلف لا يفوته إشكاليته في التعامل مع النصوص التراثية كما رأينا. فنَقْلُه عن النحويين والبلاغيين أن المقياس الأول في تقدير صحة اللغة ليس

---

١ نحو عربية ميسرة: ١٢٣.

٢ في النص الذي نقله المؤلف "والتمسك".

٣ الإتقان في علوم القرآن: ٢/٥٣٥-٥٣٦.

٤ نظرية اللغة الثالثة: ١٩٢.

الإعراب وحده، وإنما الأصل السياق الذي يُركّب فيه الكلام قضيةٌ من قضايا الدلالة البديهية. والسيوطي يتكلم فيما نقله عنه على النص عندما تتجاذبه الدلالة والصنعة النحوية، وقد مثل السيوطي لهذه المسألة بقوله تعالى: "إنه على رجعه لقادر يوم تبلى السرائر"؛ إذ الظرف الذي هو "يوم" يقتضي المعنى أنه يتعلق بالمصدر، وهو "رجْع"؛ أي أنه على رجعه في ذلك اليوم لقادر لكن الإعراب يمنع منه لعدم جواز الفصل بين المصدر ومعموله، فيجعل العامل فيه فعلاً مقدرًا دلّ عليه المصدر، فالمسألة ليست إعرابًا وحسب.

لقد تكلمّ العرب لغتهم معربة قبل أن يعرفوا الإعراب، فالإعراب صنعة توضح مقصود المعاني، وهو على ذلك، ما لم ينحُ به صاحبه نحوًا آخر، كما ظهر عند كثير من النحويين المتأخّرين، أما أن يكون الإعراب ثانويًا عند من لا يحسن الأدوات الأساسية لتركيب الكلام فشيء مختلف. وأبو العلاء يتكلم في نصه لذي استشهد به مدكور، ومن بعده المعتوق على العلة لا على الإعراب، فهو قال : "إذا لم تدرِ لم ضُمّتْ تاء المتكلم وفُتِحَتْ تاء الخطاب "ولم يقُلْ "لم تدرِ إذا كانت مضمومة أو مفتوحة"، وثَمّ فارق كبير.

ثم ما علاقة دعوى المؤلف بهذه المسألة، ولغته في الأساس محكية، ولا مجال فيها للتنظير النحوي والبلاغي؟ وأما ما يتكلم عليه من إجازة تقديم المفعول على فعله، والمعمول على عامله فيستدعي الوقوف، فمن ذا الذي يمنع هذه الأشياء في العربية الفصيحة حتى تكون إجازتها في اللغة الثالثة تسامحًا؟ إلا في مسائل خلافية قليلة، سجلها النحاة. والكلام على هذه المسائل لا علاقة له بالكلام مباشرة، وإنما جله تنظير للنحاة واللغويين والبلاغيين كما ذُكر، أين منهم الفئة التي يعنيها باللغة

الثالثة؟ وكيف ينتظر من مجتمع "اللغة الثالثة" أن يقفوا على النصوص التي ينطقونها، فيبحثوا في تقديم الفاعل، وتصنيف الكلام، وتعليق الجمل وأشباهها وما إلى ذلك من المسائل التي تحفل بها كتب النحويين؟ ثم هو لم يَحُدّ لنا التنقير والتدقيق الذي يرجو ألا يلاحق متكلمي اللغة الثالثة، وفي أي شيء يمكن لهم التبسّط؟ وقول المؤلف أن مقصده من طرح قضية الإعراب:" ألا يكون الإعراب الهم الشاغل والأساس الجوهري في قياس صحة الكلام وسلامة القول أو فصاحته"، وأيّ فصاحة هذه التي يتحدث عنها في اللغة الثالثة حتى يُخِلّ بها ترك الإعراب؟

(٤: ١) المؤلف وتأثّره بدعاة العاميّة:

ولعلنا نتوقف لنبيّنَ بعض جوانب الإشارات السالفة إلى تأثر المؤلف بدعاة العامية، وههنا نقف عند قضية في صُلب منهج الدكتور المعتوق وهي تأثره بمنهج سلامة موسى وأنيس فريحة إلى حد بعيد، على الرغم من أنه نبذَ دعوتهما، ودعا إلى بقاء الإعراب، وعدم تجاهل اللغة الفصيحة. إلا أنّ من يقرأ لهذين في تقريظ العامية وكيل الثناء لمستقبلها، وخدمتها للفكر والتحرر، واعتماد اللغة التي دعوَا لها على معطيات العربية الفصحى، والإفادة من معينها؛ لتسويغ ما ذهبا إليه يعرف مقدار تأثر المعتوق منهجهما[١].

غير أنهما يَخلصان إلى هدف واضح للقارئ، وافق عليه أم ردّه، بينما نجد المعتوق يسير في الدرب نفسه من حيث كيل الثناء والثقة الخالصة

---

١ لينظر الكاتب ما قاله فريحة في "نحو عربية ميسرة" عند كلامه على عجز العربية عن اللحاق بالعلوم والفنون:٢٧، وما بعدها.

باللغة الثالثة، واستخدامه الكثير من عبارات موسى وفريحة، مع غموض اللغة التي يدعو إليها، وعدم وجود ملامح بيّنة لها. ولا يخلو كلامه من الغمز من جانب العربية الفصيحة- تنبّه إلى ذلك أم غَفَل عنه- على الرغم من كل ما قاله فيها، ودعوته إلى التمسك بها، وأيُّ غمز أكثر من بحثه عن لغة ثالثة يراها نموذجًا للتحرر والفكر والديمقراطية، ودعك من كلامه على الإعراب والعامية والاقتراض وما إلى ذلك؟

وههنا أيضا نقف مرة أخرى عند مصطلحات الحرية والتحرر والديمقراطية التي ستشيعها اللغة الثالثة، وقد أطال المؤلف التنويه بها، والتي تهدف كما يُراد لها إلى التنوير، وتحديث الفكر، فالمؤلف لم يتوقف عند المقصود بها على الرغم من تكريره لها غير مرة وبصور مختلفة. ومسألة الإشارة إلى بساطة اللغة الثالثة وسهولة تناولها ودرسها وانتشارها لا تقابل هذه المصطلحات. وحق للقارئ أن يتلمس هذه المفهومات -على ما فيها- عند غيره ما دام لم يقيدها بمفهوم خاص جليّ. ولننظر جذور هذه المصطلحات عند سلامة موسى، ومن ثم أنيس فريحة، اللذين نبذ الدكتور المعتوق منهجهما.

ولنبدأ بتفسير سلامة موسى لهذه المصطلحات، في كتابه "البلاغة العصرية"؛ إذ يقول:"يجب أن نؤلف بين المجتمع ولغته، فنجعل اللغة ديمقراطية إذا شئنا أن نكون مجتمعًا ديمقراطيًّا"[١]. ويقول: "ومجتمعنا الآن ديمقراطي، أو نحن نحاول أن نجعله كذلك، وننشد الديمقراطية في الحكومة والعائلة

---

١ البلاغة العصرية: ٤٦.

والمدرسة. ولكن التراث اللغوي الأرستقراطي الذي ورثناه عن العباسيين لا يساعدنا على ذلك"[١]. ويزيد توضيحًا: "كان المجتمع العربي القديم يعيش في ظل حكومة استبدادية لم تعرف قط معنى البرلمان، أو المجلس البلدي. ولذلك نحن نحمل عبء الكلمات العربية التي خدمت هذا المجتمع الاستبدادي، ونحاول تحميلها المعاني الديمقراطية الجديدة...ولكن نحن نختلف عن العباسيين والأمويين من حيث إن حضارتنا قد صارت تنشد الديمقراطية، وتنهض على الصناعة، تعتمد على المعارف والماديات دون الثقافة الغيبية"[٢]. وكلام موسى يحمل ما لا يحمله ظاهره، وإن توقف على العصر العباسي.

ولنتأمّل أيضا كلامه: "اللغة هي تراث قديم تحمل كلماتها معاني الحياة البدائية(الحياة من الحيا، والروح من الريح) أو تحمل معاني السحر(علا نجمه، وأفل نجمه). بل هي حافلة بأحافير ورواسب يجب أن نتوقى استعمالها إذا شئنا التفكير السديد"[٣]. ومن أراد أن يستزيد فلينظر فصله "اللغة والجنون والإجرام"[٤] فكيف للقارئ أن يميز مفهوم المؤلف من مفهومات سلامة موسى هذه؟!

ولنقف أيضا على مساهمة فريحة في ترسيخ هذه المصطلحات وتجليتها في كتابيه "اللهجات وأسلوب دراستها" و"نحو عربية ميسرة" إذ يقول:" الفرق بين الذين يبحثون العلم والفلسفة وبين الذين يحرصون على قوالب

---

١ البلاغة العصرية واللغة العربية: ٧٨.

٢ البلاغة العصرية: ٧٩.

٣ البلاغة العصرية:١٨٦

٤ البلاغة العصرية٥٩.

العربية هو أن العلماء والأدباء والباحثين يحاولون إخضاع العربية للفكر، لا إخضاع الفكر لقوالب العربية"[١]. ويقول موضحا إخفاق العربية عن اللحاق بالحضارة الغربية:"لن نحاول أن نقنع من لا يريد أن يقتنع بأن العربية عاجزة في وضعها الحالي عن التعبير عن الحضارة الغربية"[٢]. ويضيف قائلاً:"وكل من يعتقد أن العربية اليوم بحالتها الحاضرة وبالنسبة إلى تزمت بعض الناطقين بها تستطيع بيسر أن تعبر مختلف العلوم والفنون واهم"[٣].

ولننظر أيضًا بعض نصوص موسى وفريحة التي يتكلمان فيها على الوحدة والتحرر من قيود الفصيحة، مع اعتماد اللغة التي يناديان بها — على ما يقولان – على العربية الفصيحة، إذ يقول سلامة موسى:" بلاغتنا التقليدية التي تُعلم لطلبتنا في المدرسة والجامعة هي بلاغة الانفعال والعاطفة في الوقت الذي نحتاج فيه إلى تأكيد المنطق والعقل[٤]. ويقول: "العلم تفكير جديد يحتاج إلى لغة جديدة[٥]." ويقول في شأن الإعراب:" يجب أن نقتصر من تعليم اللغة العربية في مدارسنا الابتدائية على تمكين التلميذ من المطالعة والفهم بلا حاجة إلى أية قواعد خاصة بالنحو"[٦]. ويقول في شأن إكبار العربية:"يجب أن نكبر من شأن لغتنا العربية وأن نوليها أعظم

١ نحو عربية ميسرة: ١٤١.

٢ نحو عربية: ٢٨.

٣ اللهجات وأسلوب دراستها: ٢٩.

٤ البلاغة العصرية: ١٠.

٥ البلاغة العصرية: ١٢٠.

٦ البلاغة العصرية: ١٣٨.

اهتمامنا، لأنها وسيلة التفكير. ولا يمكن التفكير الحسن بلا لغة حسنة"[١]. ويقول أنيس فريحة في مفهومه للوحدة، ومعارضة الفصيحة للفكر: "ازدواج اللغة عائق، والإعراب عائق. واللغة أساس الفكر وأساس الحضارة، ووضع لهجة عربية موحدة سلسة لينة مكتوبة بالحرف اللاتيني يعجّل في تحرير الفكر، ويسهل نقل المصطلحات والتعابير التي لا غنى عنها، ويفتح الباب على مصراعيه لنقل الذخائر الأدبية الغربية والشرقية من شعر وروايات وقصص وعلم وفلسفة واجتماع"[٢]. ويقول في المشكلة اللغوية:"ولكن إيماننا بأن المشكلة اللغوية على جانب من الخطورة وبأنها تتطلب حلاً سريعا لأنها قضية تتعلق بالفكر وبالحضارة"[٣].

ولننظر إليه كيف يُنَصّب نفسه داعيا من دعاة الوحدة؛ ويبين قيمة العربية الفصحى في اللغة التي يدعو إليها؛ إذ يقول: "وإذا نحن طلبنا بوضع لغة عربية محكية موحدة فإن هذا لا يعني أننا نطالب بالقضاء على لغة وإحلال لغة أخرى محلها، كلا، هذا لا يخطر لنا ببال إذ عندنا لغة عربية صرفة مشتركة بين الشعوب العربية خلقتها عوامل ثقافية واجتماعية وسياسية... إن هذه اللهجة العربية المشتركة بين أفراد المجتمع الراقي ليست معربة، بل هي لهجة عامية بعيدة عن الإقليمية، وتعتمد على الفصحى في جميع مفرداتها وفي تراكيبها وفي عباراتها[٤]". ولننظر إليه مرة أخرى كيف يبرد أكباد المتعلقين بالعربية الفصحى، ويطمئنهم على مستقبلها:"

---

١ البلاغة العصرية: ١٨٥.

٢ نحو عربية: ٢١٧.

٣ اللهجات وأسلوب دراستها: ٣١.

٤ نحو عربية ميسرة: ١٨١.

ولكننا نلاحظ أن اللهجة العربية المشتركة بين الطبقات المثقفة تعتمد الفصحى ينبوعًا، لإنمائها في المفردات والتعابير والأساليب. والعربية الفصحى غنية بمفرداتها وتعابيرها، ويجب أن تكون معينًا يُستقى منه، كما تستقي اللغات الأوروبية من اللاتينية والإغريقية...وخلاصة القول إن هذه اللهجة العربية المحكية التي نقترحها لغة أدبية هي العربية الفصحى الميسرة المبسطة كما يسّرَها الحياة"[١]. ويضيف: "ونحن لا نعترض على الحفاظ على لغة كلاسيكية لما فيها من كنوز، إنما نعترض على فَرْضِ لغة تاريخية على جيل بعدت حياة الناس فيه عن ذلك الجيل"[٢].

ثم نجده يسوغ للفوضى التي يدعو إليها في عبارات حافلة بالمكر، يجعل العربية فيها كالجرح المفتوح ترتع فيه كل أنواع الميكروبات؛ إذ يقول:"فلا ضير في الاقتباس جملةً إذا تعذر وجود مرادف عربي، فإن العربية هضمت مفردات أجنبية كثيرة من اللاتينية والإغريقية والآرامية والفارسية والحبشية"[٣]. والتعذر عنده يقينٌ، حينما أعلن عن عجز العربية غير مرة.

هذه نماذج لمنهج موسى وفريحة في التنظير للغة التي يدعوان إليها. ونحن نجد هذه العبارات تتكرر عند المؤلف مرة تلو مرة، وبأساليب مختلفة، غير أنه حررها من بعض المفردات، ليحل محل الدعوة إلى العامية التي دعا إليها موسى وفريحة الدعوة إلى عامية أخرى، أو خليط فريد، بوجه آخر، ومسمّى جديد، ومضمون خياليّ، لا يمكن تحسسه ولا وصفه .

---

١ نفسه: ١٨٧.

٢ نحو عربية: ١٢٦. واللهجات وأساليب دراستها: ١٠٤.

٣ نحو عربية ميسرة: ٣٠.

وينبغي أن أشير ههنا إلى أن إشاراتي إلى سلامة موسى وأنيس فريحة ونقلي هذه النصوص ليس اتهامًا لنزاهة المؤلف، ولا لانتمائه إلى لغته الفصيحة، ولكنه إشارة إلى المنهج الذي اتبعه في التنظير للغته الثالثة، وتلاقيه مع دعاة العامية. وحسن النية وسلامة الطويّة لا تغنيان عما تقوده دعوة كدعوته، وإن بقيتْ حبرًا على ورق، وأماني مُسطّرة. فسلامة موسى وأنيس فريحة على الرغم من كل قيل عنهما لم يكونا يدعوان إلى فرقة، يقول سلامة موسى:"ثم نحن بين اختيارين: إمّا أن نَهلك أو نَبيد.. وإما أن نُعين لشعبنا وسائر العرب آفاق التطور البشرية، يتطلعون إليها وينشدونها ويهيئون لها"[١]. وأنيس فريحة بوجه خاص – إضافة إلى ما ذُكر- دعا إلى وحدة التراث العربي والقومية العربية، بل دعا إلى أن تصبح لهجة المثقفين العرب هي اللغة الرسمية الوحيدة في أقطار العروبة كلها[٢]. وإذا عَدّ موسى العربية الفصيحة حافلة بأحافير ورواسب يجب أن نتوقّى استعمالها[٣]. وعدها فريحة مما يترحم عليه، وقضى عليها بالموت[٤]، فقد أدخلها الدكتور المعتوق في سبيل لغته الثالثة غرفة العناية المركّزة، لا هي حية فترجى ولا ميتة فتنعى.

---

١ البلاغة العصرية: ١٨٢.

٢ ينظر، نحو عربية ميسرة: ١٨٣، وما بعدها. وينظر: "أنيس فريحة وبعض آرائه اللغوية"، داود عبده، ضمن كتاب " تمام حسان رائداً لغوياً، بحوث ودراسات مهداه من تلامذته وأصدقائه": ٩٣.

٣ البلاغة العصرية: ١٨٦.

٤ انظر نحو عربية ميسرة: ٧٥.

(٥: ١) اللغة الثالثة ودَور أجهزة الإعلام المسموعة والمرئية:

إن كلام المؤلف في فصله الأخير على "اللغة الثالثة ودَور أجهزة الإعلام المسموعة والمرئية" يتميز بشيء يختلف عن الفصلين السالفين، وأكاد أقول إنه كتب مستقلاً. فجلّ هذا الفصل – على قصره نسبيًا – يتكلم بصورة عامة على دور أجهزة الإعلام في نشر اللغة. غير أن الجديد أن بريق اللغة الثالثة التي تكلم عليها المؤلف بحماس شديد في الفصلين السالفين يخفت في هذا الفصل. بل نجده يعرض بعض النصوص العامية المهجنة ويلجأ إلى صياغتها صياغة عربية أقرب إلى لغة الصحافة. ولعل نص الداعية عمرو خالد باللهجة العامية، والذي طلب الدكتور المعتوق من أحد طلابه المتخصصين في غير العربية أن يعيد صياغته بلغة سليمة أبيَن الأشياء على تغير المنهج الذي سلكه في الفصلين السالفين، فقد صاغه الطالب صياغة قوية محبوكة، يعجز الكثير ممن يمتهنون الكتابة أن يصوغوها. ومع هذا يقول الدكتور المعتوق تعقيبا على هذه الصياغة: "هذا هو النص بعد التغيير، ولم يجرِ عليه سوى تعديل شكلي طفيف، وهو كما نرى، يمكن أن يمثل نموذجا لـــ"اللغة الثالثة في أبسط مستوياتها""[١].

ولا ندري كيف يقول هذا، وقد قلب الطالب النص من حال إلى حال، وأعاد سبك ألفاظه وتراكيبه سبكًا أين منها لغة عمرو خالد؟! ومن عجب أن يتخذ الدكتور المعتوق هذه الصياغة الجديدة مثالاً على اللغة الثالثة، وهي مستوى من مستويات الفصيحة، ليس فيها أي سمة من سمات

---

١ نظرية اللغة الثالثة: ٢٣٨.

اللغة الجديدة التي دعا إليها. أما النص الذي نقله من برنامج تلفزيوني، وأعاد صياغته مع إبقاء بعض المصطلحات الأجنبية كالــ"power point "، "Microsoft" وبعض المصطلحات الأخرى[١]، فلا تنهض به هذه المصطلحات؛ لأن يكون نصًا مميزًا من غيره من النصوص.

وقد تكلم وأطال على إصلاح لغة الإعلام وعلاقتها بالإجهزة التعليمية. وجلّ كلامه لا يتنكّب الجادة، ويسعى إلى خدمة العربية وانتشارها. وإن كانت لغته فيه هي لغته المعهودة في نصوصه السابقة من العبارات الرومانسية المتدفقة.

١ نفسه: ٢٤٧.

خلاصة وخاتمة:

وبعد، فأكرّ القول أن هذا البحث نقد وقراءة في مذهب، لا في كتاب، ولطائفة من اللغويين لا لواحد منهم، ذُكروا في سياق البحث أم بَقُوا غُفْلاً، وقد تناول مذهبًا واسعًا، وحلّل الكثير من القضايا والمسائل، التي يدعو أربابها إلى التخلّي عن اللغة الفصيحة، ونسمعها من آنٍ لآخرَ، وهي تمّثل في مجموعها مذهبًا، اختار أن يتبنّاه الدكتور المعتوق؛ ليصوغ نظريته، وقد أخفق إخفاقًا ذريعًا تنظيرًا وتطبيقًا.

ولو تأنّى الدكتور المعتوق- وكلّ من انتهج هذا النهج- لما دعا إلى لغته الثالثة، لأننا لو افترضنا — بعد كل ما قيل - مقدرته على صياغتها وتوضيح جوانبها فستكون لغة آنيّة؛ لأن معطياتها ستختلف ليس في كل عصر بل في كل قطر، وسنجد من ينادي على هذا المنهج باللغة الثالثة بعد الألف. وهذا لا يخدم عربية ولا وحدة. وعلى الدكتور المعتوق، وكل من يجد في نفسه غَيرة على العربية أن يسعى إلى البحث عن سبل تيسيرها من غير هذا الوجه، وأن يبذل الجهود في خدمتها والمحافظة عليها. وكلّ جهد في غير هذا جري في غير ميدان، وقدْح في هذه اللغة الخالدة، وفتّ في عضدها، أيًّا كان المنهج، أو الهدف، أو النية. فهذا - مع تقديرنا للدكتور المعتوق - تشتيت لجهود خدمة العربية الفصيحة، وضرب في الفراغ، وقبض الريح.

ولو تأنى الدكتور المعتوق لوجد أن ثمة عشرات الحلول لتطوير اللغة المحكية، والمكتوبة أيضًا، وأن الإشكالية ليست في اللغة ولا في مناهج تدريسها بقدر ما هي في السياسات المتبعة في إقصائها وتهميشها والنيل منها.

إن الذي بنى عليه الدكتور المعتوق نظريته وهو بساطة تعلم هذه اللغة وقلة تكلفتها بالقياس إلى الفصيحة وهم كبير، فمشروعه سيكلف من الجهد والمال والوقت أضعاف الذي يطلبه المصلحون لإصلاح شأن العربية نطقًا وكتابة، فثمة مشروعات كثيرة طواها النسيان، وثمة نهج لا نزعم أنه لاحِبٌ، ولكنه قطع شوطا طويلاً يمكن الإفادة منه والسير فيه، صاغه الكثير ممن يُعنَون بشأن العربية ويؤرقهم همها ويعملون على رفعتها.

ثم من قال أن اللغة نفسها تحمل مستوى واحدًا من الفصاحة والبلاغة وحسن العبارة، واختصار الكلام، فثمة مجال واسع للاختيار. وقد أحدثت الصحافة والترجمة فوق ذلك في العصر الحديث تغيرات هائلة في الألفاظ والتراكيب والأساليب، ممّا يغني الكلام على اللغة الثالثة والرابعة وغيرها، والناظر في جهود مجمع اللغة في القاهرة بوجه خاص، وما سَجّل من هذه الألفاظ والتراكيب والأساليب في محاضر جلساته ومنشوراته يقف على جزء كبير من هذه الحقيقة. ولقد روى سعيد الأفغاني رحمه الله(ت ١٩٩٧م) أنه بلغ بأحد كبار أساتذة العربية في النصف الأول من القرن الماضي أن نهى تلاميذه —وهو منهم – عن كتب المنفلوطي وشعر شوقي وحافظ؛ لأنها برأيه تفسد اللغة"[١].

واللغة بعد ذلك كالألوان يتدرج اللون الأصيل إلى درجات ومراتب، يبدؤها صارخًا أو فاقعًا، ولا يزال يبهت ويَحُول حتى يدخل في لون غيره. وكذا العربية الفصحى والفصيحة، فهي درجات تعلو ودركات تنخفض،

١ وهو الشاعر والأديب الشيخ محمد سليم الجندي، من أعضاء المجمع العلمي العربي بدمشق توفي١٩٥٥م. ينظر: سعيد الأفغاني وجهوده في علم العربية: ١٦.

ولم تكن الفصحى على درجة واحدة من النقاء والبلاغة حتى في عصر الاستشهاد، وإلا لما حفظت لنا الكتب كلامَ البلغاء والفصحاء والخطباء، وأهملت كثيرًا غيره، فليس كلُ الماءِ زمزمَ. والعامية مراتب، منها كلام الناس العادي، ومنها الكلام المخلوط بكلام الناس ممن يختلطون بهم وليست لغتُهم لغتهم. ومِنَ المتكلمين مَنْ يتعمد خلط كلامه فصيحًا أو عاميًّا بألفاظ أعجمية، كما مثّل الدكتور المعتوق. وكل هذا ملحق بالعامية وأنماطها، وينبغي ألاّ يخلط بالفصيحة لتسويغه.

فإذا كان بإمكان الدارس أو المؤلف أو الصحفي أو المذيع أن يتخير من هذا الكم الهائل الذي تزخر به العربية الفصيحة قديمها وحديثها فلأي شيء سيعنّي الباحثون أنفسهم – إن كانوا يودون خدمة العربية – في البحث عن لغة أو لغات، يضيعون الجهد والمال والوقت لتحديد سماتها ومقوماتها؟

وقد أطلق بعضهم على هذه اللغة الثالثة الخُنثى[1]. وقال كمال بدر معلقًا عليها:"أدرك الخاصة المنحازون إلى اللغة الفصيحة السليمة أن هذه اللغة الجديدة الثالثة ضرب من العبث، وإفساد لأداة التواصل اللغوي، وأنها في الوقت نفسه غير ذات جدوى في معالجة القضية اللغوية، بل زادتها تعقيدًا[2]. وهو حق، لا مماراة فيه.

وبعد، فيمكننا أن نلخص أبرز الأسباب التي جعلت من دعوى اللغة الثالثة، والسعي وراء تجليتها، وتوضيح جوانبها، ونماذج تطبيقها تخفق إخفاقا

١ اللغة بين الوهم وسوء الفهم: ٢٥٥.

٢ اللغة بين الوهم وسوء الفهم: ٢٥٤.

ذريعًا؛ وتُظهر بصورة لا تقبَل الَّلبْس استحالة تطبيقها:

أولها: أن المؤلف في منهجه للتنظير لهذه اللغة استخدم لغة بعيدة في جلها من البحث العلمي، بل هي أقرب إلى الدفقات الرومانسية، والعاطفية والآمال المسطّرة.

وثانيها: أنه أطلق كمًّا كبيرًا من المصطلحات غير المحددة، التي تحتاج إلى دراسة أخرى لبيانها والوقوف على مفهوماتها، فضلا عن صعوبة تطبيقها على أرض الواقع.

وثالثها: أنه بنى نظريته على وهم كبير وهو أن تعلّم اللغة الثالثة أقل كلفة، وأخف مَؤونة من تعلم العربية الفصيحة.

ورابعها: طرحَ قضايا أكبر وأوسع من حدود نظريته، مما استدعى كلّ هذا المناقشات الطويلة نسبيًا، وإلا فإنّ بحثًا متوسّط الحجم كان يكفي لعرض فكر الدراسة.

وخامسها: ملأ كتابه بالزيادة والحشو والتكرار والاستطراد، ممّا ساهم مساهمة كبيرة في تسمين الدراسة، وتشتيت ذهن القارئ.

وسادسها: خالف ما ذكره من حرصه على العربية الفصيحة، على الرغم من كل ما دبّجه من مدحها والاعتماد عليها أساسا لدعوته. ولقد استهلت أول لجنة – وهي من أعضاء مجمع اللغة العربية في القاهرة، وأشرت إليها آنفًا- حاولت تيسير العربية في القرن الماضي بيانها برفض كلّ رأي يؤدي إلى تغيير في جوهر اللغة وأوضاعها[١]؛ لإرضاء الرافضين لفكرتها،

١ ينظر: مجمع اللغة العربية في ثلاثين عاما: ٧٧، ١٧١.

فكانت أوّل مَن غيّر وبدّل، فلا أغنى هذا البيان، ولا أسماء الأعلام الذين اشتركوا بصياغته عنها شيئا، فضاعت جهودهم هباء.

وسابعها: أجاز لنفسه الكثير من المحظورات، ومنها سعيه إلى تهوين شأن الإعراب في مجتمع لا يحسن أساسياته، على الرغم من كل ما قاله في قيمته، وكأننا به يتكلم على عصر الاستشهاد.

وثامنها: سعى إلى فتح أبواب العربية الفصيحة على مصاريعها للعامية وللألفاظ الأجنبية بغير ضابط يمكن الركون إليه، وكل ما قاله من الضوابط في هذه المسائل لا يعدو العبارات الإنشائية.

وتاسعها: جعل العربية عربيات باستجازته أن تتلون اللغة الثالثة بحسب البيئة التي توجد فيها، ولم يقل لنا كيفية التخلص من هذه السمة في المستقبل كما أمل.

وعاشرها: دعوته إلى ازدواجية مُركّبة، فهو يدعو إلى لغة محكية ثالثة إلى جانب العربية الفصيحة، تكون لغة للتعليم والتثقيف، وأمل أن تكون في المستقبل لغة كتابة، وهذا من شأنه خلق ازدواجية خطيرة فوق الازدواج الذي نعانيه بين العامية والفصيحة.

وحادي عشرها: احتذاؤه منهج دعاة العامية وإن أظهر مخالفتهم في دعوته؛ وقد رأيناه يستخدم مصطلحاتهم، وعباراتهم، مع شيءٍ من التحرير.

وثاني عشرها: أن النماذج التي طرحها المؤلف، وبنى نظريته على حاجتها إلى لغة ثالثة، ووسائط بين العامية والأجنبية من جهة والعربية الفصيحة من جهة أخرى لا تمثل للناطقين شيئًا يذكر، فهذه حالات خاصة، وجلّها يمكن أن يندرج تحت العامل النفسي لا اللغوي، وعلاجه الحقيقي

عند الأطباء النفسيين، وليس عند اللغويين.

وثالث عشرها: أن المنهج التطبيقي الذي نظّر له المؤلف، وميز به دراسته أخفق إخفاقًا كبيرًا، فلم يقدم في الجانب التطبيقي لدراسته في الفصلين اللذين نظّر فيهما لهذه اللغة إلا نموذجين تبرأ من جلهما كما رأينا، فلا يصلحان دليلا على اللغة الثالثة التي يدعو إليها.

ورابع عشرها: إن من يطلع على الفصل الثالث يجد فيه اختلافا منهجيا بيّنا عن الفصلين السابقين من حيث اختفاء الكلام على اللغة الثالثة كما بدأ المؤلف متحمسا لها. والنصوص العامية القليلة، وتلك التي ساقها على التهجين، ثم أعاد صياغتها هي لغة الصحف وليس فيها أي ملمح من ملامح اللغة المستقلة، فهي مستوى من مستويات العربية السليمة[1]، ما خلا استخدام بعض المصطلحات الأجنبية الشائعة. بل إن المؤلف نفسه يخفت كلامه على اللغة الثالثة ليتكلم على لغة عربية سليمة.

وختامها: إن اللغة الثالثة تَهبِط باللغة العربية الفصيحة، وكل سبيل تهبط باللغة الفصيحة سيكون مصيرها الإخفاق؛ لأن مِن أول واجبات مَن ينتهج تيسير العربية أن يأخذ بيد الناطقين ليكتشفوا سمو لغتهم وقيمتها، لا أن يمسك بتلابيب اللغة ويجرها إلى الإسفاف والابتذال بحجة التيسير والتبسيط.

وبعد فإن الفصحى[2] هي الخيار الاستراتيجي الوحيد" كما قال الدكتور نهاد الموسى[3]. وفي رأيي أن التيسير اللغوي للعربية الفصيحة في العصر الحديث يجب أن

---

١ ينظر الفصل الثالث من الكتاب: ٢٣٣، ٢٣٨، ٢٤٦،

٢ ذكرت آنفا أنني أرى استخدام الفصيحة بدلاً من الفصحى.

٣ الثنائيات في قضايا اللغة العربية من عصر النهضة إلى عصر العولمة: ١٣٤.

يحتذي التيسير الديني والفقهي عند علماء الفقه والتشريع إلى حد بعيد، يساير ويتفاعل مع الحياة ومستجداتها ومتطلباتها ومتقلباتها، ولا يُفرّط، ولا يخترع دينًا وسطًا بين الحرام والحلال، فيرتع أهل الحرام في حرامهم، وتفسد أمور محلهم ومحرمهم. فهو تيسير يسعى إلى لغة فصيحة سائغة بسيطة، تخدم المجتمع بفئاته ومناحيه كافة، تنتقى ألفاظها وتراكيبها وأساليبها من اللغة الفصيحة، ومما استخدمه الكتّاب وعرّبه المعربون في العصر الحديث، ولم يخالف جوهر العربية. ونعرف أن هذا ما هو بالسهل ولا باليسير، ولكن نسعى إلى تحقيقه بكل ما نملك، فيكون نهجًا مُعلَمًا لكل من سعى إلى إكماله وتمهيده. ولا نبتدع السبل التي تنأى بنا عن العربية، ونجهد أنفسنا في الركض خلف السراب، والتنظير للعامية أو للغة ثالثة أو وسطى أو مخففة أو غيرها، فنمسي كما قيل كالمشغول بتزيين الغول.

والذي ينبغي قوله إن كثيرًا من جهود التيسير تضرب على غير وجه؛ لأنها أخطأت تحديد الفئات التي تحتاج إلى التيسير احتياجا حقيقيًّا، وتقدير حاجتها. فهي رسالة غُفل؛ بلا عنوان؛ لأن أحدًا لا يريد استلامها، فضلاً عن قراءتها وتدبر مضمونها، فكثير ممن تنفق الجهود لخدمتهم، وتستباح لأجلهم كل المحظورات ليسوا معنيين بكلّ هذه الدعوات، بل إن عددًا لا بأس به منهم يرفض العربية جملة وتفصيلاً، فعلى من يسير في هذا الدرب أن يتجمّل بالصبر، ويدقق النظر، ويقف على الفئة التي يسعى إلى خدمتها، وإلا فستبقى كل جهود التيسير بلا معنى، كجهاز الاتصال الذي يعمل في يد حامله وحسب.

وليس المستشرقون بأغير منا على لغتنا، فعلى الرغم من أن كثيرًا منهم دعا إلى العامية، وحفّزوا الباحثين على دراستها، والانكباب عليها، نجدهم في مؤتمر لهم في اليونان ينتهون إلى قرار نصه:" إن اللغة العربية الفصحى هي

اللغة التي تصلح للبلاد الإسلامية والعربية، للتخاطب والكتابة والتأليف، وإن من واجب حكومات هذه البلاد أن تُعنى بنشرها بين الطبقات الشعبية؛ لتقضي على اللهجات العامية، التي لا تصلح لغة أساسية، لأمم تجمعها جامعة الدين والعادات والأخلاق"[١]. وهذا رأي كلّ عاقل يرى الصواب، ويضع الحق موضعه، انتمى إلى هذه اللغة أم لم ينتمِ.

والله الموفق من قبل ومن وبعد

---

١ ينظر: من قضايا اللغة والنحو، أحمد مختار عمر، عالم الكتب، ١٩٧٤م: ١٣٦.

المراجع

– أمين، محمد شوقي، والترزي، إبراهيم، مجموعة القرارات العلمية في خمسين عامًا، الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية، القاهرة، ١٩٨٤م.

– بشر كمال، اللغة بين الوهم وسوء الفهم، دار غريب، القاهرة،١٩٩٩م.

- البغدادي، عبد القادر بن عمر، خزانة الأدب ولبّ لُباب لسان العرب، تحقيق عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة،ط٤، ١٩٩٧م.

- الجاحظ، عمرو بن بحر، البيان والتبيين، تحقيق فوزي عطوي، دار صعب، بيروت.

*البخلاء، تحقيق: أحمد العوامري، علي الجارم، دار الكتب العلمية، بيروت، ٢٠٠١م.

- ابن جني، أبو الفتح عثمان، الخصائص، تحقيق محمد علي النجار، عالم الكتب، بيروت.

– الجوارنة، يوسف، سعيد الأفغاني وجهوده في علم العربية، مؤسسة حمادة للدراسات الجامعية، الأردن، إربد، ٢٠٠٨م.

-جونستون، ت.م، دراسات في لهجات شرقي الجزيرة العربية، ترجمة أحمد الضبيب، الدار العربية للموسوعات، بيروت، ط٢، ١٩٨٣.

–حجازي، مسعود عبد السلام، كتاب الألفاظ والأساليب ج٣، القاهرة، ٢٠٠٠م.

– حسن، عباس، اللغة والنحو بين القديم والحديث، ١٩٦٦.

- حسين، محمد كامل، اللغة العربية المعاصرة، دار المعارف، مصر.

– الحكيم، توفيق، مسرحية "الورطة"، مكتبة دار الآداب.

* الصفقة: مكتبة مصر.

–الحمزاوي، محمد رشاد، أعمال مجمع اللغة العربية بالقاهرة، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط١، ١٩٨٨.

- ابن خلدون، عبد الرحمن، مقدمة ابن خلدون، دار القلم ، بيروت، ط ٥، ١٩٨٤.

- خليل، حلمي، المولد "دراسة في نمو وتطور اللغة العربية بعد الإسلام"، الهيئة المصرية العامة للكتاب، الإسكندرية.

– الدِّينوري، عبد الله بن مسلم ابن قتيبة، عيون الأخبار، تحقيق يوسف الطويل، دار الكتب العلمية، بيروت، ط٣، ٢٠٠٣م.

–الرافعي، مصطفى صادق، "وحي القلم"، المكتبة العصرية، صيدا، بيروت.

– سعيد، نفوسة زكريا، تاريخ الدعوة إلى العامية وآثارها في مصر، دار نشر الثقافة، الإسكندرية، ط١، ١٩٦٤.

-سليمان، أحمد خلف، اللغة المالطية وأصولها العربية، أحمد خلف سليمان، مطابع جامعة الملك سعود، ط١، ١٩٩٠.

-السيوطي، جلال الدين، الإتقان في علوم القرآن، تحقيق سعيد المندوب، دار الفكر، لبنان، ط١، ١٩٩٦.

- الضامن، حاتم، اللغة العربية والوعي القومي، مركز دراسات الوحدة العربية ط٢، ١٩٨٦.

– الضبيب، أحمد، اللغة العربية في عصر العولمة، مكتبة العبيكان،

الرياض، ط١، ٢٠٠١م.

- ضيف، شوقي، " التراث والشعر واللغة"، دار المعارف القاهرة.

- ظاظا، حسن، كلام العرب، دار النهضة العربية، بيروت.

- العارف، عبد الرحمن حسن، "تمام حسان رائدًا لغويًّا"، بحوث ودراسات مهداة من تلامذته وأصدقائه، عالم الكتب الطبعة الأولى، ٢٠٠٢م.

– عمر، أحمد مختار، من قضايا اللغة والنحو، عالم الكتب، ١٩٧٤م.

– عيد، محمد، الرواية والاستشهاد باللغة،عالم الكتب، القاهرة، ١٩٧٦.

– ابن فارس، أحمد، متخيَّر الألفاظ، تحقيق هلال ناجي، مطبعة المعارف، بغداد، ١٩٧٠.

*الصاحبي في فقه اللغة، تحقيق السيد صقر، مطبعة عيسى البابي، القاهرة.

– الفاسي، أبو عبد الله محمد بن الطيب، فيض نشر الانشراح من روض طي الاقتراح، تحقيق محمود يوسف فجال، دار البحوث للدراسات الإسلامية وإحياء التراث، الإمارات العربية، ط٢، ٢٠٠٢.

-فك، يوهان، العربية، دراسات في اللغة واللهجات والأساليب، ترجمة رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي، مصر، ١٩٨٠.

– فريحة، أنيس، اللهجات وأسلوب دراستها ، دار الجيل بيروت، ط١، ١٩٨٩.

* نحو عربية ميسرة، دار الثقافة، بيروت.

* نظريات في اللغة، دار الكتاب اللبناني، بيروت، ط٢، ١٩٨١م.

–فرستيغ، كيس، اللغة العربية، تاريخها، ومستويات تأثيرها، ترجمة

محمد الشرقاوي، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، ط١، ٢٠٠٣م.

- المتنبي، أحمد بن الحسين، ديوانه، شرح عبد الرحمن البرقوقي، دار الكتاب العربي، لبنان، ط١، ١٩٨٦.

-مدكور، إبراهيم، مجمع اللغة العربية في ثلاثين عاما، الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية، ١٩٦٤.

-المعتوق، أحمد، نظرية اللغة الثالثة"دراسة في قضية اللغة العربية الوسطى، المركز الثقافي العربي، ط١، ٢٠٠٥م.

-المعري، أبو العلاء، الفصول والغايات في تمجيد الله والمواعظ، تحقيق محمود زناتي، مطبعة حجازي، القاهرة، ط١، ١٩٣٨.

- موسى، سلامة، البلاغة العصرية واللغة العربية، سلامة موسى للنشر والتوزيع، القاهرة،ط٤، ١٩٦٤.

-الموسى، نهاد، الثنائيات في قضايا اللغة العربية من عصر النهضة إلى عصر العولمة، الشروق، عمّان، ط١، ٢٠٠٣.

*اللغة العربية في العصر الحديث "قيم الثبوت وقوى التحول"، الشروق، عمّان، ط١، ٢٠٠٧.

-النايلة، عبد الجبار، الشواهد والاستشهاد في النحو، مطبعة الزهراء، بغداد، ١٩٧٦.

فهرس المحتويات

الفهرس العام

تم بحمد الله

مطابع الجامعة الإسلامية